



الجمهورية العربية السورية
جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم العلوم المالية المصرفية

تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية

باستخدام مؤشرات CAEL

The Financial Performance Appraisal Of Private Banks in Syria Using CAEL Indicators

رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة

بانة وليد الناصر

1433 هـ / 2012 م



الجمهورية العربية السورية
جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم العلوم المالية المصرفية

تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية

باستخدام مؤشرات CAEL

The Financial Performance Appraisal Of Private Banks in Syria Using CAEL Indicators

رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة

بانة وليد الناصر

بإشراف

الدكتور

محمد فادي القرعان

أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية

الدكتور

علاء الدين جبل

أستاذ في قسم المحاسبة

1433 هـ / 2012 م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ / / 2012 م وأجيزت

رئيساً

الدكتور سهيل الشيخ

مشرفاً وعضواً

الدكتور محمد فادي القرعان

عضواً

الدكتور طه المرشد

تصريح

أصرح بأن هذا البحث بعنوان:

تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية

باستخدام مؤشرات CAEL

لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة، ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشحة

بانة وليد الناصر

شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قامت به المرشحة بانه الناصر بإشراف الدكتور محمد فادي القرعان الأستاذ المساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية من كلية الاقتصاد جامعة حلب والدكتور علاء الدين جبل الأستاذ في قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة حلب، وأنّ أياً مراجع ذكرت في هذا العمل موثقة في نص الرسالة وحسب ورودها في النص.

المشرف الرئيسي
الدكتور محمد فادي القرعان

المشرف المشارك
الدكتور علاء الدين جبل

المرشحة
بانه الناصر

الإهداء

إلى من نذرا عمرهما في أداء رسالة الكون

إلى من هما مصدر ثقتي وإلهامي واعتزازي

إلى أعظم والدين في الدنيا وأعلى ما في الوجود

إلى من بدعائهما يكمن سر نجاحي

إلى من لم يدخر جهداً وعطاءً

إلى من تتحني أمام عظمتها الهامات

ويفي وصفهما تتجمل وترتجف الكلمات

صمّاما قلبي والذي

وليد الناصر، نجاح مكناسي

إلى من لهما الفضل في كل نجاح نلته وفي كل نجاح أسعى إليه

إلى من قاسموني أحلى الذكريات

إلى من أعيش معهما صدق الحبة والعطاء

إليكما يا صاحبتا المشوار الطويل

يا من لا تحلوا الحياة إلا معكما

رفيقات درربي أخواتي

مرشا وعبير

إلى أغلى أخ وهبه الله لي، صاحب الفكر والعطاء

نروح أختي

عبد الله فنصة

إلى بسمة حياتي وأمل مستقبلي

إلى فرحة قلبي وبهجة عمري

أولاد أختي

ليان ومحمد

كلمة شكر

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ويتوفيقه لتحقيق الغايات، أرفع أسمى آيات الشكر والامتنان لله عز وجل وأحمده أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، وأسأله عز وجل خالصاً لوجهه الكريم وأن يوفقني إلى ما فيه الخير والصلاح، وما يجبه ويرضاه في الدنيا والآخرة.

وأحمد الله أن هياً لي كبار العلم الدكتور محمد فادي القرعان و الأستاذ الدكتور علاء الدين جبل وأقدم لهما جزيل شكري وامتناني لتفضلهما بالإشراف على رسالتي فكانا خير معين لي في بداية طريق البحث العلمي من خلال ماقدماه من عون ورعاية وتوجيهات قيمة كان لها كبير الأثر في إنجاز هذا العمل.

وأتوجه بالشكر إلى من علموني حروفاً من ذهب وكلمات من دمرر وعبارات من أجمل وأسمى عبارات في العلم إلى من صاغوا لي علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تثير في مسيرة العلم والنجاح إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة حلب وأخص بالذكر أعضاء الهيئة التدريسية قسم علوم مالية ومصرفية.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل من وقف بجانبني وكل من علمني وكل من ساعدني بفكرة أو بحث أو بقول أو نصيحة إلى جميع أقاربي وأصدقائي وصديقاتي.

الملخص

يعتبر نموذج CAEL من أكثر النماذج حداثةً فيما يخص تقييم الأداء المالي في المصارف إضافة إلى فعالية هذا النموذج في عملية المقارنة الخاصة بالأداء المالي لمجموعة من المصارف، ويهدف هذا البحث إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية (2006 – 2010) باستخدام المؤشرات الأساسية للنموذج المذكور وذلك بهدف قياس الاختلافات النسبية للمصارف الخاصة في سورية تبعاً لكفاءتها استناداً إلى مؤشرات النموذج، ومن أهم النتائج التي تم استخلاصها أن الأداء المالي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل هو الأفضل مقارنة مع المصارف الأخرى محل الدراسة أما مصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد كان في آخر الترتيب من حيث الأداء.

الكلمات المفتاحية:

The Financial Performance	الأداء المالي
Private Banks in Syria	المصارف الخاصة في سورية
Capital Adequacy	كفاية رأس المال
Asset Quality	جودة الأصول
Earning	الربحية
Liquidity	السيولة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ك	قائمة الجداول
ن	قائمة الأشكال
س	قائمة الملاحق
ح	المقدمة
فا	أهمية البحث
فا	أهداف البحث
فا	مشكلة البحث
لا	الدراسات السابقة
ر	فروض البحث
س	منهجية البحث
س	مجتمع وحدود البحث
ث	محددات البحث
1 - 27	الفصل الأول: تقييم الأداء المالي التقليدي للمصارف
2	المبحث الأول: التحليل المالي
7	المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال
12	المبحث الثالث: التدفقات النقدية
18	المبحث الرابع: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
28 - 50	الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للمصارف باستخدام مؤشرات CAEL
29	المبحث الأول: كفاية رأس المال
36	المبحث الثاني: جودة الأصول
41	المبحث الثالث: الربحية
46	المبحث الرابع: السيولة
51 - 176	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية

52	المبحث الأول: تحليل المراكز المالية للمصارف الخاصة في سورية
68	المبحث الثاني: دراسة التقارير والبيانات المالية للمصارف محل الدراسة طبقاً لمؤشرات CAEL
143	المبحث الثالث: اختبار الفرضيات
178	النتائج
181	المقترحات
182	المراجع
188	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	الجدول
ش	مجتمع البحث	أ
ت	الملاح الأساسية لعينة البحث	ب
15	أهم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمصارف الخاصة في سورية	1-3-1
16	أهم التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية للمصارف الخاصة في سورية	2-3-1
16	أهم التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية للمصارف الخاصة في سورية	3-3-1
21	تفضيلات المساهمون والدائنون لنسب الملاءة المالية	1-4-1
27	مزايا وعيوب نسب السيولة	2-4-1
52	مقارنة المصارف الخاصة في سورية	1-1-3
53	تحليل التزامات المصارف الخاصة في سورية	1-2-3
54	معدلات نمو التزامات المصارف الخاصة في سورية	2-2-3
55	فئات متوسطات حجم التزامات للمصارف الخاصة في سورية	3-2-3
56	تحليل حقوق الملكية للمصارف الخاصة في سورية	4-2-3
56	معدلات نمو حقوق الملكية للمصارف الخاصة في سورية	5-2-3
58	تحليل أصول المصارف الخاصة في سورية	6-2-3
58	معدلات نمو أصول المصارف الخاصة في سورية	7-2-3
60	مقارنة مصادر واستخدامات الأموال	8-2-3
62	تحليل صافي التدفقات النقدية للمصارف الخاصة في سورية	9-2-3
64	تحليل صافي الدخل للمصارف الخاصة في سورية	10-2-3
65	معدلات نمو صافي الدخل للمصارف الخاصة في سورية	11-2-3
69	نسبة حقوق الملكية إلى الودائع	1-3-3
73	نسبة حقوق الملكية إلى الإلتزامات	2-3-3
77	عدد نسب المصارف في كل فئة من فئات نسبة حقوق الملكية إلى الإلتزامات	3-3-3
78	نسبة كفاية رأس المال	4-3-3
80	ترتيب المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال خلال الفترة (2006-2010)	5-3-3
81	المصارف الأعلى والأقل أداء في كفاية رأس المال	6-3-3
82	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	7-3-3

86	نسبة الأصول المؤددة للدخل إلى إجمالي الأصول	8-3-3
94	نسبة إجمالي الأصول المرّجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول	9-3-3
101	ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول خلال الفترة (2006-2010)	10-3-3
102	المصارف الأعلى والأقل أداء في جودة الأصول	11-3-3
103	حصة السهم الواحد من صافي الأرباح EPS	12-3-3
108	معدل العائد على الأصول ROA	13-3-3
112	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	14-3-3
119	ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للربحية خلال الفترة (2006-2010)	15-3-3
119	المصارف الأعلى والأقل أداء في الربحية	16-3-3
120	نسبة الجاهزية النقدية	17-3-3
126	نسبة السيولة	18-3-3
130	نسبة القروض إلى الودائع	19-3-3
136	ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للسيولة خلال الفترة (2006-2010)	20-3-3
138	المصارف الأعلى والأقل أداء في السيولة	21-3-3
139	ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2006	22-3-3
140	ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2007	23-3-3
140	ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2008	24-3-3
141	ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2009	25-3-3
142	ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2010	26-3-3
142	ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL خلال الفترة (2006-2010)	27-3-3
143	تحليل التباين لنسبة حقوق الملكية إلى الودائع	1-4-3
144	اختبار تجانس التباينات لنسبة حقوق الملكية إلى الودائع	2-4-3
144	نتائج اختبار Tamhane للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة حقوق الملكية إلى الودائع	3-4-3
147	تحليل التباين لنسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات	4-4-3
147	اختبار تجانس التباينات لنسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات	5-4-3
148	نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات	6-4-3

150	تحليل التباين لنسبة كفاية رأس المال	7-4-3
151	اختبار تجانس التباينات لنسبة كفاية رأس المال	8-4-3
151	نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة كفاية رأس المال	9-4-3
154	تحليل التباين لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	10-4-3
154	اختبار تجانس التباينات لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	11-4-3
155	متوسطات المصارف في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	12-4-3
156	تحليل التباين لنسبة الأصول المؤددة للدخل إلى إجمالي الأصول	13-4-3
156	اختبار تجانس التباينات لنسبة الأصول المؤددة للدخل إلى إجمالي الأصول	14-4-3
156	نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة الأصول المؤددة للدخل إلى إجمالي الأصول	15-4-3
159	تحليل التباين لنسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول	16-4-3
159	اختبار تجانس التباينات لنسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول	17-4-3
160	نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول	18-4-3
163	تحليل التباين للحصة الأساسية للسهم من الربح	19-4-3
164	اختبار تجانس التباينات للحصة الأساسية للسهم من الربح	20-4-3
164	نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث الحصة الأساسية للسهم من الربح	21-4-3
167	تحليل التباين لمعدل العائد على الأصول	22-4-3
167	تحليل التباين لمعدل العائد على حقوق الملكية	23-4-3
167	اختبار تجانس التباينات لمعدل العائد على حقوق الملكية	24-4-3
168	نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث معدل العائد على حقوق الملكية	25-4-3
170	تحليل التباين لنسبة الجاهزية النقدية	26-4-3
171	اختبار تجانس التباينات لنسبة الجاهزية النقدية	27-4-3
171	نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة الجاهزية النقدية	28-4-3
174	تحليل التباين لنسبة السيولة	29-4-3
174	تحليل التباين لنسبة القروض إلى الودائع	30-4-3
174	اختبار تجانس التباينات لنسبة القروض إلى الودائع	31-4-3
175	نتائج اختبار Tamhane للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة القروض إلى الودائع	32-4-3

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
4	معايير التحليل المالي	1-1-1
5	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	2-1-1
7	مصادر الأموال في المصارف	1-2-1
10	استخدامات الأموال في المصارف	2-2-1
19	النسب المالية	1-4-1
32	الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II	1-1-2
33	الانتقال من بازل II إلى بازل III	2-1-2
36	مكونات أصول المصارف	1-2-2
55	تحليل التزامات المصارف الخاصة في سورية	1-2-3
57	تحليل حقوق الملكية للمصارف الخاصة في سورية	2-2-3
60	تطور حجم أصول المصارف الخاصة في سورية	3-2-3
67	تطور حجم صافي الدخل للمصارف الخاصة في سورية	4-2-3
72	نسبة حقوق الملكية إلى الودائع	1-3-3
77	نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات	2-3-3
86	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	3-3-3
93	نسبة الأصول المؤددة للدخل لإجمالي الأصول	4-3-3
99	نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول	5-3-3
100	فئات تقسيم المصارف وفق لمتوسطات نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول	6-3-3
108	حصة السهم من الربح	7-3-3
112	معدل العائد على الأصول	8-3-3
117	أسباب ارتفاع وانخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية	9-3-3
118	معدل العائد على حقوق الملكية	10-3-3
125	نسبة الجاهزية النقدية	11-3-3
125	حالات تناقص وتزايد نسبة الجاهزية النقدية	12-3-3
130	نسبة السيولة	13-3-3
135	نسبة القروض إلى الودائع	14-3-3

136	فئات المصارف وفق نسبة القروض إلى الودائع	15-3-3
-----	--	--------

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	الملحق
188	قوائم المركز المالي للمصارف الخاصة في سورية محل الدراسة خلال الفترة (2010-2006)	الملحق الأول
194	قوائم الدخل للمصارف الخاصة في سورية محل الدراسة خلال الفترة (2010-2006)	الملحق الثاني
200	قوائم التدفقات النقدية للمصارف الخاصة في سورية محل الدراسة خلال الفترة (2010-2006)	الملحق الثالث
208	حساب نسب كفاية رأس المال	الملحق الرابع
215	حساب نسب جودة الأصول	الملحق الخامس
225	حساب نسب الربحية	الملحق السادس
237	حساب نسب السيولة	الملحق السابع
249	مصطلحات الدراسة	الملحق الثامن

مقدمة

عاشت سورية على مدى عدة عقود من الزمن في ظل اقتصاد مركزي مخطط حصر جميع القطاعات الاقتصادية ومنها المصرفية بيد الدولة فقط، إلا أنه يمكن القول أن عام 2000 شهد تغيرات إستراتيجية في مجال الإصلاح المالي والنقدي و إعطاء دور فاعل للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما نعلم فقد أخذ إصلاح النظام المصرفي حيزاً هاماً في عملية الإصلاح المذكورة نظراً لأهمية الدور الرئيسي الذي تلعبه المصارف في عملية التنمية الاقتصادية. وعليه فقد صدر قانون رقم //28// لعام 2001 الخاص بإحداث مصارف خاصة في سورية* حيث منح أول ترخيص في عام 2003 م.

تمارس المصارف عدة أنشطة منها قبول الودائع ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية وغير ذلك من الأعمال المصرفية، ويتمثل الجانب الأكبر من موارد المصرف في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي على المصرف أن يكون مستعداً في الوفاء بها في أي لحظة، وتخطيط التدفقات النقدية والاحتياجات المالية وتخطيط الربحية يعتبر من العمليات المهمة في تقييم الأداء المالي والمركز الائتماني لهذه المصارف ويساعد على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف الخاصة بهذه المصارف إن وجدت.

وبهذا الصدد يمكن استخدام مؤشرات CAEL للإمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف كونه يعكس الواقع الحقيقي لأداء المصرف، وبأخذ المعيار في الإعتبار أربعة عناصر رئيسية هي:

- كفاية رأس المال CAPITAL ADEQUACY

- جودة الأصول ASSET QUALITY

- الربحية EARNINGS

- السيولة LIQUIDITY

* المصارف الخاصة في سورية موضحة في مجتمع البحث

أهمية البحث:

لم تحظ المصارف الخاصة في سورية بدراسات مستفيضة لتقييم أدائها المالي باستخدام نماذج التحليل المالي كما حظي القطاع الصناعي أو القطاع المالي والمصرفي العام، لذلك فإن هذا البحث يتناول تقييم الأداء المالي للمصارف، وتتبع أهمية البحث أيضاً من أهمية الصناعة المصرفية التي تحتل أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية نظراً لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع للدراسة والتقييم بشكل مستمر، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وإن تحليل القوائم المالية يعكس نتيجة أعمال هذه المصارف و الوقوف على واقع الأنشطة المختلفة لها.

وبعرض أهمية البحث لا بد من ذكر أهم الجهات المستفيدة منه والمتمثلة بـ:

■ مصرف سورية المركزي: من خلال إقامة لجنة متخصصة بتقييم المصارف التابعة لها و ترتيبها باستخدام نموذج الدراسة CAEL.

■ المصارف في سورية: سواء أكانت خاصة أم عامة فمن خلال تطبيق النموذج على البيانات المالية تستطيع المصارف الوقوف على نقاط القوة لتعزيزها وعلى نقاط الضعف لمعالجتها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية من خلال تحليل البيانات المالية لتلك المصارف بالاعتماد على متغيرات أساسية هي كفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية والسيولة.

مشكلة البحث

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية لذلك وبعد مرور أكثر من خمس سنوات على التواجد الفعلي للمصارف الخاصة في السوق السورية لا بد من تقييم الأداء المالي لها، ومن هنا تبرز مشكلة البحث المتمثلة في السؤال التالي:

■ هل هناك فرق في الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية استناداً إلى تطبيق النموذج المذكور والذي يشار إليه اختصاراً بـ CAEL؟

ويتمتع من السؤال الرئيس السابق مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية هي:

- هل هناك فرق بين المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال؟
- هل هناك فرق بين المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول؟
- هل هناك فرق بين المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للربحية؟
- هل هناك فرق بين المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للسيولة؟

الدراسات السابقة

وجدت الباحثة صعوبة كبيرة جداً في العثور على دراسات بحثية تناولت تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج CAEL، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تم العثور عليها وتناولت النموذج الأوسع من النموذج المدروس:

الدراسات العربية:

1. سفاع: "تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL دراسة تحليلية لأداء المصرف الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007"، جامعة عدن، 2008.

سعت الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف تجلت في معرفة مقدرة نموذج CAMEL على اعطاء صورة متكاملة عن أداء المصرف الأهلي اليمني وتقييم كفاءة أداء المصرف وأخراً تحديد جوانب القوة والضعف في بعض مجالات الأداء المصرفي، أما أهم النتائج التي توصل إليها الباحث فهي زيادة قدرة المصرف على مواجهة الأصول ذات المخاطرة عند تطبيق نموذج CAMEL واهتمام إدارة المصرف في اقتناء الأصول المحققة للإيرادات بما يساعد المصرف على التوسع والمنافسة وكما أظهرت مؤشرات الربحية ارتفاعاً مضطرباً في ربحية المصرف وأخيراً توجه المصرف نحو تقوية جانب السيولة لمواجهة الحالات الطارئة ولمواجهة السحب على الودائع خاصة قصيرة الأجل، وتختلف هذه الدراسة عن البحث باهتمامها بالمصارف اليمنية ولا نستطيع تعميم النتائج على المصارف السورية محل دراسة البحث كذلك نموذج الدراسة.

2. الفرا: "تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة مصرف فلسطين)"، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.

تمثلت أهداف هذه الدراسة بتقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وذلك من خلال دراسة حالة مصرف فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية والوقوف على مواطن القوة والضعف في أداءه بالإضافة إلى هدف زيادة كفاءة وفاعلية العمل الرقابي لدى مصرف فلسطين، ومن أهم النتائج المتعلقة بموضوع البحث هي حصول مصرف فلسطين على المستوى الأول وفقاً لسياسة التقييم المركب، مما يعني

أن المصرف سليم ولا يوجد حالة ضعف تشوبه فيما يتعلق بمكونات نظام CAMELS، وتختلف هذه الدراسة عن البحث بالنقط التالية:

1. اهتمام الدراسة بالمصارف الفلسطينية بينما يقوم البحث على المصارف السورية.
2. استخدام النموذج كأداة للرقابة على القطاع المصرفي في حين استخدم البحث النموذج كأداة للمقارنة والتقييم بين المصارف.
3. تقوم الدراسة على أساس تصنيفي وفقاً لمكونات CAMELS بينما لم يستخدم البحث هذه التصنيفات.

الدراسات الأجنبية:

3. Sarpal, Sidhu, Sidhana, Puri: “Performance Analysis of Nationalized Banks in India: An Application of CAMEL Model”, Lovely Professional University, 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الهندية مستخدمة نموذج CAMEL على اعتبار القطاع المصرفي في الهند من أسرع القطاعات نمواً وأكثرها تعقيداً، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثين هي اعتبار نموذج الدراسة نموذج تشخيصي وأداة إدارية لقياس كفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية والإدارة والسيولة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتعلق بالمصارف الهندية وليس من الضروري تطبيقها على المصارف الخاصة في سورية محل الدراسة.

4. Rani: “To study the strength of using CAMELS framework as a tool of performance evaluation for banking institutions”, Punjab Technical University, 2009.

قامت هذه الدراسة بتحليل أداء القطاع المصرفي في الهند على اعتباره قطاع معقد، حيث قام الباحث بدراسة أداء ثلاثة مصارف تعتبر من أوائل المصارف في الهند سواء كانت حكومية أو خاصة، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي (1): إن نسبة كفاية رأس المال كانت لجميع المصارف فوق الحد الأدنى المطلوب وفوق متوسط الصناعة، (2): وجود اختلاف بين المصارف في جودة الأصول، (3): اختلاف أداء المصارف الثلاثة في الربحية من نمو جيد إلى نمو سلبي، (4): يجب على البنوك الاحتفاظ بالأوراق المالية ذات النوعية الجيدة للسيولة لمواجهة الحالات الطارئة، بالإضافة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالإدارة وحساسية المصرف لخطر السوق، وهذه الدراسة كما هو واضح تتعلق بالقطاع المصرفي في الهند.

5. Yoon:“Financial Statement Analysis for Differentiating between Failed and Surviving Merchant Banks”, Korea University, 2006.

ركّزت هذه الدراسة على دراسة العامل المميز بين المصارف الفاشلة والمصارف غير الفاشلة في كوريا باستخدام مؤشرات CAMEL ومتغيرات مالية أخرى، ويتضمن التحليل تحليل أحادي المتغير باستخدام Mann-Whitney وتحليل متعدد المتغيرات باستخدام الانحدار اللوجستي، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها (1) تبين الاحصاءات الوصفية وجود اختلافات واضحة في بعض المتغيرات المالية مثل كفاءة الإدارة ومعدل العائد على الأصول وحجم الأصول بين المصارف التجارية الفاشلة والباقية، (2) الاحصاءات وحيدة المتغير ومتعددة المتغيرات مثل حجم الأصول هي المتغيرات التي تميز احصائياً بين المجموعتين، وتختلف هذه الدراسة عن البحث بعدة نقاط أهمها:

1. تطبيق هذه الدراسة على كوريا بينما توجه بحث الدراسة إلى المصارف الخاصة في سورية.
2. بالإضافة إلى أن هذه الدراسة استخدمت النموذج للمقارنة بين مجموعتين من المصارف منها الفاشلة والأخرى قائمة على العمل بينما اهتم بحث الدراسة بالمقارنة بين مصارف قائمة على عملها.
3. استخدمت هذه الدراسة تحليل المتغيرات باستخدام الانحدار بينما لم يأخذ البحث في الدراسة.

ويعد عرض موجز للدراسات السابقة يلاحظ اشتراك مجملها بتطبيق نموذج CAMEL على عدد من البلدان العربية منها والأجنبية ما شكّل الدافع الأساسي لتطبيق أكثر النماذج استخداماً لقياس الأداء المالي على المصارف في سورية.

فروض البحث:

- انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه نستطيع صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:
- ❑ لا يوجد فرق معنوي بين المصارف الخاصة في سورية من حيث كفاية رأس المال.
 - ❑ لا يوجد فرق معنوي بين المصارف الخاصة في سورية من حيث جودة الأصول.
 - ❑ لا يوجد فرق معنوي بين المصارف الخاصة في سورية من حيث الربحية.
 - ❑ لا يوجد فرق معنوي بين المصارف الخاصة في سورية من حيث السيولة.

منهجية البحث

سعيًا لتحقيق أهداف البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في الإطار النظري للبحث لدراسة المفاهيم والأسس المرتبطة بالتحليل التقليدي للأداء المالي و العناصر المكونة لمؤشرات CAEL، كما قامت بدراسة الإطار العملي من خلال دراسة الوثائق التاريخية و التقارير المالية السنوية للمصارف الخاصة في سورية.

حدود البحث

تمتد حدود البحث الزمانية من عام 2006 حتى عام 2010، أما الحدود المكانية للبحث فتتجلى في المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية (التقليدية والإسلامية) كما هي موضحة في مجتمع البحث.

مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث من المصارف الخاصة في سورية، هي على الترتيب من الأقدم إلى الأحدث وفقاً لتاريخ قرار الترخيص* كمايلي:

الجدول (أ): مجتمع البحث

1. الدولي للتجارة والتمويل 2003/4/30	2. سورية والمهجر 2003/4/30	3. بيمو السعودي الفرنسي 2003/4/30
4. العربي 2004/9/22	5. بيبيلوس 2005/3/10	6. عودة 2005/6/1
7. سورية والخليج 2006/4/13	8. الشام الإسلامي 2006/9/7	9. سورية الدولي الإسلامي 2006/9/7
10. فرنسبنك 2007/5/7	11. البركة 2007/6/28	12. الأردن 2007/5/27
13. الشرق 2008/4/10	14. قطر الوطني 2009/1/18	

المصدر من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من موقع مصرف سورية المركزي¹

بالإضافة إلى وجود مصرفين مرخصين وغير مسجلين في سجل المصارف هما:

1. مصرف الأمان 2009/10/1

2. مصرف الكويت الوطني 2011/2/3

* تاريخ تحديث البيانات 2011/12/31

¹ <http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm>

بالإضافة إلى مصرف الإبداع مصرف التمويل الصغير المرخص والعامل في الجمهورية العربية السورية بتاريخ 2010/2/23

ولاختيار عينة الدراسة تم استبعاد المصارف الخمسة الأخيرة من المصارف المرخصة والمسجلة في سجل المصارف لعدة أسباب أهمها هو حداثة هذه المصارف حيث أقدمها هو مصرف فرنسبك وقرار ترخيصه 2007/5/7.

ولإجراء المقارنة بين المصارف الأقدم كان لا بد من اختيار فترة الدراسة بين عامي 2007 و2010 لضم جميع تلك المصارف وتكون فترة الدراسة أربع سنوات، ولكن للحصول على نتائج أكثر دقة رأت الباحثة إلى إطالة فترة الدراسة لتصبح من 2006 حتى 2010 وبالتالي استبعاد ثلاثة مصارف من الدراسة هي مصرف سورية والخليج ومصرف الشام الإسلامي ومصرف سورية الدولي الإسلامي لأن قوائمها المالية كسنة مالية كاملة تبدأ في عام 2007، ولا يمكن تقليص حجم العينة أكثر من ذلك نظراً لأن عنوان البحث يشمل المصارف الخاصة في سورية وعندئذ لا يعطي التحليل لمصرف أو مصرفين صورة واضحة عن المصارف في سورية أو قد تكون المصارف القليلة المختارة حالة خاصة لا تعبر عن القطاع المصرفي الخاص في سورية.

كما لا بد من الإشارة إلى أنه كان من الممكن إجراء البحث على أساس مقارنة بين مصرف إسلامي وآخر تقليدي بالإضافة إلى مقارنة المصارف التقليدية ولكن من أجل عدم الإطالة والتوسع رأت الباحثة الإكتفاء بالمقارنة بين المصارف التقليدية.

ومما سبق ومن القوائم المالية للمصارف يمكن إيضاح الملامح الأساسية الخاصة بعينة الدراسة كما في الجدول

(ب).

الجدول (ب): الملامح الأساسية لعينة البحث

عدد الفروع 2010	تاريخ مباشرة العمل	رأس المال التأسيس	
30	6/6/2004	1,500,000,000	الدولي للتجارة والتمويل
24	6/1/2004	1,500,000,000	سورية والمهجر
35	2/1/2004	1,750,000,000	بيمو السعودي الفرنسي
20	2/1/2006	1,500,000,000	العربي
10	5/12/2005	2,000,000,000	بيبيلوس
21	28/9/2005	2,500,000,000	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة بأستخراج البيانات من القوائم المالية للمصارف الخاصة في سورية

محددات البحث

واجهت الباحثة مجموعة من المحددات التي أعاقَت نوعاً ما عمل البحث أهمها عدم تعاون الجهات المعنية بالدراسة في إعطاء أي معلومة حول البيانات المالية، مادفع الباحثة إلى الاعتماد على القوائم المالية السنوية المنشورة على شبكة الأنترنت مع الإشارة إلى أن السلسلة الزمنية في الدراسة قد اقتصرَت بين عامي 2006 و 2010 ورغبت الباحثة بالحصول على القوائم المالية الربع سنوية للحصول على سلسلة زمنية طويلة نسبياً تفيد بإعطاء معلومات أكثر دقة.

الفصل الأول

تقييم الأداء المالي التقليدي للمصارف

The Traditional Financial Performance Appraisal of Banks

يعتبر تقييم الأداء في المؤسسات من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على تحقيق الربحية وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة الى تقييم الأصول، فالتحليل المالي في القطاع المصرفي حديث العهد نسبياً إلا أنه تطور بشكل سريع وذلك بالمقارنة بالتحليل المالي في المنشآت الصناعية والتجارية، ومن وجهة النظر المصرفية فإن التحليل المالي في المصارف يساعد بشكل واضح في التعرف على مدى كفاءة الإدارة في تجميع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى، وفي تحقيق أهداف المصرف في ظل المحافظة على التوازن المرغوب بين اعتباري السيولة والربحية من ناحية أخرى.

ومنه يهتم هذا الفصل بالتحليل المالي وأدواته كما هو موزع في المباحث التالية:

المبحث الأول: التحليل المالي

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال

المبحث الثالث: التدفقات النقدية

المبحث الرابع: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

المبحث الأول

التحليل المالي

Financial Analysis

تعتبر القوائم المالية أكثر من مجرد كشف محاسبي كونها توفر معلومات يستخدمها كل من المدراء في تحسين أداء المصرف والمستثمرون والمقروضون وغيرهم من الأطراف الخارجية للتنبؤ بالنتائج المستقبلية للمصرف، فالتحليل المالي للبيانات في القوائم المالية يوفر مؤشرات تقييم وقياس في كل مرحلة من مراحل التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، تدفعنا هذه المقدمة إلى التعرف على مفهوم وأهداف ومعايير واستعمالات التحليل المالي بالإضافة إلى أهم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي وطرائق وأدوات التحليل.

أولاً: مفهوم التحليل المالي The concept of financial analysis

هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مصرف ما، وتحليل المعلومات المنشورة في القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، ويتضمن تحليل القوائم المالية مقارنة أداء المؤسسة مع أداء المؤسسات الأخرى في ذات الصناعة ودراسة اتجاهات المركز المالي للمؤسسة عبر الزمن.¹

فالتحليل المالي وسيلة تفيد المحلل المالي في تحديد نقاط القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وتحديد نقاط الضعف لوضع العلاج اللازم لها من خلال ربط متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) مع عناصر البيئة الداخلية (جوانب القوة والضعف).²*

¹ انظر كلاً من: 1. سليم فايز حداد. الإدارة المالية. الطبعة الثانية، دار الحامد، الأردن، 2009. ص 52.
2. برغام أجين. الإدارة المالية (2). الطبعة الأولى، ترجمة: محمود فتوح، عمر عبد الكريم. شعاع للنشر والعلوم، سورية، 2010. ص 313، 314.
3. مطارنة غسان فلاح وزميله. تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2009.
* يعرف هذا التحليل بتحليل SWOT الذي يستخدم القوة للاستفادة من الفرص المتاحة أو التغلب على نقاط الضعف التي تحول دون الاستفادة من هذه الفرص كما يمكن استخدام نقاط القوة للحد من احتمال وتأثير التهديدات أو معالجة نقاط الضعف التي تجعل من هذه التهديدات واقعاً.
² انظر كلاً من: 1. عبد الهادي محمد سعيد. الإدارة المالية - الاستثمار والتمويل- التحليل المالي والأسواق المالية الدولية-. الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2008. ص 87.
2. تايه النعيمي عدنان وزميله. التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة. الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص 19، 20.

ثانياً: أهداف التحليل المالي The objectives of financial analysis

على اعتبار التحليل المالي وسيلة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات بين عناصر القوائم المالية وأداة من أدوات الرقابة الداخلية* ومنطلق عملية التخطيط¹ تتجلى أهداف التحليل المالي في تحقيق مجموعة من النقاط من أهمها:²

1. تقييم أداء كفاءة الإدارة من خلال الحكم على استخدام أصول المصرف ومصادر التمويل الاستخدام الأمثل ومن خلال مقدرتها على توليد الأرباح.³
2. تقييم الأداء المالي الماضي والحالي للمصرف والتوصل إلى أفضل التقديرات والتنبؤات لأداء المصرف مستقبلاً.⁴

ثالثاً: معايير التحليل المالي Standards of financial analysis

النسب المالية بشكلها الرقمي أو أي مقياس من مقاييس الأداء لا دلالة لها ما لم يكن هناك معايير لقياس النتائج ومقارنتها به، فالمعايير عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياساً للحكم على كفاءة نتائج التحليل، ولتوضيح أكثر المعايير استخداماً:⁵

1. المعايير المطلقة (Benchmark): تمثل قيمة ثابتة مثالية لحدث معين.
2. معايير الصناعة: هي المعايير المستخدمة في قياس وضع المصرف ضمن القطاع المصرفي الذي يعمل به.
3. المعايير التاريخية: تمثل المقاييس المستخدمة لمقارنة أداء المصرف في سنة معينة مع السنوات السابقة له.

* أدوات الرقابة الداخلية هي الضبط الداخلي والرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية التي تتضمن بداخلها التحليل المالي.

¹ انظر كلاً من: 1. سليم فايز حداد. الإدارة المالية. مرجع سابق، ص 53. 2. عبد الهادي محمد سعيد. الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل-التحليل المالي والأسواق المالية الدولية). مرجع سابق، ص 88.

² انظر كلاً من: 1. الكايد خليل أحمد. الإدارة المالية الدولية والعالمية. الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2010. ص 161، 162. 2. رضا سامح محمد. اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية. الطبعة الأولى، السعودية، 2010. ص 242.

³ نعمة عماد صالح. (تقويم أداء الشركات باستخدام النسب المالية دراسة تطبيقية في شركة صلاح الدين العامة للفترة من 1995-2001) (تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية 9 (2008): ص 137.

⁴ شيخ محمد حسين. (واقع التحليل المالي والمحاسبي وإمكانية تطويره). بحوث جامعة حلب سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية 48 (2007): ص 256.

⁵ انظر كلاً من: 1. تايه النعيمي عدنان وزميله. التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة. مرجع سابق، ص 30. 2. عبد الرحيم محمد ابراهيم. اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. الطبعة الأولى، مصر، 2008. ص 134، 135.

3. عشيش حسن سمير. التحليل الإنتماني. الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010. ص 37.

بالإضافة إلى إن هناك معايير أخرى مثل المعايير الإدارية المعدة من قبل الإدارة مسبقاً وضمن خططها السنوية والتي تسعى للوصول إليها*.

الشكل رقم (1-1-1): معايير التحليل المالي



المصدر: من إعداد الباحثة باستنتاج البيانات مما سبق

رابعاً: استعمالات التحليل المالي Uses of financial analysis¹

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل بالإضافة إلى اتخاذ القرارات ذات الصلة ويمكن استعمال التحليل المالي في عدة أغراض من أهمها:

التحليل الاستثماري: يقوم بهذا التحليل المستثمرون من أفراد أو مؤسسات للتأكد من سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة هذا التحليل على تقييم الأسهم والسندات بل تمتد لتقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمارية جديدة.

التحليل الائتماني: يهتم بهذا التحليل المقرضون بهدف التعرف على المخاطر التي قد يتعرضون لها في حال عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته في الوقت المحدد له.

تحليل الاندماج: يُستخدم هذا النوع أثناء عمليات الاندماج** لتقدير القيمة الحالية للمصرف المراد شراؤه والأداء المستقبلي المتوقع له بعد الاندماج.

* حتى تكون هذه المعايير مقبولة يجب أن تتصف بالواقعية، الاستقرار النسبي، البساطة، الوضوح وأن لا تحتمل أكثر من معنى.
¹ انظر كلاً من: 1. الكايد خليل أحمد. الإدارة المالية الدولية والعالمية. مرجع سابق، ص 160-161.
 2. عقل مفلح محمد. مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2009. ص 233-235.

** الاندماج هو انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً لتكوين وحدة اقتصادية واحدة وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

التخطيط المالي: تعتبر عملية التخطيط المالي أمراً ضرورياً لكل مصرف بسبب التطورات التي تشهدها الأسواق المختلفة، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي* دوراً مهماً في هذه العملية من خلال وضع تصور لأداء المصرف المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق له.

تقييم الأداء: يعد تقييم الاداء في المصرف من أهم استعمالات التحليل المالي لما له القدرة على تقييم ربحية المصرف وسيولته وكفاءته في إدارة موجوداته وغيرها.

خامساً: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي ¹The beneficiaries of financial analysis

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي وفقاً للأهداف التي يسعى كل منها لتحقيقها، حيث تسعى كل جهة للحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها، وبناءً عليه فإن من أهم الأطراف التي تهتم بالتحليل المالي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1-2): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: من إعداد الباحثة

الإدارة: تعد من أهم الأطراف التي تستخدم التحليل المالي الذي يساعدها بشكل رئيسي في عملية التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

* يتم توضيح أدوات التحليل المالي في فقرة سادساً .
¹ انظر كلاً من: 1. عبد الهادي محمد سعيد. الإدارة المالية (لاستثمار والتمويل-التحليل المالي والأسواق المالية الدولية). مرجع سابق، ص 87-91.

2. حنفي عبد الغفار. إدارة المصارف (السياسات المصرفية -تحليل القوائم المالية -الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية). الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007-2008. ص 315-316.
3. تايه النعيمي عدنان وزميله. التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة. مرجع سابق، ص 31.
4. جبل علاء الدين. تحليل القوائم المالية. الطبعة الأولى، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سورية، 2009. ص 21.
5. حداد فايز سليم. الإدارة المالية. مرجع سابق، ص 53-56.
6. عبد الرحيم محمد ابراهيم. اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. مرجع سابق، ص 150.

المساهمون: الذين يهتمون بقياس أداء أسهمهم وقدرة المصرف على تعظيم ثروتهم المتمثلة بنصيب السهم العادي من الأرباح المحققة.

الدائنون: يهتمون بالوضع المالي للمصرف ومدى قدرته على سداد التزاماته في مواعيدها. بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من الجهات التي تهتم بالتحليل المالي مثل الحكومة، المنافسين، المصارف ومؤسسات التأمين، وسائل الإعلام، الوسطاء وآخرون.

سادساً: أدوات التحليل المالي Tools of financial analysis

هي مجموعة من الأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي لتوضيح مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي للمصرف، ويوجد العديد من أدوات التحليل المالي منها:¹

1. تحليل مصادر الأموال واستخداماتها.*
2. تحليل التدفقات النقدية.**
3. التحليل المقارن للقوائم المالية ويشمل التحليل الرأسي والتحليل الأفقي***، والتحليل المالي باستخدام النسب المالية.²

الخاتمة Conclusion

مما سبق تجد الباحثة أن التحليل المالي أداة مهمة في التعرف على وضع المصرف سواء بين المصارف الأخرى أو بالمقارنة مع فترات زمنية أو وفق معيار محدد، وتبرز من خلال هذه الأداة نقاط القوة والضعف التي يقوم عليه المصرف، وانطلاقاً من أدوات التحليل المالي سيتم تفصيل كل أداة في مبحث خاص على اعتبارها الطريق للوصول إلى النموذج الخاص بالدراسة، مع الإشارة إلى أنه بالنسبة للأداة الثالثة فلن يتم التطرق إلى التحليل المقارن والاكتفاء بالتحليل المالي باستخدام النسب المالية من أجل عدم التوسع بتحليل يضيع مضمون الدراسة.

¹ انظر كلاً من: 1. عبد الرحيم محمد ابراهيم. اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. مرجع سابق، ص 137-138. 2. آل شبيب دريد كامل. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 80.

* يتم هذا التحليل بغرض تحديد قنوات استخدام أموال المؤسسة ومصادر التي ساهمت في تغطية تلك الاستخدامات وخلال فترة زمنية معينة، بمعنى آخر يعطي هذا التحليل صورة واضحة عن حركة الأصول والخصوم.

** يوضح تحليل التدفقات النقدية مدى كفايتها ونوعيتها لتغطية التزامات المؤسسة من جانب ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزامن في هذه التدفقات من جانب آخر.

*** يتم التحليل الرأسي من خلال تحليل الأوزان النسبية لبنود القوائم المالية إلى مجموع القائمة ويعتبر هذا التحليل ساكناً ولا يصح بمفرده مفيداً بمفرده، أما التحليل الأفقي فيعني بدراسة تغيرات القوائم المالية على مدى عدة فترات لذلك يسمى بالتحليل المتحرك في حين التحليل بالنسب يتم عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.

² جبل علاء الدين. تحليل القوائم المالية. مرجع سابق. ص 26-27.

المبحث الثاني

مصادر واستخدامات الأموال

Sources and uses of funds

تتكون قائمة المركز المالي للمصارف من ثلاثة أجزاء رئيسية هي: الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، ويضم جانب الأصول قائمة بأنواع وقيم ما يملكه المصرف يعكس بذلك استخدامات الأموال أما جانب الالتزامات فيحتوي على قائمة بأنواع الحقوق المالية على المصرف، أما حقوق الملكية فيمثل الفرق بين الأصول والالتزامات، وتعكس مجمل الالتزامات وحقوق الملكية مصادر أموال المصرف، وهذا ما يتم مناقشته في هذا المبحث من خلال التعرض لمصادر واستخدامات الأموال.

أولاً: مصادر الأموال Sources of funds

تعتمد المصارف التجارية في مزاوله نشاطها على نوعين من مصادر التمويل داخلية وخارجية. والشكل التالي يوضح الأنواع المختلفة لمصادر التمويل:

الشكل رقم (1-2-1): مصادر الأموال في المصارف



المصدر: من إعداد الباحثة

1. المصادر الداخلية: تتمثل هذه المصادر بحقوق الملكية بما فيها رأس المال والاحتياطيات بأنواعها والأرباح غير الموزعة، فهي تمثل حقوق المساهمين في المصرف نفسه، وفي الوقت ذاته توفر نوعاً من الحماية والاطمئنان لأصحاب الودائع وتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، على الرغم من أنها لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من موارد المصرف.¹

1.1. رأس المال: يمثل إجمالي المبالغ المدفوعة من قبل المساهمين أو المؤسسين أو الاثنين معاً في تكوين المصرف، و يتميز هذا المصدر عن المصادر الأخرى بانخفاض وزنه النسبي مقارنة مع بقية مصادر التمويل.²

2.1. الأرباح غير الموزعة: يتم استثمار المبالغ المقطوعة من الأرباح لفترة معينة قبل القيام بتوزيعها.³

3.1. الاحتياطيات:⁴ بالنسبة للمصارف نميز بين نوعين من الاحتياطيات: الإجمالي والخاص.*

2. المصادر الخارجية: تُقسم هذه المصادر إلى مصادر قصيرة الأجل (الودائع) ومصادر طويلة الأجل (الاقتراض).

1.2. الودائع:⁵ تعتبر المبالغ التي يحصل عليها المصرف التجاري من الأفراد والمؤسسات المصدر الرئيسي التي يعتمد عليها في مواده، وتمثل الالتزام الأكبر في ميزانية المصرف سواء أكانت بالعملة المحلية أو الأجنبية والدعامة الأساسية لنشاطه التجاري. وتُقسم الودائع إلى ثلاثة أنواع: ودائع جارية وودائع ثابتة وودائع توفير.⁶

تمثل الحسابات الجارية (تحت الطلب)⁷ المبالغ التي تودع لدى المصرف التجاري مقابل تعهد المصرف بدفعها في أي وقت يريد صاحب الوديعة سواء أكان سحب كامل للوديعة أو جزء منها ويتم السحب عادة بموجب شيكات

¹ انظر كلاً من: 1. جعفر عبد الإله نعمه. النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين. الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007. ص24.

2. أحمد عبد الوهاب يوسف. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2008. ص155.

² انظر كلاً من: 1. حداد اكرم وزميله. النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008. ص162.

2. أحمد عبد الوهاب يوسف. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. مرجع سابق، ص155.

3. بركات علي بركات. (تحديات التمويل المصرفي في سورية في ضوء تطورات الاقتصاد العالمي). ماجستير، قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2010. ص 46، 47.

³ اكرم حديد وزميله. النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري. المرجع السابق، ص163.

⁴ انظر كلاً من: 1. حداد اكرم وزميله. النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري. مرجع سابق، ص162، 163.

2. أحمد عبد الوهاب يوسف. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. مرجع سابق، ص155.

3. عبد الله خالد أمين وزميله. إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص86.

* يمثل احتياطي اجباري (قانوني) يتم تحديده من قبل المصرف المركزي وفق الأنظمة والقوانين الناظمة في البلد، حيث يجبر القانون المصارف على اقتطاع نسبة 10% من الأرباح.

بينما احتياطي خاص: هو تلك المبالغ التي يتم حجزها من الأرباح بعد موافقة الهيئة العامة للمساهمين دون إلزام قانوني، والهدف منه دعم المركز المالي للمصرف وزيادة ثقة عملاءه بالإضافة إلى مواجهة التوسعات المستقبلية للمصرف ومواجهة ظروف غير متوقعة أو خسائر معينة قد تصيب المصرف.

⁵ انظر كلاً من: 1. أحمد عبد الوهاب يوسف. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. مرجع سابق، ص156، 157.

2. حداد اكرم وزميله. النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري. مرجع سابق، ص163-165.

3. عبد الله خالد أمين وزميله. إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. مرجع سابق، ص87-88.

⁶ جعفر عبد الإله نعمه. النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين. مرجع سابق، ص24.

⁷ يجب أن يكون هذا الحساب دائماً لمصلحة العميل بشكل دائم إلا إذا كان هناك ترتيبات مع البنك لكشف الحساب فوق الرصيد المودع لديه، وقلماً يتم دفع فوائد على هذه الحسابات نظراً لطبيعتها حيث تكون أرصدها معدة للدفع دوماً وفوراً.

صادرة من قبل العميل أو بأوامر سحب عند الطلب. ولأن السحب عليها يمكن أن يجري في أي وقت تلجأ المصارف إلى الاحتفاظ بموجودات على درجة كبيرة من السيولة يمكن تحويلها إلى نقد عند الضرورة لمواجهة سحبيات المودعون.¹

أما الحسابات الثابتة² فهي الأموال التي يودعها الأفراد في المصرف التجاري لفترة زمنية محددة، ولها نوعان ودائع لأجل وودائع لأشعار. يعكس كلا النوعين مدى التزام المصرف بدفع الوديعة في وقت لاحق على الإيداع يتم الاتفاق عليه من قبل العميل والمصرف. بينما يختلفان بالنسبة لسياسة السحب حيث يلاحظ أنه في الودائع لأجل عدم إمكانية سحب الوديعة قبل انقضاء الفترة المحددة وإن سحب العميل الوديعة يفقد حقه في الفائدة، بينما الودائع لأشعار يتم إبلاغ المصرف قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها دون خسارة الفائدة. ويعتمد المصرف بشكل كبير على الودائع الثابتة في استثماراته بسبب تميزها بنوع من الثبات والاستقرار لمدة أطول من الودائع الجارية دون الخوف من قيام العملاء بسحبها، إلا أن كلفة هذه الودائع أعلى من الودائع الجارية لأنه يتم دفع فوائد للمودعين.³

في حين تتمثل الغاية من حسابات التوفير في جذب صغار المدخرين حيث يستطيع صاحبها أن يودع أو أن يسحب من وديعته بشروط ميسرة تتناسب مع حجم الوديعة. هذا النوع من الودائع يتمتع بميزة الاستقرار.*

2.2. الاقتراض:⁴ وهذا المصدر كما هو معلوم يتم إما من المصارف الأخرى أو المصارف المركزية وغالباً ما يتم اللجوء إلى هذا النوع من المصادر نتيجة عدم كفاية الموارد الذاتية المتاحة لتمويلها بالكامل. ولا تلجأ المصارف عادة إلى الاقتراض من المركزي** إلا في مواجهة المتغيرات غير المتوقعة، مقابل ضمان أي أصل من أصولها أو عن طريق إعادة خصم الأوراق المالية لدى المركزي بسعر فائدة خاص بالمصارف يسمى سعر الخصم.

وبعد عرض مصادر الأموال في المصارف التجارية لا بد من التطرق إلى استخدامات تلك الأموال.

¹ في الواقع العملي لدى البنوك الكبيرة وذات الفروع المنتشرة هناك نسبة ثابتة من أرصدة هذا النوع من الحسابات تبقى لدى البنك بصورة مستمرة وتنمو باستمرار.

² جعفر عبد الإله نعمه. النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين. مرجع سابق، ص 25.

³ تحسب هذه الفوائد على أساس رصيد الوديعة أو الرصيد اليومي للحساب حسب السعر السائد.

* كون أن السحب النقدي من حسابات التوفير أقل من الحسابات تحت الطلب لضرورة حضور الساحب إلى المصرف لدى السحب لأنه لا يعطى دفتر شيكات.

⁴ انظر كلاً من: 1. جعفر عبد الإله نعمه. النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين. مرجع سابق، ص 25.

2. السيد علي عبد المنعم وزميله. النقود والمصارف والأسواق المالية. الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2004. ص 142.

3. عبد الله خالد أمين وزميله. إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. مرجع سابق، ص 89.

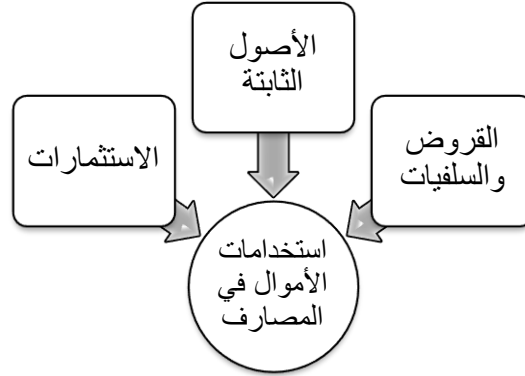
4. أحمد عبد الوهاب يوسف. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. مرجع سابق، ص 157.

** الملجأ الأخير للاقتراض.

ثانياً: استخدامات الأموال ¹Uses of funds

يعكس جانب الأصول الأوجه المختلفة لإستخدام الأموال المتجمعة لديه من مصادر التمويل المختلفة كما يعكس طبيعة وأنواع المجالات الاستثمارية التي تنسجم مع أهداف المصارف المرجوة.² ويوضح الشكل التالي أهم العناصر المختلفة الخاصة باستخدامات الأموال.

الشكل رقم (1-2-2): استخدامات الأموال في المصارف



المصدر: من إعداد الباحثة

1. القروض والسلف: ³ هي من أكبر وأهم أوجه استخدامات الأموال في المصارف التجارية، وأكثر أنواع الأصول عائداً وربحاً نسبة لانخفاض سيولتها أكثر من غيرها من الأصول، بالإضافة إلى مساهمة هذه القروض في دعم الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد في تمويلها على الائتمان المصرفي. ولابد من توضيح الفرق بين القرض والسلفة في أن القرض عبارة عن مبلغ من المال يقدمه المصرف للمقترض بالإتفاق بينه وبين المصرف على مقدار القرض وموعد السداد، في حين تمثل السلفة إلتزاماً من المصرف إلى الحاصل عليها بالسحب منها في حدود المبلغ المصرح به.

2. الأصول الثابتة: يستثمر المصرف التجاري جزء من موارده في شراء أصول ثابتة كالعقارات التي يملكها ويحاول فيها نشاطه بالإضافة إلى الأصول الأخرى كالأثاث ووسائل النقل والأجهزة الإلكترونية والحاسبات وغيرها بالإضافة إلى شراء الأصول الثابتة لمشاريع قيد التنفيذ (مثل إحداث فروع إضافية).

¹ نعمه جعفر عبد الإله ، 2007- النظم المحاسبية بين البنوك وشركات التأمين، مرجع سابق، ص26، 27.

² انظر كلاً من: 1. أحمد عبد الوهاب يوسف. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. مرجع سابق، ص157.

2. السيد علي عبد المنعم وزميله. النقود والمصارف والأسواق المالية. مرجع سابق، ص 139.

³ انظر كلاً من: 1. أحمد عبد الوهاب يوسف. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. مرجع سابق، ص159.

2. عبد الله خالد أمين وزميله. إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. مرجع سابق، ص 92 .

3. حداد اكرم وزميله. النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري. مرجع سابق، ص153.

3. الاستثمارات:¹ للمصارف الخاصة حرية الاختيار في استثماراتها المدرة عليها بالدخل وتكون القيود المفروضة عليها في حدود ضيقة. وتتعدد أوجه استثمار المصارف لأموالها والتي منها:

(1) المساهمة في المشاريع الاقتصادية الحديثة بغرض الحصول على أرباح أو عوائد، أو المتاجرة بالأسهم في سوق الأوراق المالية، (2) الاستثمار في سندات حكومية وأذونات خزينة نظراً لقابلية هذه الأوراق على التحويل لنقدية سائلة والافتراض بضمانها من المركزي، (3) الاستثمار في الأوراق التجارية المخصصة بحيث تتميز بسيولة عالية يمكن تحويلها إلى سيولة بأقل وقت ممكن وبدون خسائر، كما تتيح الفرصة للمصرف لإعادة خصمها لدى المركزي بشروط معينة يقرها المصرف المركزي.

الخاتمة Conclusion

مما سبق تستنتج الباحثة أن قائمة مصادر واستخدامات الأموال أداة مفيدة لتحديد من أين جاءت الأموال وكيف استعملت هذه الأموال في المصرف خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يستطيع المحلل على ضوء هذه المعلومات أن يقرر ما إذا كان المصرف يتبع سياسة تمويلية صالحة أم لا.

¹ انظر كلاً من: 1. أحمد عبد الوهاب يوسف. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. مرجع سابق، ص 158. 2. حداد اكرم وزميله. النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري. مرجع سابق، ص 152.

المبحث الثالث

التدفقات النقدية Cash Flows

تعرضت بعض المؤسسات في الولايات المتحدة الأميركية لحالات الإفلاس على الرغم من أنها حققت أرباحاً سنوية ومن أشهرها مؤسسة W.T.Grant*، ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدة أمور من أهمها اعتماد هذه المؤسسات في بياناتها المالية على قائمتي الدخل والمركز المالي اللتان تعدان وفق أساس الاستحقاق وتعطي صورة عن المركز المالي وصافي الربح في فترة محددة غالباً ماتكون عام مالي بغض النظر عن مقدار التغير في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مادعى الحاجة إلى إيجاد قائمة مالية إضافية** تعرف بقائمة التدفق النقدي لمعرفة طبيعة التغيرات التي تحدث على عناصر المركز المالي والوقوف على التطورات الحاصلة بالسياسات المالية، مايدفع هذا المبحث إلى التطرق لمفهوم وأهمية وأهداف هذه القائمة والتعرف على الأنشطة التي تقوم عليها وطرائق إعدادها.

أولاً: مفهوم قائمة التدفقات النقدية Concept of cash flow statement

تعددت تعاريف قائمة التدفقات النقدية ومن أبرزها مايلي:

قائمة التدفقات النقدية هي عبارة عن قائمة تصف التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وشبه النقدية، فهي تشرح أسباب التغير في وضع النقدية للمؤسسة بين تاريخين من الميزانية العمومية، وهي أداة متاحة للإدارة للتقييم والمراقبة والتحكم بالسيولة المتوفرة لدى المؤسسة.¹

وبعضهم من عرف قائمة التدفق النقدي بأنها عبارة عن قائمة بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة، وتساعد هذه القائمة مستخدمي القوائم المالية في تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل.²

وبعضهم الآخر عرفها بأنها تلك القائمة المالية المعنية ببيان الفرق بين التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج من عمليات التشغيل والاستثمار والتمويل خلال فترة زمنية محددة وتساعد في التعرف على الأوضاع المالية

* هي من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأميركية ولمعرفة مزيد من المعلومات عن الشركة يمكن الرجوع إلى الموقعين التاليين:

1. http://en.wikipedia.org/wiki/W._T._Grant#Downfall_and_closure

2. <http://www.wtgrantfoundation.org>

** في عام 1987 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) القرار رقم 95 الخاص بتضمين قائمة التدفقات النقدية بجانب قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، صدر هذا القرار خصوصاً بعد الأزمة التي حدثت بأسواق البورصة الأميركية وأدى إلى انهيار أسواق النقد وأسواق العقود المستقبلية.

¹ Rama Gopal, CA. C. **Accounting for managers (starting from basics)**. First edition, new age international, New Delhi, 2009, p 302

² سليم فايز حداد. الإدارة المالية. مرجع سابق، ص 40.

للمؤسسة، وتعرض الأثر النقدي الداخل والخارج لكافة العمليات والأنشطة التي تحدث في المشروع خلال السنة المالية، وتساهم في إيجاد المؤشرات التي تبين مدى إمكانية استمرار المؤسسة وكيفية استخدام الفائض الاستخدام الأمثل.¹

ويمكن من التعاريف السابقة إيراد النقاط التي يركز عليها مفهوم قائمة التدفقات النقدية التي هي:

1. تصف التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والخارجة (المدفوعات) وتحسب الفرق فيما بينها.
2. توضح أسباب التغير في النقدية.
3. تحتاج إلى قائمتين مركز مالي وقائمة دخل وتضيف الباحثة هنا بأن تكون سنتين متتاليتين.
4. تنفيذ الإدارة في التحكم بالسيولة والتعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية في المستقبل أو حتى مدى إمكانية استمرارها.
5. تهتم بالعمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

وتضيف الباحثة نقطة أخرى بأن صافي التدفقات النقدية (نتيجة قائمة التدفقات النقدية) هو عبارة عن مجموع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

ثانياً: أهمية قائمة التدفقات النقدية Importance of cash flow statement

تبرز أهمية قائمة التدفق النقدي باختلاف مضمونها ودلالاتها عن قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، فالإدارة تهتم بالتدفقات النقدية للتخطيط للسيولة وتحديد مدى حاجتها للتمويل الخارجي وفي إدارة الموارد النقدية بكفاءة، والمقرض الذي سيقترض قرصاً قصيراً الأجل يهتم بقدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية في الأجل القصير أكثر من اهتمامه بالربحية لتحصيل ديونه قصيرة الأجل، كذلك المستثمر يهتم بقدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية لما لها الأثر في تحديد سعر السهم.²

كما تظهر أهمية قائمة التدفق النقدي في حالات الاضطرابات المالية التي قد تعاني منها المؤسسات وخصوصاً المتجه نحو الإفلاس حيث تزود هذه القائمة معلومات على أساس نقدي على خلاف قائمة الدخل التي تزود

¹ آل شبيب دريد كامل. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. مرجع سابق. ص 120
² سليم فايز حداد. الإدارة المالية. مرجع سابق، ص 40.

بمعلومات عن ربح المؤسسة وخلال فترة زمنية وهذا الربح مبني على أساس الاستحقاق ولا يظهر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة إلى ومن المؤسسة وهذا ما أكده أفلاس كما ذكرنا سابقاً مؤسسة M.T.Grant¹.

ثالثاً: أهداف قائمة التدفقات النقدية Objectives of cash flow statement

أهم الأهداف التي تسعى إليها قائمة التدفقات النقدية يمكن أن تتحصر بما يلي:²

1. إدارة النقدية: قائمة التدفقات النقدية هي أداة تساعد المؤسسة بمعرفة مقدار النقدية المتولدة من أنشطتها وفي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
2. تقييم قرارات الإدارة: قائمة التدفقات النقدية تقنية مهمة لتقييم قرارات الإدارة الخاصة بتخطيط النقدية من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الفعلية والمتوقعة (المستهدفة).
3. تسليط الضوء على مجموعة من النقاط من أهمها قدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأرباح المساهمين وسياسة توزيع الأرباح وتخطيط مدفوعات القروض وغيرها.
4. إيضاح العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المؤسسة فقد تحقق المؤسسة أرباحاً دون أن يرافقها زيادة في النقدية.

رابعاً: تصنيفات التدفقات النقدية Classification of cash flows

قبل شرح الأنشطة الرئيسية لابد من توضيح أن جميع الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة النقدية هي تدفقات نقدية داخلة ويشار إليها بإشارة موجبة، أما الأنشطة التي تؤدي إلى نقصان النقدية تسمى تدفقات نقدية خارجة ويشار إليها بإشارة سالبة.

وتسمى التدفقات النقدية الداخلة أيضاً بمصادر النقدية أما التدفقات النقدية الخارجة فتسمى استخدامات النقدية،³ تلك التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تندرج ضمن الأنشطة الرئيسية التالية:

¹ انظر كلاً من: 1. سليم فايز حداد. الإدارة المالية. المرجع السابق، ص40.
2. آل شبيب دريد كامل. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. مرجع سابق. ص 121، 122
3. العلمي عمر عبد الحميد محمد. (قائمة التدفق النقدية كأداء للتنبؤ بالفشل المالي). ماجستير، برنامج ماجستير العلوم M.S.C الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية كلية الدراسات العليا القاهرة، 2010. ص 28.
² انظر كلاً من: 1. جبل علاء الدين. تحليل القوائم المالية. الطبعة الأولى، مرجع سابق. ص 151، 152.
2. Rama Gopal, CA. C. Accounting for managers (starting from basics). op. cit. p 305
³ عثمان عبد الهادي. (السياسات المحاسبية في إدارة العمليات النقدية الواقع وأفاق التطوير). ماجستير، قسم محاسبة كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2011. ص 36.

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تُعرف الأنشطة التشغيلية بأنها تلك العمليات والأحداث التي تحدد مصادر واستخدامات النقدية المرتبطة بشكل مباشر بالنشاط التشغيلي وهو النشاط الأساسي للمصرف، بالإضافة إلى جميع الأنشطة التي لا تدخل ضمن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.¹

ولنجاح المؤسسة لابد أن يكون صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بإشارة موجبة بمعنى أن تكون التدفقات النقدية الداخلة أعلى من التدفقات النقدية الخارجة، ويشير صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية السالبة إلى أن المؤسسة غير قادرة مستقبلاً على النمو والتوسع.²

وفيما يلي أهم التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل في القوائم المالية للمصارف الخاصة في سورية.

الجدول رقم (1-3-1): أهم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمصارف الخاصة في سورية

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
- الزيادة في التأمينات النقدية	- الزيادة في الإيداعات لدى المصارف
- الزيادة في ودائع العملاء	- الزيادة في الموجودات المالية للمتاجرة
- الزيادة في ودائع المصارف	- الزيادة في التسهيلات الائتمانية المباشرة

المصدر: من إعداد الباحثة باستنتاجه من القوائم المالية للمصارف الخاصة في سورية

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: يتضمن هذا الجزء جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة من التغييرات الحاصلة في الأصول والاستثمارات طويلة الأجل مثل شراء أو بيع أصول ثابتة، ويفيد التفصيل في التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في معرفة التدفقات النقدية المتولدة في المستقبل.³

وفيما يلي جدول يوضح أهم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية في المصارف الخاصة في سورية.

¹ Look at: 1. CA. C. Rama Gopal. **Accounting For Managers (Starting From Basics)**. op. cit. p 305

2. Jae K. Shim, Joel G.Siegel. **Financial Management**. third edition, Mc Graw Hill, New York, 2007. p39

3. Louis C. Gapenski. **Healthcare Finance An Introduction To Accounting And Financial Management**. Third edition, Aupha / Hap, United States of America, 2005. p 103

² درغام سوزان عطا. (العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي رقم (7) دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين). ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة، 2008. ص 56.

³ Look at: 1. Rama Gopal, CA. C. **Accounting for managers (starting from basics)**. op. cit. p 306

2. Jae K. Shim, Joel G.Siegel. **Financial Management**. Op. cit. p39

الجدول رقم (1-3-2): أهم التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية للمصارف الخاصة في سورية

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
- النقص في الموجودات المالية قروض وسلف	- شراء موجودات ثابتة
	- نقص في الوديعة المجمدة لدى المركزي

المصدر: من إعداد الباحثة باستنتاجه من القوائم المالية للمصارف الخاصة في سورية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات النقدية الناتجة عن التغيرات الحاصلة في حجم وبنية حقوق الملكية بالإضافة إلى الديون القصيرة وطويلة الأجل للمؤسسة.¹

ومن أهم التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية للمصارف الخاصة في سورية موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3-3): أهم التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية للمصارف الخاصة في سورية

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
- زيادة رأس المال	- أرباح موزعة مدفوعة
- علاوة إصدار	- مصروف إصدار أسهم

المصدر: من إعداد الباحثة باستنتاجه من القوائم المالية للمصارف الخاصة في سورية

خامساً: طرائق إعداد قائمة التدفقات النقدية Methods of preparing cash flow statements

لا تختلف طريقة عرض كل من التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وإنما ينحصر الاختلاف بطرائق إعداد التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وهنا يمكن اعتماد إحدى الطريقتين التاليتين في إعداد قائمة التدفقات النقدية:²

الطريقة المباشرة: تقوم هذه الطريقة على مبدأ عرض جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، بالإضافة إلى عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

¹ Look at: 1. Rama Gopal, CA. C. **Accounting for managers (starting from basics)**. op. cit. p 306

2. Jae K. Shim, Joel G. Siegel. **Financial Management**. Op. cit. p39, 40

² انظر كلاً من: 1. جبل علاء الدين. تحليل القوائم المالية. الطبعة الأولى، مرجع سابق. ص 156.

2. P. Weetman. **financial and management accounting An Introduction**. fourth edition, prentice hall, England, 2006. p 396, 397

الطريقة غير المباشرة: تبدأ هذه الطريقة بصافي الربح التشغيلي ويتم إضافة التعديلات الحاصلة على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالإضافة إلى عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

والجدير بالذكر أن اعتماد أي طريقة من الطريقتين السابقتين لن يغير من صافي التدفقات النقدية التشغيلية، ولكن كل طريقة تعطي مدلول مختلف عن الأخرى.¹

وهنا لابد من الإشارة إلى أن المصارف الخاصة في سورية تتبع الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

الخاتمة Conclusion

بعد عرض مفهوم وأهمية قائمة التدفق النقدي تبين أن هذه القائمة تؤمن معلومات حول التغيرات الحاصلة في نقدية المصرف وتشرح تلك المعلومات من خلال الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، كما تم القاء الضوء في هذا المبحث على أهم التدفقات النقدية من تلك الأنشطة في المصارف الخاصة السورية، وتعرفنا على الطريقة المباشرة وغير المباشرة لحساب التغيرات الحاصلة في الأنشطة التشغيلية.

¹ William Jan & Haka Susan. **Financial Accounting**, McGraw-Hill, New York, USA, 2006. p624.

المبحث الرابع

التحليل المالي باستخدام النسب المالية

Financial analysis using financial ratios

تمثل القوائم المالية* كشوفاً تظهر الوضع المالي للمصرف في نقطة زمنية معينة من ناحية وملخصة لعملياته خلال فترة زمنية محددة من ناحية أخرى،¹ وعلى الرغم من أنها توضح أرقام الإيرادات و المصروفات إلا أنها لا تكفي بمفردها للدلالة على الأهمية النسبية لهذه الأرقام، ويمكن التوصل إلى ذلك عن طريق التحليل المالي باستخدام النسب المالية.²

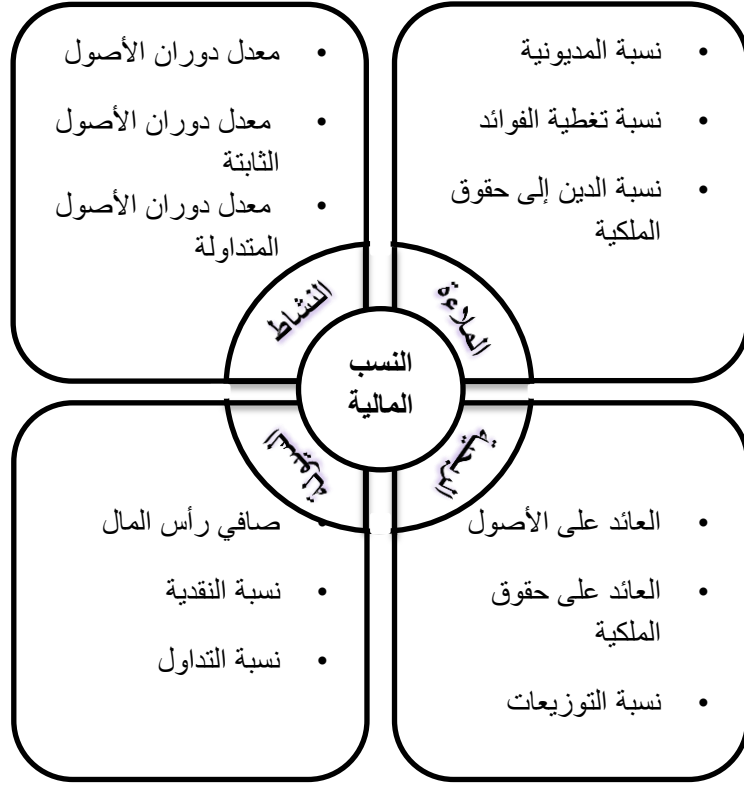
فالتحليل المالي باستخدام النسب المالية يعني إيجاد علاقة بين عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة،³ وفي عملية تقييم الأداء يمكن استخدام نسبة واحدة لكن غالباً ما توصل إلى نتائج غير كافية للتعرف على أداء المصرف، لذلك لابد من اختيار مجموعة من النسب التي تتلاءم مع الهدف المطلوب.⁴

ويمكن القول بأن عملية التحليل المالي باستخدام النسب المالية تتعكس في صورة عدة مجموعات، فقد اتفق المختصون في التحليل المالي على أربعة مجموعات⁵ هي : نسب الملاءة المالية ونسب النشاط ونسب الربحية ونسب السيولة.

* تضم القوائم المالية : قائمة المركز المالي، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية .
¹ برغام أجبين. الإدارة المالية (2). مرجع سابق، ص314.
² انظر كلاً من : 1. عبد الهادي محمد سعيد. الإدارة المالية –الاستثمار والتمويل-التحليل المالي والأسواق المالية الدولية. مرجع سابق، ص153.
 2. قبض رشاً. (دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالي). ماجستير، قسم إدارة أعمال كلية الأقتصاد جامعة حلب، 2011، ص 90.
³ انظر كلاً من: 1. حنفي عبد الغفار. تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 51.
 2. آل شبيب دريد كامل. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. مرجع سابق، ص 80.
⁴ آل شبيب دريد كامل. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. المرجع السابق مباشرة، ص 80 – 81.
⁵ انظر كلاً من: 1. تايه النعيمي عدنان وزميله. التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة. مرجع سابق، ص 85 – 100.
 2. عبد الهادي محمد سعيد. الإدارة المالية –الاستثمار والتمويل-التحليل المالي والأسواق المالية الدولية. مرجع سابق، ص156.
 3. آل شبيب دريد كامل. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. مرجع سابق، ص 83.
 4. حنفي عبد الغفار. تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى. مرجع سابق، ص 52.
 5. برغام أجبين. الإدارة المالية (2). مرجع سابق، ص 315، 319، 323، 327.

لكن بعضهم من أضاف¹ مجموعة نسب السوق وتفرّد أحد المختصين² في إضافة مجموعتين إلى الأربعة السابقة وهما: مجموعة تحليل القوة الإيرادية للشركة ومجموعة التنبؤ بالتعثر، ومنهم³ من أضاف نسبة التغطية، وسيقتصر هذا المبحث على تفصيل المجموعات الأربعة المشتركة وكما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4-1): النسب المالية



المصدر: من إعداد الباحثة

أولاً: نسب الملاءة المالية Solvency ratios⁴

تعرف نسب الملاءة المالية بنسب الرافعة أو نسب الديون طويلة الأجل وتقيس درجة اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل في تمويل احتياجاتها المالية، وتفيد هذه النسبة المدير المالي في التعرف على الالتزامات المترتبة على المؤسسة ومدى القدرة على توليد إيرادات كافية لمواجهة تلك الالتزامات،⁵ بينما يهتم كل من المساهمين والدائنين

¹ انظر كلاً من: 1. جبل علاء الدين. تحليل القوائم المالية. الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص 105.

2. تايه النعيمي عدنان وزميله. التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة. مرجع سابق، ص 87.

3. آل شبيب دريد كامل. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. مرجع سابق، ص 83.

4. برغام أجين. الإدارة المالية (2). مرجع سابق، ص 331.

² عبد الهادي محمد سعيد. الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل-التحليل المالي والأسواق المالية الدولية). مرجع سابق، ص 156.

³ آل شبيب دريد كامل. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. مرجع سابق، ص 83.

⁴ عبد الرحيم عاطف جابر طه. أساسيات التمويل والإدارة المالية. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2008. ص 468-469.

⁵ Thomas R. Robinson & Others. **International financial statement analysis**. first edition, CFA Institute, New Jersey, 2009. p277, 288.

بهذه النسب للتعرف على درجة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة، فزيادة نسبة الديون في الهيكل التمويلي يتبعها زيادة احتمالات التوقف عن السداد.

ومن أهم النسب المستخدمة في قياس الملاءة المالية هي:

نسبة المديونية Debt ratio

تظهر نسبة المديونية النسبة المئوية لإجمالي الأصول الممولة من قبل الدائنين، بمعنى آخر تبين هذه النسبة درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها،¹ وتعرف بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يفضل الدائنون نسبة مديونية منخفضة لأن انخفاض الالتزامات يزيد من قدرة المؤسسة على سداد الدين وبالتالي زيادة درجة الأمان للدائنين، على عكس حملة الأسهم الذين يرغبون نسبة مديونية مرتفعة ما يرافقها توسيع مجالات الاستثمار وبالتالي ارتفاع العوائد المتوقعة.²

نسبة الدين إلى حقوق الملكية Debt To Equity³

تبين هذه النسبة العلاقة بين الأموال المقدمة من الدائنين والأموال المقدمة من المساهمين،⁴ وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الدين إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

¹ Look at: 1. Conrad Carlberg. **Business analysis: Microsoft Excel** 2010. First edition, Pearson Education, Indiana, 2010. p184.

2. Matan Feldman, Arkady Libman. **Crash Course In Accounting And Financial Statement Analysis**. Second edition, Wall Street Prep, New Jersey, 2007. p264.

² برغام أجين. **الإدارة المالية (2)**. مرجع سابق، ص324.

³ Francis J. Clauss. **Corporate Finance Analysis with Microsoft excel**. First edition, McGraw-Hill, 2010. p51

⁴ Lorenzo A. Preve, Virginia Sarria-Allende. **Working Capital Management**. First edition, Oxford University Press, New York, 2010. p52.

إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى تحقيق أرباح لملاك الأسهم بزيادة فرص الاستثمار، لكن النسبة المرتفعة تعني أيضاً زيادة خطر عدم السداد بسبب زيادة تكاليف الفوائد على الديون، بينما انخفاض النسبة تعبر عن حماية أفضل للدائنين بزيادة قدرة المؤسسة على الدفع.¹

نسبة تغطية الفوائد Coverage ratio²

تمثل قدرة المؤسسة على إدارة ديونها طويلة الأجل من خلال نسبة عدد مرات تغطية الفوائد من الدخل وتقاس كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد المدينة}}$$

من خلال مقارنة نسبة الدخل قبل الفوائد والضرائب مع الفوائد المدينة يمكن ملاحظة أنه كلما كانت النسبة مرتفعة كلما ارتفعت معها تغطية المؤسسة للفوائد وتمكنت من تسديد دفعاتها، أما النسبة المنخفضة فتشير إلى فقدان فرصة تحقيق هامش ربح إيجابي.

وترى الباحثة أن هناك اختلاف في تفضيل المساهمين والدائنين لنسب الملاءة المالية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4-1): تفضيلات المساهمين والدائنين لنسب الملاءة المالية

تفضيل المساهمون	تفضيل الدائنون	
مرتفعة	منخفضة	نسبة المديونية
مرتفعة	منخفضة	نسبة الدين إلى حقوق الملكية
مرتفعة	مرتفعة	نسبة تغطية الفوائد

المصدر: من إعداد الباحثة باستنتاجه من فقرة نسب الملاءة المالية

¹ عقل مفلح محمد. مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. مرجع سابق. ص 233.

² انظر كلاً من : 1. بينسون بابينت وزميله. التحليل الإداري المبسط. الطبعة الأولى، ترجمة: ميشيل دانو، الدار العربية للعلوم

ناشرون، لبنان، 2009. ص 95.

2. عبد العال حماد طارق. تحليل القوائم المالية (نظرة حالية ومستقبلية). الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر،

2007. ص 447-448.

يوضح الجدول السابق تفضيل الدائنين لنسبة المديونية ونسبة الدين إلى حقوق الملكية أن تكون منخفضة ونسبة تغطية الفوائد مرتفعة، في حين يفضل المساهمون نسب مرتفعة من النسب المذكورة أعلاه.

ثانياً: نسب النشاط Activity Ratio

تعرف نسب النشاط أيضاً بنسب استغلال الأصول أو نسب الكفاءة التشغيلية، وهي معدة لقياس كفاءة إدارة المؤسسة في توظيف الأصول لتوليد وتعظيم الإيرادات سعياً وراء تحقيق الأرباح المستهدفة،¹ بمعنى آخر تقيس نسب النشاط كفاءة استثمار وحدة نقدية في الأصول لتحقيق أعلى المبيعات،² ومن أكثر النسب استخداماً من بين نسب النشاط هي:

معدل دوران إجمالي الأصول Total Assets Turnover Ratio³

يقيس هذا المعدل * القدرة الإجمالية لأصول المؤسسة على توليد دخل المبيعات، وبحسب بالصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الهدف من هذا المعدل هو تحقيق أعلى منفعة ممكنة من الأصول فكلما كان هذا المعدل مرتفعاً كلما دل ذلك على الاستغلال الكبير لهذه الأصول، في حين يشير المعدل المنخفض إلى وجود زيادة في الأصول لا داعي لها.**

معدل دوران الأصول الثابتة Fixed Assets Turnover Ratio⁴

يشير معدل دوران الأصول الثابتة على مدى كفاءة المؤسسة في توظيف أصولها الثابتة لتوليد الدخل من المبيعات، ويعطى بالقانون التالي:

-
- ¹ انظر كلاً من: 1. عبد الرحيم محمد ابراهيم. *اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي*. مرجع سابق، ص 143.
2. Thomas R. Robinson & Others. *International financial statement analysis*. Op. cit. p 278
- ² تابه النعيمي عدنان وزميله. *التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة*. مرجع سابق، ص 86.
- ³ انظر كلاً من: 1. عبد الهادي محمد سعيد. *الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل - التحليل المالي والأسواق المالية الدولية)*. مرجع سابق، ص 174 - 175.
2. Thomas R. Robinson & Others. *International financial statement analysis*. Op. cit. p283
3. Stephen L. Nelson. *QuickBooks 2009 All-in-One For Dummies*, first edition, Wiley Publishing, Indiana, 2009. p 344, 345
4. John Tennent. *Guide To Financial Management*. First edition, Profile Books, London, 2008. p 219, 220
- * هناك اختلاف بين مفهوم النسبة ومفهوم المعدل فالأول أشمل من الثاني وكل معدل يقال له نسبة ولكن العكس غير صحيح فالنسبة هي المقارنة بين مقدارين من النوع نفسه بينما المعدل هو المقارنة بين مقدارين من نوعين مختلفين.
- ** أثار ت مقارنة هذا المعدل اختلاف آراء الكتاب فمنهم من رفض مقارنته بمعدل معياري أو صناعي وإنما المقارنة تتم مع المؤسسات الأخرى بذات الحجم، في حين بعض الكتاب لا يرون مشكلة في ذلك. بالإضافة إلى أن من عيوب هذا المعدل أنه لا يعطي صورة واضحة بالنسبة للمؤسسات التي تقادمت موجوداتها واستهلكت مع الزمن فيظهر معدلات دوران مرتفعة على الرغم من احتمالات وجود أداء غير مناسب.
- ⁴ انظر كلاً من: 1 عقل مفلح محمد. *مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي*. مرجع سابق. ص 323، 324.
2. Kevin R. Callahan & Others. *Project Management Accounting*. first edition, John Wiley & Sons, New Jersey, 2007. p32
3. Jim Mcmenamin. *Financial Management An introduction*. First edition, Taylor & Francis e-Library, USA and Canada, 2005. p 349

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{معدل دوران الأصول الثابتة}$$

ارتفاع هذا المعدل يدل على كفاءة استخدام الموجودات الثابتة، في حين انخفاض المعدل قد يعني تعطيل بعض الطاقة المستثمرة في الأصول الثابتة.*

معدل دوران الأصول المتداولة Current Assets Turnover Ratio¹

يظهر هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في توظيف أصولها المتداولة في توليد دخل المبيعات، وبحسب بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}} = \text{معدل دوران الأصول المتداولة}$$

ارتفاع المعدل مؤشر جيد للكفاءة في استخدام الأصول المتداولة، أما انخفاضه فيدل على عدم توليد الحجم المناسب للمبيعات الناتجة عن الأصول المتداولة.

ويمقارنة معدل دوران إجمالي الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة نستطيع أن نقدّر القيمة الإجمالية الكفاءة المستخدمة في الأصول المتداولة.

ثالثاً: نسب الربحية Profitability Ratios

هي تلك النسب المستخدمة في قياس إنتاجية الأموال المستثمرة في المؤسسة،² ويهتم بهذه النسب كل من الإدارة لكي تحكم على مدى نجاحها في استغلال مواردها والمستثمرون لمعرفة نسبة العائد المتحققة على أموالهم المستثمرة ويهتم كذلك المقرضون ليطمئنوا على قدرة المؤسسة في تسديد التزاماتها،³ ومن المؤشرات المستخدمة بشكل واسع لقياس الربحية هي:

* يثير تفسير قيمة معدل دوران الأصول الثابتة مشكلة لا يمكن أغفالها، إذ تبين الاديبيات المحاسبية أن أرصدة حسابات الأصول الثابتة تعكس التكلفة التاريخية لهذه الأصول، وهذا ما يعني أنها تتجاهل أثر التضخم الذي يجعل قيمة الأصول الثابتة المقدرة بالتكلفة التاريخية أقل من قيمتها الحقيقية نتيجة انخفاض قيمة النقود ولحل هذه المشكلة حاول المحاسبون استخدام أساليب تجعل القوائم المالية تعكس القيمة الجارية وليس التاريخية.
1 انظر كلاً من: 1. عقل مفلح محمد. مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. مرجع سابق. ص 325، 326.

2. Jim Mcmenamin. **Financial Management An introduction**. Op. cit. p 349

3. عبد الرحيم محمد ابراهيم. اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. مرجع سابق، ص 144.

2 انظر كلاً من: 1. عبد الرحيم عاطف جابر طه. أساسيات التمويل والإدارة المالية. مرجع سابق، ص 471.

2. C. Paramasivan, T.Subramanian. **Financial Management**. first edition, New Age International, New Delhi, 2009. p22

3 آل شبيب دريد كامل. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. مرجع سابق. ص 105.

معدل العائد على الأصول * (Return On Assets (ROA)

يقيس هذا المعدل قدرة المؤسسة في استغلال أصولها المختلفة (سواء كانت مملوكة أو مقترضة) في توليد العائدات، بمعنى إلى أي مدى يمكن أن تحقق كل ليرة سورية مستثمرة في الأصول ربحاً¹، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

بصفة عامة كلما ارتفع هذا المعدل كلما زاد ربح المؤسسة ما دل ذلك على كفاءة إدارة المؤسسة في إستخدام وإدارة أصولها.²

معدل العائد على حقوق الملكية** (Return On Equity (ROE)³

يقيس كفاءة الإدارة في تعظيم العائد المتولد من أموال المساهمين، بمعنى آخر قياس العائد على كل ليرة سورية مستثمرة في أموال حملة الأسهم العادية، فزيادة معدل العائد على حقوق الملكية يعني زيادة الاستغلال الأمثل لحقوق الملكية وزيادة الأرباح المحققة، ويحسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

نسبة التوزيعات: The Payout Ratio⁴

بعد تحديد مقدار الربح المتاح للمؤسسة بعد الضريبة يتم احتجاز مبلغ من الأرباح لإعادة استثمارها من قبل مجلس الإدارة وتحويل الباقي كتوزيعات للمساهمين (العائد من استثماراتهم)، فتشير نسبة التوزيعات إلى النسبة المئوية للأرباح الموزعة لملاك الأسهم من صافي دخل المؤسسة وتحسب كما يلي:

* معدل العائد على الأصول أداة للرقابة المالية، فإن هامش صافي الربح ومعدل دوران الأصول هما المكونان الأساسيان لحساب هذا المعدل وفق الصيغة التالية: معدل العائد على الأصول = صافي هامش الربح * معدل دوران الأصول

¹ بينسوسان بابينت وزميله. التحليل الإداري المبسط. مرجع سابق، ص 98.

² انظر كلاً من: 1. رضا سامح محمد. اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية. مرجع سابق، ص 250.

2. حماد طارق عبد العال. تحليل القوائم المالية (نظرة حالية ومستقبلية). مرجع سابق، ص 452

** إن الفرق بين معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول هو الرافعة المالية، فليس من الضروري أن يكون للمؤسسة ROE مرتفع هي الأفضل إذ يتطلب المقارنة بين مكونات هذا المعدل التي يمكن أن تحسب بالصيغة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي هامش الربح * معدل دوران الأصول * مضاعف الرافعة(مكرر الرافعة)

³ انظر كلاً من: 1. بينسوسان بابينت وزميله. التحليل الإداري المبسط. ص 98.

2. برغام أجين. الإدارة المالية (2). مرجع سابق، ص 182.

3. حماد طارق عبد العال. تحليل القوائم المالية (نظرة حالية ومستقبلية). مرجع سابق، ص 453.

⁴ Look at: 1. Richard Bull. **Financial ratios (How to use financial ratios to maximize value and success for your business)**. First edition, Cima, Amsterdam, 2008. p25.

2. Matan Feldman, Arkady Libman. **Crash Course In Accounting And Financial Statement Analysis**. Op. cit. p262.

3. Francis J. Clauss. **Corporate Finance Analysis with Microsoft excel**. Op. cit. p56.

$$\frac{\text{التوزيعات}}{\text{صافي الأرباح}} = \text{نسبة التوزيعات}$$

فارتفاع النسبة يعني زيادة حصة المساهمين من صافي الأرباح ونقصان الأموال غير الموزعة (المراد استثمارها).

رابعاً: نسب السيولة Liquidity Ratios

تقيس نسب السيولة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام مجموعة من الأصول التي تتحول إلى نقدية بسرعة، فللسيولة بعدان يتمثل الأول في الوقت اللازم لتحويل الأصول إلى نقد والثاني في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية الناتجة عن التحويل،¹ ومن أكثر نسب السيولة شيوعاً:

صافي رأس المال العامل Net Working Capital²

يمثل صافي رأس المال العامل مقياساً مطلقاً* للسيولة فهو يقيس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة بدراسة الفرق بينهما ويعطى بالمعادلة التالية:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الالتزامات المتداولة}$$

ويوفر هذا المقياس هامش أمان للديون قصيرة الأجل على المؤسسة، وعليه فإن ارتفاع الصافي يقابله مخاطرة قليلة في عدم القدرة في سداد الديون المستحقة، وعلى العكس ترتفع المخاطر في حالة انخفاض الصافي.

نسبة التداول Current Ratio³

تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب** وأكثرها شيوعاً في قياس السيولة، والتي تقيس درجة كفاية الأصول المتداولة في سداد الالتزامات المتداولة وتحسب كما يلي:

¹ انظر كلاً من: 1. عبد الهادي محمد سعيد. الإدارة المالية (لإستثمار والتمويل-التحليل المالي والأسواق المالية الدولية). مرجع سابق، ص127.

2. C. Paramasivan, T.Subramanian. **Financial Management**. op. cit. p 21

3. Conrad Carlberg. **Business analysis: Microsoft Excel 2010**. Op. cit. p186.

4. John Tennent. **Guide To Financial Management**. Op. cit. p 230

² انظر كلاً من: 1. تايه النعيمي عدنان وزميله. التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة. مرجع سابق، ص 92.

2. عقل مفلح محمد. مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. مرجع سابق، ص 315.

3. Francis J. Clauss. **Corporate Finance Analysis with Microsoft excel**. Op. cit. p 44

4. Jim Mcmenamin. **Financial Management An introduction**. Op. cit. . p 346

* صافي رأس المال العامل ليس نسبة مالية وإنما عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول.

³ انظر كلاً من: 1. عقل مفلح محمد. مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. مرجع سابق. ص 313، 314

2. سليم فايز حداد. الإدارة المالية. مرجع سابق، ص 67.

3. آل شبيب دريد كامل. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. مرجع سابق، ص 85، 86.

4. W. Steve Albrecht & others. **Financial Accounting**. 11th edition, South-Western, United States of America, 2011. p667

** تعتبر نسبة التداول أول نسبة استخدمت في التحليل المالي فكان أول استخدام لها عام 1891.

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \text{نسبة التداول}$$

نسبة التداول المرغوب فيها هي 1:2* بمعنى وجود هامش أمان كافٍ لعدم تعريض الدائنين قصيري الأجل لأي خطر، فتدني النسبة مؤشراً لوجود مشكلات في التدفق النقدي وبالتالي تواجه المؤسسة صعوبات بالوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في حين زيادة النسبة تدل على استقرار التدفق النقدي وزيادة إمكانية سداد الالتزامات المتداولة في الوقت المحدد ولكن الارتفاع الكبير للنسبة يشير إلى وجود نقد معطل وهذا ما يؤثر سلباً على الربحية.**

نسبة النقدية Cash ratio¹

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها النقدية وشبه النقدية**، فهي من النسب الفعالة المستخدمة لقياس السيولة نظراً لأن تلك الأصول هي الأكثر سيولة والتي سيعتمد عليها في تسديد الالتزامات وخاصةً إذا لم تتمكن المؤسسة من تسهيل أصولها الأخرى بسرعة، ويتم احتسابها على النحو التالي:

$$\frac{\text{الأصول النقدية وشبه النقدية}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \text{نسبة النقدية}$$

النسبة المعقولة من نسبة النقدية هي 1:1 فكلما كانت النسبة مرتفعة كلما زادت قدرة المؤسسة على تغطية الالتزامات في مواعيد استحقاقها. أما تدني النسبة فيشير إلى سوء وضع السيولة في المؤسسة ولكن في بعض الأحيان قد يكون للمؤسسة ترتيبات اقتراض مع البنوك تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة.

وتتفق الباحثة مع رأي الكاتب دريد كامل آل شبيب في أن نسب السيولة كما في باقي النسب المالية هي نسب مكملة لبعض ولا يكفي الاعتماد على نسبة واحدة في التحليل فمؤشر صافي رأس المال العامل يحسب القيمة المطلقة لصافي الأموال في المؤسسة بغض النظر عن مدى قدرتها على تغطية وسداد الالتزامات المترتبة على المؤسسة، في حين تبين نسبة التداول معدل تغطية الالتزامات بينما نسبة النقدية تظهر القدرة على سداد الالتزامات، والجدول التالي يوضح مزايا وعيوب نسب السيولة.

* يرى خبراء التحليل المالي أن هذه النسبة 1:2 مقبولة سبب ذلك هو أن القيمة الدفترية للأصول غالباً ما تنقلص إلى 50% عند التصفية وعلى الرغم من أنها توفر هامش أمان للدائنين لكن نسبة التداول المناسبة تتحدد في ضوء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
** يؤخذ على نسبة التداول كمقياس للسيولة في أنها تهتم بقيمة الأصول المتداولة ومدى تغطيتها للالتزامات المتداولة بغض النظر عن نوعية الأصول المتداولة وقابلية تحولها إلى نقد.

¹ انظر كلاً من: 1. عقل مفلح محمد. مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. مرجع سابق. ص 316.

2. سليم فايز حداد. الإدارة المالية. مرجع سابق، ص 69.

3. Thomas R. Robinson & Others. **International financial statement analysis**. Op. cit. p286

*** الأصول شبه النقدية هي كل ما يمكن تحويله إلى نقدية خلال فترة وجيزة مثل الأوراق المالية القابلة للتداول في البورصة.

الجدول رقم (1-4-2): مزايا وعيوب نسب السيولة		
النسب	المزايا	العيوب
صافي رأس المال العامل	تهتم بدراسة <u>القيمة الصافية</u> للأموال	تغفل مدى قدرة المؤسسة على <u>تغطية و سداد</u> الالتزامات
نسبة التداول	تهتم بدراسة مدى قدرة المؤسسة على <u>تغطية</u> الالتزامات	تغفل مدى قدرة المؤسسة على <u>سداد</u> الالتزامات و معرفة <u>القيمة الصافية</u> للأموال
نسبة النقدية	تهتم بدراسة مدى قدرة المؤسسة على <u>سداد</u> الالتزامات	تغفل مدى قدرة المؤسسة على <u>تغطية</u> الالتزامات و معرفة <u>القيمة الصافية</u> للأموال
المصدر: من إعداد الباحثة باستنتاجه من فقرة نسب السيولة		

الخاتمة Conclusion

في ختام هذا المبحث تجد الباحثة أن احتساب النسب المالية يسלט الضوء على القوة المالية للمصرف من خلال الكشف عن نقاط الضعف المالي أو القوة المالية في المصرف من خلال مقارنة هذه النسب بمثيلتها المعدة عن فترة زمنية أخرى أو مقارنتها بنسب معيارية، وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الأداء.

ولتقييم الأداء المالي للمصارف يتوجب البحث عن نموذج مقتبس من الفصل السابق ويشمل الأبعاد المالية المتمثلة بكفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية والسيولة، لذلك لجأت الباحثة إلى استخدام نموذج CAEL في الفصل التالي ويشمل الأبعاد السابقة.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي للمصارف باستخدام مؤشرات CAEL

The financial appraisal of banks using CAEL indicators

بغرض متابعة أداء المصارف والتأكد من سلامة موقفها المالي فإنه يتم قياس مستوى أدائها والنتائج المالية التي تحققها بشكل دوري، وهناك العديد من الهيئات التي تقوم بهذا العمل كالمصارف المركزية والهيئات المحاسبية ويستخدم كل منها معايير مختلفة عن الآخر في طرائق القياس إلا أن هذه المعايير تشترك في نتائج متشابهة تقريباً وأولى الدول التي استخدمت مثل هذه المعايير هي الولايات المتحدة الأمريكية* بعد حالات الانهيار والأفلاس المتكررة التي حصلت لمصارفها ومن أشهر هذه المعايير نموذج CAMELS لتقييم الأداء.¹

بدأ المصرف الفيدرالي الأمريكي باستخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980 والذي يقوم على المؤشرات الستة التالية: كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والربحية والسيولة والحساسية تجاه مخاطر السوق.²

وفي عام 1985 أتبّع نظام CAEL³ الذي استبعد كل من جودة الإدارة والحساسية تجاه مخاطر السوق، ومن هنا اعتمدت الدراسة الحالية على النموذج المذكور آنفاً لاقتصارها على الأداء المالي اعتماداً على البيانات المالية المنشورة دون التطرق إلى العنصرين المستبعدين من نموذج CAMELS.

ومنه يهتم هذا الفصل بتفصيل كل مؤشر من مؤشرات الدراسة في مبحث خاص به كمايلي:

المبحث الأول: كفاية رأس المال.

المبحث الثاني: جودة الأصول.

المبحث الثالث: الربحية.

المبحث الرابع: السيولة.

* هناك دول أخرى مثل فرنسا استخدمت نموذج ORAP كماأتبعت ألمانيا نموذج BAKIS بينما أتخذت إيطاليا مؤشرات PATROL.

¹ شلهوب علي محمد. شؤون النقود وأعمال البنوك. الطبعة الأولى، دار شعاع، حلب، 2007، ص 266

² بورقية شوقي. (طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية). مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ص 3.

³ Ranjana Sahajwala, Paul Van Den Bergh. (Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems). Bank For International Settlements Basel, Switzerland 4 (2000): p11.

المبحث الأول

كفاية رأس المال

Capital Adequacy

يشكل رأس المال أحد العوامل الأساسية الواجب مراعاتها عند تقييم أداء المصرف، حيث تشكل قاعدة رأس المال شبكة أمان لمجموعة من المخاطر التي يتعرض لها المصرف بالإضافة إلى قدرته على امتصاص الخسائر الغير متوقعة والمرافقة للقروض المصرفية وتوفيرها أساساً للحفاظ على ثقة المودعين بالمصرف.

ومنه يمكن إبراد أهم وظائف رأس المال المصرفي:¹

وظيفة وقائية:² تمول الودائع نسبة عالية من أصول المصرف* ويمثل رأس المال قاعدة حماية لأموال المودعين من مخاطر الانخفاض في قيمة الأصول.

وظيفة ضمان: حيث يعتبر رأس المال قاعدة تضمن حد أدنى لتغطية جزء مقبول من التزامات المصرف.*

وانطلاقاً من خصائص ووظائف رأس المال المصرفي ظهر مفهوم كفاية رأس المال الذي يدرس العلاقة بين أموال المصرف والمخاطر المحيطة بأصول المصرف³، ويعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم في التعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر، ويهدف تحسين درجة قياس الملاءة المالية وخصوصاً بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وارتفاع حجم الديون المشكوك فيها تأسست لجنة بازل عام 1974 وقد أقرت اتفاقيات متتالية خاصة بوضع معايير عملية لقياس الملاءة المالية للمصارف، ما يدفع الباحثة في هذا المبحث إلى دراسة علاقة اتفاقيات بازل ومعايير كفاية رأس المال بالإضافة إلى عرض أهم المؤشرات المستخدمة في قياس كفاية رأس المال.

¹ حنفي عبد الغفار. إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية). مرجع سابق، ص 302، 303.

² انظر كلاً من: 1. أحمد عبد الوهاب يوسف. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. مرجع سابق، ص 181. 2. بن سفاع علي منصور محمد. (بحث تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL دراسة تحليلية لأداء المصرف الاهلي اليمني للسنوات 2003 - 2007). العلوم الإدارية والإقتصادية 2 (2008): ص 18.

* إن نسبة تمويل الودائع في المصارف الخاصة في سورية (محل الدراسة) للأصول تقدر بمتوسط 85.82% وهي نسبة مرتفعة مع العلم أن النسبة تم حسابها من البيانات المالية الواردة في القوائم المالية للمصارف الخاصة في سورية.

** يشكل متوسط نسبة رأس المال إلى إجمالي الالتزامات للمصارف الخاصة في سورية 8.66% وبالتالي هنا يضمن رأس المال تغطية حد أدنى 8.66% من إجمالي الالتزامات.

³ http://www.aleqt.com/2011/04/23/article_530068.html

أولاً: اتفاقية بازل I ومعيار كفاية رأس المال Basel I and the standard of capital adequacy

أنشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1988 معيار عالمي لقياس كفاية رأس المال المصارف والتي تعرف باسم اتفاقية بازل I تهدف إلى تحقيق الهدفين الأساسيين التاليين: (1) تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي، (2) الحد من المنافسة غير العادلة بين المصارف الدولية التي تنقص نسب رأس المال إلى مستويات منخفضة جداً.¹

واشتملت اتفاقية بازل I على أربعة أقسام رئيسية:²

القسم الأول مكونات رأس المال:³ يتكون رأس المال وفق بازل من شريحتين رأس المال الأساسي ورأس المال

المساند.*

القسم الثاني نظام أوزان المخاطر: قامت لجنة بازل بتجريح كل أصل من أصول المصارف بأوزان مخاطرة

تناسب مع درجة المخاطر التي تتعرض لها.**

القسم الثالث نسبة كفاية رأس المال: وضعت لجنة بازل الحد الأدنى 8% لنسبة رأس المال من إجمالي الأصول

المرجحة بالمخاطر، وتعطى نسبة كفاية رأس المال وفق بازل I بالقانون التالي:

¹ Look at: 1. Imad A. Moosa. **Operational Risk Management**. first edition, Palgrave Macmillan, New York, 2007. p33

2. Daniel K. Tarullo. **Banking on Basel (The future of international financial regulation)**.

First edition, Peter G. Peterson Institute for International Economics, Washington, 2008. p54

3. أحمد حسن ، حبانى حسن. (واقع العمل المصرفي في سورية ومتطلبات معايير بازل). بحوث جامعة حلب سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية 54 (2008): ص341.

² انظر في: 1. أبو محييمد موسى عمر مبارك. (مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II). دكتوراه، قسم المصارف الإسلامية كلية العلوم المالية والمصرفية جامعة الأكاديني العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008. ص 24 – 28.

2. أبو كمال ميرفت علي. (الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين). ماجستير، قسم إدارة الأعمال كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2007. ص 30 – 36.

³ حنفي عبد الغفار وزميله. الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية – أسواق الأوراق المالية- شركات التأمين- شركات الاستثمار). الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008. ص 81.

* يتكون رأس المال الأساسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة وحصة الأقلية، أما رأس المال المساند فيتكون من الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة للديون والقروض المساندة وطويلة الأجل مع الإشارة أن لجنة بازل وضعت محددات للشريحتين كأن يكون مجموع الشريحة الثانية لا يزيد عن 100% من الشريحة الأولى، والقروض المساندة يجب أن لا تزيد عن 50% من الشريحة الأولى بالإضافة إلى أن المخصصات العامة للديون يجب أن لا تزيد عن 1.25% من الأصول المرجحة بالمخاطر وأخيراً إعادة التقييم يجب أن يخصم 50% من الفرق بين سعر السوق والتكلفة التاريخية.

** حددت لجنة بازل الأوزان الأساسية لمخاطر الأصول وهي: صفر لبعض الأصول منها (النقد في الخزينة والذهب، المطلوبات من الحكومة، مطلوبات معززة بتأمينات نقدية بالأوراق المالية، شيكات تحت التحصيل) و20% للأصول التالية (مطلوبات من مصارف التنمية الدولية، مطلوبات من مؤسسات القطاع العام الأجنبية في مراحل التحصيل، مطلوبات لدى المصارف الخارجية) و50% للأصول التالية (القروض المضمونة برهن عقاري سكني) و100% للأصول التالية (الأصول الثابتة، الأوراق المالية الصادرة عن المصارف غير معززة برأس المال أسهم مملوكة للمصرف في شركات أخرى، خطابات اعتماد غير معززة) بالإضافة إلى القيود خارج الميزانية درجة مخاطرتها 20%.

$$\%8 \leq \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر} + \text{مخاطر السوق} *} = \text{نسبة كفاية رأس المال}$$

القسم الرابع ترتيبات المرحلة الإنتقالية والتنفيذية: من خلال وضع إطار زمني للمصارف لتطبيق بازل I أقصاه أربع سنوات.

أدت التطورات في هيكل المخاطر فضلاً عن تعدد الأزمات المالية في عقد التسعينات إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل I وصياغة إطار جديد (اتفاقية بازل II) قادر على دعم السلامة والاستقرار للنظام المصرفي الدولي.

ثانياً: اتفاقية بازل II ومعيار كفاية رأس المال Basel II and the standard of capital adequacy

أطلقت أول مجموعة من المقترحات لإعادة النظر في اتفاق بازل I في عام 1999 وأعلنت عن ولادة اتفاقية بازل II والزم بتطبيقها في عام 2004 وهدفت بشكل أساسي إلى تعزيز سلامة ومثانة النظام المصرفي وزيادة المساواة التنافسية بين المصارف من خلال تضييق الفجوة بين متطلبات رأس المال التنظيمي ورأس المال الاقتصادي** للمصارف.¹

وحرصاً على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها اتفاقية بازل II قامت لجنة بازل بوضع ثلاثة دعائم أساسية لتطوير بازل I وهي موضحة في الشكل رقم (2-1-1).²

* مخاطر السوق: تتمثل بالمخاطر الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية الأسهم، وتنتجاً نتيجة تغيرات أو تحركات في معدلات السوق والأسعار، وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها على كل من الأصول والالتزامات، وتتضمن المخاطر السوقية كل من مخاطر معدلات أسعار الفائدة، مخاطر تسعير الأصول ومخاطر أسعار الصرف.

** رأس المال التنظيمي: هو الحد الأدنى لرأس المال كنسبة إلى الأصول المرجحة بالخطر كما حددته لجنة بازل، أما رأس المال الاقتصادي فهو قيمة رأس المال الذي يحتفظ به المصرف وفقاً لسياسته وتحليله وبناء على تقييمه للمخاطر.

¹ Look at: 1. Imad A. Moosa. **Operational Risk Management**. op. cit. p37

2. Hennin Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic. **Analyzing Banking Risk (A Framework For Assessing Corporate Governance and Risk Management)**. third edition, the world bank, Washington, 2009. p124

² Look at: 1. Imad A. Moosa. **Operational Risk Management**. op. cit. p42, 56 – 58.

2. Hennin Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic. **Analyzing Banking Risk (A Framework For Assessing Corporate Governance and Risk Management)**. op. cit. p131, 143 – 146.

3. الزعابي تهاني محمود محمد. (تطوير نموذج لأحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة). قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2008. ص 65، 81 – 83.

4. Manisha Sarpal & Others. (Performance Analysis of Nationalized Banks in India: An Application of CAMEL Model). Master, Business Administration, Lovely Professional University, 2010. P7-9.

5. Poonam Rani. (To Study Strong Of using CAMELS framework as a tool of performance evaluation for banking institutions), Master, Business Administration, Punjab Technical University, 2010. p17 – 19

6. أحمد حسن ، حيانى حسن. (واقع العمل المصرفي في سورية ومتطلبات معايير بازل). بحوث جامعة حلب سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية 54 (2008): ص 341-343.

الشكل رقم (2-1-1): الدعام الأساسية لاتفاقية بازل II

		<p>الدعامة الأولى: الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال</p> <p>يرتكز معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل I على مبدأ أن يرتبط رأس مال المصرف بخطر محدد بينما حددت اتفاقية بازل II ارتباط متطلبات كفاية رأس المال بثلاثة مخاطر: مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل*.</p>
		<p>الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية</p> <p>هدفت الدعامة الثانية من اتفاقية بازل II استجابةً للدعامة الأولى إلى تقييم فيما إذا كانت تحتفظ المصارف بمستوى كاف من رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر من ناحية ومن ناحية أخرى تشجيع المصارف باتباع سياسات واستخدام أفضل أساليب إدارة الخطر في تقييم وإدارة كفاية رأس المال**.</p>
		<p>الدعامة الثالثة: انضباط السوق</p> <p>صممت هذه الدعامة استكمالاً لمتطلبات الدعامين السابقين والهدف منها هو تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم المعلومات المتاحة حول التعرض للخطر وكفاية رأس مال المصارف.</p>

* إن مخاطر السوق الواردة في اتفاقية بازل الثانية لم تتغير عما هي في اتفاقية بازل الأولى، أما مخاطر الائتمان (في بازل II تم تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تغير جذري عما هو في بازل I) وتعرف بالمخاطر الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، ويتولد عن هذه المخاطر خسائر كلية أو جزئية لأي مبلغ مُقرض لهذا العميل ومما يؤثر بشكل سلبي على إيرادات المصرف ورأسماله، بينما مخاطر التشغيل (وهو نوع جديد من المخاطر تم إضافتها في بازل II) وهي المخاطر الناتجة عن احتمال الخسارة المتولدة عن حالة القصور الواضحة في سلامة ومصداقية النظام، وقد تنتج أيضاً من سوء استخدام العميل للنظم المصرفية الإلكترونية ونظم الأنشطة النقدية الإلكترونية بسبب التصميم أو التطبيق غير الملائم لهذه النظم.

** حددت لجنة بازل أربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الرقابية هي: أولاً يجب أن تكون لدى المصارف عملية تقييم لشمولية وكفاية رأس المال، ثانياً قيام المراقبون بتقييم ومراجعة التقييمات الداخلية للمصارف المتعلقة بكفاية رأس المال، ثالثاً يجب على جهات الرقابة المصرفية أن تتوقع من المصارف أن تعمل بمستويات رسمية أعلى من الحدود الدنيا لرأس المال القانوني وأن تكون لهم الصلاحية لإنزام المصارف على الاحتفاظ برأس مال يزيد عن الحد الأدنى، رابعاً يجب أن يسعى المراقبون للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى ما دون الحدود الدنيا المطلوبة لمواجهة المخاطر المعرض لها المصرف وإنزام المصارف باتخاذ إجراءات إصلاحية سريعة للعلاج تساعد على تعديل رأس المال المطلوب.

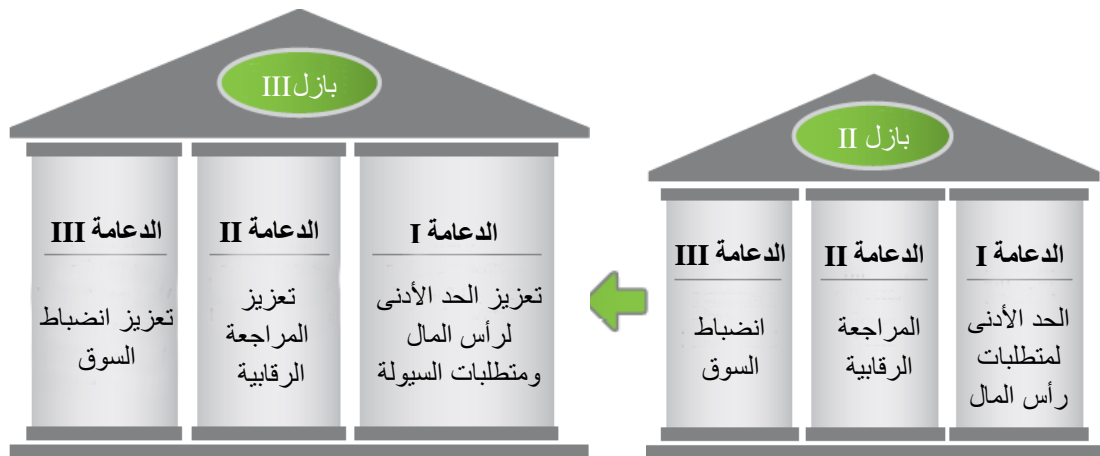
وبسبب الأزمة المالية العالمية التي حلت بالعالم في عام 2008، اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة تندرج ضمن اتفاقية بازل III التي تمكن المصارف من مواجهة الخسائر المحتملة، وتم تحديد موعد زمني للتطبيق التدريجي ابتداءً من 2013 وانتهاءً بالالتزام الكامل بالتطبيق في عام 2019.¹

ثالثاً: اتفاقية بازل III ومعيار كفاية رأس المال Basel III and the standard of capital adequacy

في عام 2010 أصدرت مجموعة من محافظي المصارف المركزية وهيئة الرقابة للجنة بازل للرقابة المصرفية اتفاقية بازل III رداً على أوجه القصور في النظام المالي العالمي التي كشفت عنها الأزمة المالية حيث عززت الاتفاقية متطلبات رأس مال المصارف ورفعت مستويات السيولة المصرفية ونسب الرافعة المالية للمصارف ذلك لتعزيز الرقابة وإدارة الخطر في القطاع المصرفي أخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والتدابير اللازمة لضمان التمويل الكافي يتم الاحتفاظ في حالة الأزمات.²

وانطلاقاً من جملة الإصلاحات التي تم إضافتها لبازل III* إلى اتفاقية بازل II يمكن تلخيص التطورات في الدائم الأساسية لبازل الثانية وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1-2): الانتقال من بازل II إلى بازل III



¹ http://www.aleqt.com/2011/04/23/article_530068.html

² http://en.wikipedia.org/wiki/Basel_III

* للأطلاع بشكل موسع أكثر حول بازل III يمكن العودة إلى الأبحاث الموجودة على الروابط التالية:

1. <http://www.bis.org/publ/bcbs189.pdf>

2. <http://permwinterschool.ru/download/Lobanov2.pdf>

3. <http://www.mofo.com/files/Uploads/Images/101223-Basel-III-The-Nearly-Full-Picture.pdf>

والآن وبعد التعرف على مفهوم كفاية رأس المال وتطورات اتفاقيات بازل وعلاقتها مع كفاية رأس المال يتوجب علينا دراسة المؤشرات المستخدمة في قياس كفاية رأس المال.

رابعاً: المؤشرات المستخدمة في قياس كفاية رأس المال Indicators used to measure capital adequacy

انطلاقاً من وظائف رأس المال ومعيار بازل II* تذكر الباحثة أهم المؤشرات المستخدمة في قياس كفاية رأس المال:

« **نسبة حقوق الملكية إلى الودائع:** تفيد هذه النسبة في إعطاء صورة عن وظيفة رأس المال المتمثلة بالوظيفة الوقائية، فارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة الأموال الخاصة للمصرف على تغطية نسبة أعلى من الودائع ما ينعكس بشكل إيجابي على الملاءة المالية للمصرف وبالتالي على الأداء المالي له على اعتبار أن الملاءة المالية جزء من الأجزاء المعبرة عن الأداء.

« **نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات:** انطلاقاً من وظيفة رأس المال كأداة ضمان لتغطية جزء من الالتزامات تفيد هذه النسبة في التعبير عن هذه الوظيفة، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة هي مقلوب نسبة الدين إلى حقوق الملكية (الواردة في المبحث الرابع الفصل الأول) حيث رأت الباحثة أن نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات تعطي صورة أكثر إيضاحاً عن المدى الذي يستطيع من خلاله رأس المال المصرفي من تغطية الالتزامات، فارتفاع النسبة دلالة على زيادة قدرة المصرف على حماية أموال دائنيه من أمواله الخاصة.

« **نسبة كفاية رأس المال:** بناءً على أحكام المادة (99) من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 واستناداً لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية تم تحديد نسبة كفاية رأس المال كما هو موضح في القانون التالي:

$$\%8 \leq \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}^{**}}{\text{موجودات وحسابات خارج الميزانية المثقلة بالمخاطر} + \text{مخاطر السوق} + \text{المخاطر التشغيلية}}$$

* في حساب نسبة كفاية رأس المال تم اعتماد على مقررات لجنة بازل الثانية وليس الثالثة لعدة أسباب من أهمها: أولاً تم تقييم المصارف الخاصة في سورية في الفترة 2006 – 2010 وهي تقريباً تحت ظل مقررات لجنة بازل الثانية، ثانياً والأهم هو أن الإلتزام بتطبيق بازل الثالثة ستكون بين عامي 2013 – 2019 وفق لمقررات اللجنة.

** الأموال الخاصة الصافية هي الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة وللتوسع أكثر يمكن مراجعة المادة رقم 99 من قانون مصرف سورية المركزي.

الخاتمة Conclusion

تطرق هذا البحث إلى أهمية ووظائف رأس المال وعلاقة كفاية رأس المال مع اتفاقيات بازل، حيث عبّرت بازل I عن كفاية رأس المال بنسبة رأس المال (الأساسي والمساند) إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق، بينما أضافت بازل II مخاطر التشغيل وغيّرت في مخاطر الائتمان لتأتي بازل III وتضيف متطلبات السيولة وعززت كل من المراجعة الرقابية وانضباط السوق، وفي الجزء الأخير من البحث تم عرض أهم المؤشرات المستخدمة في قياس كفاية رأس المال.

هذا كل ماتم تناوله في المحور الأول (كفاية رأس المال) من محاور النموذج المدروس لننتقل إلى المحور الثاني المتمثل بجودة الأصول.

المبحث الثاني

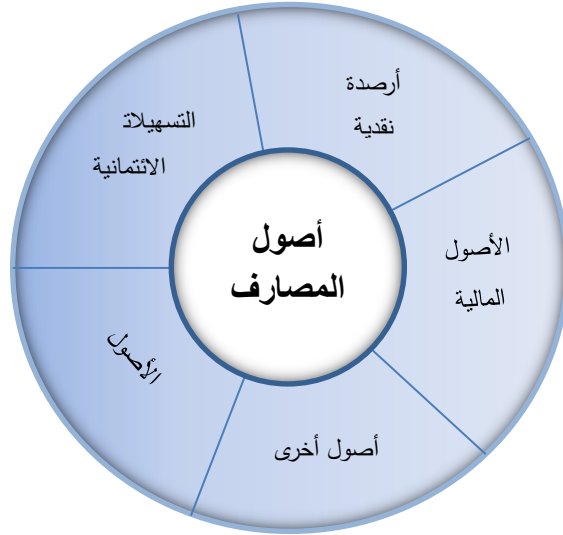
جودة الأصول Asset quality

الأصول هي المصدر الأساسي للدخل في المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص وهي الأساس الذي يصف عمل المصرف وسياسته هذا مادعى إلى ظهور أدبيات ونظريات تهتم بإدارة الأصول، واهتمام المصرفيين بتقييم نوعية الأصول (الجودة)، هذا ما يجعلنا أن نكون أمام الأسئلة التالية: ماهي مكونات الأصول التي تقوم عليها المصارف (وخصوصاً المصارف الخاصة في سورية على اعتبارها محور الدراسة)؟ وماهو مفهوم جودة الأصول؟ وماهي المؤشرات المستخدمة في قياس جودة الأصول؟ لذلك يتناول المبحث الراهن الإجابة على هذه الأسئلة.

أولاً: مكونات أصول المصارف Components of banks' assets

تقوم أصول المصارف على مجموعة من العناصر موضحة كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2-1): مكونات أصول المصارف



الأرصدة النقدية:¹ بشكل عام تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية غير مودّدة للدخل ذات سيولة عالية وتشمل هذه المجموعة مايلي:

¹ انظر كلاً من: 1. عبد الله خالد أمين وزميله. إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. مرجع سابق، ص91. 2. جعفر عبد الإله نعمه. النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين. مرجع سابق، ص27. 3. حداد اكرم وزميله. النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري. مرجع سابق، ص152. 4. حنفي عبد الغفار. إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية). مرجع سابق، ص318.

1. النقد في الصندوق: وهي الأرصدة التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه لمقابلة العمليات المصرفية اليومية.
2. أرصدة لدى المركزي: وتتكون من ثلاثة أجزاء حسابات جارية واحتياطي إلزامي* ووديعة مجمدة**.
3. أرصدة وإيداعات لدى المصارف الأخرى: وهي الأرصدة التي يحتفظ بها المصرف لدى المصارف الأخرى لمقابلة الالتزامات المصرفية المتبادلة.***

الأصول المالية:¹

تتعدد وتتنوع الأصول المالية في المصارف نذكر منها:

1. الأصول المالية للمتاجرة: وهي الأصول المالية التي يعمل بها بغرض المتاجرة مثل أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية وسندات مدرجة في أسواق خارجية.
2. الأصول المتوفرة للبيع: هي الأصول التي تتكون من أدوات حقوق الملكية وأدوات دين أخرى.
3. الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: وتتمثل في الأدوات المالية التي تحمل دفعات ثابتة أو محددة لها تواريخ استحقاق ثابتة.

التسهيلات الائتمانية:²

وتضم مجموعة من البنود من أهمها القروض (التي تم تفصيلها في المبحث الخاص بمصادر واستخدامات الأموال في الفصل الأول) والحسابات الجارية المدينة وبطاقات الائتمان وغيرها، وتُمنح التسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وللحكومة والقطاع العام.

ويمكن التمييز بين نوعين من التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، تعبر الأولى عن التسهيلات التي تدفع للمتعامل نقداً أو التي تقيد بحسابه لدى المصرف بينما تعبر الثانية عن التسهيلات التي لا تشكل التزاماً فورياً على المصرف ولكن قد تعبر عن التزام المصرف تجاه الغير لمدة معينة كالاتمادات المستتدية.³

* يتحدد الاحتياطي الإلزامي في سورية وفق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف رقم 389/م ن/ ب4 بتاريخ 5 أيار 2008 والقرار رقم 502/م ن/ ب4 بتاريخ 10 أيار 2009 بنسبة 10% من متوسط ودائع العملاء.

** بناءً على أحكام المادة 12 من القانون رقم 28 لعام 2001 بتوجب على مصارف القطاع الخاص الاحتفاظ بنسبة 10% من رأس المال لدى المصرف كوديعة مجمدة دون فوائد لدى المركزي.

*** الفرق بين الأرصدة والإيداعات في أن الأولى هي حسابات جارية وودائع استحقاقها خلال فترة 3 أشهر أو أقل بينما الإيداعات هي ودائع لأجل استحقاقها أكثر من 3 أشهر.

¹ انظر كلاً من: 1. سورية. المصرف الدولي للتجارة والتمويل. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص11.

2. سورية. مصرف سورية والمهجر. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص12، 21.

3. سورية. مصرف بيمو السعودي الفرنسي. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص23، 27.

² انظر كلاً من: 1 حنفي عبد الغفار. إدارة المصارف (السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية). مرجع سابق، ص319.

2. سورية. مصرف عودة. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص20.

³ الحسن عبد المنعم. (دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي). قسم محاسبة كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2006، ص10، 15.

الأصول الثابتة:¹

تتكون من نوعين الأول أصول مادية (تم شرحها في مبحث مصادر واستخدامات الأموال) والثاني أصول غير مادية وتدعى أصول غير ملموسة مثل برامج الكمبيوتر وشهرة المحل.

الأصول الأخرى:²

وتشمل هذه الأصول على المصروفات المدفوعة مقدماً ومصروفات التأسيس والفوائد المحققة وغير مستحقة القبض وشيكات برسم التحصيل وغرفة التفاضل وغيرها.

ثانياً: مفهوم جودة الأصول The concept of asset quality

يمكن إيضاح مفهوم جودة الأصول من إتجاهين:

1. تُحدد جودة الأصول مدى متانة المؤسسات المالية في مقابلة الخسارة في تدني قيمة الأصول، وبمعنى آخر تصبح الملاءة المالية للمؤسسات المالية عرضة للخطر عندما تصبح أصولها ضعيفة حيث ضعف الأصول هو المصدر الأساسي للمشاكل المصرفية.³

2. يمكن تقسيم أصول المصارف إلى أصول منتجة (مولدة للدخل) وأصول غير منتجة (غير مولدة للدخل) مع الإشارة إلى أن الأصول المولدة للدخل هي جميع أصول المصارف باستثناء النقد والأرصدة لدى المركزي والأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والوديعة المجمدة لدى المركزي بالإضافة إلى وجود جزء من الأرصدة لدى المصارف لا تتقاضى عليها المصارف فوائد*، وهنا يتحدد مفهوم جودة الأصول بنوعية

¹ انظر كلاً من: 1. سورية. مصرف سورية والمهجر. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص 18.

2. سورية. المصرف العربي. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص 14.

² انظر كلاً من: 1. حنفي عبد الغفار. إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية). مرجع سابق، ص 319، 320.

2. سورية. مصرف بيلوس. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص 27.

³ Look at: 1. Il-Hyun Yoon. (Financial Statement Analysis for Differentiating between Failed and Surviving Merchant Banks). Brain Korea, 2006, p 6.

2. Manisha Sarpal & Others. (Performance Analysis of Nationalized Banks in India: An Application of CAMEL Model). OP. cit. P12

3. Poonam Rani. (To Study Strong Of using CAMELS framework as a tool of performance evaluation for banking institutions), Master, Business Administration, Punjab Technical University, 2010. P32.

* من الصعب جداً استخراج هذا الجزء من الأرصدة لدى المصارف (التي لا يتقاضى عليها المصارف فوائد) من القوائم المالية للمصارف الخاصة في سورية وخصوصاً عام 2006.

الأصول المستخدمة في المصارف من حيث قدرتها على تحقيق العوائد من جهة وانخفاض الأصول غير المنتجة من جهة أخرى.¹

وتضيف الباحثة مفهوم آخر لجودة الأصول مكمل للمفهوم الثاني وهو الأصول المرجحة بالخطر حيث زيادة الأصول المرجحة قد يرافقها أخطار عالية والتي سينعكس سلبياً على الأداء المالي للمصرف، لذلك انخفاض المخاطر المرافقة للأصول يرفع من جودة الأصول.

ثالثاً: المؤشرات المستخدمة في قياس جودة الأصول Indicators used to measure the quality of assets

انطلاقاً من المفاهيم الثلاثة لجودة الأصول تذكر الباحثة أهم المؤشرات المستخدمة في قياس جودة الأصول:

- » نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: القروض عادة ماتكون ذات عائد ومخاطرة مرتفعة بالمقارنة بالاستثمارات الأخرى، ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول نسبة معبرة عن جودة الأصول وخصوصاً ما يوضحه المفهوم الأول لكن من الأفضل دراسة نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لأنها تعبر بشكل أدق عن جودة الأصول ومدى قدرة المصرف على استرداد قروضه المتعثرة**، فانخفاض النسبة يشير إلى جودة أعلى للأصول وما يتيح الفرصة أمام المصرف في التوسع في منح القروض التي تنعكس بشكل إيجابي على ربحية المصرف ومنه رفع أداءه المالي.²
- » نسبة الأصول المؤددة للدخل إلى إجمالي الأصول: تعبر هذه النسبة عن المفهوم الثاني لجودة الأصول، وزيادة النسبة المذكورة يشير إلى ارتفاع كفاءة المصارف في استثمار الأصول وزيادة اهتمام المصارف باقتناء الأصول المنتجة مقارنةً بإجمالي الأصول.

¹ انظر كلاً من: 1. عبد الرحيم عاطف جابر طه. تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي). الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص155.

2. الزعابي تهاني محمود محمد. (تطوير نموذج لأحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة). قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2008. ص53.

** تبين للباحثة عند دراسة نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في بحث تقييم الأداء المالي الذي تم نشره في مجلة بحوث جامعة حلب عام 2011 وجود اختلاف في أداء المصارف في هذه النسبة وعندما تم حساب النسبة خلال الفترة من 2007 – 2010 تبين أن أداء المصارف وفق هذه النسبة هي على التوالي: مصرف بيبيلوس، المصرف العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف عودة، مصرف بيمو السعودي الفرنسي وأخيراً مصرف سورية والمهجر، وعند عرض ما سبق يلاحظ أن ارتفاع نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لا يعني بالضرورة جودة الأصول المستثمرة حيث أختلف ترتيب المصارف عند عرض القروض المتعثرة، فبالتالي نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض معبرة أكثر من نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في التعبير عن جودة الأصول.

² Ajai Nair And Azeb Fissaha. (Rural Banking: The Case Of Rural And Community Banks In Ghana). The World Bank, 2010, P23

« نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول: توضح بيانات هذه النسبة المفهوم الثالث لجودة الأصول، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى زيادة مخاطرة المصارف في استثمار الأصول، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة هي نسبة مكتملة لنسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول وكلما زادت نسبة الأصول المولدة للدخل وانخفضت نسبة الأصول المرجحة بالخطر كلما دلّ ذلك على ارتفاع جودة الأصول.

الخاتمة conclusion

تعرفت الباحثة في هذا المبحث على ماهية الأصول وعناصرها في المصارف وبالأخص المصارف الخاصة في سورية ومن ثم تطرقت إلى مفهوم جودة الأصول وأهم المؤشرات المستخدمة في التعبير عن المفاهيم الأساسية لجودة الأصول، وبعد دراسة كل من كفاية رأس المال وجودة الأصول تطرقت الباحثة إلى دراسة ربحية المصارف على اعتبارها المحور الثالث من محاور النموذج المدروس CAEL.

المبحث الثالث

Earning الربحية

يعتبر هدف الربحية من الأهداف الرئيسية للمصارف بشكل خاص ولمعظم المؤسسات بشكل عام وهو ضروري لتحقيق بقاءها واستمراريتها، كما يعتبر هدف الربح بالتناظر مع الربحية من الأمور الأساسية التي يتطلع إليها المستثمرون ودليل هام للدائنين وللإدارة.¹

كما تعتبر الربحية من أهداف المصارف في تحقيق عائد ملائم لملاكهم، ولتحقيق هذا الهدف يتوجب توظيف أموال المصارف التي حصلت عليها من المصادر المختلفة في استثمارات متنوعة بالإضافة إلى تقليل النفقات قدر الإمكان.*²

ومن المنظور السابق يتوجب التمييز بين الربح والربحية ودراسة طبيعة الأرباح في المصارف من جهة ودراسة أهم العوامل المؤثرة على الربحية من جهة أخرى، هذا ما يتم التعرف إليه في هذا المبحث وفي ختامه تطرقت الباحثة إلى أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الربحية.

أولاً: الفرق بين الربح والربحية The difference between profit and Earning

يختلف معنى الربح وفق الزاوية التي يُرى من خلالها:

الربح من منظور لغوي تعني الزيادة والنماء في التجارة، أما من منظور اصطلاحي فهو ذلك القدر الباقي من محاولة تنمية المال من خلال بيع الخدمات بالنسبة للمصارف ومن خلال شراء السلع وبيعها بسعر أعلى من سعر الشراء بالنسبة للمؤسسات الأخرى التي تتعامل بالسلع والبضائع.³

ويُرى الربح من مفهوم اقتصادي على أنه مقدار التغير في الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، ومن مفهوم محاسبي بأنه الفرق بين الدخل المتحقق من التصرف بالوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وبين جميع النفقات التي تتحملها الوحدة الاقتصادية خلال هذه الفترة لتحقيق ذلك الدخل.⁴

¹ سليم فايز حداد. الإدارة المالية. مرجع سابق، ص22.
* تتكون الإيرادات الإجمالية للمصرف بشكل رئيس من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها المصرف، أما نفقاته فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل بالفوائد التي يدفعها المصرف على الفوائد.

² حداد اكرم وزميله. النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري. مرجع سابق، ص 147.
³ المشهوراوي أحمد حسين أحمد. (أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005). قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2007. ص 64.

⁴ http://www.muflhakeh.com/mokadema%20fe%20aledara/ahdaf_aledara_almaleh.htm

أما بالنسبة للربحية فهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف وبين الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذا الربح، وتعتبر الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد المختلفة.¹

ثانياً: طبيعة الأرباح في المصارف The nature of profits in banks

يتم التعرف على طبيعة الأرباح في المصارف من خلال قائمة الدخل التي تدعى أيضاً حساب الربح وتعكس هذه القائمة الأنشطة التشغيلية للمصرف خلال فترة زمنية محددة عادةً ما تكون سنة مالية واحدة، وتحدد الأداء التشغيلي للمصرف بعرض إجمالي الإيرادات المتولدة من الأنشطة التشغيلية والنفقات اللازمة لتوليد الإيرادات، ومنه تتألف قائمة الدخل من العناصر الأساسية التالية:

1. **الإيرادات:** تُعرف بمقدار الأصول المتولدة من بيع الخدمات،² ومن هذه الإيرادات:³
 - صافي الدخل من الفوائد: يُعنى هذا البند بالفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة، وتمثل الفوائد الدائنة العائد المتولد (على سبيل المثال وليس الحصر) من التسهيلات الائتمانية المباشرة والأصول المالية قروض وسلف والأرصدة والإيداعات لدى المصارف الأخرى وأخيراً الأصول المالية المتوفرة للبيع، أما الفوائد المدينة فتتمثل تكلفة على المصرف تُدفع على ودائع العملاء بأنواعها وودائع المصارف والتأمينات النقدية.⁴
 - صافي الدخل من العمولات والرسوم: هي حصيلة الفرق بين العمولات والرسوم الدائنة والمدينة، تمثل الأولى العائد المتحصل لقاء تقديم المصارف عدة خدمات منها تسهيلات مباشرة وغير مباشرة وخدمات مصرفية أخرى والعمليات على اكتتاب أسهم الشركات وعلى العمليات التجارية، أما العمولات والرسوم المدينة فتتمثل تكلفة تدفع مقابل حوالات وبطاقات ائتمان بالإضافة إلى عمولات ورسوم متنوعة أخرى.⁵
 - صافي الأرباح الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية.
 - صافي أرباح أصول مالية للمتاجرة: تم الحديث عنها في المبحث السابق.
 - صافي أرباح أصول مالية متوفرة للبيع: تم شرحها في مبحث جودة الأصول.

¹ المشهراوي أحمد حسين أحمد. (أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005). مرجع سابق، ص 64.

² W. Steve Albrecht & others. **Financial Accounting**, op. cit. P33

³ انظر كلاً من: 1. سورية. مصرف عودة. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص3

2. سورية. المصرف الدولي للتجارة والتمويل. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص 3

⁴ انظر كلاً من: 1. سورية. مصرف عودة. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص 35، 36

2. سورية. المصرف الدولي للتجارة والتمويل. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص 34، 35.

⁵ انظر كلاً من: 1. سورية. مصرف عودة. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص 36، 37.

2. سورية. المصرف الدولي للتجارة والتمويل. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص 35

- بالإضافة إلى صافي أرباح أصول قروض وسلف والأرباح الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف وإيرادات أخرى.

2. **النفقات:** هي التكاليف التي تتكبدها المصارف في عملياتها التشغيلية لتوليد الإيرادات،¹ ومن هذه النفقات:²

- نفقات الموظفين: وتتضمن على سبيل المثل وليس الحصر:³
 - رواتب ومنافع وعلاوات ومكافآت للموظفين.
 - مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.
 - تدريب الموظفين ومصاريف سفر.
- استهلاك الموجودات الثابتة.
- إطفاء الموجودات غير الملموسة.
- خسائر تدني التسهيلات الائتمانية.
- بالإضافة إلى مخصصات متنوعة ومصاريف تشغيلية أخرى مثل الإعلانات والصيانة والإيجارات والقرطاسية وغيرها.

3. **صافي الدخل:**⁴ هو مقياس شامل لأداء المصرف، ويحسب من خلال الفرق بين الإيرادات والنفقات، فإذا فاقت النفقات على الإيرادات يكون الفرق صافي خسارة وبالعكس إذا زادت الإيرادات على النفقات تدعى صافي الربح.

بعد عرض طبيعة الربح في المصارف لابد من الإشارة إلى أن جميع المصارف تسعى إلى دراسة العلاقة بين الربح والربحية، وتتأثر الأخيرة بمجموعة من العوامل أهمها موضح في الفقرة التالية.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على ربحية المصارف Factors affecting the profitability of banks

تواجه المصارف في سبيل تحقيق هدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها عليها سواء أكانت هذه العوامل خارجية أم داخلية، وهذه العوامل هي:

¹ W. Steve Albrecht & others. **Financial Accounting**, op. cit. P33.

² انظر كلاً من: 1. سورية. مصرف عودة. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص 3
2. سورية. المصرف الدولي للتجارة والتمويل. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص 3

³ انظر كلاً من: 1. سورية. مصرف سورية والمهجر. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص 4
2. سورية. مصرف بيبولوس. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص 3

⁴ W. Steve Albrecht & others. **Financial Accounting**, op. cit. P33.

1. **العوامل الخارجية:**¹ هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في فعالية المصرف ودوره في تحقيق الربحية وتتمثل في:

(1) عوامل اجتماعية وثقافية كالعادات والتقاليد.

(2) عوامل اقتصادية كالرخاء والإنكماش.

(3) عوامل سياسية (سياسات حكومية).

(4) عوامل قانونية كالتشريعات وقرارات المصرف المركزي.

بالإضافة إلى المنافسة بين المصارف وأسعار الفائدة والسياسة النقدية ودرجة التقدم التكنولوجي المستخدمة وغيرها.

2. **العوامل الداخلية:**² من أهم العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية تتمثل بـ:

- حجم المصرف: يؤثر حجم المصرف (سواء أكان مقاساً بحجم الأصول أو بحجم حقوق الملكية أو بحجم السيولة) بشكل كبير على مقدرة المصرف على خلق الثقة لدى المتعاملين، مع الإشارة إلى أن السيولة تعني قدرة المصرف على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقد وخلال فترة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة الالتزامات العاجلة وسحوبات العملاء وإلا سيعرض نقص السيولة إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف وبالتالي سحب أموالهم وافلاس المصرف.

- هيكل الودائع: تركز المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير ولأجل كونها تستخدم في استثمارات طويلة الأجل في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وخصوصاً ودائع التوفير لأن تكلفة الحصول عليها تعتبر قليلة نسبياً مقارنةً مع ودائع لأجل.

- الفوائض النقدية: تبين نسبة الفوائض النقدية مدى توافر فوائض نقدية قابلة للاستثمار لتحقيق مزيد من الربحية.

رابعاً: المؤشرات المستخدمة في قياس الربحية Indicators used to measure profitability

انطلاقاً من مفهوم كل من الربح والربحية تذكر الباحثة أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الربحية.

¹ انظر كلاً من: 1. سفر أحمد. العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية. الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب ناشرون، لبنان، 2006، ص22.

2. دراو هديل زكريا. (ربحية المصارف التجارية السورية مابين الأعمال المصرفية التقليدية والأعمال المصرفية الحديثة دراسة ميدانية مقارنة). قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2010. ص 128، 129.

² المشهراوي أحمد حسين أحمد. (أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005). مرجع سابق، ص 65، 66.

« ربحية السهم (EPS): هو أحد المؤشرات الضرورية والهامة للمساهمين يتم عرضه في قائمة الدخل سواء أكان صافي ربح أو خسارة،¹ ويمكن حسابه باستخدام القانون التالي:²

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي ربح السنة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم}}$$

« معدل العائد على الأصول (ROA): تم تفصيله في المبحث الرابع من الفصل الأول.

« معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): تم شرحه في المبحث الرابع من الفصل الأول.

الخاتمة Conclusion

تستنتج الباحثة مما سبق أن الربحية هي الاتجاه الأساسي الذي تسعى إليه كل مؤسسة سواء أكانت مالية أو غير مالية حيث تم تمييزها عن مفهوم الربح ودراسة طبيعة الأرباح في المصارف وأهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف وفي الختام تم التعرف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الربحية.

¹ سورية. المصرف العربي. البيانات المالية الموحدة. 2010، ص 40.

² Thomas R. Robinson & Others. **International financial statement analysis**. Op. cit. p 144

المبحث الرابع

السيولة المصرفية Bank liquidity

يستأثر موضوع السيولة المصرفية اهتمام الإدارات والسلطات الرقابية وأخراً اتفاقية بازل III، فكمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها تعتبر من المسائل الأساسية التي تواجه المصارف فقد تخسر عدد من العملاء نتيجة عدم توفر السيولة الكافية وبالمقابل زيادة السيولة تعني تضحية المصارف بأرباح كانت قد تحققها لو تم استثمار السيولة الزائدة. تدفع المقدمة السابقة إلى التعرف على مفهوم ووظائف السيولة المصرفية ومكوناتها ونظريات إدارة السيولة بالإضافة إلى أهم المؤشرات المستخدمة في قياس السيولة.

أولاً: مفهوم السيولة المصرفية Definition Of Liquidity

السيولة بمعناها الشائع تعني النقدية وبالمعنى الواسع تعني القدرة على تحويل جزء من الأصول المتداولة إلى نقدية* تسمح من جهة تلبية طلبات الائتمان لخدمة المجتمع ومن جهة أخرى تلبية طلبات المودعين، لإن عجز المصرف أو تأخره عن رد الودائع سيفقد ثقة العملاء بكفاءة المصرف ما يدفعهم إلى سحب أموالهم الذي قد يؤدي بدوره إلى انهيار المصرف وإفلاسه.¹

ومن المفهوم السابق للسيولة نتوصل إلى أهم أدوار ووظائف السيولة المصرفية.

ثانياً: وظائف السيولة المصرفية The functions of bank liquidity

ترتبط السيولة بشكل أساسي بكل من الودائع والقروض كما هو مبين في مفهوم السيولة بالتالي تتجلى وظائف السيولة المصرفية بما يلي:²

* تذكير لما ورد في المبحث الرابع من الفصل الأول عند الحديث عن نسب السيولة فالتحول في الأصول شبه النقدية إلى نقدية يتطلب أن يكون الأصل قابلاً للتحويل في أقصر وقت ممكن وأن يكون التحول بأقل خسارة ممكنة.
¹ انظر كلاً من: 1. حنفي عبد الغفار. إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية). مرجع سابق، ص 211.
 2. حداد اكرم وزميله. النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري. مرجع سابق، ص 148.
 3. أحمد عبد الوهاب يوسف. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. مرجع سابق، ص 164، 165.
² انظر كلاً من: 1. حنفي عبد الغفار وزميله. الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية - أسواق الأوراق المالية - شركات التأمين - شركات الاستثمار). مرجع سابق، ص 102 - 104.
 2. حنفي عبد الغفار. إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية). مرجع سابق، ص 226 - 230.
 3. صباح بهية مصباح محمود. (العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية). قسم إدارة أعمال كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2008. ص 70.

1. السيولة لمقابلة سحب الودائع: يقصد بها توفير السيولة الكافية لمقابلة الطلبات غير المتوقعة للودائع تحت الطلب (الجارية) والسحوبات الفجائية من ودائع التوفير وودائع لأجل بالإضافة إلى تلبية طلبات السحب من المودعين في الحالات الاستثنائية.

ومنه تتوقف السيولة لدرجة كبيرة على نوع وسلوك الودائع، وبالتالي فإن تقسيم الودائع وفقاً لأغراض السيولة إلى ودائع مؤكدة وودائع محتملة السحب، أفضل من تقسيمها إلى جارية وأجل وتوفير أو ودائع أفراد وشركات.

2. السيولة لأغراض تلبية القروض: تزيد الحاجة للسيولة المصرفية عند زيادة الطلب على القروض بدرجة أعلى من الانخفاض في الودائع أو كما رأته الباحثة عند زيادة الطلب على القروض بمقدار يفوق حجم الودائع، لذلك على إدارة المصرف تدبير موارد إضافية لتلبية طلبات الاقتراض مستقبلاً إما عن طريق زيادة الودائع أو المشاركة مع مصارف أخرى في تلبية الزيادة في حجم القروض أو حتى بيع جزء من أصول المصرف.

وبعد عرض لأهم وظائف السيولة المصرفية يتوجب التعرف على مكونات السيولة المصرفية وأهم النظريات المستخدمة في إدارة السيولة المصرفية.

ثالثاً: مكونات السيولة المصرفية The Components of bank liquidity

يمكن تصنيف مكونات السيولة المصرفية إلى جزئين رئيسيين:

1. السيولة النقدية (الحاضرة): وهي الأصول السائلة التي يحتفظ بها المصرف مثل:¹
 - النقد في الصندوق سواء كان بالعملة المحلية أو الأجنبية، وهي كما ذكرنا في المبحث الثاني من هذا الفصل بأنها الأموال الموجودة في خزائن المصرف بصورة نقد سائل.
 - الودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى: تلتزم المصارف وفقاً للقوانين وخصوصاً القوانين السورية بالاحتفاظ لدى المركزي بأموال سائلة تُعرف بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي بالإضافة إلى وضع المصارف جزء من ودائعهم لدى مصارف أخرى.
 - الشيكات تحت التحصيل: وهي الشيكات التي حصلها المصرف لصالح العملاء وإضافتها في رصيد العميل وهنا لا بد من الإشارة إلى استبعاد الشيكات المحتمل رفضها بسبب ما، وتعتبر الشيكات التي تم

¹ انظر كلاً من: 1. حنفي عبد الغفار. إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية). مرجع سابق، ص 212، 213.
2 صباح بهية مصباح محمود. (العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين راسة تحليلية). مرجع سابق، ص 72.

تحصيلها من غرف التفاضل أكثر سيولة من غيرها وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء من خارج البلاد كلما نقصت سيولة الشيك.

2. السيولة شبه النقدية¹ وهي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل تشمل أدونات خزانة وكمبيالات مخصصة وأدوات مالية وتتميز بإمكانية التصرف السريع لها، وكلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من قبل الحكومة كلما سهّل التصرف بها.

رابعاً: نظريات إدارة السيولة المصرفية Theories of bank liquidity management

هناك العديد من نظريات إدارة السيولة من أهمها:

1. نظرية القرض التجاري²: تعتمد هذه النظرية على مبدأ اعتبار سيولة المصرف جيدة عند استثمار أموال المصرف في قروض قصيرة الأجل، ويقوم المقترضون برد الأموال بعد إكمال دوراتهم التجارية بنجاح. وقد فشلت هذه النظرية في عدة نقاط من أهمها:
 - لم تأخذ النظرية في الحسبان الثبات النسبي للودائع، فالودائع الجارية لا يتم سحب جميعها في وقت واحد، وتتمتع طبيعة ودائع التوفير بالثبات النسبي، وبالنسبة للودائع لأجل فتواريخ استحقاقها معروفة ولا يمكن السحب منها إلا في مواعيدها أو في حالات استثنائية.
 - التقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من تمويل التوسعات في المجالات الضرورية لعمليات التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنية طويلة.
 - قيام النظرية على افتراض نجاح الدورة التجارية على الرغم من وجود حالات فشل الدورات التجارية وخاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.
2. نظرية الدخل المتوقع³: تقوم هذه النظرية على مبدأ اعتماد إدارة المصارف في تخطيط السيولة على الدخل المتوقع للمقترض، هذا مايسمح للمصرف بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل بالإضافة إلى القصيرة على

¹ انظر كلاً من: 1. حنفي عبد الغفار. إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية). مرجع سابق، ص 213.

2 صباح بهية مصباح محمود. (العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين راسة تحليلية). مرجع سابق، ص 72، 73.

3. الحمد سليمان. (تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية). قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2006. ص 72.

² انظر كلاً من: 1. صباح بهية مصباح محمود. (العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين راسة تحليلية). مرجع سابق، ص 73، 74.

2. H.R. Machiraju. **Modern Commercial Banking**. Second Edition, New Age International, New Delhi, 2008. P191, 192.

³ انظر كلاً من: 1. صباح بهية مصباح محمود. (العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين راسة تحليلية). مرجع سابق، ص 73، 74.

2. . H.R. Machiraju. **Modern Commercial Banking**. Op. cit. P191, 192.

اعتبار سداد هذه القروض يكون بشكل أقساط دورية منتظمة، ما يؤدي إلى تمتع المصرف بسيولة عالية بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.

3. نظرية إمكانية التحويل¹: تركز هذه النظرية على أساس إمكانية تحويل أصول إلى نقد بأسرع وقت وبأقل خسارة سواء من خلال التعامل مع المركزي أو بيعها لمقترضين أو مستثمرين، ويقوم المصرف بتحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى سيولة نقدية عند عدم قدرة المقترض على سداد التزاماته.
4. نظرية إدارة الالتزامات²: تركز هذه النظرية على مفهوم قدرة المصارف على تلبية متطلبات السيولة من جانب الالتزامات من خلال استحداث مثلاً أنواع جديدة من الودائع مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول وشهادات الأيداع غير القابلة للتداول*، والتي تساهم في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية بالإضافة إلى زيادة الأرباح.

خامساً: المؤشرات المستخدمة في قياس السيولة المصرفية Indicators used to measure bank liquidity:

انطلاقاً من وظائف السيولة المصرفية تعرض الباحثة أهم المؤشرات المستخدمة في قياس السيولة:

» **نسبة الجاهزية النقدية**: تبين هذه النسبة مدى كفاية الأصول النقدية في سداد الودائع، وتقيد في إعطاء صورة عن الوظيفة الأولى للسيولة المتمثلة بمقابلة سحب الودائع، وتعطى بالعلاقة التالية:³

$$\text{نسبة الجاهزية النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

يقصد بالنقدية في بسط النسبة (وفق القوائم المالية في المصارف السورية) بالنقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والأرصدة لدى المصارف ويطرح منها ودائع المصارف، وزيادة نسبة السيولة يشير إلى زيادة قدرة المصرف على مقابلة سحب الودائع مع الإشارة إلى أن السيولة العالية تشير إلى وجود أموال معطلة غير مستثمرة وبالتالي سينعكس سلباً على أداء المصارف.

¹ صباح بهية مصباح محمود. (العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين راسة تحليلية). مرجع سابق، ص73، 74.

² H.R. Machiraju. *Modern Commercial Banking*. Op. cit. P191, 192.

* شهادات الإيداع القابلة للتداول هي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء، وعادة ماتكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة، ومعدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من العميل. أما شهادات الأيداع غير القابلة للتداول فهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى إتفاق بين المصرف والعميل يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له إسترداد قيمتها قبل التاريخ المحدد، وعادة تكون قيمتها الاسمية أقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول.

³ المومني منذر طلال وآخرون. (مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية). المنارة 2 (2007): ص120.

» **نسبة السيولة:** تعطي هذه النسبة صورة أوضح وأشمل من النسبة السابقة حول مفهوم السيولة وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

فهي مؤشر على قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تغطية إجمالي الودائع، وتدل هذه النسبة على الإجابة على السؤال التالي: هل ما يجلبه المصرف من نقدية كافية لتغطية الودائع أو أنه بحاجة إلى تمويل خارجي كالاقتراض مثلاً أو إصدار أسهم جديدة؟، وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما دلّ ذلك على أن المصرف ليس لديه مشكلات في السيولة.

» **نسبة القروض إلى الودائع:** تمثل هذه النسبة الوظيفة الثانية للسيولة المصرفية المتمثلة بتلبية طلبات الاقتراض وتشير إلى نسبة القروض الممولة بواسطة الودائع، وكلما زادت هذه النسبة دل على ارتفاع قدرة المصرف في تقديم قروض إضافية، وهنا تضيف الباحثة إلى وجود جزء من الودائع (مقام النسبة) هي ودائع مجمدة لا تستخدمها المصارف في تمويل القروض لذلك من الأفضل إزالة هذه الجزء من الودائع.

الخاتمة Conclusion

تطرقت الباحثة إلى مفهوم السيولة ومكوناتها وأهم وظائفها ووجدت أن السيولة المصرفية هي مؤشر لمقدرة المصرف في الوفاء بالتزاماته العاجلة ودون خسارة وهي دليل على قدرة المصرف في تلبية طلبات الاقتراض الإضافية، وفي الختام عرضت الباحثة أهم المؤشرات المستخدمة في قياس السيولة المصرفية.

ختاماً لا بد من الإشارة إلى أنه تم التطرق في هذا الفصل إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المالي للمصارف ابتداءً من كفاية رأس المال وتطوراتها وفق اتفاقية بازل ومروراً بجودة الأصول ومفهومها والأساليب المستخدمة في رفع الجودة، ومروراً أيضاً بالهدف الأساس للمصارف هو الربحية وأهم العوامل المؤثرة عليها وآخراً الهدف الآخر للمصارف والمؤشر الأخير هو السيولة وأهم مكوناتها ووظائفها.

وقد تم عرض في كل مبحث من الفصل الثاني أهم المقاييس المستخدمة في قياس مؤشرات النموذج المدروس وختاماً ستقوم الباحثة بإسقاط المفاهيم النظرية السابقة على المصارف الخاصة في سورية وذلك في الفصل الثالث من الدراسة.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية حول تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية

Empirical Study on the appraisal of the financial performance of private banks in Syria

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي لتقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية بالاستناد على الفصول النظرية السابقة.

ومنه يتم تقسيم الفصل التطبيقي إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل المركز المالي للمصارف الخاصة في سورية

المبحث الثاني: دراسة التقارير والبيانات المالية للمصارف محل الدراسة طبقاً لمؤشرات CAEL

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

المبحث الأول

تحليل المركز المالي للمصارف الخاصة في سورية

Analysis of the financial position of private banks in Syria

قبل تحليل المركز المالي لآبد من لمحآ عن المصارف الخاصة في سورية، لذلك تقوم الباحثة بعرض جدول مقارنة بين المصارف من حيث تاريخ التأسيس وتاريخ المباشرة في العمل ورأس مال التأسيس والقيمة الإسمية للسهم وعدد الفروع ومساهمة مصارف خارجية برأس المال والإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية كما هو موضح في الجدول رقم (1-1-3):

الجدول رقم (1-1-3): مقارنة المصارف الخاصة في سورية						
عودة	بيبلوس	العربي	بيمو	سورية والمهجر	الدولي للتجارة والتمويل	
30/8/2005	20/10/2005	24/3/2005	29/12/2003	29/12/2003	4/12/2003	تاريخ التأسيس
28/9/2005	5/12/2005	2/1/2006	2/1/2004	6/1/2004	6/6/2004	تاريخ المباشرة بالعمل
5,350,000	4,000,000	3,180,000	3,705,000	3,600,000	5,000,000	رأس المال 2010 بالآلاف الليرات
1,000	500	500	500	500	500	القيمة الاسمية للسهم
21	9	30	36	24	29	عدد الفروع عام 2010
مدرج	مدرج	مدرج	مدرج	مدرج	مدرج	الإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من القوائم المالية للمصارف الخاصة ومن موقع سوق دمشق للأوراق المالية¹

¹ انظر كلاً من: 1. http://www.dse.sy/user/?page=issuers_company_show&id=6&search= . 2. http://www.dse.sy/user/?page=issuers_company_show&id=5&search= . 3. http://www.dse.sy/user/?page=issuers_company_show&id=4&search= . 4. http://www.dse.sy/user/?page=issuers_company_show&id=2&search= . 5. http://www.dse.sy/user/?page=issuers_company_show&id=15&search= . 6. http://www.dse.sy/user/?page=issuers_company_show&id=3&search= .

الهيكل المالي للمصارف :Financial structure of banks

رغبت الباحثة قبل الولوج إلى تحليل الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL بإعطاء صورة عن الهيكل المالي لتلك المصارف وبما ينسجم مع التحليل التقليدي للأداء المالي للمصارف الموضح في الفصل الأول من الدراسة، ومن أجل عدم التوسع والدخول في تفاصيل كل بند من أدوات التحليل سيتم شرح فقط التغيرات في حجم الالتزامات وحقوق الملكية على اعتبارها مصادر الأموال والتغيرات في حجم الأصول التي تعبر عن استخدامات الأموال وتحليل التغير في صافي التدفقات النقدية.

إن تحليل مصادر واستخدامات الأموال يمثل خلاصة لقائمة المركز المالي وتحليل صافي التدفقات النقدية يمثل خلاصة لقائمة التدفق النقدي وعلى اعتبار اعتماد القوائم المالية للمصارف على ثلاثة قوائم رئيسية لذلك لابد من إضافة تحليل لقائمة الدخل.

أولاً: تحليل الالتزامات (مصادر الأموال) :Analysis of liabilities (sources of funds)

يعتبر هذا المؤشر دليلاً على مستوى رضا العملاء من خلال حجم الودائع الذي يمثل الجانب الأكبر من الالتزامات، والجدول التالي رقم (3-2-1) يوضح تطور حجم الالتزامات للمصارف الخاصة في سورية محل الدراسة.

الجدول رقم (3-2-1): تحليل التزامات المصارف الخاصة في سورية بآلاف الليرات

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
51,077,970	70,974,338	63,909,761	47,887,773	45,096,555	27,521,423	الدولي للتجارة
65,377,582	87,024,386	68,264,001	64,988,817	60,188,201	46,422,504	سورية والمهجر
86,647,539	109,687,673	97,560,700	85,434,643	78,902,786	61,651,894	بيمو
25,436,043	37,543,446	30,955,438	28,964,043	20,450,958	9,266,332	العربي
23,238,819	38,188,158	30,398,162	24,220,349	15,387,147	8,000,279	بيبلوس
52,137,202	86,925,338	69,417,474	55,532,540	33,571,576	15,239,082	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من القوائم المالية للمصارف

ومن الجدول السابق نستطيع استنتاج معدلات نمو التزامات المصارف الخاصة في سورية الموضحة في الجدول رقم (3-2-2)، والتي تم حسابها من خلال حساب الفرق بين عامين متتاليين وقسمة الناتج على العام الأقدم.

الجدول رقم (2-2-3): معدلات نمو التزامات المصارف الخاصة في سورية

2010	2009	2008	2007	2006	
%11.05	%33.46	%6.19	%63.86	—	الدولي للتجارة
%27.48	%5.04	%7.98	%29.65	—	سورية والمهجر
%12.43	%14.19	%8.28	%27.98	—	بيمو
%21.28	%6.88	%41.63	%120.70	—	العربي
%25.63	%25.51	%57.41	%92.33	—	بيبلوس
%25.22	%25.00	%65.42	%120.30	—	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج المعدلات من الجدول رقم (1-2-3)

بالتدقيق في الجدولين رقم (1-2-3، 2-2-3) يلاحظ تطور حجم الالتزامات (مصادر الأموال) لدى المصارف التالية: الدولي للتجارة والتمويل وبيمو السعودي الفرنسي بمعدلات نمو متقلبة حيث أعلى معدل لنمو الالتزامات في عام 2007 هي %63.86، %27.98 على التوالي بينما أقل معدل نمو في عام 2008 حيث كانت معدلات النمو %6.19، %8.28 على الترتيب.

وبالنسبة للمصارف الأخرى (سورية والمهجر والعربي وبيبلوس وعودة) فقد نمت إجمالي الالتزامات بمعدلات نمو متناقصة حتى عام 2009 وبمعدلات نمو متزايدة في عام 2010.

نستنتج من تطور حجم الالتزامات مايلي:

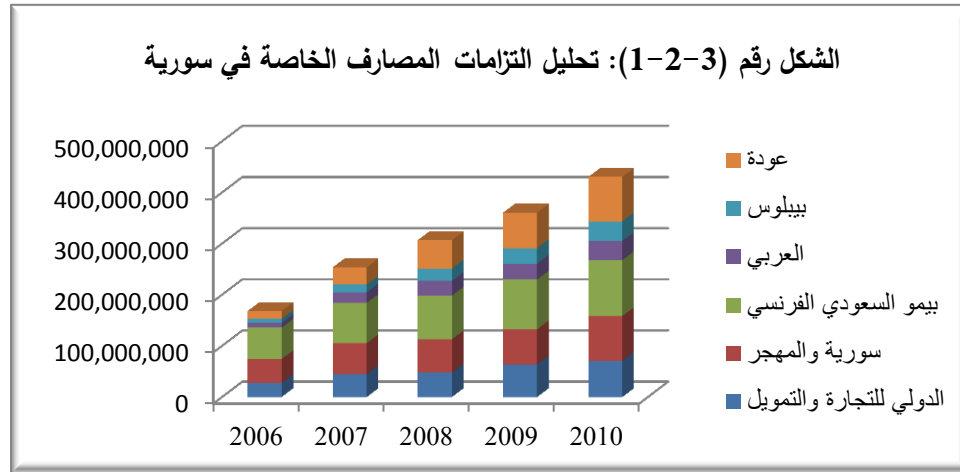
1. تسعى جميع المصارف دون استثناء إلى جذب الودائع (التي تشكل الجزء الأكبر من الالتزامات) وبالتالي سعيها إلى رفع مستوى رضا العملاء وزيادة ثقتهم بالإضافة إلى أن زيادة حجم الالتزامات (مصادر الأموال) يفسح المجال في تنوع المجالات الاستثمارية والتوسع في المنتجات المصرفية ما ينعكس بشكل إيجابي على ربحية المصارف.
2. وجود تفاوت في متوسطات حجم الالتزامات كما هو مبين من الجداول رقم (1-2-3، 2-2-3)، لينفرد مصرف بيمو السعودي الفرنسي بتحقيق أعلى متوسط يتجاوز 85 مليار بينما الأدنى منه مباشرة هو سورية والمهجر بمتوسط 65 مليار بينما تتقارب تقريباً متوسطات المصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومتوسطات مصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف عودة، والجدول التالي يوضح تقسيم متوسطات حجم الالتزامات إلى فئات:

الجدول رقم (3-2-3): فئات متوسطات حجم الالتزامات للمصارف الخاصة في سورية

الفئة	1	2	3	4
مجال الفئة	20 – 40 مليار	40 – 60 مليار	60 – 80 مليار	يتجاوز 80 مليار
اسم المصرف	العربي بيبلوس	عودة الدولي للتجارة	سورية والمهجر	بيمو

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من الجدول رقم (3-2-1)

3. إن المتوسط العام هو 50,652,526 وهو ضمن الفئة الثانية معنى ذلك أن المصارف في الفئتين الثالثة والرابعة تؤثر بشكل كبير على متوسط حجم الالتزامات في الصناعة المصرفية في سورية، وما يؤكد ذلك نسبة متوسط حجم التزامات كل من مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو إلى إجمالي حجم المتوسطات حيث تشكل متوسط التزامات كل من المصرفين المذكورين نسبة 50% من إجمالي متوسطات التزامات المصارف محل الدراسة.
4. ومن بيانات الجدول رقم (3-2-1) نستطيع استنتاج الشكل رقم (3-2-1) الذي يوضح تطور حجم الالتزامات وحجم كل مصرف بالنسبة إلى إجمالي الالتزامات المصارف الخاصة محل الدراسة.



ثانياً: تحليل حقوق الملكية (مصادر الأموال): Analysis of Equity (sources of funds)

تعتبر دراسة هذا المؤشر أساسية وضرورية لمعرفة الملاءة المالية التي تتمتع بها المصارف فكلما ازدادت حقوق الملكية للمصرف انخفض احتمال تعرضه للمخاطر الائتمانية، والجدول التالي رقم (3-2-4، 3-2-5) توضح تطور حجم حقوق الملكية ومعدل نموها.

يلاحظ من الجداول رقم (3-2-4، 3-2-5) ازدياد حقوق الملكية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال فترة الدراسة حيث بدأ بأعلى معدل نمو في عام 2007 بمعدل 105.89% ثم تراجع في عام 2008 إلى 8.67% وعاود الارتفاع بمعدلات نمو متزايدة حتى 2010 بنسبة 53.76%.

الجدول رقم (3-2-4): تحليل حقوق الملكية للمصارف الخاصة في سورية بآلاف الليرات

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
4,409,302	7,319,297	4,760,323	4,210,537	3,874,543	1,881,810	الدولي للتجارة
4,008,438	5,116,253	4,395,426	3,805,834	3,404,088	3,320,591	سورية والمهجر
3,518,915	5,073,796	4,406,800	3,863,040	2,305,034	1,945,903	بيمو
2,674,366	3,634,553	3,331,070	3,303,300	1,622,813	1,480,092	العربي
2,524,991	4,388,562	2,301,624	2,121,725	1,912,173	1,900,872	بيبلوس
4,283,899	6,863,688	6,129,618	3,066,728	2,810,933	2,548,527	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من القوائم المالية للمصارف

ومن الجدول السابق نستطيع استنتاج معدلات نمو حقوق الملكية للمصارف الخاصة في سورية الموضحة في الجدول رقم (3-2-5):

الجدول رقم (3-2-5): معدلات نمو حقوق الملكية للمصارف الخاصة في سورية

2010	2009	2008	2007	2006	
%53.76	%13.06	%8.67	%105.89	—	الدولي للتجارة
%16.40	%15.49	%11.80	%2.51	—	سورية والمهجر
%15.14	%14.08	%67.59	%18.46	—	بيمو
%9.11	%0.84	%103.55	%9.64	—	العربي
%90.67	%8.48	%10.96	%0.59	—	بيبلوس
%11.98	%99.87	%9.10	%10.30	—	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج المعدلات من الجدول رقم (3-2-4)

أما بالنسبة لمصرف سورية والمهجر توضح الجداول السابقة ارتفاع حقوق الملكية خلال الفترة المدروسة بمعدلات نمو متزايدة بدأت في عام 2007 بنسبة 2.51% وتابعت بالتزايد حتى عام 2010 بمعدل 16.40%.

ثالثاً: تحليل الأصول (استخدامات الأموال) (Analysis of assets (uses of funds))

يعطي هذا المؤشر دليلاً على مجالات استخدامات الأموال في المصارف والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التدفقات النقدية، وارتفاع هذا المؤشر يعطي دلالة عن مدى كفاءة المصرف وقدرته على تنمية أصوله وبالتالي تعزيز القوة المالية والقدرة على المنافسة، والجدول التالي رقم (3-2-6) يوضح تطور حجم الأصول للمصارف الخاصة في سورية محل الدراسة:

الجدول رقم (3-2-6): تحليل أصول المصارف الخاصة في سورية بآلاف اليريات

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
55,487,272	78,293,635	68,670,084	52,098,310	48,971,098	29,403,233	الدولي للتجارة
69,386,020	92,140,639	72,659,427	68,794,651	63,592,290	49,743,095	سورية والمهجر
90,166,454	114,761,469	101,967,500	89,297,684	81,207,820	63,597,797	بيمو
28,110,409	41,178,000	34,286,508	32,267,343	22,073,771	10,746,424	العربي
25,763,810	42,576,720	32,699,786	26,342,074	17,299,321	9,901,151	بيبلوس
56,421,101	93,789,026	75,547,092	58,599,268	36,382,509	17,787,609	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من القوائم المالية للمصارف

ومن الجدول السابق نستطيع استنتاج معدلات نمو أصول المصارف الخاصة في سورية الموضحة في الجدول رقم (3-2-7):

الجدول رقم (3-2-7): معدلات نمو أصول المصارف الخاصة في سورية

2010	2009	2008	2007	2006	
% 14.01	% 31.81	% 6.39	% 66.55	—	الدولي للتجارة
% 26.81	% 5.62	% 8.18	% 27.84	—	سورية والمهجر
% 12.55	% 14.19	% 9.96	% 27.69	—	بيمو
% 20.10	% 6.26	% 46.18	% 105.41	—	العربي
% 30.20	% 24.14	% 52.27	% 74.72	—	بيبلوس
% 24.15	% 28.92	% 61.06	% 104.54	—	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج المعدلات من الجدول رقم (3-2-6)

يلاحظ من الجداول رقم (3-2-6، 3-2-7) تطور حجم الأصول لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبمعدلات نمو متفاوتة ومتقلبة فأعلى معدل ارتفع فيه حجم الأصول هو 66.55% عام 2007 بينما في الذي يليه كان نمو حجم الأصول 6.39%.

أما بالنسبة لمصرف سورية والمهجر ينمو أيضاً حجم الأصول ولكن بشكل متناقص حتى عام 2009 وبمعدل متزايد في عام 2010 ليكون معدل النمو 26.81%.

ومن الجدول رقم (3-2-6) نجد أن متوسط حجم الأصول لمصرف بيمو يصل إلى 90,166,454 مليار ليرة وهو أعلى بكثير من المتوسطات الأخرى ما يدل على تعدد مجالات استثمارات المصرف وكبر حجمه مقاساً بحجم الأصول ومع ذلك فقد نمت الأصول بمعدلات نمو متذبذبة فأعلى معدل نمو 27.69% عام 2007 وأقل معدل نمو 9.96% عام 2008.

وبالنسبة للمصرف العربي فيعتبر من المصارف ذات حجم أصول منخفضة مقارنة بالمصارف الأخرى محل الدراسة ومعدلات نموه متناقصة حتى عام 2009 ومنتزيدة في عام 2010، في حين مصرف بيبيلوس هو المصرف الأقل كمية في حجم الأصول كمتوسط ويتشابه مع المصرف العربي في معدلات النمو في التناقص والارتفاع.

ويتطور حجم الأصول لمصرف عودة خلال فترة الدراسة لكن بمعدلات نمو متناقصة حيث أعلى معدل نمو 104.54% عام 2007 وتتناقص تدريجياً حتى عام 2010.

تستنتج الباحثة من تطور حجم الأصول مايلي:

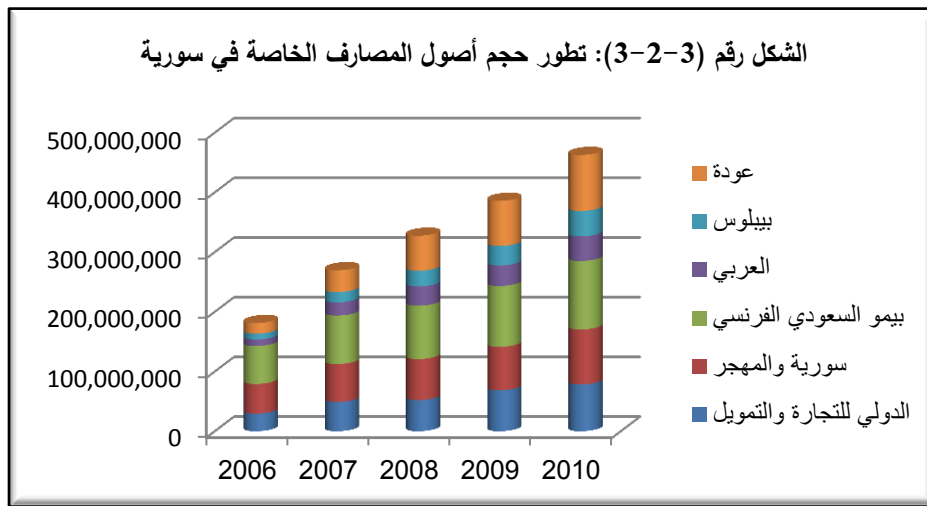
1. وجود تفاوت كبير بين أحجام الأصول كما هو واضح من الجدول رقم (3-2-6) حيث تصدر مصرف بيمو السعودي الفرنسي بأعلى حجم أصول بين المصارف بمتوسط 90,166,454 مليار ليرة سورية في حين المتوسط لمصرف بيبيلوس 25,763,810 مليار ليرة وبإجراء موازنة بين المصارف تبين أنه يتقارب كل من مصرف بيبيلوس والمصرف العربي بحجم الأصول ويتقارب المصرف الدولي للتجارة والتمويل مع مصرف عودة بينما ينفرد مصرف سورية والمهجر بحجم الأصول بين المصارف الأربعة المذكورة آنفاً.
2. تسعى جميع المصارف محل الدراسة إلى زيادة حجم الأصول وبمعدلات نمو متباينة فمنها وصل معدل النمو إلى 105% مثل المصرف العربي عام 2007 وبعضها الآخر 6.39% للمصرف الدولي للتجارة والتمويل عام

2008 مايدل على اختلاف السياسات المتبعة بكل مصرف، ويشكل عام يعكس هذا النمو مجموعة من النقاط من أهمها:

■ توسع المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية.

■ زيادة طلب المؤسسات والأفراد على المنتجات المصرفية.

وينعكس هذا النمو على توليد مزيد من التدفقات النقدية وبالتالي زيادة فرص ومجالات الاستثمارات ذات جدوى، ومن بيانات الجدول السابق نستطيع رسم الشكل رقم (3-2-3) الذي يوضح تطور حجم أصول المصارف الخاصة في سورية وحجم كل مصرف بالنسبة إلى إجمالي الأصول.



3. من بيانات الجداول رقم (1-2-3)، (4-2-3)، (6-2-3) نستطيع استنتاج الجدول التالي رقم (8-2-3):

الجدول رقم (8-2-3): مقارنة متوسطات مصادر واستخدامات الأموال بآلاف الليرات

النسب		استخدامات الأموال		مصادر الأموال		
حقوق الملكية / الالتزامات	حقوق الملكية / الأصول	الأصول	حقوق الملكية	الالتزامات		
7.95%	8.63%	55,487,272	4,409,302	51,077,970		الدولي للتجارة والتمويل
5.78%	6.13%	69,386,020	4,008,438	65,377,582		سورية والمهجر
3.90%	4.06%	90,166,454	3,518,915	86,647,539		بيمو السعودي الفرنسي
9.51%	10.51%	28,110,409	2,674,366	25,436,043		العربي
9.80%	10.87%	25,763,810	2,524,991	23,238,819		ببيلوس
7.59%	8.22%	56,421,101	4,283,899	52,137,202		عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستنتاج البيانات من جداول سابقة

من الجدول السابق يمكن استخلاص النقاط التالية:

أ. على الرغم من ارتفاع حجم كل من أصول والتزامات مصرف بيمو السعودي الفرنسي لكن تشكل حقوق الملكية نسبة 4.06% من الالتزامات وهي أقل نسبة بين المصارف، وهذا الارتفاع لا يعني بالضرورة كبر حجم حقوق الملكية (الأموال الخاصة)، ويلاحظ في نقطة أخرى أن نسبة تمويل أصول المصرف من أمواله الخاصة لا تتجاوز 3.90% وبالتالي 96.10% من أصول المصرف تمول من مصادر خارجية وبالتالي محدودية التوسع أمام المصرف.

ب. بالنسبة لمصرف سورية والمهجر فهو في الترتيب الثاني من بعد مصرف بيمو من حيث حجم الأصول والالتزامات لكنه أفضل حالاً من حيث حجم حقوق الملكية حيث تشكل نسبة 6.13% من إجمالي الالتزامات وتستطيع أن تمول 5.78% من إجمالي الأصول، وبالتالي زيادة قدرة مصرف سورية والمهجر من مصرف بيمو على تغطية الالتزامات وتمويل أصوله، وعلى الرغم من ذلك يبقى أيضاً مصرف سورية والمهجر من المصارف منخفضة الأداء.

ت. يتقارب المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف عودة في حجم الأصول والالتزامات وكذلك في حجم حقوق الملكية حيث تشكل نسبة تغطية حقوق الملكية للالتزامات 8.63%، 8.22% على الترتيب وهي نسب أعلى من نسب كفاية رأس المال المحددة وفق بازل وبالتالي هما أفضل من المصرفين السابقين.

ث. يعتبر كل من المصرف العربي ومصرف بيبيلوس من أفضل المصارف من حيث نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات أو حتى نسبة تمويل الأصول من الأموال الخاصة، فعلى الرغم من أنهما من أقل المصارف من حيث حجم الالتزامات والأصول لكن تشكل حقوق الملكية نسبة 10.51%، 10.87% على الترتيب من الالتزامات، وتمول مانسبته 9.51%، 9.80% على الترتيب من إجمالي الأصول مايدل على كفاءة المصرفين المذكورين سابقاً لتمتعها بملاءة مالية مرتفعة بالمقارنة مع المصارف الأخرى.

رابعاً: تحليل صافي التدفقات النقدية Analysis of net cash flows

يعطي هذا المؤشر معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير إمكانية تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية، والجدول التالي رقم (3-2-9) يوضح تطور صافي التدفقات النقدية للمصارف الخاصة في سورية محل الدراسة:

الجدول رقم (3-2-9): تحليل صافي التدفقات النقدية للمصارف الخاصة في سورية بآلاف الييرات

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
1,552,819	2,523,657-	1,725,019-	6,711,480-	8,787,506	9,936,744	الدولي للتجارة
1,012,816-	8,693,087-	4,514,443-	1,989,970-	2,686,656	7,446,766	سورية والمهجر
4,271,006	3,668,975-	12,851,206	1,108,542-	6,389,176	6,892,167	بيمو
1,381,430	4,297,295	5,949,442-	2,068,856	5,365,488	1,124,954	العربي
871,633	2,310,594	3,133,618-	1,564,714	1,613,357	2,003,120	بيبيلوس
6,171,939	5,537,459	440,478-	12,697,136	10,248,972	2,816,606	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من القوائم المالية للمصارف

نظراً لأهمية قائمة التدفقات النقدية للمصارف أو أي مؤسسة أخرى في تقدير كفاءة المؤسسة وسمعتها في إدارة التدفقات النقدية وعلى اعتبار هذه الأخيرة محور النشاط والعمل المصرفي فلا بد من الإسهاب قليلاً في تحليل التدفقات النقدية لكل مصرف من المصارف محل الدراسة.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

يتضح من الجدول رقم (3-2-9) وجود تراجع في صافي التدفقات النقدية حيث قدر حجمها بـ 9.937 مليار ليرة سورية عام 2006 لتتخفص حتى تصبح -2.524 مليار ليرة عام 2010 بمعنى تحول صافي التدفقات النقدية من تدفقات موجبة إلى تدفقات سالبة، لكن هذه الأرقام لا تعبر بالضرورة عن هياكل مالية سليمة فبالعودة إلى القوائم المالية للمصرف في كل عام يلاحظ في عامي 2006، 2007 تمتع المصرف بهيكل مالي سليم لأن التدفقات النقدية التشغيلية موجبة، مع الإشارة إلى أن التدفقات النقدية الاستثمارية سالبة مايدل على توسع المصرف في مجالات استثمارية ممكن أن تدرّ تدفق نقدي مستقبلي.

أما الهيكل المالي للمصرف في الأعوام الأخرى فهو هيكل غير سليم يعود ذلك إلى أن صافي التدفقات النقدية التشغيلية هي تدفقات سالبة بمعنى عدم قدرة المصرف على توليد تدفقات نقدية حالية من الأنشطة الأساسية للمصرف.

مصرف سورية والمهجر:

يتشابه سلوك مصرف سورية والمهجر في إدارة صافي التدفقات النقدية مع المصرف الدولي للتجارة والتمويل، حيث تحولت صافي التدفقات النقدية تدريجياً من 7.447 مليار ليرة (تدفقات موجبة) عام 2006 إلى (8.693) مليار

ليرة (تدفقات سالبة) عام 2010، وبالعودة إلى القوائم المالية يتبين أن الأعوام (2006 حتى 2009) يتميز المصرف فيها بهيكل مالي سليم مع وجود تراجع في حجم التدفقات النقدية التشغيلية حتى عام 2008 ثم ارتفعت كثيراً في عام 2009 وتحولت في عام 2010 إلى تدفقات نقدية تشغيلية سالبة مما يشير إلى هيكل مالي غير سليم في العام الأخير وبالتالي عدم القدرة مستقبلاً على توليد تدفقات نقدية تشغيلية تكفي لتغطية طلبات المودعين.

مصرف بيمو السعودي الفرنسي:

إن صافي التدفقات النقدية لمصرف بيمو هي تدفقات نقدية موجبة في الأعوام 2006، 2007، 2009 وهي تعبر عن هيكل مالي سليم لأن التدفقات النقدية التشغيلية هي تدفقات موجبة وبالتالي قدرة المصرف على تحقيق أهدافه، أما في عامي 2008، 2010 تشير صافي التدفقات إلى أنها تدفقات نقدية سالبة فهي غير سليمة بسبب ضعف قدرة المصرف في توليد تدفقات نقدية تشغيلية مستقبلية وبمعنى آخر لم يستطع الربح في السنتين المذكورتين أنفاقاً على تغطية التغيرات التي تحدث في الأصول والالتزامات التشغيلية.

المصرف العربي:

إن أغلب التدفقات النقدية للمصرف العربي هي تدفقات موجبة وبأحجام متفاوتة بمعنى نجاح المصرف في إدارة أصوله والتزاماته في توليد مزيد من التدفقات النقدية وما يؤكد ذلك الإشارة الموجبة لصافي التدفقات النقدية التشغيلية، أما في عام 2009 شهد المصرف صافي تدفقات نقدية سالبة نتيجة تدفقات نقدية تشغيلية سالبة ما يشير إلى عدم قدرة المصرف في هذا العام على تحقيق التوازن في التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة والخارجة.

مصرف بيبيلوس:

تراجع صافي التدفقات النقدية الموجبة لمصرف بيبيلوس حتى عام 2008 أما في عام 2009 فقد حقق المصرف تدفقات نقدية سالبة ذلك بسبب التدفقات النقدية التشغيلية السالبة والتي تعكس هيكل مالي غير صحي وبالتالي سوء إدارة المصرف في هذا العام بإدارة التدفقات النقدية، ويحسن المصرف التدفقات التشغيلية عام 2010 لتكون إيجابية ويشير هذا إلى نجاح المصرف في إدارة التغيير في أصول والتزامات المصرف.

مصرف عودة:

يختلف مصرف عودة عن المصارف السابقة له في الأعوام الثلاثة الأولى حيث أستطاع تنمية صافي التدفقات النقدية وهذا ما يؤكد تطور الأنشطة التشغيلية الموجبة (الداخلة) خلال الفترة (2006 حتى 2008)، ولكن لم يستطع

المصرف عام 2009 من توليد تدفقات نقدية تشغيلية داخلية ما يشير إلى عدم قدرة التغير الموجب من تغطية التغير السالب في أصول والتزامات المصرف، وبالنسبة لصافي التدفقات النقدية عام 2010 فكانت إيجابية والتدفقات النقدية التشغيلية إيجابية ما يشير إلى هيكل مالي سليم قادر على توليد تدفقات نقدية تحقق الأهداف المرجوة.

ومما سبق ممكن استنتاج أن أغلب المصارف الخاصة في سورية محل الدراسة تتصف بهيكل مالي غير سليم عام 2009 (العام الذي يلي عام الأزمة المالية العالمية) بسبب عدم القدرة على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة (تشكل الودائع الجزء الأكبر منها) وبين التدفقات النقدية الخارجة (حيث تشكل التسهيلات الائتمانية والإيداعات لدى المصارف الجزء الأكبر منها).

خامساً: تحليل صافي الدخل (الأرباح) Analysis of net income (profit)

تسعى معظم المؤسسات سواء كانت مالية أو غير مالية إلى رفع مستوى تحقيق الأرباح إلى أفضل ما يمكن على اعتبار الربح هو الهدف الأساسي التي تسعى أي مؤسسة لتحقيقه، من هذا المنطلق لابد من دراسة تطور الأرباح للمصارف محل الدراسة ومعدلات نموها خلال الفترة المدروسة كما في الجداول التالية رقم (3-2-10، 3-2-11):

الجدول رقم (3-2-10): تحليل صافي الدخل للمصارف الخاصة في سورية بآلاف اليريات

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
612,951	914,474	849,786	583,494	435,035	281,968	الدولي للتجارة
466,558	712,548	635,976	646,948	233,498	103,819	سورية والمهجر
545,049	667,803	661,205	732,006	448,028	216,202	بيمو
194,946	401,664	183,445	270,487	142,721	-23,589	العربي
108,656	231,123	176,808	196,603	26,444	-87,698	بيبلوس
386,206	681,629	624,544	365,602	258,802	452	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من القوائم المالية للمصارف

ومن الجدول السابق يمكن استنباط معدلات نمو صافي الدخل للمصارف الخاصة في سورية الموضحة في الجدول رقم (3-2-11):

الجدول رقم (3-2-11): معدلات نمو صافي الدخل للمصارف الخاصة في سورية

2010	2009	2008	2007	2006	
%7.61	%45.64	%34.13	%54.29	—	الدولي للتجارة
%12.04	%1.70-	%177.07	%124.91	—	سورية والمهجر
%1.00	%9.67-	%63.38	%107.23	—	بيمو
%118.96	%32.18-	%89.52	%705.03	—	العربي
%30.72	%10.07-	%643.47	%130.15	—	بيبلوس
%9.14	%70.83	%41.27	%57157.08	—	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج المعدلات من الجدول رقم (3-2-10)

يلاحظ من الجداول السابقة رقم (3-2-10، 3-2-11) ازدياد أرباح المصرف الدولي للتجارة والتمويل من عام لآخر بمعدلات نمو مختلفة فقد حقق أعلى معدل نمو في عام 2007 بنسبة 54.29%، وتبين وجود ازدياد في الأرباح بالنسبة لسورية والمهجر خلال سنوات الدراسة باستثناء عام 2009 فقد شهد المصرف حينها تراجع في الأرباح بنسبة 1.70% عن عام 2008 ويلاحظ تسجيل المصرف أعلى معدل نمو له في عام 2008 بنسبة 177%.

وتوضح الجداول السابقة وجود ازدياد في الأرباح لمصرف بيمو السعودي الفرنسي في جميع الأعوام (أعوام الدراسة) ما عدا عام 2009 حيث تراجع صافي الدخل في ذلك العام بنسبة 9.67% ويلاحظ أيضاً أن عام 2007 حقق فيه المصرف أعلى معدل نمو 107.23%.

ومن الجداول السابقة يلاحظ نمو في أرباح المصرف العربي خلال الفترة المدروسة باستثناء عام 2009 فقد تراجع الأرباح بمقدار 87,041,467 بمعدل 32.18%، وفي عام 2007 شهد المصرف أعلى معدل نمو للأرباح بنسبة 705.04%.

كما يتبين من الجداول السابقة اختلاف نمو الأرباح لمصرف بيبيلوس فقد حقق أعلى معدل نمو في عام 2008 بنسبة 643.46% بالمقابل وجود تناقص في الأرباح في عام 2009 عما هو في العام الذي يسبقه، أما بالنسبة لمصرف عودة فيلاحظ وجود ازدياد في الأرباح خلال الفترة المدروسة بمعدلات نمو متفاوتة فقد حقق المصرف في عام 2007 نمو أرباح كبيرة جداً بمعدل 57046.78%.

تستنتج الباحثة من تطور صافي الدخل مايلي:

1. تتناقص أرباح أربعة مصارف من المصارف المدروسة في عام 2009 (العام الذي يلي عام الأزمة المالية العالمية) ما أثر سلباً على حصة السهم الواحد من الأرباح في حين ازدادت أرباح مصرفين في ذلك العام (عودة

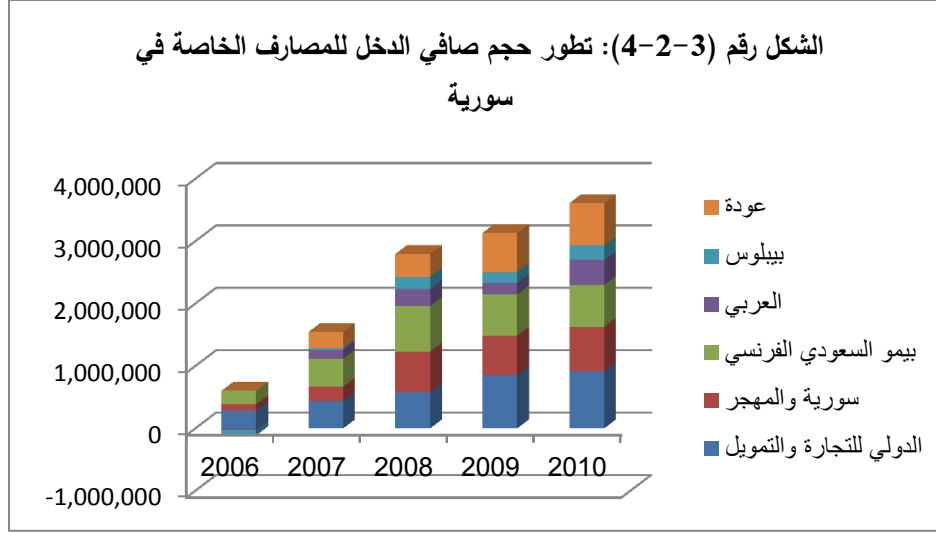
والدولي للتجارة والتمويل)، وقد اختلف تبرير الانخفاض بسبب اختلاف السياسات التي تتبعها المصارف فكل من بيمو والعربي وبيبلوس زادت بشكل ملحوظ المصاريف المخصصة لتدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (تخوفاً لعدم القدرة على سداد القروض) بالإضافة إلى أن بيبيلوس زاد أيضاً بشكل واضح المبالغ المخصصة للاستهلاكات، أما مصرف سورية والمهجر زاد نفقات الموظفين بشكل ملحوظ بالإضافة إلى زيادة الاستهلاكات ومؤونة تقلب أسعار الصرف.

2. تحقيق المصرف الدولي للتجارة والتمويل أعلى قيمة للأرباح في عام 2006 تقدر بـ (281,968,077) يليه بيمو السعودي الفرنسي وفي عام 2007 سجّل بيمو السعودي الفرنسي أعلى قيمة للأرباح (448,028,197) مع أعلى معدل نمو لمصرف عودة، أما في عام 2008 فأعلى معدل نمو للأرباح كان 643.46% لبيبلوس وأعلى قيمة للأرباح هي لمصرف بيمو السعودي الفرنسي (732,006,399)، وفي عام 2009 سجل المصرف الدولي للتجارة والتمويل أعلى قيمة للأرباح (849,785,753) في حين مصرف عودة حقق أعلى معدل نمو 70.83% في ذلك العام، وفي السنة الأخيرة من سنوات الدراسة أعلى معدل نمو كان للمصرف العربي في حين يأخذ المصرف الدولي للتجارة والتمويل أعلى قيمة للأرباح بمقدار (914,474,357) ما يدل من ذلك أن قيمة الأرباح لاتدل على أداء جيد للمصارف بينما تعطي معدلات النمو صورة أوضح عن أداء هذه المصارف.

3. متوسط الأرباح للمصارف قيد الدراسة هو 385,728 حيث تتراوح المتوسطات بين 108,656 لمصرف بيبيلوس و بين 612,951 للمصرف الدولي للتجارة والتمويل، حيث يلاحظ وجود فرق واسع بين متوسطات الأرباح لكل مصرف، وأن كل من مصرف بيبيلوس والمصرف العربي أثر على تخفيض متوسط الأرباح للصناعة المصرفية في سورية.

4. يستنتج أيضاً من الجداول السابقة أن السنة الأولى من أعوام الدراسة أثرت بشكل كبير على تخفيض متوسط الأرباح لجميع المصارف حيث حققت المصارف الثلاثة الأخيرة إما خسائر أو أرباح منخفضة جداً بينما المصارف الثلاثة الأولى قد حققت أرباح منخفضة نسبياً وقامت أغلب المصارف على تحسين مستوى أرباحها بأعلى معدلات نمو في عام 2007 مقارنةً بالأعوام المدروسة.

5. يلاحظ من الشكل التالي رقم (3-2-4) وجود تنافس شديد بين المصارف في كل عام في رفع حجم الأرباح في كل عام، كما يبين حجم أرباح كل مصرف بالنسبة إلى إجمالي أرباح المصارف الخاصة في سورية محل الدراسة.



الخاتمة Conclusion

تستطيع الباحثة من العرض السابق الخاص بتحليل المركز المالي للمصارف الخاصة التوصل إلى النقاط

التالية:

1. تشكل أصول والتزامات كل من مصرف بيمو ومصرف سورية والمهجر جزء كبير من إجمالي أصول والتزامات المصارف الخاصة محل الدراسة، فأى تغيير في أصول والتزامات تلك المصارف ستؤثر على الصناعة المصرفية في سورية.
2. تمتع المصارف الخاصة في سورية بهيكل مالي سليم وفقاً لقائمة التدفقات النقدية في الأعوام 2006، 2007 أما في الأعوام الأخرى اختلفت المصارف بسلامة الهياكل المالية فكل من المصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة تمتعت بهيكل سليم طول فترة الدراسة باستثناء عام 2009، أما المصرف الدولي للتجارة والتمويل فهيكله المالي غير سليم خلال فترة (2008 - 2010) في حين هيكل كل من مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي غير سليم عام 2010 بالإضافة لعام 2008 بالنسبة للمصرف الأخير.
3. يتضح من تحليل صافي الأرباح تصدر المصرف الدولي للتجارة والتمويل أعلى صافي الأرباح يليه كل من مصرف بيمو ومصرف سورية والمهجر على الترتيب ومن ثم مصرف عودة يليه المصرف العربي والأقل أرباحاً مصرف بيبيلوس.

المبحث الثالث

دراسة التقارير والبيانات المالية للمصارف محل الدراسة طبقاً لمؤشرات CAEL

Examination of Reports And Financial Statements Of Banks Under Study According To CAEL Indicators

يتطلب دراسة البيانات المالية وفقاً لـ CAEL التطرق كما تم تفصيله في الإطار النظري إلى دراسة مايلي:

أولاً: دراسة كفاية رأس المال.

ثانياً: دراسة جودة الأصول.

ثالثاً: دراسة الربحية.

رابعاً: دراسة السيولة.

خامساً: ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL.

أولاً: تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال

يتم دراسة كفاية رأس المال باستخدام النسب التالية:

1. نسبة حقوق الملكية إلى الودائع Equity To Deposits Ratio

يوضح الجدول التالي رقم (1-3-3) تطور نسبة حقوق الملكية إلى الودائع خلال فترة الدراسة لكل مصرف من المصارف محل الدراسة.

الجدول رقم (1-3-3): نسبة حقوق الملكية إلى الودائع

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
%10.90	%12.35	%9.43	%11.32	%12.24	%9.16	الدولي للتجارة والتمويل
%6.52	%6.13	%6.69	%6.14	%6.08	%7.55	سورية والمهجر
%4.26	%4.90	%4.81	%4.94	%3.17	%3.47	بيمو السعودي الفرنسي
%12.90	%10.30	%12.91	%12.67	%8.55	%20.09	العربي
%17.07	%13.06	%8.57	%10.37	%14.32	%39.02	بيبلوس
%10.41	%8.39	%9.48	%6.33	%8.88	%18.95	عودة
%10.34						المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصارف*

لتوضيح نسبة حقوق الملكية إلى الودائع تم شرح هذه النسبة لكل مصرف على حدى كالتالي:

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:**

يبين الجدول رقم (1-3-3) أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل قادر على تغطية 9.16% من حجم الودائع في عام 2006 لتزداد النسبة إلى 12.24% عام 2007 مما يعني زيادة قدرة المصرف على تغطية جزء أكبر من حجم ودائعه، لتتخفف النسبة بعد ذلك تدريجياً إلى 9.43% عام 2009 ثم تُعاود الارتفاع إلى 12.35% عام 2010 محققة أعلى معدل وأعلى أداء في هذا العام، معنى ذلك أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل قادر على تغطية من حجم ودائعه بمتوسط 10.9% من أمواله الخاصة خلال فترة الدراسة، مع الإشارة إلى أنه على الرغم من

* حساب نسبة حقوق الملكية إلى الودائع لجميع المصارف موضحة في الملحق الرابع ومن الجداول (1 إلى 6)

** معدلات نمو كل من حقوق الملكية والودائع للمصرف الدولي للتجارة والتمويل موضحة في الملحق الرابع وفي الجدول رقم (1)

التقلب في جميع نسب هذا المصرف بين الارتفاع والانخفاض لكن أغلبها كان أعلى من المتوسط العام 10.34%، مما يدل وبالمقارنة مع المصارف الأخرى ارتفاع قدرة المصرف الدولي للتجارة والتمويل على تغطية جزء من حجم الودائع من أمواله الخاصة بالإضافة إلى انخفاض تكلفة التمويل لاعتماده على أمواله الخاصة في تمويل نشاطاته وبالتالي زيادة القدرة على الاستثمار وتوليد الأرباح ما يؤثر إيجابياً على الأداء المالي لهذا المصرف.

مصرف سورية والمهجر*:

حقق مصرف سورية والمهجر أعلى نسبة لحقوق الملكية إلى الودائع 7.55% في عام 2006 لتتخفص في عام 2007 تصل إلى 6.08% ثم ترتفع إلى 6.14% عام 2008 و 6.69% عام 2009 لتتخفص من جديد إلى 6.13% عام 2010، وفي الواقع إن الانخفاض في عام 2007 يعود إلى أن معدلات نمو حقوق الملكية 2.51% كانت أقل من معدلات نمو الودائع 27.34% حيث ارتفعت كل من الودائع الجارية وودائع التوفير والودائع لأجل بنسب 15.26%، 17.44%، 33.46% على التوالي، ومن الملاحظ من الجدول رقم (3-3-1) أن مصرف سورية والمهجر خلال الفترة (2007 - 2010) اتبع استراتيجية معينة لحفاظه على مستوى معين من نسبة حقوق الملكية إلى الودائع تتراوح بين 6.08% و 6.69% بفارق 0.61، وعلى الرغم من حفاظ المصرف على مستوى معين من النسبة لكن ماتزال النسب أقل من المتوسط العام 10.34%، مما يدل على انخفاض قدرة هذا المصرف مقارنةً مع المصارف محل الدراسة على تغطية الودائع من حقوق الملكية أو حتى زيادة تكلفة التمويل وانخفاض فرص الاستثمار.

مصرف بيمو السعودي الفرنسي**:

من الجدول رقم (3-3-1) يلاحظ أن أقل نسب لحقوق الملكية إلى الودائع تعود إلى مصرف بيمو السعودي الفرنسي حيث بدأت النسبة بـ 3.47% عام 2006 لتتخفص إلى 3.17% عام 2007 ثم ترتفع في عام 2008 إلى 4.94% وهي أعلى نسبة يصلها المصرف خلال فترة الدراسة وتقلب النسبة بين الانخفاض والارتفاع حتى تصل إلى 4.90% عام 2010، فيلاحظ من النسب المذكورة أن مصرف بيمو السعودي الفرنسي غير قادر مقارنةً مع المصارف الأخرى على حماية جزء من ودائعه عن طريق أمواله الخاصة بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التمويل لدى المصرف وبالتالي انخفاض القدرة على التوسع في الاستثمار هذا من ناحية وانخفاض مستوى الأرباح الصافية من ناحية أخرى، وفي منحنى آخر يلاحظ أن متوسط نسبة حقوق الملكية إلى الودائع 4.26% تعتبر ضعيفة جداً عند

* معدلات نمو كل من حقوق الملكية والودائع لمصرف سورية والمهجر موضحة في الملحق الرابع وفي الجدول رقم (2)

** معدلات نمو كل من حقوق الملكية والودائع لمصرف بيمو السعودي الفرنسي موضحة في الملحق الرابع وفي الجدول رقم (3)

مقارنتها بالمتوسط العام 10.34% للمصارف محل الدراسة مما يشير أيضاً إلى الضعف في القدرة على حماية أموال المودعين.

المصرف العربي*:

يشهد المصرف العربي تقلب كبير في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع حيث تبدأ بنسبة 20.09% عام 2006 وهي من النسب المرتفعة مقارنة مع المصارف الأخرى لتتخفف وترتفع حتى تصل إلى 10.30% عام 2010 وقد كان المصرف العربي أفضل أداءً من مصرف بيمو ومصرف سورية والمهجر والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، لكن الانخفاض من النسبة 20.09% عام 2006 إلى النسبة 10.30% عام 2010 يدل على انخفاض قدرة المصرف العربي على حماية ودائعه، بالإضافة إلى زيادة تكلفة التمويل على المصرف مما سينعكس سلبياً على أداء المصرف.

مصرف بيبيلوس**:

أعلى نسبة حقوق الملكية إلى الودائع بين المصارف وخلال فترة الدراسة كانت 39.02% عام 2006 لمصرف بيبيلوس ثم انخفضت النسبة تدريجياً حتى 8.57% عام 2009 لترتفع إلى 13.06% عام 2010، يعني ذلك أن مصرف بيبيلوس تفوق في العام الأول 2006 على جميع المصارف في أداء نسبة حقوق الملكية إلى الودائع، وجعلت هذه النسبة المتوسط لمصرف بيبيلوس يرتفع إلى 17.07% وهو أعلى من المتوسط العام 10.34% بفارق 6.73 وبالتالي قدرة مصرف بيبيلوس العالية مقارنة مع المصارف الأخرى في حماية جزء كبير من حجم الودائع بالإضافة إلى اعتماد المصرف على المصادر الداخلية للتمويل بشكل أكبر من المصارف الأخرى محل الدراسة.

مصرف عودة***:

حقق مصرف عودة أعلى نسبة 18.95% عام 2006 ثم تنخفض تدريجياً إلى 6.33% عام 2008 وهي أقل نسبة خلال فترة الدراسة لترتفع إلى 9.48% عام 2009 ثم تعاود الانخفاض إلى 8.39% عام 2010 ليكون متوسط نسبة حقوق الملكية إلى الودائع خلال فترة الدراسة 10.41% وهو أعلى من المتوسط العام 10.34% مما يدل على أن مصرف عودة من المصارف ذات الأداء الجيد نوعاً ما.

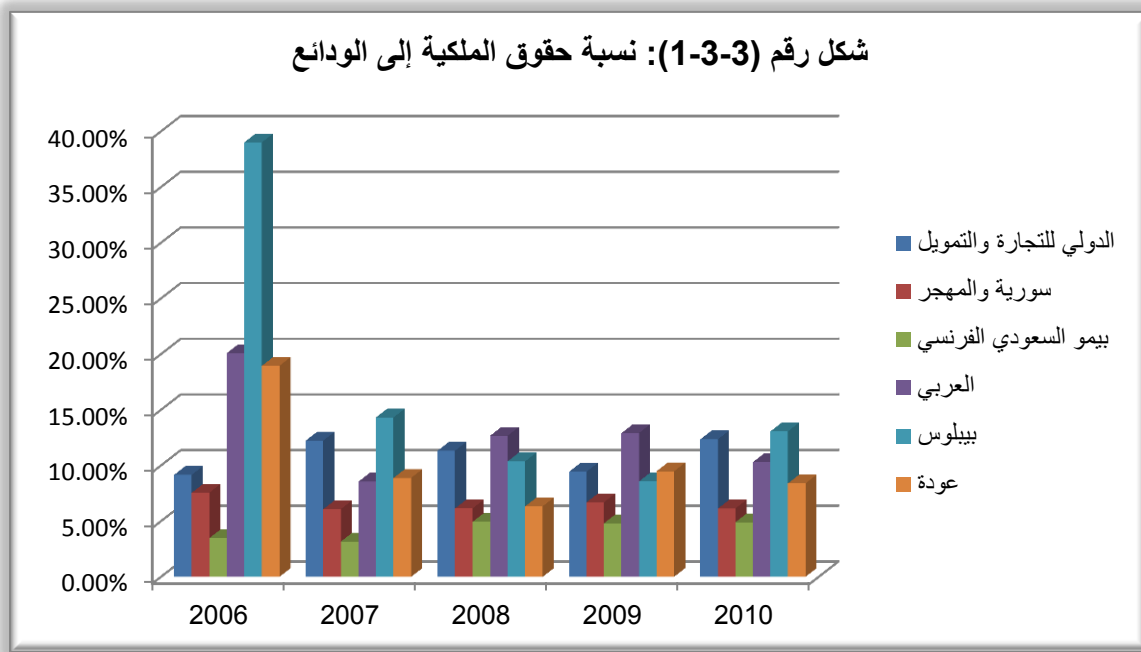
* معدلات نمو كل من حقوق الملكية والودائع للمصرف العربي موضحة في الملحق الرابع وفي الجدول رقم (4)

** معدلات نمو كل من حقوق الملكية والودائع لمصرف بيبيلوس موضحة في الملحق الرابع وفي الجدول رقم (5)

*** معدلات نمو كل من حقوق الملكية والودائع لمصرف عودة موضحة في الملحق الرابع وفي الجدول رقم (6)

تستنتج الباحثة من نسبة حقوق الملكية إلى الودائع مايلي:

1. وجود تفاوت كبير في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع عام 2006 يلاحظ من الشكل رقم (1-3-3) عام بين المصارف الخاصة محل الدراسة، بينما تشهد الأعوام الأخرى وجود تقارب في النسب بين المصارف ما يدل على اتباع المصارف استراتيجيات مختلفة في عام 2006 واتباع استراتيجيات واحدة في الأعوام الأخرى وما يدل أيضاً على وجود تنافس كبير بين المصارف في الحفاظ على نسبة معينة من حقوق الملكية إلى الودائع خلال الفترة (2010-2007).



2. أفضل مصرف في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع هو مصرف بيبيلوس (17.07%) يليه المصرف العربي (12.09%) أما أقل أداء في هذه النسبة هو مصرف بيمو السعودي الفرنسي (4.26%) ويسبقه مصرف سورية والمهجر (6.52%).

3. جميع المصارف في عام 2007 عدا المصرف الدولي للتجارة والتمويل انخفضت فيه نسبة حقوق الملكية إلى الودائع كما هو ملاحظ من الجدول رقم (1-3-3) ويرجع ذلك إلى ازدياد حجم الودائع دون أن يقابلها أي زيادة ملحوظة في حقوق الملكية وما يؤكد ذلك أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل ارتفعت فيه النسبة عام 2007 نتيجة زيادة رأس المال (وهو العنصر الأكبر من عناصر حقوق الملكية) من 1.5 مليار إلى 3 مليار بينما لم تزد المصارف الأخرى رأس المال في ذلك العام، مما يعني انخفاض قدرة المصارف محل الدراسة عام 2007

(باستثناء المصرف الدولي للتجارة والتمويل) على حماية الودائع عن طريق أموالهم الخاصة بالإضافة إلى زيادة تكلفة التمويل وانخفاض مستوى الأرباح الصافية، وفي الأعوام (2007 - 2010) اختلفت المصارف بين الارتفاع والانخفاض في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع مما يعني عدم اتباع المصارف استراتيجية معينة في تحديد مقدار حقوق الملكية اللازمة لحماية الودائع.

4. تشترك جميع المصارف بازدياد كل من حجم الودائع وحجم حقوق الملكية من عام لآخر وبمعدلات نمو متفاوتة فالانخفاض في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع يعود إلى ارتفاع معدلات نمو حجم الودائع بنسب أعلى من معدلات نمو حقوق الملكية، والعكس صحيح في حالة ارتفاع النسبة المذكورة.

2. نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات Equity To Liabilities Ratio

يوضح الجدول التالي رقم (2-3-3) تطور نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات خلال فترة الدراسة لكل مصرف من المصارف محل الدراسة.

الجدول رقم (2-3-3): نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات

المتوسط*	2010	2009	2008	2007	2006	
%8.40	%10.31	%7.45	%8.79	%8.59	%6.84	الدولي للتجارة والتمويل
%6.20	%5.88	%6.44	%5.86	%5.66	%7.15	سورية والمهجر
%3.95	%4.63	%4.52	%4.52	%2.92	%3.16	بيمو السعودي الفرنسي
%11.15	%9.68	%10.76	%11.40	%7.94	%15.97	العربي
%12.80	%11.49	%7.57	%8.76	%12.43	%23.76	بيبلوس
%9.47	%7.90	%8.83	%5.52	%8.37	%16.72	عودة
%8.66						المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصارف**

لتوضيح نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات تم تفصيل هذه النسبة لكل مصرف على حدى كالتالي:

* تم حساب المتوسط في نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات بأخذ متوسط النسب خلال فترة الدراسة وليس بقسمة متوسط حقوق الملكية على متوسط الالتزامات وذلك لوجود اختلافات ما بعد الفاصلة.

** حساب نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات لجميع المصارف موضحة في الملحق الرابع ومن الجداول (7 إلى 12)

المصرف الدولي للتجارة والتمويل*:

من الجدول رقم (3-3-2) يلاحظ ازدياد قدرة المصرف الدولي للتجارة والتمويل على تغطية التزاماته من حقوق الملكية تصل النسبة إلى 8.79% حتى عام 2008 لتتخفض بعد ذلك إلى 7.45% في عام 2009 ثم تُعاود الارتفاع في عام 2010 محقق المصرف أعلى نسبة خلال فترة الدراسة 10.31%، أما سبب الانخفاض في عام 2009 فيعود إلى ارتفاع معدل نمو الالتزامات 33.46% (مقام النسبة) بشكل أكبر من معدل نمو حقوق الملكية 13.06% (بسط النسبة) على خلاف باقي الأعوام حيث كان معدل نمو حقوق الملكية أعلى من معدل نمو الالتزامات مع الإشارة إلى الازدياد التدريجي لكل من الالتزامات وحقوق الملكية من عام 2006 حتى عام 2010، وبالعودة إلى المركز المالي للمصرف الدولي عام 2009 يلاحظ سبب ازدياد الالتزامات بشكل كبير إلى الارتفاع الشديد في ودائع الزبائن من 37 مليار في عام 2008 إلى 51 مليار في عام 2009 دون أن يقابلها أي زيادة ملحوظة في حقوق الملكية. ما يعني مما سبق انخفاض قدرة المصرف في عام 2009 على تغطية التزاماته من أمواله الخاصة مقارنةً مع السنوات الأخرى دون أن يؤثر ذلك على ازدياد حجم الودائع وبالتالي عدم زعزعة ثقة العملاء بالمصرف، أما بالنسبة لمتوسط النسبة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل كانت 8.40% وهي أقرب نسبة للمتوسط العام 8.66% للمصارف الخاصة محل الدراسة وخصوصاً وجود تقارب بين نسب هذا المصرف خلال فترة الدراسة ما يدل على استقرار المصرف الدولي للتجارة والتمويل في قدرته على تغطية التزاماته من أمواله الخاصة.

مصرف سورية والمهجر**:

وبالنسبة لمصرف سورية والمهجر كان قادراً على تغطية 7.15% من الالتزامات وعند زيادة الالتزامات بمعدل نمو 29.65% في عام 2007 لم يستطع المصرف زيادة حقوق الملكية سوى 2.51% ما جعل نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات تتخفض إلى 5.66% في ذلك العام، وعلى خلاف ذلك ارتفعت النسبة إلى 5.86% عام 2008 وإلى 6.44% عام 2009 حيث زادت معدلات نمو حقوق الملكية إلى 11.80% و15.49% في عامي 2008، 2009 على الترتيب بشكل أكبر من معدلات نمو الالتزامات حيث وصلت إلى 7.98%، 5.04% في عامي 2008، 2009 على التوالي، ثم تتخفض نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات في عام 2010 إلى 5.88%، والسبب الرئيسي في انخفاض النسبة في عامي 2007، 2010 هو زيادة الودائع (التي تشكل الحجم الأكبر من الالتزامات) دون أن

* معدلات نمو كل من حقوق الملكية والالتزامات للمصرف الدولي للتجارة والتمويل موضحة في الملحق الرابع وفي الجدول رقم (7)

** معدلات نمو كل من حقوق الملكية والالتزامات لمصرف سورية والمهجر موضحة في الملحق الرابع وفي الجدول رقم (8)

يقابلها أي زيادة كبيرة في حقوق الملكية على الرغم من زيادة رأس المال المكتتب به والمدفوع بمقدار 600 مليون* في عام 2010 لكن زيادة الودائع كانت أكبر ما أثر سلبياً على نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات، أما ارتفاع النسبة في عامي 2008، 2009 يعود إلى قدرة المصرف على رفع حقوق الملكية بشكل أكبر من نمو الالتزامات وبالتالي زيادة قدرة المصرف على تغطية التزاماته في العاملين المذكورين أنفاً، مع الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود تقلب في حركة النسبة بين الارتفاع والانخفاض لكن في حدود متقاربة حيث متوسط النسبة كانت 6.20% وجميع نسب هذا المصرف خلال فترة الدراسة كانت قريبة منه.

مصرف بيمو السعودي الفرنسي:**

إن متوسط النسبة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي هي 3.95% وهي أقل متوسط نسب بين المصارف ويرجع ذلك إلى أن نسب حقوق الملكية إلى الالتزامات خلال فترة الدراسة كانت الأقل بين المصارف حيث بدأت النسبة بـ 3.16% عام 2006 لتتخفف إلى 2.92% عام 2007 (حيث تُظهر القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي ازدياد ودائع العملاء بشكل كبير من 56 مليار إلى 73 مليار*** تقريباً دون أن يقابلها زيادة كبيرة في حقوق الملكية) ثم ارتفعت النسبة تدريجياً حتى وصلت إلى 4.63% عام 2010، مع الإشارة إلى تساوي النسبة في عامي 2008، 2009 مما يدل من ذلك على انخفاض قدرة المصرف على تغطية التزاماته من أمواله الخاصة مقارنةً مع المصارف الأخرى محل الدراسة.

المصرف العربي:****

وبالنسبة للمصرف العربي فقد حقق أعلى نسبة 15.97% عام 2006 لتتخفف في عام 2007 إلى 7.94% وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في الالتزامات بمعدل نمو 120.70% مقابل ازدياد 9.64% فقط من حقوق الملكية وبالتالي انخفاض قدرة المصرف العربي على تغطية التزاماته من حقوق الملكية في هذا العام ليتدارك الأمر بعد ذلك برفع النسبة إلى 11.40% من خلال رفع حقوق الملكية معدل 103.55% بمضاعفة رأس المال من 1.5 مليار إلى 3 مليار ثم تتخفف بعد ذلك النسبة تدريجياً حتى تصل إلى 9.68% عام 2010 بسبب ارتفاع معدلات نمو الالتزامات (حيث تشكل الودائع الجزء الأكبر منها) بنسب أكبر من معدلات نمو حقوق الملكية، مع التنويه إلى أن

* الرقم 600 مليون هو عبارة عن الفرق بين رقمي رأس المال المكتتب به والمدفوع لمصرف سورية والمهجر بين عامي 2009، 2010 الموضح في القوائم المالية في الملحق الثاني في الجدول الخاص بمصرف سورية والمهجر .

** معدلات نمو كل من حقوق الملكية والالتزامات لمصرف بيمو السعودي الفرنسي موضحة في الملحق الرابع وفي الجدول رقم (9)

*** الأرقام موضحة في الملحق الثاني وبالجدول الخاص بمصرف بيمو السعودي الفرنسي.

**** معدلات نمو كل من حقوق الملكية والالتزامات للمصرف العربي موضحة في الملحق الرابع وفي الجدول رقم (10)

متوسط النسبة للمصرف العربي هو 11.15% وهو أعلى من المتوسط العام 8.66% بالإضافة إلى أن أغلب نسب هذا المصرف خلال فترة الدراسة أعلى من المتوسط العام باستثناء عام 2007.

مصرف بيبيلوس*:

بينما مصرف بيبيلوس فقد اتبع استراتيجية مختلفة نوعاً ما فقد حقق أعلى نسبة لتغطية الالتزامات من حقوق الملكية 23.76% عام 2006 وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة لجميع المصارف، ثم بدأت النسبة بالانخفاض تدريجياً حتى وصلت إلى 7.57% عام 2009 لتتزايد بعد ذلك إلى 11.49% عام 2010 بسبب مضاعفة رأس المال من 2 مليار إلى 4 مليار، وقد أثرت نسبة 23.76% عام 2007 بشكل كبير على ارتفاع المتوسط إلى 12.80%.

مصرف عودة**:

أما بالنسبة لمصرف عودة فأعلى نسبة هي 16.72% عام 2006 ثم بدأت بالتراجع تدريجياً حتى 5.52% عام 2008، وفي عام 2009 ضاعف المصرف رأس المال المكتتب به والمدفوع من 2.5 مليار إلى 5 مليار، وعلى الرغم من زيادة حجم الودائع من 49 مليار إلى 65 مليار تقريباً لكن كان معدل نمو حقوق الملكية 99.87% أعلى من معدل نمو الالتزامات 25% ما أدى إلى رفع نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات إلى 8.83% في هذا العام، لتعود بعد ذلك بالانخفاض إلى 7.90% عام 2010، أما متوسط النسبة كان 9.47% وهو من النسب القريبة من المتوسط العام 8.66%.

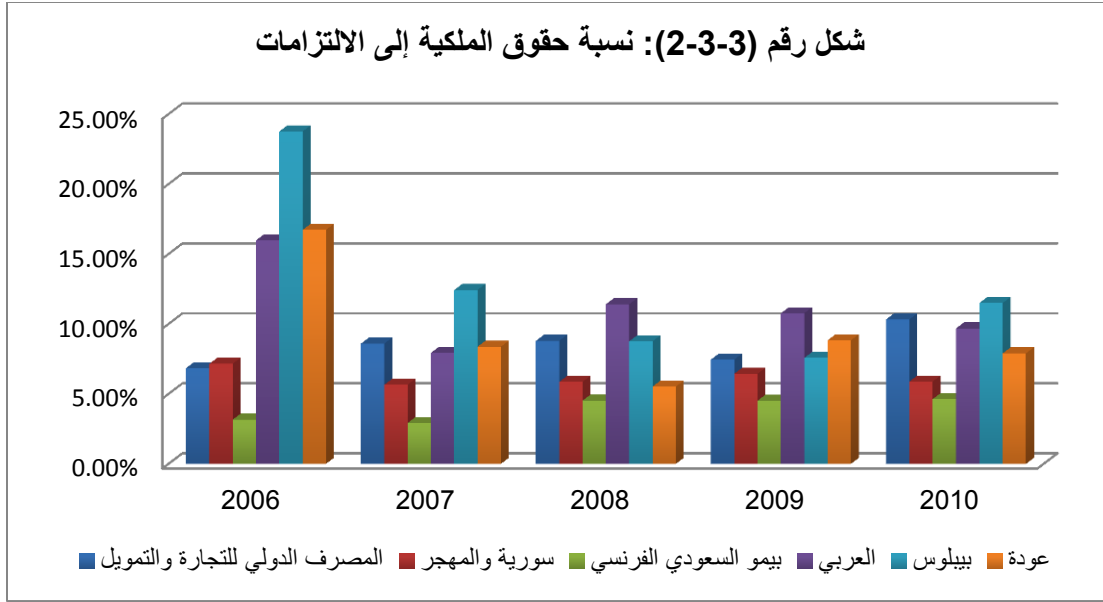
تستنتج الباحثة من نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات مايلي:

1. المصارف الأربعة التالية: مصرف سورية والمهجر، مصرف العربي، مصرف بيبيلوس ومصرف عودة قد حققوا أعلى نسب في عام 2006 كما هو موضح في الشكل رقم (3-3-2)، بينما أعلى نسبة لكل من مصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيمو في عام 2010.

2. الشكل التالي رقم (3-3-2) يوضح نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات لكل مصرف من المصارف محل الدراسة.

* معدلات نمو كل من حقوق الملكية والالتزامات لمصرف بيبيلوس موضحة في الملحق الرابع وفي الجدول رقم (11)

** معدلات نمو كل من حقوق الملكية والالتزامات لمصرف عودة موضحة في الملحق الرابع وفي الجدول رقم (12)



3. إذا تم تقسيم نسب تغطية الالتزامات من حقوق الملكية إلى فئات يلاحظ كما في الجدول رقم (3-3-3) أن أغلب المصارف تندرج في الفئة الثانية بين 5% و 10% مما يعني أن النسبة المقبولة هي التي تقع ضمن هذه الفئة.

الجدول رقم (3-3-3): عدد نسب المصارف في كل فئة من فئات نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات

الفئة	%5 - 0	%10 - 5	%15 - 10	%20 - 15	%25 - 20
عدد نسب المصارف ضمن الفئة	5	17	5	2	1

المصدر من إعداد الباحثة

4. مما سبق تجد الباحثة أن ارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات يعني زيادة قدرة المصارف على تغطية التزاماتهم من أموالهم الخاصة (حقوق الملكية) من خلال زيادة رأس المال بشكل أساسي وبالتالي ارتفاع الأداء المالي للمصارف، أما انخفاض النسبة تعني تناقص قدرة المصارف على تغطية التزاماتهم وبالتالي تراجع الأداء المالي لهم والسبب الرئيسي في انخفاض النسبة للمصارف الخاصة محل الدراسة يعود إلى ارتفاع معدلات نمو الودائع (التي تشكل الجزء الأكبر من الالتزامات) بشكل أكبر من معدلات نمو حقوق الملكية.

3. نسبة كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio

يوضح الجدول التالي رقم (3-3-4) تطور نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة لكل مصرف من المصارف محل الدراسة.

الجدول رقم (3-3-4): نسبة كفاية رأس المال

المتوسط	2010	2009	2008	2007	
%15.32	%17.38	%11.61	%15.67	%16.62	الدولي للتجارة والتمويل
%12.24	%11.93	%13.11	%11.63	%12.30	سورية والمهجر
%11.10	%12.27	%11.55	%12.14	%8.42	بيمو السعودي الفرنسي
%19.10	%16.12	%19.03	%20.22	%21.01	العربي
%12.15	%13.26	%8.44	%11.14	%15.74	ببيلوس
%13.45	%16.48	%15.34	%9.58	%12.40	عودة
%13.89					المتوسط العام

المصدر: من القوائم المالية الخاصة بالمصارف

يتضح من الجدول رقم (3-3-4) أن نسبة كفاية رأس المال للمصرف الدولي للتجارة والتمويل تتخفف من %16.62 عام 2007 إلى %15.67 و %11.61 في عامي 2008، 2009 على التوالي، لتتزايد بعد ذلك محققة أعلى نسبة %17.38 عام 2010، وعلى الرغم من وجود الارتفاع والانخفاض في الأعوام المدروسة ولكنها ظلت مرتفعة عن 8% كما حددها المصرف المركزي السوري.

أما مصرف سورية والمهجر فكانت نسبة كفاية رأس المال متقاربة فيما بينها فأعلى نسبة %13.11 في عام 2009 وأقل نسبة %11.63 عام 2008.

بينما مصرف بيمو السعودي الفرنسي كانت النسبة %8.42 عام 2007 قريبة جداً من النسبة المفروضة 8% ثم قام المصرف بتحسين النسبة إلى %12.14، %11.55، %12.27 في الأعوام 2008، 2009، 2010 على الترتيب.

في حين حقق المصرف العربي نسب كفاية رأسمال كبيرة جداً بالمقارنة مع النسبة المطلوبة 8% فأقل نسبة %16.26 في عام 2010 وأعلى نسبة %21.01 عام 2007 ما يدل على الملاءة المالية العالية للمصرف العربي مقارنة بباقي المصارف قيد الدراسة.

أما مصرف بيبيلوس فقد حقق معدلات مقبولة من نسب كفاية رأس المال فتبدأ النسب بـ 15.74% ثم تتراجع حتى 8.44% في عام 2009 ثم تتزايد إلى 13.26% في عام 2010 بمعنى قيام المصرف في ذلك العام على زيادة الملاءة المالية بعد أن اقتربت نسبة الكفاية من النسبة المطلوبة في عام 2009.

بينما مصرف عودة سجل أعلى نسبة 16.48% في عام 2010 وأقل نسبة 9.58% عام 2008.

تستنتج الباحثة من نسبة كفاية رأس المال مايلي:

1. على الرغم من اختلاف النسبة بين المصارف فبعضها يتقارب من نسبة المصرف المركزي السوري وبعضها يبتعد عنها كان المتوسط العام لنسب كفاية رأس المال للمصارف هي 13.89% وهي أعلى من نسبة كفاية رأس المال 8% وبالتالي تبقى نسب الكفاية مرضية ومقبولة مع الإشارة إلى أن عدم وجود أي مصرف لم يحقق نسبة أقل من 8%، مما يدل على أن جميع المصارف الخاصة محل الدراسة خلال فترة الدراسة قادرة على تغطية جميع أصولها المرجحة بالخطر من أموالهم الخاصة المتمثلة برأس المال الأساسي ورأس المال المساند.

بعد التعرف على تطور كل نسبة من نسب كفاية رأس المال للمصارف محل الدراسة يتوجب علينا ترتيب أداء كل مصرف من المصارف استناداً إلى مقياس كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة (2006 – 2010).

4. تقييم أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال خلال الفترة (2006 – 2010):

يوضح الجدول رقم (3-3-5) ترتيب كل مصرف بالنسبة للمصارف الخاصة بالنسبة لكفاية رأس المال. من الجدول رقم (3-3-5) يلاحظ تحقيق المصرف الدولي للتجارة والتمويل الترتيب الثالث في عامي 2006، 2009 والترتيب الثاني في عامي 2007، 2008 والترتيب الأول في عام 2010 مما جعله يأخذ الترتيب الثاني في أداءه بين المصارف.

بينما مصرف سورية والمهجر فقد سجّل الترتيب الثالث في عام 2006 والترتيب الخامس في عامي 2007، 2010 والترتيب الرابع عام 2008، 2009 فأخذ الترتيب الرابع خلال فترة الدراسة.

أما مصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد أخذ الترتيب الرابع في عام 2006 والترتيب السادس في عامي 2007، 2010 و2009 والترتيب الخامس في عامي 2008، 2009 وبالتالي حصوله على الترتيب الخامس بين المصارف.

في حين تفوق أداء المصرف العربي بين المصارف في الترتيب الأول حيث حصل الترتيب الثاني في عام 2006 والترتيب الثالث في عامي 2007، 2010 والترتيب الأول في عامي 2008، 2009.

الجدول رقم (3-3-5): ترتيب المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال خلال الفترة (2010-2006)

الترتيب	المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
2	2.2	1	3	2	2	3	الدولي للتجارة والتمويل
4	4.2	5	4	4	5	3	سورية والمهجر
5	5.2	6	5	5	6	4	بيمو السعودي الفرنسي
1	2	3	1	1	3	2	العربي
2	2.2	2	4	3	1	1	بيبلوس
3	3.4	4	2	5	4	2	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب ترتيب كل مصرف في كل عام بالنسبة لجميع نسب كفاية رأس المال*

أما مصرف بيبيلوس فقد حصل على الترتيب الأول في عامي 2006، 2007 وعلى الترتيب الثالث والرابع والثاني في الأعوام 2008، 2009، 2010 على التوالي، ومنه الترتيب الثاني بين المصارف في أداء كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة.

وقد سجل المصرف الأخير عودة على الترتيب الثالث بين المصارف لتحقيقه الترتيب الثاني في عامي 2006، 2009 والترتيب الرابع في عامي 2007، 2010 والترتيب الخامس في عام 2008.

ونتيجة لما سبق في الجدول رقم (3-3-5) يحقق المصرف العربي أفضل أداء في كفاية رأس المال خلال الفترة (2006 - 2010) يليه كل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيبيلوس ومن ثم مصرف عودة ويأخذ الترتيب الرابع مصرف سورية والمهجر والترتيب الخامس والأخير مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

بعد توضيح ترتيب أداء المصارف في كفاية رأس المال خلال الفترة (2006-2010) تم استخلاص في الجدول رقم (3-3-6) الذي يوضح أي المصارف الأقل أداء وأي المصارف الأعلى أداء في كل سنة من سنوات الدراسة.

* حساب ترتيب كل من مصرف بالنسبة لجميع نسب كفاية رأس المال في كل عام موضحة في الملحق الرابع ومن الجداول (13 حتى 17)

الجدول رقم (3-3-6): المصارف الأعلى والأقل أداء في كفاية رأس المال

المصرف الأعلى أداء	المصرف الأقل أداء	
مصرف بيبيلوس	مصرف بيمو	2006
مصرف بيبيلوس	مصرف بيمو	2007
المصرف العربي	مصرف بيمو / مصرف عودة	2008
المصرف العربي	مصرف بيمو	2009
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	مصرف بيمو	2010
المصرف العربي	مصرف بيمو	خلال الفترة

المصدر: من إعداد الباحثة

يبين الجدول رقم (3-3-6) تصدر مصرف بيبيلوس الأداء الأعلى في عامي 2006، 2007 والمصرف العربي في عامي 2008، 2009 بينما في عام 2010 كان المصرف الدولي للتجارة والتمويل أفضل أداء في كفاية رأس المال بين المصارف الخاصة في سورية محل الدراسة.

أما المصرف الأقل أداء في كفاية رأس المال هو مصرف بيمو السعودي الفرنسي في فترة الدراسة كما سجل مصرف عودة الترتيب النهائي (الأقل أداء) إلى جانب مصرف بيمو في عام 2008.

ثانياً: تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول

يتم دراسة جودة الأصول باستخدام النسب التالية:

1. نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض Non-Performing Loans To Total Loans Ratio

يوضح الجدول رقم (7-3-3) تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال فترة الدراسة لكل مصرف من المصارف محل الدراسة.

الجدول رقم (7-3-3): نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
%0.49	%0.92	%0.43	%0.08	%0.11	%0.91	الدولي للتجارة والتمويل
%1.35	%1.09	%1.76	%0.94	%1.63	%1.32	سورية والمهجر
%4.05	%7.25	%6.31	%2.12	%2.36	%2.22	بيمو السعودي الفرنسي
%2.60	%6.49	%4.39	%1.80	%0.30	0	العربي
%0.73	%1.30	%0.76	%0.99	%0.61	0	بيبلوس
%1.59	%3.35	%2.38	%0.00	%2.23	0	عودة
%1.80						المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصارف*

ولتوضيح نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض تم تفصيلها لكل مصرف على حدى كالتالي:

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:**

تشكل القروض المتعثرة من إجمالي القروض للمصرف الدولي للتجارة والتمويل عام 2006 نسبة 0.91% لتتخفص حتى عام 2008 وتصل إلى 0.08% ثم تزداد تدريجياً وتصبح 0.92% عام 2010 وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة.

* حساب نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لجميع المصارف موضحة في الملحق الخامس من الجداول (1 - 6).

** معدلات نمو كل من القروض المتعثرة وإجمالي القروض للمصرف الدولي للتجارة والتمويل موضحة في الملحق الخامس جدول 1.

يرجع التناقص في النسبة عام 2007، إلى تناقص القروض المتعثرة من 53.468 مليون عام 2006 إلى 12.942 مليون وبنسبة 75.79%، أما التناقص في عام 2008 فيعود إلى نمو القروض المتعثرة بمعدل 18.87% أقل من نمو إجمالي القروض نسبة 59.05% ويمكن إرجاع الارتفاع في إجمالي القروض إلى:

♣ ارتفاع الحسابات الجارية المدينة بنسبة 106.55% لتصل إلى 4.003 مليار ليرة مقارنةً بـ 1.938 مليار ليرة عام 2006.

♣ ارتفاع القروض والكمبيالات بنسبة 102.47% لتصل إلى 7.967 مليار ليرة بعد أن كانت 3.935 مليار ليرة عام 2006.

أما الارتفاع في النسبة في عامي 2009، 2010 فيعود إلى نمو القروض المتعثرة بنسب أعلى من نمو إجمالي القروض، حيث نمت الأولى بنسبة 658.08%، 162.56% عامي 2006، 2007 على التوالي بينما نما إجمالي القروض بنسب 42.67%، 22.06% على الترتيب.

مصرف سورية والمهجر*

يتضح من الجدول رقم (3-3-7) ارتفاع النسبة من 1.32% عام 2006 إلى 1.63% عام 2007 بسبب نمو القروض المتعثرة بنسبة 147.18% مقابل نمو إجمالي القروض بنسبة 99.44% فقط

وتتخفف النسبة في عام 2008 إلى 0.94% لتراجع حجم القروض المتعثرة من 215.532 مليون إلى 170.696 مليون وبنسبة 20.80% من جهة وارتفاع إجمالي القروض من 13.186 مليار إلى 18.253 مليار وبنسبة 38.44% من جهة أخرى.

ثم تعاود النسبة الارتفاع إلى 1.76% عام 2009 وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة وذلك بسبب نمو القروض المتعثرة بنسبة 101.31% وبمعدل أعلى من نمو إجمالي القروض بنسبة 7.10%.

وفي عام 2010 تتخفف النسبة إلى 1.09% بسبب تراجع القروض المتعثرة من 343.636 مليون إلى 333.977 مليون وبنسبة 2.81%، وارتفاع إجمالي القروض من 19.548 مليار إلى 30.538 مليار وبنسبة 56.22%.

* معدلات نمو كل من القروض المتعثرة وإجمالي القروض لمصرف سورية والمهجر موضحة في الملحق الخامس جدول 2.

مصرف بيمو السعودي الفرنسي*:

سجل مصرف بيمو أعلى معدلات للنسبة بين المصارف خلال فترة الدراسة، حيث بدأت بنسبة 2.22% عام 2006 وترتفع إلى 2.36% عام 2007 لتتخفض في عام 2008 إلى 2.12% وهي أقل نسبة خلال الفترة ثم تعاود الارتفاع حتى تصل إلى 7.25% عام 2010.

ويتتبع مسار النمو للنسبة يلاحظ أن الارتفاع في الأعوام 2007، 2009، 2010 يعود إلى ارتفاع نمو القروض المتعثرة بنسب أكبر من نمو إجمالي القروض، أما الانخفاض في النسبة عام 2008 فيعود إلى نمو القروض المتعثرة بنسبة 42.59% أقل من نمو إجمالي القروض بنسبة 58.69% ويمكن إرجاع الارتفاع في إجمالي القروض إلى:

- ♣ ارتفاع الحساريات الجارية المدينة من 5.212 مليار ليرة إلى 8.135 مليار وبنسبة 56.08%.
- ♣ ارتفاع حجم الكمبيالات بنسبة 188.89% لتصل إلى 3.536 مليار مقارنةً بـ 1.224 مليار ليرة.

والآن بعد عرض تفصيل النسبة للمصارف السابقة ومن الجدول رقم (3-3-7) يلاحظ عدم وجود بيانات لكل من المصرف العربي ومصرف بيلوس ومصرف عودة عام 2006 ويمكن إرجاع ذلك إما لحدثة المصارف مقارنةً مع المصارف السابقة ومنه عدم وجود قروض متعثرة في هذا العام أو قد يعود الأمر إلى عدم إظهار المصارف لحجم القروض المتعثرة في هذا العام في قوائمهم المالية لضآلة حجمها، وفي كلا الحالتين سيتم اعتبار عدم وجود قروض متعثرة في عام 2006، وسيتم تفصيل النسبة ابتداءً من عام 2007 للمصارف المذكورة آنفاً.

المصرف العربي**:

بدأت النسبة بـ 0.30% عام 2007 وهي أقل نسبة خلال فترة الدراسة لتزداد تدريجياً حتى تصل إلى 6.49% عام 2010 ويعود ذلك إلى نمو القروض المتعثرة بنسب أعلى من نمو إجمالي القروض.

مصرف بيلوس***:

حجم القروض المتعثرة 40.697 مليون ليرة من إجمالي القروض جعل النسبة 0.61% أقل نسبة خلال فترة الدراسة، لتشهد النسبة زيادتين تصل إلى 0.99% عام 2008 و1.30% عام 2010 وذلك لنمو القروض المتعثرة

* معدلات نمو كل من القروض المتعثرة وإجمالي القروض لمصرف بيمو السعودي الفرنسي موضحة في الملحق الخامس جدول 3.

** معدلات نمو كل من القروض المتعثرة وإجمالي القروض للمصرف العربي موضحة في الملحق الخامس جدول 4.

*** معدلات نمو كل من القروض المتعثرة وإجمالي القروض لمصرف بيلوس موضحة في الملحق الخامس جدول 5.

بنسب أكبر من نمو إجمالي القروض، لكن التراجع في النسبة عام 2009 يصل إلى 0.76% وذلك بسبب نمو إجمالي القروض بنسبة أعلى من نمو القروض المتعثرة ويمكن إرجاع ذلك إلى:

♣ ارتفاع الحسابات الجارية المدينة من 4.395 مليار إلى 6.560 مليار وبنسبة 49.26%.

♣ ارتفاع القروض والسلف من 5.141 مليار إلى 8.748 مليار وبنسبة 70.16%.

مصرف عودة*:

تعتبر نسبة القروض المتعثرة عام 2007 لمصرف عودة من النسبة المرتفعة بعد مصرف بيمو السعودي الفرنسي، لكن استطاع المصرف في العام الذي يليه استرداد جميع القروض ومنه عدم وجود قروض متعثرة، لتعاود النسبة في الارتفاع حتى تصل إلى 3.35% عام 2010.

تستنتج الباحثة من نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض مايلي:

1. بعد عرض تفاصيل النسبة لكل مصرف على حدى يتبين أن التناقص في النسبة يعود إلى أحد الأسباب التالية:

• تراجع حجم القروض المتعثرة و/أو ارتفاع إجمالي القروض.

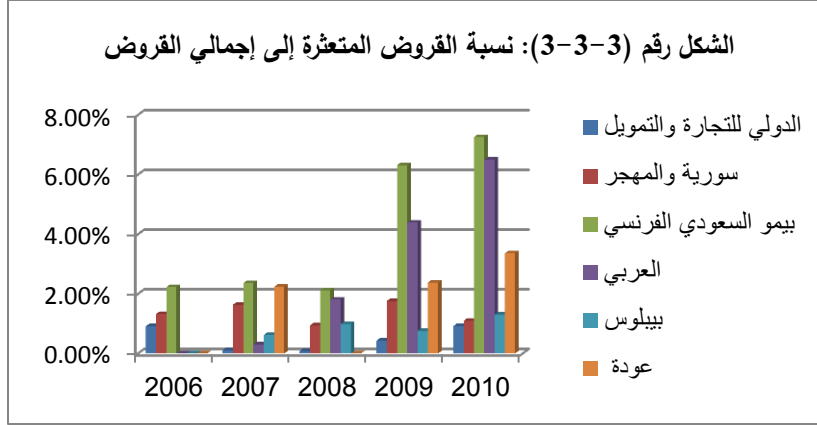
• نمو حجم القروض المتعثرة بنسبة أقل من نمو إجمالي القروض.

أما الارتفاع فيرجع إلى نمو القروض المتعثرة بنسبة أعلى من نمو إجمالي القروض.

2. بمقارنة متوسطات النسبة كما هو موضح في الجدول رقم (3-3-7) يتضح أن مصرف بيمو هو من أكثر المصارف في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض يليه المصرف العربي مما يشير إلى اتخاذ كلا المصرفين قرارات ائتمانية ضعيفة ومنه زيادة الخطر الائتماني، في حين تتراوح متوسطات المصارف الأخرى بين 0.49% و 1.59% وهي أقل من المتوسط العام 1.80% مما يدل على قوة تلك المصارف في إدارة محفظة الإقراض.

3. يتضح من الشكل رقم (3-3-3) أن كل من مصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي وفي عامي 2009، 2010 ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض مما يشير إلى أنهما من أكثر المصارف تأثراً بالأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، يليهما كل من مصرف عودة والمصرف الدولي للتجارة والتمويل.

* معدلات نمو كل من القروض المتعثرة وإجمالي القروض لمصرف عودة موضحة في الملحق الخامس جدول 6.



2. نسبة الأصول المولدة للدخل* إلى إجمالي الأصول Income-Generating Assets To Total Assets Ratio

يوضح الجدول التالي رقم (3-3-8) تطور نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة لكل مصرف من المصارف محل الدراسة.

الجدول رقم (3-3-8): نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
%70.90	%76.61	%74.00	%64.88	%66.62	%72.39	الدولي للتجارة والتمويل
%76.03	%79.67	%75.67	%78.07	%76.51	%70.23	سورية والمهجر
%68.50	%66.20	%63.53	%71.25	%66.30	%75.22	بيمو السعودي الفرنسي
%73.90	%70.52	%73.45	%74.82	%70.13	%80.60	العربي
%81.63	%78.40	%81.73	%78.63	%85.73	%83.65	بيبلوس
%77.06	%69.02	%75.20	%78.72	%78.92	%83.47	عودة
%74.67						المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصارف**

* الأصول المولدة للدخل هي إجمالي الأصول مطروح منه كل من النقدية والأرصدة لدى المركزي والأصول غير الملموسة والأصول الثابتة والوديعة المجمدة لدى المركزي بالإضافة إلى الجزء من الأرصدة لدى المصارف الأخرى التي لا يتقاضى عليها المصرف فوائد، وهنا لابد من الإشارة أنه في حالة المصارف الخاصة في سورية بعضها يظهر هذا الجزء من الرصيد وبعضها الآخر لا يظهرها فمن هنا رأيت الباحثة إلى أهمل هذا الجزء للحصول على نتائج أكثر دقة عند المقارنة بين المصارف.

** حساب نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول لجميع المصارف موضحة في الملحق الخامس من الجداول (7 - 12)

ولتوضيح نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول تم تفصيلها لكل مصرف على حدى كالتالي:

المصرف الدولي للتجارة والتمويل*:

يبين الجدول رقم (3-3-8) أن الأصول المولدة للدخل تشكل نسبة 72.39% من إجمالي الأصول لتتخفف تدريجياً حتى تصل إلى 64.88% عام 2008 ثم تبدأ بالارتفاع لتصل إلى أعلى نسبة خلال فترة الدراسة 76.61% عام 2010، وبالتالي زيادة اهتمام المصرف باقتناء الأصول المولدة للدخل وزيادة كفاءة الأصول المستثمرة وخصوصاً عامي 2009 و2010.

ويلاحظ من الجدول رقم (3-3-8) أن أكبر انخفاض** للنسبة هو في عام 2007 ويمكن إرجاع ذلك إلى نمو الأصول المولدة للدخل 53.28% مقابل نمو الأصول الأخرى (الأصول غير المولدة للدخل) بنسبة 101.34%، فمن أسباب الارتفاع في الأصول المولدة للدخل هي:

♣ ارتفاع الأرصدة لدى المصارف من 15.346 مليار ليرة عام 2006 إلى 20.361 مليار ليرة وبنسبة 32.68%.

♣ ارتفاع التسهيلات الائتمانية المباشرة من 5.871 مليار ليرة إلى 11.969 مليار ليرة وبنسبة 103.87%.

أما بالنسبة للارتفاع في الأصول الأخرى فيعود إلى:

♣ ارتفاع النقد والأرصدة لدى المركزي بنسبة 104.74% لتصل إلى 15.065 مليار ليرة بعد أن كانت 7.358 مليار ليرة عام 2006.

♣ ارتفاع الوديعة المجمدة لدى المركزي بنسبة 95.32% لتصل إلى 291.637 مليون ليرة مقارنةً بـ 149.311 مليون ليرة عام 2006.

♣ ارتفاع حجم الموجودات الثابتة من 587.140 مليون ليرة إلى 970.485 مليون ليرة وبنسبة 65.29%.

ويوضح كل من الجدول رقم (3-3-8) أيضاً أن أعلى ارتفاع*** للنسبة هو في عام 2009 ويمكن إرجاع ذلك

إلى:

- نمو الأصول المولدة للدخل بنسبة 50.33% وذلك بسبب:

* معدلات نمو كل من الأصول المولدة للدخل وإجمالي الأصول للمصرف الدولي للتجارة والتمويل موضحة في الملحق الخامس جدول 7.

** تم حساب أكبر انخفاض من خلال معرفة الفرق بين النسب خلال فترة الدراسة مثلاً الفرق بين النسبتين عام 2007 و2006 هو 5.77.

*** تم حساب أعلى ارتفاع من خلال معرفة الفرق بين النسب خلال فترة الدراسة مثلاً الفرق بين النسبتين عام 2008 و2009 هو 9.12.

♣ ارتفاع الأرصدة لدى المصارف من 11.927 مليار ليرة عام 2008 إلى 12.754 مليار ليرة وبنسبة 6.93%.

♣ ارتفاع الإيداعات لدى المصارف من 2.217 مليار ليرة إلى 9.986 مليار ليرة وبنسبة 350.43%.

♣ ارتفاع الموجودات الأخرى من 223.716 مليون ليرة إلى 335.630 مليون ليرة وبنسبة 50.03%.

♣ بالإضافة إلى تعامل المصرف باستثمارات جديدة مثل الاستثمارات في شركات تابعة والموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها ولم يكن يتعامل بها خلال السنوات السابقة لها.

- انخفاض نمو الأصول غير المولدة للدخل بنسبة 2.41% ولك بسبب:

♣ انخفاض النقد والأرصدة لدى المركزي بنسبة 5.60% لتصل إلى 15.445 مليار ليرة مقارنةً بـ 16.362 مليار ليرة.

♣ انخفاض الموجودات غير الملموسة بنسبة 31.86% لتصل إلى 21.823 مليون ليرة بعد أن كانت 32.029 مليون ليرة.

♣ انخفاض الوديعة المجمدة لدى المركزي بنسبة 0.89% لتصبح 283.813 مليون ليرة مقارنةً بـ 286.368 مليون ليرة.

مصرف سورية والمهجر*:

حقق مصرف سورية والمهجر أقل نسبة بين المصارف عام 2006 بمعدل 70.23% لتزداد تدريجياً حتى 78.07% عام 2008، ثم تنخفض إلى 75.67% عام 2009 وتعاود الارتفاع في عام 2010 إلى أعلى نسبة خلال فترة الدراسة 79.67% مما يدل على توجه المصرف إلى رفع جودة الأصول المستثمرة من خلال زيادة الأصول المولدة للدخل بنسب أعلى من نمو الأصول الأخرى (غير المولدة للدخل) باستثناء عام 2009.

فالانحدار في النسبة عام 2009 يمكن إرجاعه إلى نمو الأصول المولدة للدخل بنسبة 2.37% مقابل نمو الأصول الأخرى بنسبة 17.16%، ومن أسباب الارتفاع في الأصول المولدة للدخل:

♣ ارتفاع الإيداعات لدى المصارف من 3.329 مليار ليرة إلى 10.405 مليار ليرة وبنسبة 212.56%.

♣ ارتفاع الموجودات المالية المتاحة للبيع من 2.165 مليار ليرة إلى 6.370 مليار ليرة وبنسبة 194.23%.

♣ ارتفاع حجم الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها من 0.438 مليار ليرة إلى 2.007 مليار ليرة وبنسبة 357.22%، مع الإشارة إلى أن هذه الارتفاعات قابلها انخفاضات في الأرصدة لدى

* معدلات نمو كل من الأصول المولدة للدخل وإجمالي الأصول لمصرف سورية والمهجر موضحة في الملحق الخامس جدول 8.

المصارف بنسبة 43.43% والموجودات المالية القروض والسلف بنسبة 83.33% بالإضافة إلى وجود استثمارات في شركات تابعة عام 2008 ولم يكن لها أي أثر في عام 2009 هذا ما جعل ارتفاع نسبة الأصول المولدة للدخل منخفض نسبياً.

أما من أسباب الارتفاع في الأصول غير المولدة للدخل فيمكن ارجاعه إلى:

♣ ارتفاع الموجودات الثابتة نسبة 33.12% لتصل إلى 1.905 مليار ليرة مقارنةً بـ 1.431 مليار ليرة عام 2008.

♣ ارتفاع النقد والأرصدة لدى المركزي نسبة 15.96% لتصل إلى 15.417 مليار ليرة مقارنةً بـ 13.295 مليار ليرة.

مصرف بيمو السعودي الفرنسي*

شهد مصرف بيمو نمو متذبذب خلال فترة الدراسة فأعلى نسبة 75.22% عام 2006 لتتخفص إلى 66.30% عام 2007 ثم ارتفعت إلى 71.25% عام 2008 وعاودت الانخفاض إلى 63.53% عام 2009، وفي عام 2010 ارتفعت النسبة إلى 66.20%، ما يدل على عدم قدرة المصرف على رفع كفاءة استثمار الأصول المولدة للدخل.

ومن خلال تقصي تحركات النسبة خلال فترة الدراسة يلاحظ أن أكبر مدى تتخفص فيه النسبة هو في عام 2007 وذلك لارتفاع نمو الأصول المولدة للدخل بنسبة 12.55% وبمعدل أقل من نمو الأصول الأخرى بنسبة 73.65%، فمن أسباب الارتفاع في الأصول المولدة للدخل:

♣ ارتفاع الأرصدة والإيداعات بنسبة 4.73% لتصل إلى 35.153 مليار ليرة مقارنةً بـ 33.566 مليار ليرة.

♣ ارتفاع الموجودات المالية (قروض وسلف) من 11.649 مليار ليرة إلى 16.828 مليار ليرة وبنسبة 44.46%.

♣ ارتفاع الموجودات الأخرى بنسبة 43.81% لتصل إلى 272.300 مليون ليرة بعد أن كانت 189.350 مليون ليرة عام 2006.

أما من أسباب الارتفاع في الأصول غير المولدة للدخل:

♣ ارتفاع النقد والأرصدة لدى المركزي من 14.810 مليار ليرة إلى 26.140 مليار ليرة وبنسبة 76.50%.

♣ ارتفاع حجم الموجودات الثابتة من 678.127 مليون ليرة إلى 921.967 مليون ليرة وبنسبة 35.96%.

* معدلات نمو كل من الأصول المولدة للدخل وإجمالي الأصول لمصرف بيمو السعودي الفرنسي موضحة في الملحق الخامس جدول 9.

♣ ارتفاع الموجودات غير الملموسة بنسبة 41.78% لتصل إلى 140.784 مليون ليرة مقارنةً بـ 99.301 مليون ليرة عام 2006.

ويلاحظ أيضاً من تتبع حركة النسبة خلال فترة الدراسة أن أكبر مدى ترتفع فيه النسبة هي في عام 2008 ويمكن إرجاع ذلك إلى:

- ارتفاع الأصول المولدة للدخل بنسبة 18.17% بسبب:

♣ ارتفاع الموجودات المالية المتوفرة للبيع من 42.500 مليون ليرة إلى 64.748 مليون ليرة وبنسبة 52.35%.

♣ ارتفاع التسهيلات الائتمانية المباشرة من 16.828 مليار ليرة إلى 26.719 مليار ليرة وبنسبة 58.78%.

♣ بالإضافة إلى وجود موجودات ضريبية مؤجلة عام 2008 بقيمة 84.421 مليون ليرة ولم تكن موجودة في عام 2007.

- انخفاض الأصول غير المولدة للدخل بنسبة 6.19% بسبب:

♣ الانخفاض في حجم النقد والأرصدة لدى المركزي من 26.140 مليار ليرة إلى 24.113 مليار ليرة وبنسبة 7.75%.

♣ الانخفاض في الوديعة المجمدة لدى المركزي من 165.161 مليون ليرة إلى 160.677 مليون ليرة وبنسبة 2.71%.

المصرف العربي*:

من الواضح من الجدول رقم (3-3-8) أن المصرف العربي يتبع سياسة استراتيجية في إدارة الأصول مماثلة لمصرف بيمو خلال الفترة (2006 - 2009)، حيث بدأت بأعلى نسبة 80.60% عام 2006، لترتفع إلى 74.82% عام 2008 بعد أن انخفضت إلى 70.13% عام 2007، لتعود وتتنخفض حتى تصل إلى 70.52% عام 2010 ما يدل على انخفاض كفاءة المصرف في إدارة أصوله المختلفة في توليد العائدات.

* معدلات نمو كل من الأصول المولدة للدخل وإجمالي الأصول للمصرف العربي موضحة في الملحق الخامس جدول 10.

ويلاحظ من الجدول رقم (3-3-8) أن الارتفاع الوحيد للنسبة هو في عام 2008 وذلك بسبب نمو الأصول المؤددة للدخل بنسبة 55.95% وبمعدل أعلى من نمو الأصول الأخرى بنسبة 23.23%، ويمكن إرجاع النمو في الأصول المؤددة للدخل إلى:

♣ ارتفاع الأرصدة والإيداعات لدى المصارف بنسبة 40.97% لتصل إلى 10.880 مليار ليرة مقارنةً بـ 7.718 مليار ليرة عام 2007.

♣ ارتفاع التسهيلات الائتمانية المباشرة من 6.780 مليار ليرة إلى 12.245 مليار ليرة وبنسبة 80.60%.

♣ ارتفاع الموجودات الأخرى بنسبة 1188.90% لتصل إلى 467.562 مليون ليرة بعد أن كانت 36.276 مليون ليرة.

♣ بالإضافة إلى استثمار المصرف العربي في الموجودات المالية قروض وسلف بمقدار 550 مليون ولم يكن قد استثمر بها من قبل.

أما الارتفاع في الأصول غير المؤددة للدخل فيمكن إرجاعها إلى:

♣ ارتفاع النقد والأرصدة لدى المركزي بنسبة 23.91% ليصل إلى 6.421 مليار ليرة مقارنةً بـ 5.182 مليار ليرة عام 2007.

♣ ارتفاع الموجودات الثابتة من 1.150 مليار ليرة إلى 1.303 مليار ليرة وبنسبة 13.30%.

♣ ارتفاع الوديعة المجمدة لدى المركزي بنسبة 105.37% لتصل إلى 284.272 مليون ليرة بعد أن كانت 138.419 مليون ليرة عام 2007.

مصرف بيبيلوس*

حقق مصرف بيبيلوس أعلى نسبة بين المصارف عام 2006 وصلت إلى 83.65% لتشهد بعد ذلك ارتفاعات وانخفاضات حتى وصلت إلى 78.40% عام 2010، مايدل على عدم خطة استراتيجية في إدارة أصوله المؤددة للدخل.

ويتتبع تطور نمو النسبة يلاحظ أن أشد انحدار لها هو في عام 2008 ويعود ذلك إلى نمو الأصول المؤددة للدخل بنسبة 39.66% مقابل نمو الأصول الأخرى بنسبة 128.04%، ومن أسباب نمو الأصول المؤددة للدخل يعود إلى:

♣ ارتفاع الأرصدة لدى المصارف من 5.738 مليار ليرة إلى 5.854 مليار ليرة وبنسبة 2.02%.

* معدلات نمو كل من الأصول المؤددة للدخل وإجمالي الأصول لمصرف بيبيلوس موضحة في الملحق الخامس جدول 11.

- ♣ ارتفاع الإيداعات لدى المصارف من 0.661 مليار ليرة إلى 1.963 مليار ليرة وبنسبة 196.97%.
- ♣ ارتفاع التسهيلات الائتمانية المباشرة من 6.592 مليار ليرة إلى 10.561 مليار ليرة وبنسبة 60.21%.
- ♣ ارتفاع الموجودات الأخرى بنسبة 81.10% لتصل إلى 224.469 مليون ليرة مقارنةً بـ 123.947 مليون ليرة عام 2007.

أما ارتفاع الأصول الأخرى فيمكن إرجاعه إلى:

- ♣ ارتفاع النقد والأرصدة لدى المركزي من 1.262 مليار ليرة إلى 4.232 مليار ليرة وبنسبة 235.34%.
- ♣ ارتفاع الموجودات الثابتة من 1.010 مليار ليرة إلى 1.204 مليار ليرة وبنسبة 19.21%.
- ♣ ارتفاع الموجودات غير الملموسة بنسبة 5.88% لتصل إلى 9.118 مليار ليرة مقارنةً بـ 8.612 مليار ليرة عام 2007.

مصرف عودة:*

يشهد مصرف عودة تراجع متتالي في النسبة ليبدأ بنسبة 83.47% عام 2006 حتى يصل تدريجياً إلى 69.02% عام 2010، مما يدل على انخفاض كفاءة إدارة المصرف في استثمار أصوله المختلفة.

ومع الإشارة إلى أن أشد انحدار للنسبة هو في عام 2010 ويعود ذلك إلى ارتفاع الأصول المولدة للدخل بنسبة 13.95% وبمعدل أقل من نمو الأصول الأخرى التي نمت بنسبة 55.06%، ومن أسباب نمو الأصول المنتجة هو:

- ♣ ارتفاع التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 51.13% لتصل إلى 39.444 مليار ليرة بعد أن كانت 26.100 مليار ليرة.
- ♣ ارتفاع الموجودات المالية المتوفرة للبيع بنسبة 45.67% لتصل إلى 5.094 مليار ليرة مقارنةً بـ 3.497 مليار ليرة عام 2009.
- ♣ ارتفاع حجم الموجودات الأخرى لتصل إلى 947.833 مليون ليرة بعد أن كانت 829.793 مليون ليرة وبنسبة 14.23%.

أما من أسباب الارتفاع في الأصول الأخرى (الغير مولدة للدخل) فتعود إلى:

- ♣ ارتفاع النقد والأرصدة لدى المركزي من 16.907 مليار ليرة إلى 26.906 مليار ليرة وبنسبة 59.14%.

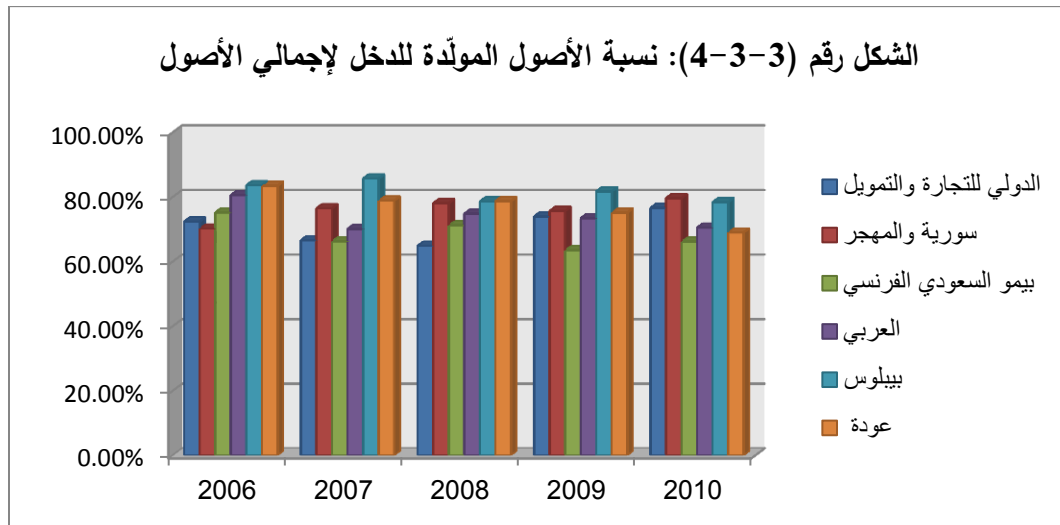
* معدلات نمو كل من الأصول المولدة للدخل وإجمالي الأصول لمصرف عودة موضحة في الملحق الخامس جدول 12.

♣ ارتفاع حجم الموجودات الثابتة بنسبة 22.56% لتصل إلى 1.543 مليار ليرة مقارنةً بـ 1.259 مليار ليرة عام 2009.

♣ ارتفاع الوديعة المجمدة لدى المركزي من 462.911 مليون ليرة إلى 506.156 مليون ليرة وبنسبة 9.34%.

تستنتج الباحثة من نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول مايلي:

1. المتوسط العام لنسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول هو 74.67% أي أن 75% تقريباً من إجمالي أصول المصارف محل الدراسة هي أصول منتجة و25% أصول جامدة غير مستثمرة، وبمقارنة متوسطات المصارف يتبين أن مصرف بيلوس هو من أفضل المصارف في استغلال الأصول يليه على الترتيب مصرف عودة ومصرف سورية والمهجر والمصرف العربي والمصرف الدولي للتجارة والتمويل أما مصرف بيمو السعودي الفرنسي فهو من أفضل المصارف كفاءةً في استثمار الأصول.
2. من البيانات في الجدول رقم (3-3-8) يمكننا رسم الشكل رقم (3-3-4) الذي يوضح وجود تنافس كبير بين المصارف في استغلال الأصول.



3. نسبة إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر* إلى إجمالي الأصول Total Risk-Weighted Assets To Total Assets Ratio

يوضح الجدول التالي رقم (3-3-9) تطور نسبة إجمالي الأصول المرجّحة بالخطر إلى إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة لكل مصرف من المصارف محل الدراسة.

قبل الخوض في تفاصيل النسبة لكل مصرف لا بد من الإشارة إلى أنه تم استبعاد عام 2006 من الدراسة لعدم توفر البيانات اللازمة لأتمام النسبة، ولتوضيح نسبة إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول تم تفصيلها لكل مصرف على حدى كالتالي:

الجدول رقم (3-3-9): نسبة إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول

المتوسط	2010	2009	2008	2007	
%51.79	%53.68	%58.37	%49.16	%45.94	الدولي للتجارة والتمويل
%43.19	%44.77	%44.51	%43.99	%39.48	سورية والمهجر
%32.43	%33.16	%31.68	%33.46	%31.41	بيمو السعودي الفرنسي
%45.79	%53.25	%48.68	%48.86	%32.37	العربي
%73.63	%76.23	%80.84	%69.86	%67.60	بيلوس
%51.38	%43.49	%51.82	%51.69	%58.53	عودة
%49.70					المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصارف**

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:***

مثلت نسبة إجمالي الأصول المرجّحة بالخطر من إجمالي الأصول في عام 2007 مانسبته %45.94 ثم ارتفعت تدريجياً حتى وصلت إلى %58.37 عام 2009 ولكنها انخفضت إلى %53.68 عام 2010 بسبب نمو إجمالي الأصول المرجّحة بالخطر بنسبة %4.86 وبمعدل أقل من نمو إجمالي الأصول بنسبة %14.01.

* يقصد بإجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر بالأصول المثقلة بأوزان المخاطر والحسابات خارج بيان المركز المالي المرجّحة بالمخاطر ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

** حساب نسبة إجمالي الأصول المرجّحة بالخطر إلى إجمالي الأصول لجميع المصارف موضحة في الملحق الخامس من الجداول (13-18).

*** معدلات نمو كل من إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر وإجمالي الأصول للمصرف الدولي موضحة في الملحق الخامس جدول 13.

فالارتفاع في إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر يمكن أرجاعه إلى الأسباب التالية:

- ♣ ارتفاع الأصول المثقلة بالمخاطر من 30.333 مليار ليرة عام 2009 إلى 31.006 مليار ليرة وبنسبة 2.22%.
- ♣ ارتفاع الحسابات خارج الميزانية المثقلة بالمخاطر بنسبة 6.27% لتصل إلى 7.826 مليار ليرة مقارنةً بـ 7.364 مليار ليرة عام 2009.
- ♣ ارتفاع مخاطر السوق بقيمة 544.876 مليون ليرة لتصل إلى 1.522 مليار ليرة أي بنسبة 55.68%.
- ♣ ارتفاع المخاطر التشغيلية من 1.408 مليار ليرة إلى 1.676 مليار ليرة وبنسبة 19.03%.

أما من أسباب ارتفاع إجمالي الأصول:

- ♣ ارتفاع الإيداعات لدى المصارف بنسبة 60.63% لتصل إلى 16.041 مليار ليرة مقارنةً بـ 9.986 مليار ليرة عام 2009.
- ♣ ارتفاع التسهيلات الائتمانية من 27.135 مليار ليرة إلى 33.078 مليار ليرة عام 2009 وبنسبة 21.90%.
- ♣ ارتفاع الوديعة المجمدة لدى المركزي من 283.813 مليون ليرة إلى 490.539 مليون ليرة وبنسبة 72.84%.

مصرف سورية والمهجر*

يتضح من الجدول رقم (3-3-9) عدم قدرة المصرف في التحكم في حجم الأصول الخطرة فنسبة هذا الأخير إلى إجمالي الأصول في زيادة مستمرة لتبدأ بمعدل 39.48% عام 2006 وتصل إلى 44.77% عام 2010. وبتتبع مسيرة النسبة خلال فترة الدراسة يلاحظ أن أعلى ارتفاع للنسبة هو في عام 2008 وذلك بسبب ارتفاع إجمالي الأصول المرجحة بالخطر بنسبة 20.54% مقابل ارتفاع إجمالي الأصول بنسبة 8.18% فقط، مع الإشارة إلى أن الارتفاع في إجمالي الأصول المرجحة بالخطر يمكن إرجاعه إلى زيادة الأصول المثقلة بنسب المخاطرة من 21.331 مليار ليرة إلى 27.254 مليار ليرة وبمعدل 27.77%، أما الارتفاع في إجمالي الأصول فيمكن أن يعود إلى:

* معدلات نمو كل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر وإجمالي الأصول لمصرف سورية والمهجر موضحة في الملحق الخامس جدول 14.

♣ نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 35.65% لتصل إلى 18.139 مليار ليرة سورية مقارنةً بـ 13.372 مليار ليرة عام 2007.

♣ ارتفاع حجم الأصول الثابتة بنسبة 85.73% لتصل إلى 1.432 مليار ليرة مقارنةً بـ 0.771 مليار ليرة عام 2007.

♣ بالإضافة إلى تعامل مصرف سورية والمهجر باستثمارات جديدة لم يكن يتعامل بها من قبل مثل الأصول المالية قروض وسلف بقيمة 300 مليون ليرة والاستثمارات في شركات تابعة بقيمة 156 مليون ليرة.

مصرف بيمو السعودي الفرنسي*

تفوق مصرف بيمو بين المصارف بتسجيله أقل النسب خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى استقرار النسبة التي تراوحت بين 31.41% و 33.46% مما يشير إلى أنه من أفضل المصارف في إدارة المخاطر المصرفية وبالتالي قدرته في رفع جودة الأصول المستثمرة لديه.

إن الانخفاض الوحيد في النسبة هو في عام 2009 لارتفاع إجمالي الأصول المرجحة بالخطر بنسبة 8.14% مقابل نمو إجمالي الأصول بنسبة 14.19%، فالارتفاع في الأولى يمكن إرجاعه إلى:

♣ الارتفاع في الأصول المثقلة بالمخاطر من 23.608 مليار ليرة إلى 24.847 مليار ليرة ونسبة 5.25%.
♣ ارتفاع حسابات خارج الميزانية المثقلة بالمخاطر من 4.314 مليار ليرة إلى 4.990 مليار ليرة ونسبة 15.67%.

♣ نمو مخاطر السوق بنسبة 28.69% لتصل إلى 352.135 مليون ليرة مقارنةً بـ 273.640 مليون ليرة عام 2008.

♣ نمو المخاطر التشغيلية بنسبة 26.01% لتصل إلى 2.117 مليار ليرة بعد أن كانت 1.680 مليار ليرة سورية عام 2008.

أما النمو في إجمالي الأصول فيمكن إعادته إلى:

♣ زيادة حجم النقد والأرصدة لدى المركزي بمقدار 10.941 مليار ليرة لتصل إلى 35.054 مليار ليرة ونسبة 45.38%.

* معدلات نمو كل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر وإجمالي الأصول لمصرف بيمو موضحة في الملحق الخامس جدول 15.

♣ زيادة حجم الأرصدة لدى المصارف بمقدار 2.564 مليار ليرة لتصل إلى 12.964 مليار ليرة وبنسبة 24.67%.

♣ زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بمقدار 1.453 مليار ليرة لتصل إلى 28.172 مليار ليرة وبمعدل نمو 5.44%.

المصرف العربي:*

يعتبر المصرف العربي من المصارف الجيدة في إدارة المخاطر عام 2007 حيث شكل إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول نسبة 32.37 لتزداد بشكل كبير وتصل إلى 53.25% عام 2010، مع انخفاض قليل عام 2009 بمقدار 0.18% وذلك بسبب نمو إجمالي الأصول المرجحة بالخطر بنسبة 5.87% ونمو إجمالي الأصول نسبة 6.26%.

وبالتدقيق في تطور النسبة خلال فترة الدراسة يلاحظ أن أشد ارتفاع للنسبة هو في عام 2008 وبمقدار 16.49% وذلك يعود إلى نمو إجمالي الأصول نسبة 46.18% مقابل نمو إجمالي الأصول المرجحة بالخطر بنسبة 120.64%.

مصرف بيبيلوس:**

شكل حجم الأصول الخطرة نسبة 67.60% من إجمالي الأصول المستثمرة لدى المصرف عام 2006 وهي نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع المصارف الأخرى محل الدراسة وتستمر النسبة في الارتفاع إلى أن تصل إلى 80.84% عام 2009، أما في عام 2010 صحح المصرف إدارته لمحفظه الاستثمارات ما أدى إلى انخفاض النسبة قليلاً إلى 76.23% بسبب نمو إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 22.79% وبمعدل أعلى من نمو إجمالي الأصول التي نمت بنسبة 30.20% ويرجع سبب نمو الأخير إلى:

♣ زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بمقدار 6.105 مليار ليرة لتصل إلى 22.390 مليار ليرة مقارنةً بـ 16.285 مليار ليرة عام 2009 وبنسبة نمو 37.49%.

♣ زيادة حجم النقد والأرصدة لدى المركزي بنسبة 68.03% لتصبح 7.536 مليار ليرة بعد أن كانت 4.485 مليار ليرة.

* معدلات نمو كل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر وإجمالي الأصول للمصرف العربي موضحة في الملحق الخامس جدول 16.

** معدلات نمو كل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر وإجمالي الأصول لمصرف بيبيلوس موضحة في الملحق الخامس جدول 17.

♣ نمو الأصول المالية المتوفرة للبيع بنسبة 1850% لتصل إلى 1.209 مليار ليرة بعد أن كانت 0.062 مليار ليرة.

♣ بالإضافة إلى النمو في الإيداعات لدى المصارف والوديعة المجمدة لدى المركزي والأصول الأخرى.

وبالنسبة للنمو في إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر فيمكن إرجاعه إلى:

♣ نمو الأصول المثقلة بالمخاطر بنسبة 27.22% لتصل إلى 26.290 مليار ليرة مقارنةً بـ 20.665 مليار ليرة عام 2009.

♣ نمو حجم مخاطر السوق لتصل إلى 70.646 مليون ليرة بعد أن كانت 8.404 مليون ليرة وبنسبة 740.62%.

♣ بالإضافة إلى النمو في المخاطر التشغيلية بنسبة 92.38% لتصل إلى 873.605 مليون ليرة مقارنةً بـ 454.114 مليون ليرة.

وبالتدقيق في تطور النسبة يلاحظ أن أعلى ارتفاع للنسبة عام 2009 بسبب نمو الأصول المرجحة بالخطر بنسبة مرتفعة 43.65% مقابل نمو إجمالي الأصول بنسبة 24.14% فقط، فالنمو في إجمالي الأصول الخطرة يمكن إرجاعها إلى الأسباب التالية:

♣ ارتفاع حجم الأصول المثقلة بالمخاطر من 15.486 مليار ليرة إلى 20.665 مليار ليرة وبنسبة 33.44%.

♣ نمو حجم الأصول خارج الميزانية المثقلة بالمخاطر من 2.371 مليار ليرة إلى 5.306 مليار ليرة وبنسبة 123.79%.

في حين سبب الارتفاع في إجمالي الأصول يمكن أن يعود إلى:

♣ تطور حجم الإيداعات لدى المصارف بشكل كبير ليصل إلى 3.905 مليار ليرة مقارنةً بـ 1.963 مليار ليرة عام 2008 وبنسبة 98.93%.

♣ توسع المصرف في التسهيلات الائتمانية المباشرة وبنسبة 54.20% لتصل إلى 16.285 مليار ليرة بعد أن كانت 10.561 مليار ليرة عام 2008.

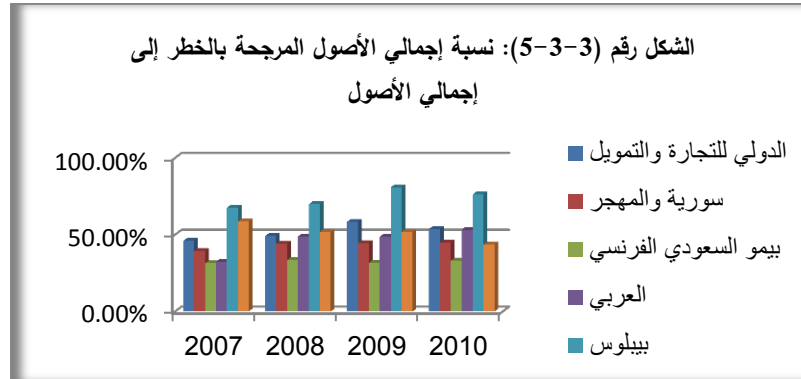
♣ توسع المصرف قليلاً في الأصول المالية (القروض والسلف) بنسبة 22.13% لتصل إلى 2.500 مليار ليرة مقارنةً بـ 2.047 مليار ليرة، بالإضافة إلى النمو في النقد والأرصدة لدى المركزي والأصول الثابتة وأصول أخرى.

مصرف عودة*:

شكلت إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر نسبة 58.53% من إجمالي الأصول عام 2007 من النسب المرتفعة مقارنةً مع المصارف الأخرى محل الدراسة لتتخفص النسبة بعد ذلك إلى أن تصل إلى 43.49% عام 2010 مع ارتفاع بسيط في النسبة عام 2009 وبمقدار 0.12% بسبب نمو إجمالي الأصول بنسبة 28.92%، مما سبق تجد الباحثة توجه مصرف عودة إلى تخفيف المخاطر التي يواجهها خلال فترة الدراسة.

تستنتج الباحثة من نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول مايلي:

1. تتفاوت المصارف في إدارتها لمحفظه الأصول وفي تحوطها لمجمل المخاطر التي تتعرض لها أصولهم، فمنهم مصرف بيمو السعودي الفرنسي الذي كان من أفضل المصارف في توجهه إلى الاستثمار في الأصول الأقل مخاطرة حيث شكلت نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول كمتوسط 32.41% بينما كانت النسبة 73.63% لمصرف بيبيلوس الذي كان من أكثر المصارف عرضة للخطر وأكثرها شراهةً تجاه المخاطر، وبشكل عام متوسط النسبة للمصارف محل الدراسة 49.70% بمعنى أن 50% من أصول المصارف محل الدراسة هي أصول خطرة بالإضافة إلى المخاطر الأخرى المتمثلة بمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها.
2. من البيانات في الجدول رقم (3-3-9) يمكننا رسم الشكل رقم (3-3-5) الذي يوضح التباين بين المصارف في نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول:



* معدلات نمو كل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر وإجمالي الأصول لمصرف عودة موضحة في الملحق الخامس جدول 18.

3. وفق لمتوسطات نسبة إجمالي الأصول الخطرة إلى إجمالي الأصول للمصارف محل الدراسة نتمكن من تقسيم المصارف ضمن فئات كما هو موضح في الشكل التالي رقم (3-3-6):

الشكل رقم (3-3-6): فئات تقسيم المصارف وفق لمتوسطات نسبة إجمالي الأصول الخطرة إلى إجمالي الأصول



بعد التعرف على تطور كل نسبة من نسب جودة الأصول للمصارف محل الدراسة يتوجب علينا ترتيب أداء كل مصرف من المصارف إستناداً إلى مقاييس جودة الأصول خلال فترة الدراسة (2006 – 2010).

4. تقييم أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول خلال الفترة (2006 – 2010):

يوضح الجدول رقم (3-3-10) تقييم أداء جودة الأصول لكل مصرف من المصارف الخاصة في سورية خلال فترة الدراسة (2006 – 2010)، فالمصرف الدولي للتجارة والتمويل حقق الترتيب الرابع في عام 2006 والترتيب الثاني في عامي 2007، 2010 والترتيب الثالث في عامي 2008، 2009 مما جعله يأخذ الترتيب الرابع في أداءه بين المصارف.

أما مصرف بيمو السعودي الفرنسي أخذ الترتيب الخامس في عامي 2006، 2009 والترتيب الرابع في عامي 2007، 2010 والترتيب الثالث في عام 2008 وبالتالي حصوله على الترتيب السادس والأخير بين المصارف.

أما المصرف العربي فقد حصل على الترتيب الثالث في عامي 2006، 2008 وعلى الترتيب الأول والخامس والرابع في الأعوام 2007، 2009، 2010 على التوالي، ومنه الترتيب الخامس بين المصارف في أداء جودة الأصول خلال فترة الدراسة.

في حين تفوق أداء مصرف بيبيلوس بين المصارف في الترتيب الأول حيث حصل الترتيب الأول في عام 2006 والترتيب الثاني في عامي 2007، 2009 والترتيب الثالث في عامي 2008، 2010.

الجدول رقم (3-3-10): ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول خلال الفترة (2006-2010)

الترتيب	المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
4	2.8	2	3	3	2	4	الدولي للتجارة والتمويل
2	2.4	1	1	2	2	6	سورية والمهجر
6	4.2	4	5	3	4	5	بيمو السعودي الفرنسي
5	3.2	4	5	3	1	3	العربي
1	2.2	3	2	3	2	1	بيبيلوس
3	2.6	3	4	1	3	2	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب ترتيب كل مصرف في كل عام بالنسبة لجميع نسب جودة الأصول*

وقد سجل المصرف الأخير عودة على الترتيب الثالث بين المصارف لتحقيقه الترتيب الثاني في عام 2006، والترتيب الثالث في عامي 2007، 2010 والترتيب الأول في عام 2008 والترتيب الرابع عام 2009.

ونتيجة لما سبق في الجدول رقم (3-3-10) يحقق مصرف بيبيلوس أفضل أداء في جودة الأصول خلال الفترة (2006 - 2010) يليه كل من مصرف سورية والمهجر ومصرف عودة على التوالي ومن ثم المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبأخذ الترتيب الخامس المصرف العربي والترتيب السادس والأخير مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

بعد توضيح أداء المصارف في جودة الأصول خلال الفترة (2006-2010) تم استخلاص الجدول رقم (3-3-

11) الذي يوضح أي المصارف الأقل أداء وأي المصارف الأعلى أداء في كل سنة من سنوات الدراسة.

* حساب ترتيب كل من مصرف بالنسبة لجميع نسب جودة الأصول في كل عام موضحة في الملحق الخامس ومن الجداول (19 حتى 23)

يبين الجدول رقم (3-3-11) تصدر مصرف بيبيلوس الأداء الأعلى في عام 2006 والمصرف العربي في عام 2007 بينما في عام 2008 كان مصرف عودة أفضل أداء في جودة الأصول بين المصارف الخاصة في سورية محل الدراسة، أما في عامي 2009، 2010 فيتصدر مصرف سورية والمهجر أفضل أداء، وخلال الفترة (2006 - 2010) مصرف بيبيلوس.

الجدول رقم (3-3-11): المصارف الأعلى والأقل أداء في جودة الأصول

المصرف الأقل أداء	المصرف الأعلى أداء	
مهجر	بيبيلوس	2006
بيمو	عربي	2007
دولي، بيمو، العربي، بيبيلوس	عودة	2008
بيمو، عربي	مهجر	2009
بيمو، عربي	مهجر	2010
بيمو	بيبيلوس	خلال الفترة

المصدر: من إعداد الباحثة باستنتاجه من الجدول رقم (3-3-10)

أما المصرف الأقل أداء في جودة الأصول هو مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو في عامي 2006، 2007 على التوالي وفي عام 2008 كان أربع مصارف في الترتيب الأخير وهي المصرف الدولي ومصرف بيمو والمصرف العربي ومصرف بيبيلوس، أما في عامي 2009، 2010 فكان كل من مصرف بيمو والمصرف العربي في الترتيب الأقل أداء، بينما خلال فترة الدراسة فمصرف بيمو هو المصرف الأقل أداء في جودة الأصول.

ثالثاً: تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية بالنسبة للربحية

يتم دراسة الربحية باستخدام النسب التالية:

1. حصة السهم الواحد من صافي الأرباح (EPS) Earnings Per Share

يوضح الجدول التالي رقم (3-3-12) تطور حصة السهم الواحد من صافي الأرباح خلال فترة الدراسة لكل مصرف من المصارف محل الدراسة.

الجدول رقم (3-3-12): حصة السهم الواحد من صافي الأرباح EPS

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
110.69	105.62	141.63	97.25	114.95	93.99	الدولي للتجارة والتمويل
73.62	98.71	105.37	107.82	38.92	17.3	سورية والمهجر
122.56	89.83	124.16	208.82	128	62	بيمو السعودي الفرنسي
38.85	63.15	30.57	60.83	47.57	-7.86	العربي
23.10	37.46	44.2	49.15	6.61	-21.923	بيبلوس
112.09	127.41	183.1	146.24	103.52	0.18	عودة
80.15						المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات في القوائم المالية للمصارف محل الدراسة*

لتوضيح حصة السهم الواحد من صافي الأرباح تم تفصيل هذه النسبة لكل مصرف على حدى كالتالي:

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:**

يتبين من الجدول رقم (3-3-12) أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل في عام 2006 قد حقق أقل قيمة لحصة السهم الواحد من الأرباح خلال فترة الدراسة حيث كانت 93.99 ليرة سورية وازدادت في عام 2007 إلى 114.95 ليرة بسبب زيادة الأرباح بمعدل 54.28% مقابل زيادة عدد الأسهم نسبة 26.15%.

في عام 2008 انخفضت حصة السهم من الأرباح إلى 97.25 ليرة وذلك لزيادة عدد الأسهم بمعدل 58.54% مع زيادة أقل في صافي ربح السنة بنسبة 34.13%، مع العلم أن زيادة عدد الأسهم في هذا العام لم يقابلها زيادة رأس المال ولكن وبالعودة إلى قائمة المركز المالي يتبين أن زيادة رأس المال كانت في عام 2007 وحسب

* حساب حصة السهم الواحد من صافي الأرباح لجميع المصارف موضحة في الملحق السادس ومن الجداول (1 حتى 6)

** معدلات نمو كل من صافي الأرباح وعدد الأسهم للمصرف الدولي للتجارة والتمويل موضحة في الملحق السادس وفي الجدول رقم (1).

الإيضاحات تم الاكتتاب على 3 ملايين سهم على مرحلتين، حيث كان وسطي عدد الأسهم قيد التداول خلال سنة 2007 هو 3,784,607 والباقي في عام 2008 وبالتالي وسطي التداول لعدد الأسهم هو 6 ملايين سهم في هذا العام.

ترتفع حصة مساهمين المصرف من الأرباح في عام 2009 إلى أعلى قيمة خلال فترة الدراسة 141.63 ليرة سورية لتعود وتتخفض من جديد إلى 105.62 ليرة في عام 2010 حيث وفي هذا العام تم زيادة رأس المال إلى 5 مليارات ليرة سورية موزعة على 10 ملايين سهم لكن وسطي عدد الأسهم قيد التداول عام 2010 هو 8,666,67 سهم.

وعلى الرغم من الارتفاع والانخفاض في حصة السهم الواحد من صافي الأرباح ومحاولة المصرف في رفع عائد السهم الواحد لكن الزيادة في رأس المال خلال فترة الدراسة لم تستثمر بشكل جيد في زيادة الأرباح.

مصرف سورية والمهجر*:

بدأ ربح السهم الواحد في مصرف سورية والمهجر بمبلغ قيمته 17.30 ليرة سورية عام 2006 وهو أقل حصة ربحية خلال فترة الدراسة ليزداد تدريجياً حتى يصل إلى 107.82 ليرة عام 2008 حيث زاد نمو صافي الأرباح بنسبة 124.91% عام 2007 و 177.07% عام 2008 مع بقاء عدد الأسهم 6 ملايين دون زيادة في كلا العامين.

وفي عام 2009 تراجعت حصة السهم الواحد من الربح إلى 105.37 ليرة وذلك لتراجع الأرباح بمقدار 15 مليون تقريباً**، واستمر انخفاض حصة السهم إلى 98.71 ليرة في عام 2010 وذلك لزيادة نمو صافي الأرباح بمعدل 12.42% أقل من نمو عدد الأسهم بمعدل 20%، مما يعني ضعف قدرة المصرف في عام 2010 على استثمار كافة رأس المال المضاف في توليد الأرباح حيث 20% من زيادة رأس المال وُلد زيادة ربح 12.42% بفارق 7.58% من رأس المال غير مستثمر بشكل جيد.

* معدلات نمو كل من صافي الأرباح وعدد الأسهم لمصرف سورية والمهجر موضحة في الملحق السادس وفي الجدول رقم (2).
** مقدار تراجع الأرباح هو عبارة عن الفرق بين مقدارين من الأرباح في العامين 2009، 2008 والموضح في الملحق الثاني وفي الجدول الخاص بقائمة الدخل لمصرف سورية والمهجر.

مصرف بيمو السعودي الفرنسي*:

يتضح من الجدول رقم (3-3-12) أن مصرف بيمو السعودي الفرنسي يتبع استراتيجية مشابهة لمصرف سورية والمهجر حيث بدأ عام 2006 ربح السهم الواحد بـ 62 ليرة سورية ليزداد تدريجياً إلى 208.82 ليرة عام 2008 وذلك لزيادة صافي الأرباح بمعدل 107.23% عام 2007 دون أن يقابله زيادة عدد الأسهم (عدم زيادة رأس المال)، أما في عام 2008 فالزيادة تعود إلى أن معدل نمو الأرباح 63.38% أكبر بكثير من معدل نمو الأسهم 0.12%.

وفي عام 2009 قام المصرف بزيادة رأس المال بمعدل 30% وبالتالي زاد متوسط عدد الأسهم قيد التداول إلى 5,304,110 أي بمعدل 51.37% مقابل تناقص في الأرباح ما أثر سلباً على حصة السهم الواحد من الأرباح ليصبح 124.16 ليرة في هذا العام.

على الرغم من الازدياد البسيط في صافي الأرباح بمعدل 1% عام 2010 استمر انخفاض حصة السهم ليصل إلى 89.83 ليرة في هذا العام وذلك لزيادة عدد الأسهم بمعدل 39.70% بمعنى قيام المصرف بزيادة رأس المال ولكنه لم يستطع استثماره في زيادة صافي الأرباح.

المصرف العربي**:

لم يستطع المصرف العربي في عام 2006 من تغطية أعباء النفقات التشغيلية من الدخل التشغيلي*** وبالتالي خسارة مقدارها 24 مليون تقريباً، بينما في عام 2007 رفع المصرف صافي الإيرادات من الفوائد والعمولات بنسبة 186.78% ما أثر إيجابياً على صافي الربح وبالتالي على عائد السهم الواحد حيث وصل إلى 47.57 ليرة سورية، واستمر في الارتفاع حتى 60.83 ليرة عام 2008 لزيادة رأس المال وزيادة صافي الأرباح.

أما في عام 2009 كان نقطة تراجع للمصرف في حصة السهم من الأرباح، ويعود ذلك لسببين: أولاً تناقص في الأرباح، ثانياً زيادة عدد الأسهم قيد التداول إلى 6 ملايين سهم مع الإشارة إلى أنه لم يتم زيادة رأس المال في هذا العام (حيث قام المصرف بزيادة رأس المال عام 2008، لكن الزيادة في عدد الأسهم تمت على مرحلتين الأولى في العام الأول عام 2008 والثانية عام 2009)

* معدلات نمو كل من صافي الأرباح وعدد الأسهم لمصرف بيمو السعودي الفرنسي موضحة في الملحق السادس وفي الجدول رقم (3).

** معدلات نمو كل من صافي الأرباح وعدد الأسهم للمصرف العربي موضحة في الملحق السادس وفي الجدول رقم (4).

*** بحساب الفرق بين النفقات التشغيلية والدخل التشغيلي عام 2006 من ملحق قوائم الدخل ومن الجدول الخاص بالمصرف العربي.

بينما في عام 2010 عاود المصرف العربي في رفع حصة السهم الواحد من الربح إلى 63.15 ليرة وذلك بسبب زيادة صافي الأرباح بمعدل 118.96% مقابل نمو رأس المال بمعدل 6% وبالتالي زيادة عدد الأسهم بمعدل 6%، بمعنى قدرة المصرف العربي في استغلال رأس المال المضاف في تحقيق الأرباح في هذا العام.

مصرف بيبيلوس*:

سجل مصرف بيبيلوس عام 2006 خسارة قدرها 88 مليون تقريباً وذلك لعدم قدرته على تغطية نفقاته التشغيلية من إجمالي الدخل التشغيلي**، بينما تدارك الأمر في عام 2007 حيث زاد صافي الأرباح بمعدل 130.15% وبالتالي حصة السهم الواحد 6.61 ليرة سورية وبزيادة صافي الأرباح عام 2008 وصل عائد السهم إلى 49.15 ليرة.

بينما في عام 2009 تراجع صافي الأرباح بمقدار 20 مليون ليرة سورية تقريباً ومنه تراجع حصة السهم الواحد من الأرباح إلى 44.20 ليرة، ومع مضاعفة رأس المال (زيادة عدد الأسهم) عام 2010 زاد صافي الأرباح ولكن بمعدل قليل 30.72% وبالتالي انخفاض عائد السهم إلى 37.46 ليرة، ومعنى ذلك عدم قدرة مصرف بيبيلوس على الاستغلال الكامل لرأس مال المصرف المضاف.

مصرف عودة***:

حصة السهم الواحد لمصرف عودة في عام 2006 هي 0.18 ليرة وهي منخفضة نسبياً بالمقارنة بالأعوام الأخرى وسبب ذلك هو أن المصرف لم يستطع تحقيق مقدار من الأرباح سوى 452,873 لارتفاع النفقات التشغيلية لدى المصرف.

وفي عام 2007 رفع المصرف الدخل التشغيلي بمعدل 192.62% مقابل ازدياد النفقات التشغيلية بمعدل 87.08% فقط**** مما أدى إلى نمو صافي الأرباح وزيادة عائد السهم الواحد إلى 103.52 ليرة دون أن يقابلها أي زيادة في رأس المال.

* معدلات نمو كل من صافي الأرباح وعدد الأسهم لمصرف بيبيلوس موضحة في الملحق السادس وفي الجدول رقم (5).

** بحساب الفرق بين النفقات التشغيلية والدخل التشغيلي عام 2006 من ملحق قوائم الدخل ومن الجدول الخاص بمصرف بيبيلوس.

*** معدلات نمو كل من صافي الأرباح وعدد الأسهم لمصرف عودة موضحة في الملحق السادس وفي الجدول رقم (6).

**** كل من معدلات نمو الدخل والنفقات التشغيلية موضحة في الملحق السادس وفي الجدول رقم (7)

واستمر الارتفاع في عائد السهم حتى وصل إلى 183.10 ليرة سورية في عام 2009 وفي هذا العام زاد رأس مال المصرف إلى خمسة مليارات ليرة (نلك في 20 آب 2009) مقسمة إلى خمسة ملايين سهم منها 910,959 سهم* قيد التداول في هذا العام والباقي تم تداوله في عام 2010 والتي ظهرت آثاره السلبية في العام الأخير بانخفاض عائد السهم إلى 127.41 ليرة هذا من ناحية وزيادة رأس المال بمقدار 350 مليون ليرة (350 ألف سهم) لم يقابلها زيادة أعلى في الأرباح من ناحية أخرى.

وبمعنى آخر إن الزيادة في رأس المال في العامين 2009، 2010 لم تستثمر بشكل جيد في زيادة الأرباح والتي أثرت سلباً على عائد السهم الواحد لمصرف عودة.

تستنتج الباحثة من حصة السهم الواحد من صافي الأرباح EPS مايلي:

1. إن لانخفاض الحصة الربحية للمساهمين في المصارف محل الدراسة وخلال فترة الدراسة يعود لأحد أو كل من السببين التاليين:

أ. انخفاض صافي الأرباح عن الأعوام السابقة لها.

ب. زيادة وسطي عدد الأسهم المتداولة.

2. متوسط الحصة الربحية لمصرف بيمو هو 122.56 ليرة سورية وهو أعلى متوسط مقارنةً بالمصارف الأخرى ويتقارب كل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف عودة في متوسط حصة السهم الواحد من الأرباح والتي هي 110.69، 112.09 ليرة سورية على التوالي، بينما كانت متوسطات كل من المصارف التالية سورية والمهجر، العربي وبيبلوس أقل من المتوسط العام 80.15 مما يدل على أداء منخفض في الربحية للمصارف المذكورة أخيراً.

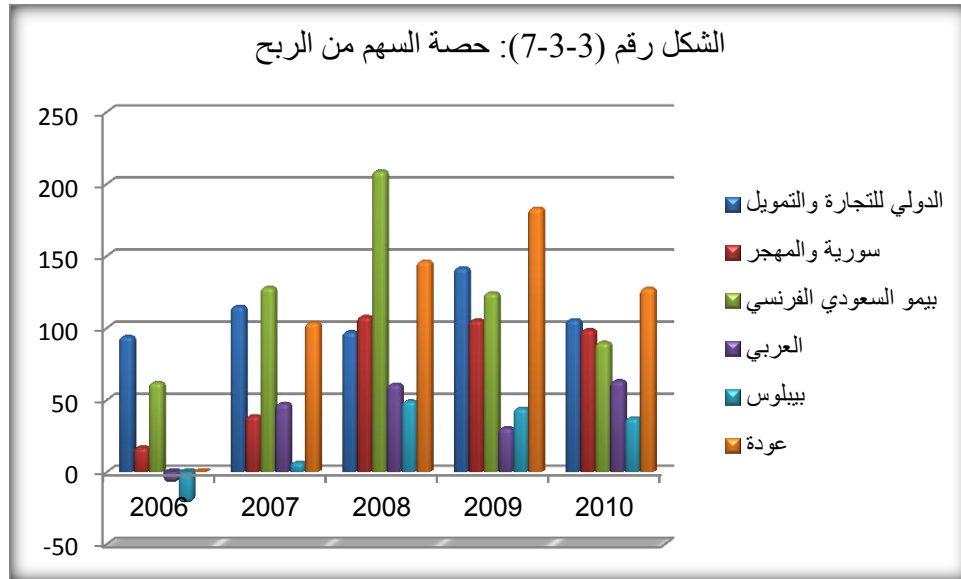
3. لم تستطع المصارف قيد الدراسة من استثمار كافة رأس المال المضاف في توليد الأرباح بذات نسبة نمو رأس المال باستثناء المصرف العربي في عام 2010 الذي استطاع استغلال الزيادة في رفع حصة السهم الواحد من الأرباح.

4. يتضح من الشكل رقم (3-3-7) مجموعة من النقاط أهمها:

أ. كل من مصرف سورية والمهجر ومصرف بيبيلوس يتبعان سياسة استراتيجية واحدة فهما توأمان في الارتفاع والانخفاض مع فارق تحقيق مصرف سورية والمهجر نسب أعلى من مصرف بيبيلوس.

* هو عبارة عن الفرق بين متوسط عدد الأسهم بين عامين 2008، 2009

ب. ارتفاع حصص الربحية لجميع المصارف محل الدراسة في عام 2007.



2. معدل العائد على الأصول (ROA) Return On Assets

يوضح الجدول التالي رقم (3-3-13) تطور معدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة لكل مصرف من المصارف محل الدراسة.

الجدول رقم (3-3-13): معدل العائد على الأصول

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
%1.08	%1.17	%1.24	%1.12	%0.89	%0.96	الدولي للتجارة والتمويل
%0.63	%0.77	%0.88	%0.94	%0.37	%0.21	سورية والمهجر
%0.59	%0.58	%0.65	%0.82	%0.55	%0.34	بيمو السعودي الفرنسي
%0.56	%0.98	%0.54	%0.84	%0.65	%0.22-	العربي
%0.22	%0.54	%0.54	%0.75	%0.15	%0.89-	بيبلوس
%0.58	%0.73	%0.83	%0.62	%0.71	%0.003	عودة
%0.61						المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات في القوائم المالية للمصارف محل الدراسة*

لتوضيح نسبة العائد على إجمالي الأصول تم تفصيل هذه النسبة لكل مصرف على حدى كالتالي:

* حساب معدل العائد على الأصول لجميع المصارف موضحة في الملحق السادس ومن الجداول (8 حتى 13)

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

من الجدول رقم (3-3-13) يلاحظ تسجيل المصرف الدولي للتجارة والتمويل أعلى معدل لنسبة العائد على الأصول بمتوسط 1.08% حيث بدأت النسبة بـ 0.96% عام 2006 ثم انخفضت قليلاً إلى 0.89% وترتفع بعد ذلك تدريجياً إلى أعلى نسبة خلال فترة الدراسة 1.24% عام 2009 لتعود إلى الانخفاض قليلاً إلى 1.17% عام 2010، وكما يلاحظ تقارب النسب من بعضها فالفرق بين أكبر نسبة 1.24% عام 2009 وأقل نسبة 0.89% عام 2008 هو 0.35 (يعتبر المصرف الدولي للتجارة والتمويل من أكثر المصارف محل الدراسة بوجود تقارب بين نسبة العائد على الأصول)، مما يدل على أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل يتبع سياسة استثمارية ثابتة ويستثمر في مجالات استثمارية محددة ومعروفة دون أن يتحمل أي مخاطر.

مصرف سورية والمهجر:

حقق مصرف سورية والمهجر تزايد واضحاً في نسبة العائد على الأصول من 0.21% عام 2006 إلى 0.94% عام 2008 مما يعني تحسن واضحاً في مستوى الربحية حتى عام 2008 ثم بدأت النسبة بالانخفاض تدريجياً حتى 0.77% عام 2010، فالانخفاض في النسبة في عام 2009 يعود إلى التناقص في حجم الأرباح بمقدار (10,971,258) عما هو في العام السابق له 2008 مع العلم إلى أن التناقص في حجم الأرباح يعود إلى ازدياد المصاريف التشغيلية بمقدار 105 مليون (حيث يشكل منها 62 مليون نفقات الموظفين من رواتب ومكافآت وغيرها) مقابل ازدياد الدخل التشغيلي 61 مليون فقط، وعلى الرغم من ارتفاع حجم صافي الأرباح في عام 2010 مع ذلك انخفضت ROA ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في حجم الأصول بمقدار 19 مليار تقريباً (منها 6 مليار تقديم قروض للحكومة والقطاع العام)، ومما سبق نجد تناقص قدرة المصرف في عامي 2009، 2010 على استغلال أصوله المختلفة في توليد مزيد من العائدات وخصوصاً في عام 2010 قام المصرف بمنح قروض للحكومة مقابل حصوله على فائدة بمقدار 96 مليون تقريباً أي بنسبة 1.5% وهي نسبة قليلة نسبياً مقارنة مع الفوائد الممنوحة لأنواع الأخرى من القروض.

وكننتيجة أداء مصرف سورية والمهجر لنسبة العائد على الأصول خلال فترة الدراسة كانت جيدة نوعاً ما لارتفاع متوسط النسبة للمصرف 0.63% عن المتوسط العام للمصارف الخاصة محل الدراسة 0.61%.

مصرف بيمو السعودي الفرنسي:

يبين الجدول رقم (3-3-13) أن كل من مصرفي سورية والمهجر وبيمو السعودي الفرنسي قد اتبعا استراتيجية واحدة بالنسبة للعائد على الأصول فقد حقق أيضاً مصرف بيمو السعودي الفرنسي أقل نسبة 0.34% عام 2006

لترتفع تدريجياً حتى 0.82% عام 2008، أما سبب الانخفاض في 2009 هو كما في مصرف سورية والمهجر حيث ازدادت المصاريف التشغيلية (تشكل نفقات الموظفين العنصر الأساسي) أكثر من ازدياد الدخل التشغيلي كذلك في عام 2010 تم منح قروض للحكومة والقطاع العام بمقدار 4 مليار، ومما سبق يلاحظ تزايد قدرة مصرف بيمو السعودي الفرنسي على استغلال أصوله حتى عام 2008 وفي عامي 2009، 2010 كان للمصرف أصول غير مستثمرة بشكل جيد مما أثر سلباً على أداء المصرف في العامين المذكورين.

وبشكل عام إن متوسط نسبة العائد على الأصول لمصرف بيمو السعودي الفرنسي هو 0.59% وهو قريب جداً من المتوسط العام، مما يعني استغلال مصرف بيمو لأصوله مقبول نوعاً ما مقارنةً مع المصارف الأخرى محل الدراسة.

المصرف العربي:

إن عام 2006 هو عام خسارة للمصرف العربي مما أثر سلباً على نسبة العائد على الأصول عندها حاول المصرف بتحسين أصوله المولدة للدخل (فمثلاً زادت القروض الممنوحة بمبلغ يتجاوز 4.5 مليار) ما رفع النسبة المذكورة إلى 0.84% عام 2008 وما أن انخفضت النسبة إلى 0.54% عام 2009 حتى عاودت الارتفاع إلى أعلى نسبة للمصرف العربي خلال فترة الدراسة 0.98% عام 2010.

وبالتالي نجد زيادة قدرة المصرف العربي على توليد الدخل من الأصول المستثمرة لديه خلال فترة الدراسة ولكن ومقارنةً مع المصارف الأخرى محل الدراسة نجد أن أداء المصرف العربي جيد، حيث متوسط العائد على الأصول للمصرف العربي هو 0.56% وهو أقل بقليل من 0.61% متوسط الصناعة المصرفية (متوسط النسبة لجميع المصارف محل الدراسة).

مصرف بيبيلوس:

من الواضح في الجدول رقم (3-3-13) أن كل من مصرف بيبيلوس والمصرف العربي قد اتبعا استراتيجية واحدة حتى عام 2009 فقد حقق مصرف بيبيلوس خسارة في عام 2006 ما انعكس سلبياً على أداء العائد على الأصول ثم ارتفعت النسبة تدريجياً إلى 0.75% عام 2008 لتتخفض إلى 0.54% عام 2009 (لانخفاض حجم الأرباح بمقدار 20 مليون تقريباً) ويحافظ على هذه النسبة في عام 2010.

ويلاحظ من تطور نسبة العائد على الأصول لمصرف بيبيلوس وجود تحسن في مستوى الربحية عام 2006 حتى عام 2010 ولكن كان مصرف بيبيلوس الأقل أداء في نسبة ROA حيث كان متوسط النسبة للمصرف 0.22% وهي أقل نسبة من نسب متوسطات المصارف.

مصرف عودة:

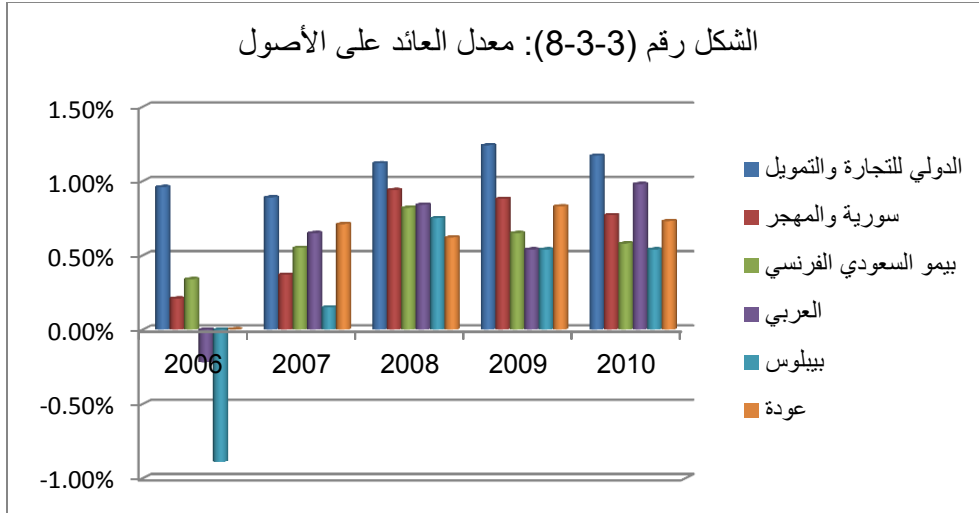
سجل مصرف عودة نسبة منخفضة جداً 0.003% عام 2006 ثم تتقلب النسبة بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة فأعلى نسبة تصل إلى 0.83% عام 2009، مما يعني عدم استقرار المصرف في استغلال أصوله المختلفة، وبشكل عام متوسط نسبة العائد على الأصول لمصرف عودة هي 0.58% وهو قريب من 0.61% المتوسط العام وبالتالي يعتبر استغلال مصرف عودة لأصوله جيدة نوعاً ما مقارنةً مع المصارف الأخرى محل الدراسة.

تستنتج الباحثة من نسبة العائد على الأصول مايلي:

1. تشترك معظم المصارف الخاصة محل الدراسة بارتفاع نسبة العائد على الأصول من عام 2006 إلى عام 2007 وذلك بسبب الارتفاع الكبير في كل من حجم الأصول والعوائد* (صافي الربح) في عام 2007.
2. من متوسطات العائد على الأصول لكل مصرف من المصارف الخاصة محل الدراسة يلاحظ وجود تقارب كبير بين التالية اسمائهم مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف عودة مما يعني اتباعهم استراتيجية واحدة في استثمار الأصول بينما ابتعد عن المتوسط العام كل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل محققاً أفضل أداء ومصرف عودة كان أقل أداء في توليد العائد من الأصول المستثمرة.
3. هناك علاقة طردية قوية** بين الأرباح المحققة والأموال المستثمرة في الأصول سواء أكانت هذه الأموال مملوكة أو مقترضة في جميع المصارف الخاصة محل الدراسة.
4. من الشكل رقم (3-3-8) يلاحظ تفوق المصرف الدولي للتجارة والتمويل في تحقيق أعلى عائد على مجموع الأصول المستثمرة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى وجود تفاوت كبير في النسبة بين المصارف في عام 2006 بينما تشد المنافسة بين المصارف خلال الفترة (2007 - 2010).

* لتوضيح تطور حجم كل من الأصول والعوائد أنظر كل من الملاحق الخاصة بالقوائم المالية للمصارف.

** تم حساب مقدار الارتباط بين حجم العوائد والأصول وكان 0.844 وفق برنامج SPSS كما هو موضح في الملحق السادس.



3. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return On Equity

يوضح الجدول التالي رقم (3-3-14) تطور معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة لكل مصرف من المصارف محل الدراسة.

الجدول رقم (3-3-14): معدل العائد على حقوق الملكية ROE

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
% 14.08	% 12.49	% 17.85	% 13.86	% 11.23	% 14.98	الدولي للتجارة والتمويل
% 11.08	% 13.93	% 14.47	% 17.00	% 6.86	% 3.13	سورية والمهجر
% 15.53	% 13.16	% 15.00	% 18.95	% 19.44	% 11.11	بيمو السعودي الفرنسي
% 6.39	% 11.05	% 5.51	% 8.19	% 8.79	% 1.59-	العربي
% 3.80	% 5.27	% 7.68	% 9.27	% 1.38	% 4.61-	بيلوس
% 8.25	% 9.93	% 10.19	% 11.92	% 9.21	% 0.02	عودة
% 9.86						المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات في القوائم المالية للمصارف محل الدراسة*

لتوضيح معدل العائد على حقوق الملكية تم تفصيل هذه النسبة لكل مصرف على حدى كالتالي:

* حساب معدل العائد على حقوق الملكية لجميع المصارف موضحة في الملحق السادس ومن الجداول (14 حتى 19).

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:*

إن معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل من النسب المرتفعة بين المصارف خلال فترة الدراسة، فكانت أعلى نسبة 14.98% بين المصارف عام 2006 و 17.85% عام 2009 وفي عامي 2007، 2010 انخفضت النسبة إلى 11.23%، على التوالي، والانخفاض في النسبة يرجع إلى أن الارتفاع في العائد (صافي الدخل) بنسبة 54.29% عام 2007 و 7.61% عام 2010 قابله ارتفاع أكبر في حقوق الملكية بنسبة 105.89% عام 2007 و 53.76% عام 2010.

أما سبب الارتفاع الكبير في حقوق الملكية فيعود إلى:

- ارتفاع رأس المال بنسبة 100% عام 2007 وبنسبة 66.6% عام 2010 حيث يشكل رأس المال أكبر بند من حقوق الملكية فيشكل 77.43% من إجمالي حقوق الملكية في عام 2007 و 68.44% من إجمالي عام 2010.**

- ارتفاع الأرباح المدورة*** بنسبة 100.18% عام 2007 وبنسبة 14.45% عام 2010 حيث تشكل الأرباح المدورة نسبة 16.67% عام 2007 ونسبة 19.92% عام 2010 من إجمالي حقوق الملكية.

وبالنتيجة وعلى الرغم من الارتفاع والانخفاض في نسبة العائد على حقوق الملكية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال فترة الدراسة لكنه كان من المصارف الجيدة في قدرته على إدارة تدفقاته النقدية في تحقيق العائد لأصحاب حقوق الملكية وذلك من خلال مقارنة متوسط النسبة 14.08% بالمتوسط العام 9.86% بفارق 4.22%.

مصرف سورية والمهجر:****

حقق مصرف سورية والمهجر نسبة 3.13% عام 2006 وهي أقل نسبة خلال فترة الدراسة ثم ارتفعت تدريجياً حتى 17% عام 2008 لتتراجع إلى 13.93% عام 2010، فالانخفاض في النسبة عام 2009 يعود إلى تراجع صافي الأرباح بنسبة 1.70% عن عام 2008، أما انخفاضها في عام 2010 يرجع إلى أن ازدياد معدل نمو العائد بنسبة 12.04% قابله ازدياد أكبر في نمو حقوق الملكية 16.40% في ذات العام.

* معدلات نمو كل من صافي الدخل وحقوق الملكية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل موضحة في الملحق السادس وفي الجدول رقم 14.

** نسبة رأس المال لأجمالي حقوق الملكية ومعدل نموها موضحة في الملحق السادس من الجدول رقم 20.

*** نسبة الأرباح المدورة لأجمالي حقوق الملكية ومعدل نموها موضحة في الملحق السادس من الجدول رقم 20.

**** معدلات نمو كل من صافي الدخل وحقوق الملكية لمصرف سورية والمهجر موضحة في الملحق السادس وفي الجدول رقم 15.

وسبب انخفاض صافي الأرباح في عام 2009 يرجع إلى ازدياد إجمالي المصاريف التشغيلية بمعدل 12.06% مقابل نمو الدخل التشغيلي بنسبة 2.57% فقط*، أما سبب نمو حقوق الملكية في عام 2010 فهو ارتفاع رأس المال المكتتب به والمدفوع بنسبة 20%** (حيث يشكل رأس المال 72.48% من إجمالي حقوق الملكية) بالإضافة إلى نمو باقي عناصر حقوق الملكية بنسب مختلفة.

وعلى الرغم من وجود تباين في تحقيق نسبة العائد على حقوق الملكية بالنسبة لمصرف سورية والمهجر بوجود فارق بين أكبر وأصغر نسبة لكنه يبقى من المصارف الجيدة وذلك بمقارنة متوسطه 11.08% بالمتوسط العام 9.86%، وبالتالي أداء جيد لإدارة مصرف سورية والمهجر في توليد مزيد من العائدات من أموال المساهمين ما ينعكس بشكل إيجابي على الأداء المالي للمصرف.

مصرف بيمو السعودي الفرنسي:***

بدأ مصرف بيمو بنسبة 11.11% عام 2006 ثم ارتفعت النسبة إلى 19.44% عام 2007 وهي أعلى نسبة بين المصارف وخلال فترة الدراسة لتتراجع بعد ذلك تدريجياً حتى تصل إلى 13.16% عام 2010، إن سبب ارتفاع النسبة في عام 2007 يعود إلى نمو العائد بنسبة 107.23% (وذلك لزيادة الدخل التشغيلي بمقدار 579 مليون مقابل زيادة النفقات التشغيلية مقدار 267 مليون****) مقابل ازدياد حقوق الملكية بنسبة 18.46%، أما سبب الانخفاض تدريجياً من الفترة 2008 حتى 2010 هو نمو حقوق الملكية (مقام النسبة) بشكل أكبر من نمو العوائد (بسط النسبة) بالإضافة إلى انخفاض العائد في عام 2009 بنسبة 9.67%.

إن الانخفاض التدريجي في نسبة العائد على حقوق الملكية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي لم يؤثر على أداء النسبة مقارنةً مع المتوسط العام فيعتبر مصرف بيمو كمتوسط من أفضل المصارف في تعظيم عائد المستثمرين.

* معدل نمو كل من المصاريف التشغيلية و الدخل التشغيلي في الملحق السادس ومن الجدول رقم 23.

** معدلات نمو رأس المال ونسبته إلى حقوق الملكية موضحة في الملحق السادس ومن الجدول رقم 22.

*** معدلات نمو كل من صافي الدخل وحقوق الملكية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي موضحة في الملحق السادس وفي الجدول رقم 16.

**** التغير في الدخل التشغيلي والنفقات التشغيلية يمكن استنتاجها من قائمة الدخل لمصرف بيمو في الملحق الثاني.

المصرف العربي:*

حقق المصرف العربي في عام 2006 خسارة قدرها 24 مليون** ما أثر سلباً على نسبة العائد على حقوق الملكية ثم ارتفعت النسبة إلى 8.79% عام 2007 وتناقصت إلى 8.19% عام 2008، كما تجدر الإشارة إلى أنه في عام 2009 شهد المصرف العربي تراجع في الأرباح بمقدار 87 مليون*** والذي أثر بانخفاض النسبة إلى 5.51% لتعاود الارتفاع إلى 11.05% عام 2010.

إن سبب الارتفاع في النسبة في عامي 2007، 2010 إلى ارتفاع نمو العوائد بنسب 705.04% عام 2007، 118.96% عام 2010 أكثر من نمو حقوق الملكية 9.64%، 9.11% في عامي 2007، 2010 على الترتيب.

بعد تتبع نمو نسبة العائد على حقوق الملكية للمصرف العربي بين العامين 2006 و 2010 يلاحظ وجود فرق كبير بين النسبتين، وبالتالي زيادة قدرة المصرف على استغلال أمواله من أصحاب حقوق الملكية بالإضافة إلى زيادة حصة المستثمرين من صافي الأرباح، ولكن عند مقارنة نسبة العائد على حقوق الملكية للمصرف كمتوسط 6.39% مع متوسطات المصارف الأخرى أو حتى مع المتوسط العام 9.86% مما يعني ضعف المصرف في استغلال حقوق الملكية وتوليد العائد منها.

مصرف بيبيلوس:****

من الجدول رقم (3-3-14) يلاحظ أن كل من مصرف سورية والمهجر وبيبيلوس يتبعان سياسة استراتيجية واحدة حيث حقق أيضاً مصرف بيبيلوس انخفاض في النسبة تصل إلى -4.61% لتزداد تدريجياً إلى 9.27% عام 2008، وفي عام 2009 تناقصت العوائد بمقدار 20 مليون**** والتي أثرت سلباً على النسبة وتراجعت إلى 7.68% واستمرت بالتناقص إلى 5.27% عام 2010.

إن سبب الانخفاض في عام 2010 يعود إلى أن النمو في العوائد 30.72% كان أقل من النمو في حقوق الملكية 90.67% (وذلك بسبب تضاعف رأس المال الذي يشكل نسبة 91.15% من إجمالي حقوق الملكية).

* معدلات نمو كل من العوائد وحقوق الملكية للمصرف العربي موضحة في الملحق السادس ومن الجدول رقم 17.

** الخسارة هي صافي الدخل يمكن استخراجها من الملحق الثاني في الجدول الخاص بالمصرف العربي.

*** التراجع في الأرباح هو عبارة عن فرق صافي الأرباح بين عامي 2009، 2008 وتظهر هذه الأرقام في الملحق الثاني وفي الجدول الخاص بالمصرف العربي.

**** معدلات نمو كل من العوائد وحقوق الملكية لمصرف بيبيلوس موضحة في الملحق السادس ومن الجدول رقم 18.

***** تطور العوائد خلال فترة الدراسة موضحة في الملحق الخاص بالقوائم المالية في جدول قائمة الدخل لمصرف بيبيلوس.

وبشكل عام عند مراقبة تطور نسبة العائد إلى حقوق الملكية لمصرف بيبيلوس ومتوسط النسبة 3.80% يتبين لنا أنه كان من المصارف الأقل أداءً في توليد الدخل من الأموال الخاصة (حقوق الملكية).

مصرف عودة*:

من الملاحظ أيضاً اتباع مصرف عودة استراتيجية مماثلة لكل من بيبيلوس وسورية والمهجر، حيث استطاع مصرف عودة من رفع النسبة من 0.02% عام 2006 إلى 11.92% عام 2008 محققاً أعلى نسبة خلال فترة الدراسة لتتناقص تدريجياً حتى تصل إلى 9.93% عام 2010 بسبب تطور نمو حقوق الملكية (بسبب زيادة رأس المال بنسبة 7% والذي يشكل 77.95% من إجمالي حقوق الملكية** لمصرف عودة) بمعدلات أعلى من نمو العوائد، وفي عام 2009 نما رأس المال بنسبة 100% والذي يشكل نسبة 81.57% من إجمالي حقوق الملكية ونمت صافي الأرباح المدورة 69.53% والتي تشكل 15.63% من إجمالي حقوق الملكية***.

وبمراقبة تطور نسبة العائد على حقوق الملكية بالنسبة لمصرف عودة يلاحظ أنه حقق نسبة 8.25% كمتوسط وتفوق بهذه النسبة على بعض المصارف مثل العربي وبيبيلوس ولكنه لم يستطع التنافس مع المصارف الأخرى محل الدراسة.

تستنتج الباحثة من نسبة العائد على حقوق الملكية مايلي:

1. حققت المصارف التالية: الدولي للتجارة والتمويل، سورية والمهجر وبيمو السعودي الفرنسي معدلات عائد مرتفعة تتراوح بين 11.08% و 15.53% مما يدل على كفاءة إدارات المصارف المذكورة أنفاً في توظيف أموال المساهمين ما انعكس بشكل إيجابي على الأداء المالي لهذه المصارف.
2. تشترك المصارف التالية: العربي، بيبيلوس وعودة بوجود إما خسارة في الأرباح في عام 2006 أو أرباح منخفضة جداً والذي أثر سلباً على نسبة العائد على حقوق الملكية في هذا العام، وعلى الرغم من محاولة هذه المصارف من تطوير النسبة خلال فترة الدراسة لكنها تبقى ذات أداء منخفض مقارنةً مع المصارف الأخرى محل الدراسة، وبالتالي على إدارة المصارف المذكورة أنفاً مراجعة سياساتها وخططها وتصحيح الانحرافات لرفع العائد من أموال المساهمين.

* معدلات نمو كل من العوائد وحقوق الملكية لمصرف عودة موضحة في الملحق السادس ومن الجدول رقم 19.

** نسبة رأس المال إلى حقوق الملكية موضحة في الملحق السادس ومن الجدول رقم 21.

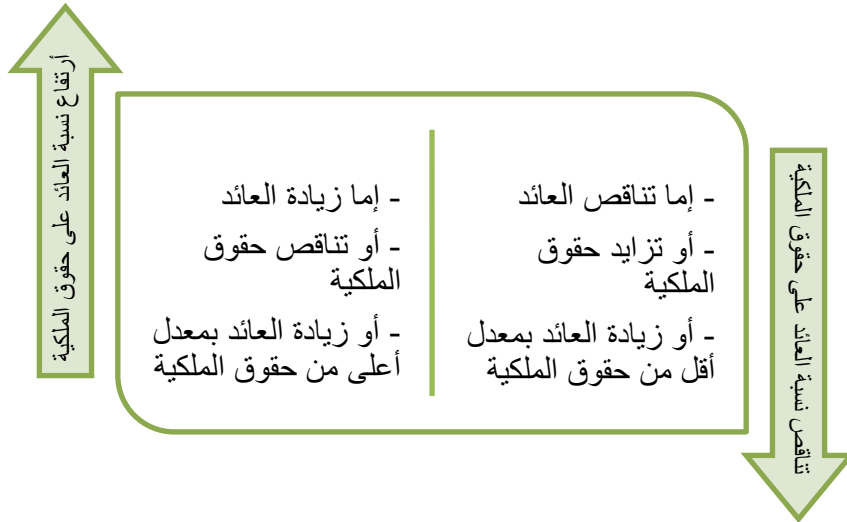
*** نمو رأس المال وصافي الأرباح ونسبتهما إلى إجمالي حقوق الملكية موضحة في الملحق السادس ومن الجدول رقم 21.

3. يؤول الانخفاض في نسبة العائد على حقوق الملكية لجميع المصارف المذكورة وخلال فترة الدراسة إلى أحد السببين التاليين:

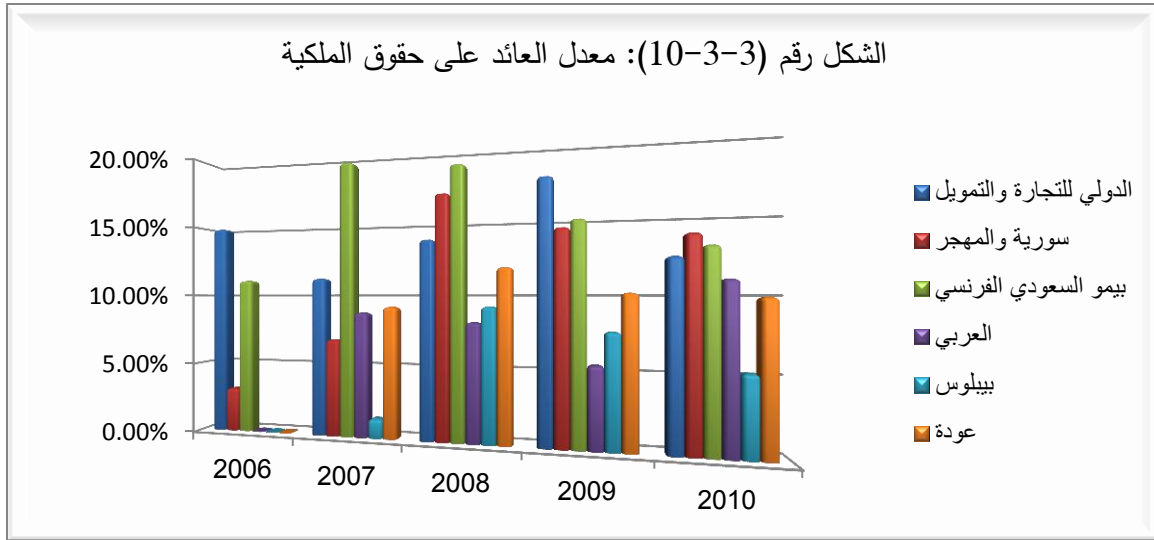
أ. إما تناقص في صافي الأرباح كما حدث في عام 2009 لكل من مصرف سورية والمهجر والمصرف العربي ومصرف عودة.

ب. أو أن زيادة معدلات نمو العائد كانت أقل من معدلات نمو حقوق الملكية، وإن الارتفاع في معدلات نمو حقوق الملكية يعود بشكل أساسي إلى زيادة رأس مال المصارف المكتتب به والمدفوع، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه في جميع فترات زيادة رأس المال أثرت سلباً على انخفاض النسبة باستثناء عام 2010 للمصرف العربي حيث نجح في استثمار الزيادة في رأس المال بتوليد مزيد من العائدات ورفع نسبة العائد على حقوق الملكية، والشكل التالي رقم (3-3-9) يوضح أسباب ارتفاع وانخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية.

الشكل رقم (3-3-9): أسباب ارتفاع وانخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية



4. من الشكل رقم (3-3-10) يلاحظ وجود تباين بين المصارف في نسبة العائد على حقوق الملكية في عامي 2006، 2007 أما في عامي 2008، 2009 يلاحظ انقسام المصارف إلى مجموعتين مجموعة ذات الأداء الأفضل والأخرى ذات الأداء الأقل، بينما في عام 2010 تشتد المنافسة بين جميع المصارف ويقتررب أداء المصارف الجيدة من أداء المصارف الأخرى.



4. ترتيب ربحية المصارف الخاصة في سورية خلال الفترة (2006 - 2010):

يتضح من الجدول رقم (3-3-15) تصدر المصرف الدولي للتجارة والتمويل الترتيب الأول بين المصارف في أداء الربحية خلا الفترة (2006 - 2010) باستثناء عام 2008 فقد حصل على الترتيب الثالث بين المصارف، بينما أخذ مصرف سورية والمهجر الترتيب الثاني في عامي 2008، 2010 والترتيب الثالث في عامي 2006، 2009 والترتيب الخامس عام 2007.

أما بالنسبة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد حافظ على ترتيبه الثاني في العامين الأول والثاني ليتصدر الترتيب الأول عام 2008 ولكنه تراجع إلى الترتيب الثالث عام 2009 والترتيب الرابع عام 2010.

وحصل المصرف العربي الترتيب الخامس بين المصارف في الأعوام التالية 2006، 2008، 2009 والترتيب الرابع في عامي 2007، 2010، وكان مصرف بيبيلوس المصرف الأقل أداء بين المصارف في جميع الأعوام باستثناء عام 2009 حيث سجل الترتيب ما قبل الأخير وكننتيجة نهائية حصوله على الترتيب النهائي بين المصارف خلال فترة الدراسة.

ومن الواضح محاولة مصرف عودة برفع ترتيبه بالنسبة للربحية من الترتيب الرابع عام 2006 إلى الترتيب الثالث عام 2010 ليكون في الترتيب الرابع بين المصارف خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (3-3-15): ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للربحية خلال الفترة (2006-2010)

الترتيب	المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
1	1.4	1	1	3	1	1	الدولي للتجارة والتمويل
3	3	2	3	2	5	3	سورية والمهجر
2	2.4	4	3	1	2	2	بيمو السعودي الفرنسي
5	4.6	4	5	5	4	5	العربي
6	5.4	5	4	6	6	6	بيبلوس
4	3.2	3	2	4	3	4	عودة

*المصدر: من إعداد الباحثة بحساب ترتيب كل مصرف في كل عام بالنسبة لجميع نسب الربحية

بعد توضيح وتقييم الربحية في المصارف خلال الفترة (2006-2010) تم استخلاص الجدول رقم (3-3-16) الذي يوضح أي المصارف الأقل أداء وأي المصارف الأعلى أداء في كل سنة من سنوات الدراسة.

الجدول رقم (3-3-16): المصارف الأعلى والأقل أداء في الربحية

المصرف الأقل أداء	المصرف الأعلى أداء	
مصرف بيبيلوس	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2006
مصرف بيبيلوس	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2007
مصرف بيبيلوس	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	2008
المصرف العربي	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2009
مصرف بيبيلوس	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2010
مصرف بيبيلوس	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	خلال الفترة

المصدر: من إعداد الباحثة

يبين الجدول رقم (3-3-16) تصدر المصرف الدولي للتجارة والتمويل الأداء الأعلى في الربحية في كل معظم فترات الدراسة، أما المصرف الأقل أداء في الربحية هو مصرف بيبيلوس في معظم فترات الدراسة.

* حساب ترتيب كل من مصرف بالنسبة لجميع نسب جودة الأصول في كل عام موضحة في الملحق السادس ومن الجداول (24 حتى 28)

رابعاً: تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية بالنسبة للسيولة

يتم دراسة السيولة باستخدام النسبتين التاليتين:

1. نسبة الجاهزية النقدية Liquidity ratio

يوضح الجدول التالي رقم (3-3-17) تطور نسبة السيولة خلال فترة الدراسة لكل مصرف من المصارف محل الدراسة.

الجدول رقم (3-3-17): نسبة الجاهزية النقدية

X	المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
30.54%	%75.41	%61.15	%61.94	%68.55	%88.77	%96.66	الدولي للتجارة والتمويل
31.32%	%72.51	%53.86	%63.30	%71.73	%82.57	%91.10	سورية والمهجر
54.67%	%76.94	%69.05	%75.90	%73.25	%82.01	%84.50	بيمو السعودي الفرنسي
31.54%	%58.40	%42.91	%42.00	%60.21	%66.62	%80.26	العربي
32.33%	%44.46	%38.71	%36.13	%44.60	%47.49	%55.37	بيبلوس
31.73%	%68.83	%54.27	%63.63	%67.01	%72.05	%87.20	عودة
35.35%	%66.09						المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصارف*

X: متوسط نسبة حجم الودائع الجارية إلى وداائع العملاء**

لتوضيح نسبة السيولة تم تفصيل هذه النسبة لكل مصرف على حدى كالتالي:

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:***

ينتضح من الجدول رقم (3-3-17) أن نسبة السيولة %96.66 لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل عام 2006 هي نسبة مرتفعة جداً**** وتشير إلى سيولة عالية وأموال معطلة غير مستثمرة ما ينعكس سلبياً على الأداء المالي للمصرف، لتتخفف النسبة بعد ذلك تدريجياً حتى تصل إلى %61.15 عام 2010 بمعنى توجه المصرف

* حساب نسبة السيولة لجميع المصارف موضحة في الملحق السابع من الجداول (1 حتى 6).

** نسبة الودائع الجارية إلى وداائع العملاء موضحة في الملحق السابع جدول رقم (7).

*** معدلات نمو كل من النقدية والودائع للمصرف الدولي للتجارة والتمويل موضحة في الملحق السابع جدول رقم (1)

**** بالمقارنة مع نسبة الودائع الجارية إلى وداائع العملاء للمصرف الدولي للتجارة والتمويل.

إلى تخفيض السيولة الفائضة وذلك من خلال رفع معدلات نمو النقدية بنسبة أقل من نمو ودائع العملاء باستثناء عام 2008.

ومن تتبع مسار الانخفاض في نسبة السيولة يلاحظ مايلي:

❖ الانخفاض الشديد في النسبة عام 2008 مقارنةً مع الأعوام الأخرى وكما هو واضح في الجدول رقم (3-17) والشكل رقم (3-3-11) يعود إلى الانخفاض في النقدية من 82.103 مليار ليرة سورية عام 2007 إلى 25.505 مليار ليرة عام 2008 وبمعدل 9.24%، ويمكن إرجاع الانخفاض في النقدية إلى تناقص الأرصدة والإيداعات لدى المصارف الأخرى من 19.561 مليار إلى 14.144 مليار وبمعدل 27.69%.

❖ وجود تقارب كبير في نسبة الجاهزية النقدية بين عامي 2009، 2010 بفارق 0.79%، ويعود ذلك إلى التقارب بين نسبة نمو النقدية 15.90% وبين نسبة نمو الودائع 17.41%.

مصرف سورية والمهجر*

يلاحظ من الجدول رقم (3-3-17) أن نسبة 91.10% عام 2006 لمصرف سورية والمهجر هي نسبة مرتفعة** تشير إلى سيولة عالية وإلى تخوف المصرف لحالات سحب الودائع، لتتخفف النسبة تدريجياً حتى تصل إلى 53.86% عام 2010.

إن سبب الانخفاض في النسبة في عامي 2007، 2010 يعود إلى ارتفاع نمو النقدية بنسبة أقل من نمو الودائع، أما انخفاض النسبة في 2008، 2009 فيمكن إرجاعه إلى أنه مع تتابع نمو الودائع في العامين المذكورين تراجع حجم النقدية بمعدل 3.91% عام 2008 و6.48% عام 2009.

فسبب التناقص في حجم النقدية عام 2009 هو التراجع في حجم الأرصدة والإيداعات لدى المصارف الأخرى من 32.018 مليار ليرة إلى 26.635 مليار ليرة بنسبة 16.81%، أما من أسباب التناقص في حجم النقدية عام 2008 هو:

❖ انخفاض النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي من 13.800 مليار ليرة سورية إلى 13.295 مليار ليرة سورية أي بنسبة 3.66%.

* معدلات نمو كل من النقدية والودائع لمصرف سورية والمهجر موضحة في الملحق السابع جدول رقم (2).

** بالمقارنة مع نسبة الودائع الجارية إلى ودائع العملاء لمصرف سورية والمهجر.

♣ انخفاض الأرصدة والإيداعات لدى المصارف الأخرى من 33.663 مليار ليرة سورية إلى 32.018 مليار ليرة وينسبة 4.89%.

مصرف بيمو السعودي الفرنسي:*

حقق مصرف بيمو نسبة سيولة 84.50% وهي من النسب المرتفعة** مقارنةً مع المصارف الأخرى محل الدراسة مما يشير أيضاً إلى وجود أصول سائلة مرتفعة غير مستثمرة وبالتالي غير مولدة للدخل، وتنخفض النسبة بعد ذلك تدريجياً حتى تصل إلى 73.25% عام 2008، ثم ترتفع حتى 75.90% عام 2009 لتعاود الانخفاض إلى 69.05% عام 2010.

إن سبب الانخفاض في نسبة السيولة في عامي 2007، 2010 يعود إلى ارتفاع معدل نمو النقدية بنسبة أقل من نمو الودائع، بينما الانخفاض في النسبة عام 2008 فيعود إلى تراجع في النقدية من 59.690 مليار إلى 57.293 مليار أي بمعدل 4.02% ويمكن إرجاع التناقص في النقدية إلى:

♣ التناقص في النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي من 26.140 مليار إلى 24.113 مليار وينسبة 7.75%.

♣ التناقص في الأرصدة والإيداعات لدى المصارف الأخرى من 35.153 مليار ليرة عام 2007 إلى 34.898 مليار ليرة عام 2008 وينسبة 0.72%.

♣ التزايد في حجم ودائع المصارف الأخرى من 1.603 مليار ليرة إلى 1.718 مليار ليرة وينسبة 7.17%.

أما التزايد في نسبة السيولة عام 2009 فيرجع إلى نمو حجم النقدة بنسبة 21.25% وبمعدل أعلى من نسبة نمو الودائع 17.04%.

المصرف العربي:***

مقدار النقدية التي يحتفظ بها المصرف العربي لمقابلة المتطلبات المختلفة من المسحوبات والالتزامات عام 2006 هي 5.912 مليار ليرة سورية وهي مرتفعة مقارنةً بحجم الودائع 7.366 مليار ليرة، حيث تشكل نسبة النقدية

* معدلات نمو كل من النقدية والودائع لمصرف بيمو السعودي الفرنسي موضحة في الملحق السابع جدول رقم (3).

** بالمقارنة مع نسبة الودائع الجارية إلى ودائع العملاء لمصرف بيمو السعودي الفرنسي.

*** معدلات نمو كل من النقدية والودائع للمصرف العربي موضحة في الملحق السابع جدول رقم (4).

من الودائع 80.26% ثم تنخفض النسبة تدريجياً حتى تصل إلى 42% عام 2009، لترتفع قليلاً إلى 42.91% عام 2010، وبالتالي انخفاض حجم السيولة لدى المصرف العربي مقارنةً بعام 2006.

ويلاحظ من تتبع مسار نسبة السيولة كما هو مبين في الجدول رقم (3-3-17) وفي الشكل رقم (3-3-11)

مايلي:

♣ الانخفاض في النسبة في عامي 2007، 2008 يرجع إلى زيادة معدل نمو النقدية بنسب 113.92%،

24.10% على التوالي وينسب أقل من نمو الودائع 157.70%، 37.31% على الترتيب.

♣ في حين الانخفاض في عام 2009 فيعود إلى تراجع حجم النقدية بمعدل 30.96% بنسبة أكبر من تراجع

حجم الودائع 1.02%، فالانخفاض في النقدية يمكن إرجاعه إلى التناقص في الأرصدة والإيداعات لدى

المصارف الأخرى من 10.880 مليار ليرة إلى 6.967 مليار ليرة وبنسبة 35.97%، بينما الانخفاض في

حجم الودائع فيرجع إلى انخفاض حجم الودائع لأجل من 17.580 مليار ليرة إلى 16.065 مليار ليرة

وبنسبة 8.62%.

♣ أما التزايد البسيط في نسبة السيولة عام 2010 بسبب نمو حجم النقدية بنسبة 39.82% وبمعدل أكبر من

نمو الودائع بنسبة 36.85%، فالتزايد الكبير في النقدية يعود إلى التزايد في حجم النقد والأرصدة لدى

مصرف سورية والمركزي من 7.311 مليار ليرة إلى 10.206 مليار ليرة أي بنسبة 39.60%.

مصرف بيبيلوس*

يعتبر مصرف بيبيلوس من أفضل المصارف الخاصة محل الدراسة في نسبة السيولة فنسبة 55.37% عام

2006 هي أقل نسبة بين المصارف في هذا العام، ثم تبدأ النسبة بالانخفاض تدريجياً حتى 36.13% عام 2009

لترتفع إلى 38.71% عام 2010 مما يدل على انخفاض الأصول السائلة المعطلة واستثمارها في مجالات استثمارية

مربحة.

فالانخفاض في النسبة في الأعوام 2007، 2008، 2009 يعود إلى نمو حجم النقدية بمعدل أقل من نمو حجم

الودائع، أما الارتفاع في النسبة فيرجع إلى نمو النقدية بنسبة أعلى من نمو حجم الودائع، والارتفاع الكبير في النقدية

كان بسبب ارتفاع حجم النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي من 4.485 مليار ليرة إلى 7.536 مليار ليرة

أي بنسبة 68.03%.

* معدلات نمو كل من النقدية والودائع لمصرف بيبيلوس موضحة في الملحق السابع جدول رقم (5).

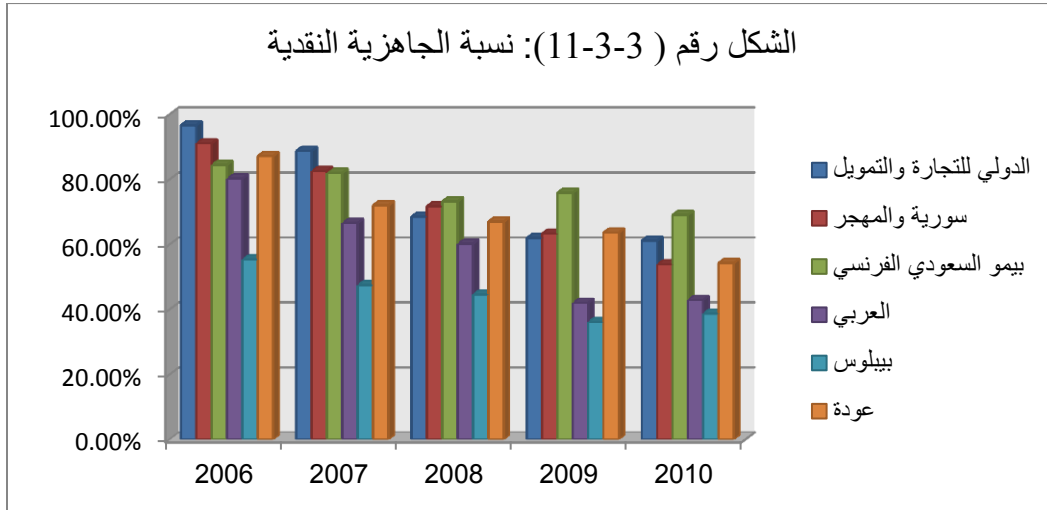
إن حجم النقدية لمصرف عودة عام 2006 يقدر بـ 11.729 مليار ليرة مقابل حجم الودائع المقدّر بـ 13.451 حيث تشكل النقدية نسبة 87.20% من حجم الودائع ما يدل على اتساع الرصيد النقدي لدى المصرف، لتتخفّف النسبة بعد ذلك حتى تصل إلى 54.27% عام 2010، وسبب الانخفاض هو نمو النقدية بمعدلات أقل من نمو الودائع خلال فترة الدراسة.

تستنتج الباحثة من نسبة الجاهزية النقدية مايلي:

1. على اعتبار عدم وضوح معدل سحب الودائع للمصارف الخاصة في سورية وعدم وجود فترة استحقاق للودائع الجارية فقد تم أخذ نسبة الودائع الجارية إلى ودائع العملاء كمعيار حد أدنى لتقييم سيولة المصارف باستخدام مقياس نسبة السيولة، وعلى غرار ما سبق يلاحظ من الجدول رقم (3-3-17) وجود فارق كبير بين متوسط نسبة الودائع الجارية إلى ودائع العملاء وبين متوسط نسبة السيولة ما يدل على وجود أموال معطّلة وغير مستثمرة ما ينعكس سلبياً على الأداء المالي للمصارف محل الدراسة مع محاولة جميع المصارف محل الدراسة على تخفيض النسبة لكنها ما تزال مرتفعة.
2. يتضح من الشكل رقم (3-3-11) أن كل من المصارف التالية: الدولي للتجارة والتمويل وسورية والمهجر والعربي وعودة هم الأقدر في القدرة على تخفيض السيولة العالية خلال فترة الدراسة لوجود مجال واسع بين أول وآخر قيمة في نسبة الجاهزية النقدية، بينما تتخفّف القدرة على تخفيض السيولة لمصرفي بيبيلوس وبيمو السعودي الفرنسي.

* معدلات نمو كل من النقدية والودائع لمصرف عودة موضحة في الملحق السابع جدول رقم (6).

الشكل رقم (3-3-11)



3. من خلال عرض توضيح وتفصيل نسبة الجاهزية النقدية لكل مصرف من المصارف محل الدراسة يمكن استنتاج

الحالات التي تم فيها تناقص وتزايد النسبة من خلال الشكل التالي:

الشكل (3-3-12)



2. نسبة السيولة Liquidity Ratio

يوضح الجدول التالي رقم (3-3-18) تطور نسبة السيولة خلال فترة الدراسة لكل مصرف من المصارف

محل الدراسة.

الجدول رقم (3-3-18): نسبة السيولة

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
%8.38	%6.19-	%1.14-	%14.55-	%20.19	%43.57	الدولي للتجارة والتمويل
%1.26	%4.19-	%2.77	%0.04	%6.05	%1.65	سورية والمهجر
%2.78	%1.54-	%14.42	%1.91-	%0.84	%2.07	بيمو السعودي الفرنسي
%5.75	%12.45	%19.12-	%4.29	%31.01	%0.11	العربي
%11.23	%1.91	%8.62-	%7.29	%24.85	%30.72	بيبلوس
%18.55	%9.12	%0.18-	%21.60	%39.16	%23.07	عودة
%7.99						المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصارف *

لتوضيح نسبة السيولة تم شرح هذه النسبة لكل مصرف على حدى كالتالي:

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:**

حقق المصرف الدولي نسبة 43.57% عام 2006 وهي نسبة مرتفعة مقارنةً بالمصارف الأخرى في ذات العام وأعلى نسبة للمصرف خلال فترة الدراسة، لتتخفف إلى 20.19% عام 2007، وبالتمعن بالجدول يُلاحظ أن النسبة خلال الأعوام من 2008 حتى 2010 هي سالبة ويرجع ذلك إلى أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالبة، وبالأخص عام 2008 حيث وصلت صافي التدفقات التشغيلية إلى -6.139 مليار ليرة بعد أن كانت 7.709 مليارات عام 2007 والسبب في ذلك يعود إلى:

♣ زيادة التغير في الأرصدة لدى المركزي من 451 مليون إلى 2.264 مليار ليرة سورية أي بمقدار 1.183 مليار ليرة سورية.

* حساب نسبة السيولة لجميع المصارف موضحة في الملحق السابع من الجداول (8 حتى 13).

** معدلات نمو كل من النقدية والودائع للمصرف الدولي للتجارة والتمويل موضحة في الملحق السابع جدول رقم (8).

♣ تحوّل الايداعات لدى المصارف والمؤسسات المصرفية من 345 مليون وبإشارة موجبة إلى 1.844 مليار وبإشارة سالبة.

♣ زيادة التغير في التسهيلات الائتمانية المباشرة من 6.099 مليار ليرة إلى 7.069 مليار ليرة وبمقدار 970 مليون ليرة سورية.

تستنتج الباحثة أنه على الرغم من ازدياد ودائع العملاء لكن توسع المصرف في منح التسهيلات الائتمانية كان بمعدل أعلى من ازدياد الودائع* هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تلاحظ الباحثة تخوف المصرف لسبب ما قد يكون من الأزمة المالية العالمية عام 2008 حيث ظهر ذلك من زيادة حجم الايداعات بشكل كبير لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى.

مصرف سورية والمهجر:**

تتراوح نسبة السيولة خلال الفترة 2006-2010 بأعلى نسبة 6.05% عام 2007 وبين 0.04% عام 2008، بينما ظهرت النسبة عام 2010 بقيمة سالبة ما يشير إلى أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ذو قيمة سالبة ويمكن إرجاع ذلك إلى:

♣ زيادة التغير في الايداعات لدى مصرف سورية المركزي بمقدار 1.404 مليار ليرة لتصل إلى 1.734 مليار ليرة عام 2010.

♣ زيادة التغير في الايداعات لدى المصارف الأخرى من 1.303 مليار ليرة عام 2009 إلى 10.350 مليار ليرة عام 2010 وبمقدار 9.047 مليار ليرة.

♣ التوسع بمنح التسهيلات الائتمانية المباشرة لتصل إلى 10.983 مليار ليرة بعد أن كانت 1.288 مليار ليرة عام 2009.

مصرف بيمو السعودي الفرنسي:***

أعلى نسبة للمصرف كانت عام 2009 مع الإشارة بأنها أعلى نسبة بين المصارف في هذا العام ويمكن إرجاع ذلك إلى نمو صافي التدفقات النقدية التشغيلية لتصل إلى 13.332 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 1.528 مليار

* معدل نمو التسهيلات الائتمانية عام 2008 كان 59% بينما معدل نمو ودائع العملاء 18%.

** معدلات نمو كل من النقدية والودائع لمصرف سورية والمهجر موضحة في الملحق السابع جدول رقم (9).

*** معدلات نمو كل من النقدية والودائع لمصرف بيمو السعودي الفرنسي موضحة في الملحق السابع جدول رقم (10).

ليرة وقيمة سالبة عام 2008 مع التنويه إلى تحقيق المصرف أعلى صافي تدفقات تشغيلية خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى:

♣ انخفاض التغير في الأرصدة لدى المركزي من 4.297 مليار ليرة عام 2008 إلى 1.445 مليار ليرة عام 2009 وبمقدار 2.852 مليار ليرة.

♣ انخفاض التغير في التسهيلات الائتمانية من 9.999 مليار ليرة إلى 1.674 مليار ليرة أي بمقدار 8.325 مليار ليرة.

ويتتبع مسار النسبة خلال الفترة يُلاحظ وجود قيم سالبة في كل من عامي 2008 و 2010 ويعود ذلك إلى صافي تدفق نقدي تشغيلي سالب والنسبة الأعلى عام 2008، السبب في ذلك قد يعود إلى:

♣ زيادة التغير في الأرصدة لدى المركزي من 968 مليون ليرة إلى 4.297 مليار ليرة وبمقدار 33.329 مليار ليرة.

♣ زيادة التغير في التسهيلات الائتمانية المباشرة من 5.319 مليار ليرة عام 2007 إلى 10.012 مليار ليرة عام 2008 وبمقدار 4.693 مليار ليرة.

المصرف العربي*:

يُلاحظ من تطور النسبة أن معظمها ذات قيمة موجبة وأعلها عام 2007 لتصل إلى 31.01% ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات نمو كل من بسط ومقام النسبة بشكل عالٍ، وفي عام 2009 فقد ظهرت النسبة بإشارة سالبة لإن صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية ذو قيمة سالبة مما يشير عدم قدرة المصرف على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة الرئيسية في ذلك العام.

مصرف بيبيلوس**:

من تتبع تطور النسبة يُلاحظ انخفاض النسبة تدريجياً لتبدأ ب 30.72% عام 2006 وتصل إلى 8.62% بقيمة سالبة لتعود وترتفع إلى 1.91% عام 2010 والإشارة السالبة في عام 2009 تعود إلى صافي تدفقات نقدية تشغيلية سالبة بسبب مايلي:

* معدلات نمو كل من النقدية والودائع للمصرف العربي موضحة في الملحق السابع جدول رقم (11).

** معدلات نمو كل من النقدية والودائع لمصرف بيبيلوس موضحة في الملحق السابع جدول رقم (12).

♣ زيادة التغير في الايداعات لدى المصارف من 1.415 مليار ليرة عام 2008 إلى 1.942 مليار ليرة وبمقدار 528 مليون ليرة.

♣ زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة من 4.006 مليار إلى 5.784 مليار ليرة وبمقدار 1.778 مليار ليرة.

♣ تحول التغير في الودائع لدى المصارف من 960 مليون ليرة وبقيمة موجبة إلى 1.138 مليار ليرة وبقيمة سالبة.

مصرف عودة:*

تتغير النسبة لمصرف عودة خلال الفترة بين الارتفاع والانخفاض، ففي عام 2007 ارتفعت النسبة إلى 39.16% لتتخفض إلى 0.18% بالقيمة السالبة عام 2009 لتعود وترتفع عام 2010 إلى 9.12%، أما القيمة السالبة في عام 2009 فترجع إلى صافي تدفق نقدي تشغيلي سالب يمكن ارجاعه بشكل أساسي إلى:

♣ تحول التغير في الايداعات لدى المصارف من 3.133 مليار ليرة عام 2008 وبقيمة موجبة إلى 7.485 مليار ليرة بقيمة سالبة عام 2009.

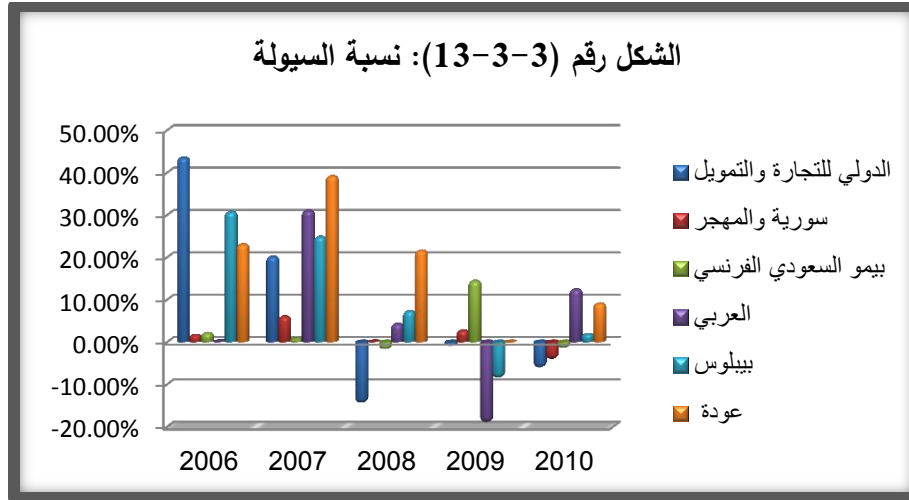
♣ الزيادة في ضريبة الدخل المدفوعة من 141 مليون إلى 219 مليون ويفارق 78 مليون.

تستنتج الباحثة من نسبة السيولة مايلي:

1. القيم السالبة في نسبة السيولة تشير إلى صافي تدفقات نقدية تشغيلية سالبة وبالتالي هياكل مالية غير سلمية ما يشير إلى أن النقدية في المصارف في تلك التواريخ غير كافية لتغطية الودائع، والسبب الرئيسي للقيمة السالبة لمعظم المصارف تعود بشكل أساسي إلى الزيادة المفرطة في حجم الايداعات لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى بالإضافة إلى التوسع في منح التسهيلات الائتمانية مع الإشارة إلى أنه خلال فترة الدراسة ولجميع المصارف كانت معدلات نمو التسهيلات ائتمانية أعلى من معدلات نمو ودائع العملاء باستثناء عام 2007 لمصرف عودة.

2. من الجدول رقم (3-3-18) والشكل رقم (3-3-13) يُلاحظ أن النسبة في عامي 2006 و2007 لجميع المصارف ذو قيمة موجبة وبالتالي صافي تدفقات نقدية تشغيلية موجبة ومنها هياكل مالية سلمية في العامين المذكورين، بالإضافة إلى وجود تباين في النسبة بين المصارف خلال فترة الدراسة فمثلاً المصرف الدولي للتجارة والتمويل حقق نسبة 43.57% عام 2006 بينما المصرف العربي نسبة 0.11% في ذات العام ويمكن إرجاع ذلك إلى تباين السياسات المتبعة في كل مصرف من المصارف محل الدراسة.

* معدلات نمو كل من النقدية والودائع لمصرف عودة موضحة في الملحق السابع جدول رقم (13).



3. نسبة القروض إلى الودائع Loans To Deposits Ratio

يوضح الجدول التالي رقم (3-3-19) تطور نسبة القروض إلى الودائع خلال فترة الدراسة لكل مصرف من المصارف محل الدراسة.

الجدول رقم (3-3-19): نسبة القروض إلى الودائع

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
%40.34	%51.98	%47.80	%45.37	%31.45	%25.10	الدولي للتجارة والتمويل
%27.98	%36.63	%33.20	%32.20	%23.37	%14.50	سورية والمهجر
%28.44	%35.20	%30.54	%33.45	%22.62	%20.41	بيمو السعودي الفرنسي
%46.86	%65.96	%58.92	%44.32	%35.25	%29.87	العربي
%51.74	%62.02	%56.43	%45.68	%47.97	%46.60	ببيلوس
%38.51	%47.90	%39.79	%38.35	%30.75	%35.77	عودة
%38.98						المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصارف*

لتوضيح نسبة القروض إلى الودائع تم تفصيل هذه النسبة لكل مصرف على حدى كالتالي:

* حساب نسبة القروض إلى الودائع لجميع المصارف موضحة في الملحق السابع من الجداول (14 حتى 19)

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:*

يتبين من الجدول رقم (3-3-19) ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع للمصرف الدولي للتجارة والتمويل تدريجياً من 25.10% عام 2006 حتى وصلت إلى 51.98% عام 2010 ويعود الارتفاع في النسبة إلى زيادة معدلات نمو القروض بنسبة أكبر من معدلات نمو الودائع.

ويلاحظ من مسار المصرف الدولي للتجارة والتمويل في الجدول رقم (3-3-19) ومن الشكل رقم (3-3-14) ارتفاع شديد في النسبة عام 2008 مقارنة مع الأعوام الأخرى لأن نسبة نمو التسهيلات الائتمانية 59.05% تعادل ستة أضعاف تقريباً من نمو الودائع 10.26%، ومن أسباب الارتفاع في التسهيلات الائتمانية:

♣ ارتفاع الحسابات الجارية المدينة بنسبة 100.39% لتصبح 7.631 مليار بعد أن كانت 3.808 مليار عام 2007.

♣ ارتفاع القروض الممنوحة للأفراد بنسبة 267.84% لتصل إلى 341 مليون مقارنة 93 مليون عام 2007.

♣ انخفاض الفوائد المقبوضة مقدماً عن القروض بنسبة 96.17% لتصبح 2,398 ألف ليرة بعد أن كانت 62,653 ألف ليرة عام 2007.

ويشير ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع إلى ارتفاع القروض الممولة بواسطة الودائع ومنه زيادة قدرة المصرف الدولي للتجارة والتمويل على تقديم قروض إضافية وبالتالي زيادة ربحية المصرف وفي ذات الوقت هو مؤشر سلبي للسيولة.

مصرف سورية والمهجر:**

يعتبر مصرف سورية والمهجر من أفضل المصارف عام 2006 بالنسبة للسيولة حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 14.50% لتزداد تدريجياً حتى تصل إلى 36.63% عام 2010، مع الإشارة إلى أن الارتفاع في النسبة يعود إلى ارتفاع معدلات نمو القروض بنسبة أكبر من معدلات نمو الودائع في جميع فترات الدراسة إلا أنه في عام 2008 بالإضافة إلى نمو القروض وجود تراجع في حجم الودائع بمعدل 1.56% بسبب انخفاض ودائع التوفير من 1.619 مليار عام 2007 إلى 1.110 مليار بالإضافة إلى الودائع الجامدة 6.502 مليار التي لم تكن تظهر في الأعوام السابقة لعام 2008.

* معدلات نمو كل من القروض وحجم الودائع للمصرف الدولي للتجارة والتمويل موضحة في الملحق السابع جدول رقم (14).

** معدلات نمو كل من القروض وحجم الودائع لمصرف سورية والمهجر موضحة في الملحق السابع جدول رقم (15).

فالارتفاع في نسبة القروض إلى الودائع تعني توسع مصرف سورية والمهجر في المساحة الإقراضية التي يمنحها من الودائع من عام لآخر ومنه انخفاض السيولة.

مصرف بيمو السعودي الفرنسي:*

يعتبر مصرف بيمو السعودي الفرنسي ثاني أفضل مصرف من المصارف محل الدراسة في نسبة القروض إلى الودائع عام 2006 حيث كانت نسبة القروض إلى الودائع 20.41% في هذا العام ثم تبدأ بالارتفاع حتى 33.45% عام 2008، بينما تنخفض النسبة عام 2009 لتعاود الارتفاع عام 2010 لتصل إلى 35.20% وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة.

فالانخفاض في نسبة القروض إلى الودائع في عام 2009 إلى 30.54% بعدما تجاوزت 33% في عام 2008 يرجع إلى ارتفاع معدل نمو القروض 5.44% بنسبة أقل من معدل نمو الودائع 15.49%، ومن أكثر أسباب النمو العالي للودائع هو:

♣ ارتفاع الودائع الجارية بنسبة 22.58% لتصبح 55.259 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 45.079 مليار ليرة سورية عام 2008.

♣ ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 10.34% لتصل إلى 33.461 مليار ليرة سورية مقارنةً بـ 30.325 مليار ليرة سورية عام 2008.

مما يعني أن مصرف بيمو السعودي الفرنسي كان شديد الحذر في عام 2009 إزاء منح قروض جديدة فقد يرجع ذلك إلى تخوف المصرف من الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008.

المصرف العربي:**

شهد المصرف العربي تطور ملحوظ في نسبة القروض إلى الودائع وبمعدلات نمو متزايدة حتى عام 2009 وبمعدل نمو متناقص حتى عام 2010، فأقل نسبة 29.87% عام 2006 لتزداد وتصل إلى 65.96% عام 2010 وذلك لزيادة نمو القروض بنسب أكبر من نمو الودائع.

*معدلات نمو كل من القروض وحجم الودائع لمصرف بيمو موضحة في الملحق السابع جدول رقم (16).

**معدلات نمو كل من القروض وحجم الودائع للمصرف العربي موضحة في الملحق السابع جدول (17).

ويلاحظ من تتبع مسار المصرف العربي في الجدول رقم (3-3-19) ومن الشكل رقم (3-3-14) ارتفاع شديد في النسبة عام 2009 مقارنة مع الأعوام الأخرى لأن نسبة نمو التسهيلات الائتمانية 39.82% تعادل ثمانية أضعاف تقريباً من نمو الودائع 5.18%، ومن أسباب الارتفاع في التسهيلات الائتمانية:

♣ ارتفاع القروض والسلف بنسبة 79.48% لتكون 10.383 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 5.785 مليار ليرة سورية عام 2008.

♣ ارتفاع السندات المحسومة (التجارية) نسبة 20.33% لتصل إلى 2.666 مليار مقارنةً بـ 2.215 مليار عام 2008.

فالارتفاع في نسبة القروض إلى الودائع يشير توسع المصرف العربي في تمويل القروض من الودائع والذي سينعكس سلبياً على السيولة.

مصرف بيبيلوس: *

يتضح من الجدول رقم (3-3-19) أن نسبة 46.60% عام 2006 لمصرف بيبيلوس هي أعلى نسبة بين المصارف محل الدراسة وتزداد قليلاً إلى 47.97% عام 2007 لتتخفص عام 2008 إلى 45.68% وذلك لنمو القروض بنسبة 60.21% أقل من نمو الودائع 68.24% ثم تعاود النسبة بالارتفاع حتى تصل إلى 62.02% عام 2010 وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة.

ومن أسباب الارتفاع العالي في الودائع عام 2008 هي:

♣ ارتفاع الودائع الجارية من الأفراد بنسبة 75.18% لتصبح 7.428 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 4.240 مليار ليرة سورية عام 2007.

♣ ارتفاع الودائع لأجل من الأفراد بنسبة 42.99% لتصل إلى 13.026 مليار ليرة سورية مقارنةً بـ 9.110 مليار ليرة سورية عام 2007.

♣ ارتفاع ودائع المصارف الأخرى بنسبة 121.62% لتكون 2.925 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 1.320 مليار ليرة سورية عام 2007.

* معدلات نمو كل من القروض وحجم الودائع لمصرف بيبيلوس موضحة في الملحق السابع جدول رقم (18).

ويعرض تطور نسبة القروض إلى الودائع لمصرف بيبيلوس يتبين توفر سيولة لدى المصرف عام 2008 أعلى نسبياً مقارنةً بالأعوام الأخرى بسبب تواصل نمو الودائع وكان المصرف شديد التردد في منح قروض جديدة في هذا العام، بينما انخفضت السيولة في الأعوام الأخرى بسبب توسع المصرف في منح القروض.

مصرف عودة:*

بدأت نسبة القروض إلى الودائع لمصرف عودة بمعدل 35.77% عام 2006 لتتخفض إلى 30.75% عام 2007 لنمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 102.70% أقل نسبة من نمو الودائع 135.77% وبالتالي تحسن في مستوى السيولة لدى المصرف، ومن أسباب الارتفاع الشديد في الودائع:

♣ ارتفاع الودائع الجارية من الأفراد بنسبة 150.10% لتصبح 10.973 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 4.387 مليار ليرة سورية عام 2006.

♣ ارتفاع ودائع التوفير من الأفراد بنسبة 118.34% لتصل إلى 1.008 مليار ليرة سورية مقارنةً بـ 462 مليون ليرة سورية عام 2006.

♣ ارتفاع الودائع لأجل من الأفراد بنسبة 127.05% لتصل إلى 19.530 مليار ليرة سورية مقارنةً بـ 8.602 مليار ليرة سورية عام 2006.

♣ ارتفاع ودائع المصارف الأخرى بنسبة 186.42% لتكون 373 مليون ليرة سورية بعد أن كانت 130 مليون ليرة سورية عام 2006.

♣ بالإضافة إلى التأمينات النقدية مقابل التسهيلات والفوائد المستحقة الدفع بقيمة 136,201,173 ليرة سورية والتي تدرج ضمن ودائع العملاء والتي لم تكن ظاهرة في عام 2006.

ثم تبدأ نسبة القروض إلى الودائع بالارتفاع تدريجياً حتى تصل إلى 47.90% عام 2010 مايدل على توجه مصرف عودة إلى تمويل نسبة كبيرة من قروضه من الودائع.

تستنتج الباحثة من نسبة القروض إلى الودائع مايلي:

1. ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع في معظم فترات الدراسة كما هو موضح من الجدول رقم (3-3-19) مما يشير إلى مجموعة من النقاط من أهمها:
أ. اتباع المصارف سياسة استراتيجية واحدة.

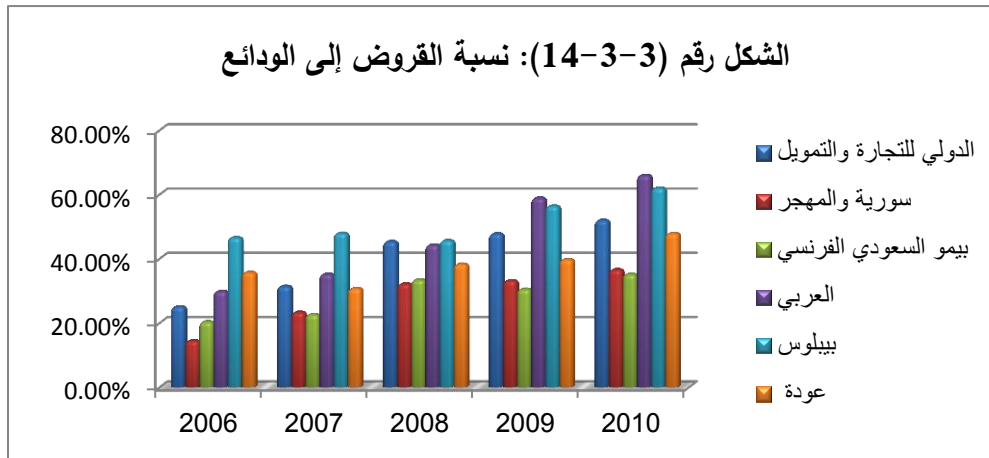
*معدلات نمو كل من القروض وحجم الودائع لمصرف عودة موضحة في الملحق السابع جدول رقم (19).

ب. زيادة قدرة المصارف الخاصة في سورية في تقديم قروض إضافية من الودائع وعدم الحاجة إلى الاقتراض لتمويل طلبات القروض الإضافية ومنه انخفاض تكلفة التمويل وزيادة الربحية.

ت. زيادة نسبة القروض الممولة من قبل الودائع وبالتالي انخفاض السيولة في المصارف الخاصة في سورية اللازمة للوفاء بالتزاماتهم المالية الأخرى وللقيام باستثمارات مالية إضافية.

2. بمقارنة متوسطات نسبة القروض إلى الودائع يلاحظ تفرد مصرف بيبيلوس بتحقيق أعلى متوسط يتجاوز 50% يليه كل من المصرف العربي والدولي للتجارة والتمويل على التوالي وبالتالي انخفاض مستوى السيولة لديها، بينما متوسط النسبة لمصرف عودة 38.51% يقترب من المتوسط العام لنسبة القروض إلى الودائع، أما كل من مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي فهما من أفضل المصارف في متوسط نسبة السيولة 27.98%، 28.44% على الترتيب بمعنى ارتفاع مستوى السيولة لدى المصرفين المذكورين آخرًا مقارنة بالمصارف الأخرى.

3. يوضح الشكل رقم (3-3-14) نسبة القروض إلى الودائع للمصارف الخاصة محل الدراسة وخلال الفترة (2010-2006)



يظهر الشكل رقم (3-3-14) وما يؤكد الجدول رقم (3-3-19) وجود تقارب بين كل من مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي في نسبة القروض إلى الودائع بمتوسط 27.98%، 28.44% على التوالي ما يشير إلى ارتفاع السيولة لدى المصرفين المذكورين آنفًا، كما يوجد تقارب بين كل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف عودة بمتوسط 40.34%، 38.51% على الترتيب بالإضافة إلى التقارب في النسبة بين كل من المصرف العربي وبيبيلوس وبمتوسط 46.86%، 51.74% على التوالي وهما من أقل المصارف سيولةً مقارنة بالمصارف الأخرى، وبناء على ذلك يمكن تقسيم المصارف إلى فئات كما في الشكل رقم (3-3-15).

الشكل رقم (3-3-15): فئات المصارف وفق نسبة القروض إلى الودائع



بعد التعرف على تطور كل نسبة من نسب السيولة للمصارف محل الدراسة يتوجب علينا ترتيب أداء كل مصرف من المصارف إستناداً إلى مقاييس السيولة خلال فترة الدراسة (2006 – 2010).

4. تقييم أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للسيولة خلال الفترة (2006 – 2010):

يوضح الجدول رقم (3-3-20) ترتيب المصارف وفق السيولة خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (3-3-20): ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للسيولة خلال الفترة

(2006-2010)

الترتيب	المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
4	3.60	5	3	3	4	3	الدولي للتجارة والتمويل
5	4.20	4	3	4	5	5	سورية والمهجر
6	5.20	6	5	5	6	4	بيمو السعودي الفرنسي
2	2.00	1	2	2	2	3	العربي
1	1.20	2	1	1	1	1	بيبلوس
3	2.80	3	4	2	3	2	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب ترتيب كل مصرف في كل عام بالنسبة لجميع نسب السيولة *

* حساب ترتيب كل من مصرف بالنسبة لجميع نسب السيولة في كل عام موضحة في الملحق السابع ومن الجداول (22 حتى 26)

من الجدول رقم (3-3-20) يلاحظ تحقيق المصرف الدولي للتجارة والتمويل الترتيب الثالث في الأعوام 2006، 2008، 2009 والترتيب الرابع في عام 2007 والترتيب الخامس في عام 2010 مما جعله يأخذ الترتيب الرابع في أداءه بين المصارف.

بينما مصرف سورية والمهجر فقد سجّل الترتيب الخامس في الأعوام 2006، 2007 والترتيب الرابع في عامي 2008، 2010 والترتيب الثالث عام 2009 ليأخذ الترتيب الخامس خلال فترة الدراسة.

أما مصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد حصل على الترتيب الرابع عام 2006 والترتيب السادس في عامي 2007، 2010 والترتيب الخامس في عامي 2008، 2009 وبالتالي حصوله على الترتيب السادس بين المصارف.

أما المصرف العربي فقد حصل على الترتيب الثالث في عام 2006 والترتيب الثاني في الأعوام 2007، 2008، 2009 وعلى الترتيب الأول في عام 2010، ومنه الترتيب الثاني بين المصارف في أداء السيولة خلال فترة الدراسة.

في حين تفوق أداء مصرف بيبيلوس بين المصارف في الترتيب الأول خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2010 لحصوله على الترتيب الثاني وبالتالي حصوله على الترتيب الأول بين المصارف.

وقد سجل المصرف الأخير عودة على الترتيب الثالث بين المصارف لتحقيقه الترتيب الثاني في عامي 2006، 2008 والترتيب الثالث في عامي 2007، 2010 والترتيب الرابع في عام 2009.

ونتيجة لما سبق في الجدول رقم (3-3-20) يحقق مصرف بيبيلوس أفضل أداء في السيولة خلال الفترة (2006 - 2010) يليه المصرف العربي ومن ثم مصرف عودة ويأخذ الترتيب الرابع المصرف الدولي للتجارة والتمويل والترتيب الخامس مصرف سورية والمهجر والترتيب الأخير مصرف بيمو سعودي الفرنسي.

بعد توضيح ترتيب أداء المصارف في السيولة خلال الفترة (2006-2010) تم استخلاص في الجدول رقم (3-3-21) الذي يوضح أي المصارف الأقل أداء وأي المصارف الأعلى أداء في كل سنة من سنوات الدراسة.

الجدول رقم (21-3-3): المصارف الأعلى والأقل أداء في السيولة

المصرف الأقل أداء	المصرف الأعلى أداء	
مصرف سورية والمهجر	مصرف بيبيلوس	2006
مصرف بيمو السعودي	مصرف بيبيلوس	2007
مصرف بيمو السعودي	مصرف بيبيلوس	2008
مصرف بيمو السعودي	مصرف بيبيلوس	2009
مصرف بيمو السعودي	المصرف العربي	2010
مصرف بيمو السعودي	مصرف بيبيلوس	خلال الفترة

المصدر: من إعداد الباحثة

يبين الجدول رقم (21-3-3) تصدر مصرف بيبيلوس الأداء الأعلى خلال فترة الدراسة، أما المصرف الأقل

أداء في السيولة هو مصرف بيمو سعودي الفرنسي.

خامساً: ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL

اعتماداً على ما تقدم سابقاً نتجه الباحثة إلى ترتيب الأداء المالي للمصارف وفق مؤشرات الدراسة في كل عام من أعوام الدراسة وتختتم بترتيب المصارف خلال فترة الدراسة.

1. ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2006.

يلاحظ من الجدول رقم (3-3-22) تصدر مصرف بيبيلوس الترتيب الأول بين المصارف عام 2006 اعتماداً على مؤشرات CAEL لتفوقه في معظم مؤشرات الدراسة يليه في الترتيب مصرف عودة ومن ثم المصرف الدولي للتجارة والتمويل، وفي الترتيب الرابع وفق لمؤشرات الدراسة يأتي المصرف العربي (مع الإشارة إلى أن تراجع ترتيبه إلى الرابع يعود إلى قلة اهتمامه في الربحية لحصوله على الترتيب الخامس بين المصارف في نسب الربحية) يليه مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومن ثم مصرف سورية والمهجر (هنا لا بد من الإشارة إلى أن مصرف سورية والمهجر حقق ترتيباً ثالثاً في كل من مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية ولكن ترتيبه السادس في جودة الأصول والخامس في السيولة لم ترفع أداءه بين المصارف بالنسبة للمؤشرات مجتمعة.

الجدول رقم (3-3-22): ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2006

الترتيب	المتوسط	السيولة	الربحية	جودة الأصول	كفاية رأس المال	
3	2.75	3	1	4	3	الدولي للتجارة والتمويل
6	4.25	5	3	6	3	سورية والمهجر
5	3.75	4	2	5	4	بيمو السعودي الفرنسي
4	3.25	3	5	3	2	العربي
1	2.25	1	6	1	1	بيبيلوس
2	2.5	2	4	2	2	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب ترتيب كل مصرف في كل مؤشر

2. ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2007.

يلاحظ من الجدول رقم (3-3-23) تصدر المصرف الدولي للتجارة والتمويل الترتيب الأول بين المصارف عام 2007 اعتماداً على مؤشرات CAEL يليه في الترتيب كل من المصرف العربي ومصرف بيبيلوس (مع الإشارة إلى أن تراجع مصرف بيبيلوس من الترتيب الأول عام 2006 إلى الترتيب الثاني في هذا العام هو تراجع في مؤشرات

جودة الأصول) ومن ثم مصرف عودة لحصوله على الترتيب الثالث في معظم مؤشرات الدراسة وفي الترتيب الرابع مصرف سورية والمهجر وفي الترتيب الأخير مصرف بيمو السعودي الفرنسي (مع التنويه إلى التقدم في ترتيب مصرف سورية والمهجر في هذا العام يعود بشكل أساسي إلى تقدمه في مؤشرات جودة الأصول من الترتيب السادس إلى الترتيب الثاني).

الجدول رقم (3-3-23): ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2007

الترتيب	المتوسط	السيولة	الربحية	جودة الأصول	كفاية رأس المال	
1	2.25	4	1	2	2	الدولي للتجارة والتمويل
4	4.25	5	5	2	5	سورية والمهجر
5	4.5	6	2	4	6	بيمو السعودي الفرنسي
2	2.5	2	4	1	3	العربي
2	2.5	1	6	2	1	بيبلوس
3	3.25	3	3	3	4	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب ترتيب كل مصرف في كل مؤشر

3. ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2008.

يوضح الجدول رقم (3-3-24) ترتيب الأداء المالي للمصارف عام 2008

الجدول رقم (3-3-24): ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2008

الترتيب	المتوسط	السيولة	الربحية	جودة الأصول	كفاية رأس المال	
1	2.75	3	3	3	2	الدولي للتجارة والتمويل
2	3	4	2	2	4	سورية والمهجر
4	3.5	5	1	3	5	بيمو السعودي الفرنسي
1	2.75	2	5	3	1	العربي
3	3.25	1	6	3	3	بيبلوس
2	3	2	4	1	5	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب ترتيب كل مصرف في كل مؤشر

يلاحظ من الجدول رقم (3-3-24) تصدر كل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل والمصرف العربي الترتيب الأول بين المصارف عام 2008 اعتماداً على مؤشرات CAEL يليه في الترتيب كل من مصرف سورية والمهجر ومصرف عودة (مع الإشارة إلى أن تقدم مصرف سورية والمهجر يعود إلى تقدمه بشكل أساسي في مؤشرات الربحية) وفي الترتيب الثالث مصرف بيبيلوس وفي الترتيب الرابع مصرف بيمو السعودي الفرنسي (مع التتويه إلى أن تقدم مصرف بيمو يعود إلى تقدمه درجة واحدة في معظم مؤشرات الدراسة).

4. ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2009.

يلاحظ من الجدول رقم (3-3-25) تصدر المصرف الدولي للتجارة والتمويل الترتيب الأول بين المصارف عام 2009 اعتماداً على مؤشرات CAEL يليه في الترتيب كل من المصارف التالية مصرف سورية والمهجر ومصرف بيبيلوس في ذات الترتيب يليهما مصرف عودة ومن ثم المصرف العربي وفي الترتيب الخامس والأخير مصرف بيمو السعودي الفرنسي (مع الإشارة إلى أن تراجع كل من مصرف بيمو والمصرف العربي يعود إلى تراجعهما بشكل أساسي في مؤشرات الربحية).

الجدول رقم (3-3-25): ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2009

الترتيب	المتوسط	السيولة	الربحية	جودة الأصول	كفاية رأس المال	
1	2.5	3	1	3	3	الدولي للتجارة والتمويل
2	2.75	3	3	1	4	سورية والمهجر
5	4.5	5	3	5	5	بيمو السعودي الفرنسي
4	3.25	2	5	5	1	العربي
2	2.75	1	4	2	4	بيبيلوس
3	3	4	2	4	2	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب ترتيب كل مصرف في كل مؤشر

5. ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2010.

يلاحظ من الجدول رقم (3-3-26) تصدر المصرف الدولي للتجارة والتمويل الترتيب الأول بين المصارف عام 2010 اعتماداً على مؤشرات CAEL يليه في الترتيب كل من مصرف سورية والمهجر والمصرف العربي ومصرف بيبيلوس وفي الترتيب الثالث مصرف عودة يليه في الترتيب الأخير مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

الجدول رقم (3-3-26): ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL عام 2010

الترتيب	المتوسط	السيولة	الربحية	جودة الأصول	كفاية رأس المال	
1	2.25	5	1	2	1	الدولي للتجارة والتمويل
2	3	4	2	1	5	سورية والمهجر
4	5	6	4	4	6	بيمو السعودي الفرنسي
2	3	1	4	4	3	العربي
2	3	2	5	3	2	بيبلوس
3	3.25	3	3	3	4	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب ترتيب كل مصرف في كل مؤشر

6. ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL خلال فترة الدراسة (2006-2010)

يوضح الجدول رقم (3-3-27) ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية

الجدول رقم (3-3-27): ترتيب الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية وفق مؤشرات CAEL خلال الفترة (2006-2010)

الترتيب	المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
1	1.4	1	1	1	1	3	الدولي للتجارة والتمويل
4	3.2	2	2	2	4	6	سورية والمهجر
5	4.6	4	5	4	5	5	بيمو السعودي الفرنسي
3	2.6	2	4	1	2	4	العربي
2	2	2	2	3	2	1	بيبلوس
3	2.6	3	3	2	3	2	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب ترتيب كل مصرف في كل مؤشر

يلاحظ من الجدول رقم (3-3-27) تصدر المصرف الدولي للتجارة والتمويل الترتيب الأول بين المصارف خلال الفترة (2006-2010) اعتماداً على مؤشرات CAEL يليه في الترتيب مصرف بيبيلوس ومن ثم كل من المصرف العربي ومصرف عودة يليه مصرف سورية والمهجر وفي الترتيب الخامس والأخير مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

المبحث الرابع

اختبار الفرضيات Hypothesis testing

في البداية يتم اختبار الفرضيات من خلال تحليل التباين وعند إجراء التحليل نكون أمام إحدى الحالتين التاليتين:

❖ مستوى المعنوية sig أكبر من 0.05 هنا نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود فرق معنوي بين المصارف الخاصة في سورية من حيث نسبة الدراسة.

❖ مستوى المعنوية sig أصغر من 0.05 هنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود فرق معنوي بين المصارف الخاصة في سورية من حيث نسبة الدراسة.

وبهدف دراسة معنوية الفرق بين مصرفين على حدى من المصارف محل الدراسة نستخدم أحد الاختبارين

التاليين:

- اختبار Tukey الذي يشترط وجود تجانس في تباين المجموعات.
 - اختبار Tamhane الذي لا يشترط وجود تجانس في تباين المجموعات.
- ولمعرفة التجانس من عدم التجانس في تباين المجموعات نستخدم اختبار تجانس التباينات.
- الفرضية الأولى: لا يوجد فرق معنوي بين المصارف الخاصة في سورية من حيث كفاية رأس المال.
- يتم اختبار الفرضية بدراسة الفروق المعنوية بين المصارف في كل نسبة من نسب كفاية رأس المال.
1. نسبة حقوق الملكية إلى الودائع

يتم اختبار الفرضية باستخدام اختبار تحليل التباين كما هو موضح في الجدول التالي رقم (3-4-1):

الجدول رقم (3-4-1): تحليل التباين لنسبة حقوق الملكية إلى الودائع

مستوى المعنوية Sig	معامل فيشر F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.028	3.072	0.010	5	0.052	بين المجموعات
		0.003	24	0.081	داخل المجموعات
			29	0.133	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (3-4-1) أن قيمة مستوى المعنوية 0.028 وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح

0.05 مايدل على وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث نسبة حقوق الملكية إلى الودائع،

ولمعرفة معنوية الفرق بين كل مصرفين من المصارف الخاصة ندرس أولاً التجانس أو عدم التجانس في تباين المجموعات كما في الجدول التالي رقم (2-4-3):

الجدول رقم (2-4-3): اختبار تجانس التباينات لنسبة حقوق الملكية إلى الودائع

إحصائية Levene	درجات الحرية بين المجموعات	درجات الحرية داخل المجموعات	مستوى المعنوية Sig
3.673	5	24	0.013

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

بلغ مستوى المعنوية 0.013 في الجدول رقم (2-4-3) قيمة 0.013 أقل من 0.05 ما يشير إلى عدم وجود تجانس في التباين وبالتالي سنختار اختبار Tamhane لدراسة الفروق المعنوية بين كل مصرفين من المصارف محل الدراسة، كما في الجدول التالي رقم (3-4-3):

الجدول رقم (3-4-3): نتائج اختبار Tamhane للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة

حقوق الملكية إلى الودائع

المتغير التابع	المصرف	متوسط الفرق	الخطأ المعياري	مستوى المعنوية	
نسبة حقوق الملكية إلى الودائع	الدولي	مهجر	0.044*	0.023	
		بيمو	0.066*	0.002	
		العربي	0.020-	0.999	
		بيبلوس	0.062-	0.998	
		عودة	0.005	1.000	
	مهجر	الدولي	0.044-	0.007	0.023
		بيمو	0.023*	0.004	0.028
		العربي	0.064-	0.020	0.374
		بيبلوس	0.106-	0.056	0.880
		عودة	0.039-	0.022	0.916
	بيمو	الدولي	0.066-	0.008	0.002
		مهجر	0.023*	0.005	0.028
		العربي	0.086-	0.020	0.148
		بيبلوس	0.128-	0.056	0.728
		عودة	0.061-	0.022	0.522

0.999	0.021	0.020	الدولي	العربي
0.374	0.020	0.064	مهجر	
0.148	0.020	0.086	بيمو	
1.000	0.059	0.042-	بيبلوس	
1.000	0.030	0.025	عودة	
0.998	0.056	0.062	الدولي	بيبلوس
0.880	0.056	0.106	مهجر	
0.728	0.056	0.128	بيمو	
1.000	0.059	0.042	العربي	
0.997	0.060	0.067	عودة	
1.000	0.023	0.005-	الدولي	عودة
0.916	0.022	0.039	مهجر	
0.522	0.022	0.061	بيمو	
1.000	0.030	0.025-	العربي	
0.997	0.060	0.067-	بيبلوس	
* متوسط الفرق معنوي عند مستوى 0.05				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من نتائج اختبار Tamhane الوارد في الجدول رقم (3-4-3) مجموعة من النقاط من أهمها:

1. بالنسبة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل يمكن ملاحظة النقاط التالية:
 - هناك فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين مصرف سورية والمهجر حيث مستوى المعنوية 0.023 أصغر من 0.05، ويلاحظ عند حساب متوسط الفرق بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف سورية والمهجر كان متوسط الفرق ذو قيمة موجبة بينما متوسط الفرق بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف سورية والمهجر ذو قيمة سالبة مما يدل أن نسبة حقوق الملكية إلى الودائع للمصرف الدولي للتجارة والتمويل أفضل من مصرف سورية والمهجر.
 - هناك فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين مصرف بيمو السعودي الفرنسي حيث مستوى المعنوية 0.002 أصغر من 0.05، ويلاحظ عند حساب متوسط الفرق بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيمو كان متوسط الفرق ذو قيمة موجبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيمو والمصرف الدولي للتجارة

والتمويل ذو قيمة سالبة مما يدل أن نسبة حقوق الملكية إلى الودائع للمصرف الدولي للتجارة والتمويل أفضل من مصرف بيمو.

• لا يوجد فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين كل مصرف من المصارف التالية: المصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.999، 0.998، 1.000 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

2. وبالنسبة لمصرف سورية والمهجر يمكن ملاحظة النقطتين التاليتين:

• هناك فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر وبين مصرف بيمو السعودي الفرنسي حيث مستوى المعنوية 0.028 أصغر من 0.05، ويلاحظ عند حساب متوسط الفرق بين مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو كان متوسط الفرق ذو قيمة موجبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيمو ومصرف سورية والمهجر ذو قيمة سالبة مما يدل أن نسبة حقوق الملكية إلى الودائع لمصرف سورية والمهجر أفضل من مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

• لا يوجد فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر وبين كل من المصارف التالية: المصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.374، 0.880، 0.916 جميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

3. لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي وبين كل مصرف من المصارف التالية: المصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.148، 0.728، 0.522 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

4. لا يوجد فرق معنوي بين المصرف العربي وبين كل من المصرفين التاليين: مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية لكلاهما 1.000 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

5. لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية 0.997 وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

ومنه تستنتج الباحثة النقاط التالية:

- المصرف الدولي للتجارة والتمويل أفضل أداءً من مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع.
- مصرف سورية والمهجر أفضل أداءً من بيمو السعودي الفرنسي في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع.
- يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطتين السابقتين في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع.

- من النتائج السابقة يُستنتج وجود فروق معنوية بين المصارف من حيث نسبة حقوق الملكية إلى الودائع.

2. نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات

تم الاختبار باستخدام اختبار تحليل التباين للمتغيرات التابعة والمستقلة كما هو موضح في الجدول التالي رقم (4-4-3):

الجدول رقم (4-4-3): تحليل التباين لنسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات

مستوى المعنوية Sig	معامل فيشر F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.006	4.402	0.005	5	0.026	بين المجموعات
		0.001	24	0.029	داخل المجموعات
			29	0.055	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (4-4-3) أن قيمة مستوى المعنوية 0.006 وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05 فإن ذلك يدل على وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات، ولمعرفة معنوية الفرق بين كل مصرفين من المصارف الخاصة محل الدراسة ندرس أحد اختبارات Tukey أو Tamhane ولاختبار أي الاختبارين ندرس تجانس أو عدم التجانس في تباين المجموعات كما في الجدول رقم (5-4-3).

في الجدول رقم (5-4-3) بلغ مستوى المعنوية 0.075 أكبر من 0.05 ما يشير إلى وجود تجانس في التباين وبالتالي سنختار اختبار Tukey لدراسة الفروق المعنوية بين كل مصرفين من المصارف محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (6-4-3).

الجدول رقم (5-4-3): اختبار تجانس التباينات لنسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات

مستوى المعنوية Sig	درجات الحرية داخل المجموعات	درجات الحرية بين المجموعات	إحصائية Levene
0.075	24	5	2.321

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

الجدول رقم (6-4-3): نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة حقوق

الملكية إلى الالتزامات

المتغير التابع	المصرف	متوسط الفرق	الخطأ المعياري	مستوى المعنوية	
نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات	الدولي	مهجر	0.022	0.911	
		بيمو	0.022	0.351	
		العربي	0.022	0.801	
		بيبلوس	0.022	0.360	
		عودة	0.022	0.996	
	مهجر	الدولي	0.022 -	0.022	0.911
		بيمو	0.022	0.022	0.903
		العربي	0.049 -	0.022	0.244
		بيبلوس	0.066 -	0.022	0.057
		عودة	0.033 -	0.022	0.668
	بيمو	الدولي	0.044 -	0.022	0.351
		مهجر	0.022 -	0.022	0.903
		العربي	*0.072 -	0.022	0.032
		بيبلوس	*0.089 -	0.022	0.005
		عودة	0.055 -	0.022	0.155
	العربي	الدولي	0.028	0.022	0.801
		مهجر	0.050	0.022	0.244
		بيمو	*0.072	0.022	0.032
		بيبلوس	0.017 -	0.022	0.972
		عودة	0.017	0.022	0.970
بيبلوس	الدولي	0.044	0.022	0.360	
	مهجر	0.066	0.022	0.057	
	بيمو	*0.089	0.022	0.005	
	العربي	0.017	0.022	0.972	
	عودة	0.033	0.022	0.650	
عودة	الدولي	0.011	0.022	0.996	
	مهجر	0.033	0.022	0.668	

0.155	0.022	0.055	بيمو	
0.970	0.022	0.017-	العربي	
0.650	0.022	0.033-	بيبلوس	
* متوسط الفرق معنوي عند مستوى 0.05				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من نتائج اختبار Tukey الوارد في الجدول رقم (3-4-6) مجموعة من النقاط من أهمها:

1. لا يوجد فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.911، 0.351، 0.801، 0.360، 0.996 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
2. لا يوجد فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية: 0.903، 0.244، 0.057، 0.668 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
3. بالنسبة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي يلاحظ النقاط التالية:
 - يوجد فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي وبين المصرف العربي حيث ظهر مستوى المعنوية بقيمة 0.032 أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وعند حساب متوسط الفرق بين مصرف بيمو والمصرف العربي تبين ذو قيمة سالبة، بينما متوسط الفرق بين المصرف العربي ومصرف بيمو كان ذو قيمة موجبة مما يدل أن نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات في المصرف العربي أفضل من مصرف بيمو.
 - يوجد فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي وبين مصرف بيبيلوس حيث ظهر مستوى المعنوية بقيمة 0.005 أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وعند حساب متوسط الفرق بين مصرف بيمو ومصرف بيبيلوس تبين ذو قيمة سالبة، بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس ومصرف بيمو كان ذو قيمة موجبة مما يدل أن نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات في مصرف بيبيلوس أفضل من مصرف بيمو.
 - لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية 0.155 أكبر من 0.05 .
4. لا يوجد فرق معنوي بين المصرف العربي وبين كل من المصرفين التاليين: مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.972، 0.970 وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة 0.05

5. لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية 0.650 وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

ومنه تستنتج الباحثة النقاط التالية:

- وجود فرق معنوي بين مصرف بيمو والمصرف العربي والأول أفضل أداءً من الثاني في نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات.
 - وجود فرق معنوي بين مصرف بيمو ومصرف بيبيلوس والأول أفضل أداءً من مصرف بيبيلوس في نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات.
 - عدم وجود فرق معنوي بين المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطة السابقة وبالتالي يتشابه أداءهم في نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات.
 - من النتائج السابقة يُستنتج وجود فروق معنوية بين المصارف من حيث نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات.
3. نسبة كفاية رأس المال

يتم اختبار الفرضية باستخدام اختبار تحليل التباين كما هو مبين في الجدول رقم (3-4-7) ويتضح أن قيمة مستوى المعنوية 0.002 وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05 ما يدل على وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث نسبة كفاية رأس المال.

الجدول رقم (3-4-7): تحليل التباين لنسبة كفاية رأس المال

مستوى المعنوية Sig	معامل فيشر F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.002	6.033	0.003	5	0.017	بين المجموعات
		0.001	18	0.010	داخل المجموعات
			23	0.027	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

ولمعرفة معنوية الفرق بين كل مصرفين من المصارف الخاصة ندرس أولاً تجانس التباين من عدمه كما هو

موضح في الجدول رقم (3-4-8)

الجدول رقم (3-4-8): اختبار تجانس التباينات لنسبة كفاية رأس المال

مستوى المعنوية Sig	درجات الحرية داخل المجموعات	درجات الحرية بين المجموعات	إحصائية Levene
0.220	18	5	1.566

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

في الجدول رقم (3-4-8) بلغ مستوى المعنوية 0.220 أكبر من 0.05 ما يشير إلى وجود تجانس في التباين وبالتالي نختار اختبار Tukey لدراسة الفروق المعنوية بين كل مصرفين من المصارف محل الدراسة، كما في الجدول رقم (3-4-9)

الجدول رقم (3-4-9): نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة كفاية

رأس المال

المتغير التابع	المصرف	متوسط الفرق	الخطأ المعياري	مستوى المعنوية
نسبة كفاية رأس المال	الدولي	0.031	0.017	0.476
		0.042	0.017	0.174
		-0.038	0.017	0.269
		0.032	0.017	0.443
		0.019	0.017	0.871
	مهجر	0.031-	0.017	0.476
		0.011	0.017	0.982
		*0.069-	0.017	0.008
		0.001	0.017	1.000
		0.012-	0.017	0.977
	بيمو	0.042-	0.017	0.174
		0.011-	0.017	0.982
		*0.080-	0.017	0.002
		0.010-	0.017	0.988
		0.024-	0.017	0.729
	العربي	0.038	0.017	0.269
		*0.069	0.017	0.008
		*0.080	0.017	0.002
		*0.070	0.017	0.007
		*0.056	0.017	0.036
بيبلوس	الدولي	0.032-	0.017	0.443

1.000	0.017	0.001-	مهجر	
0.988	0.017	0.011	بيمو	
0.007	0.017	*0.070-	العربي	
0.969	0.017	0.013-	عودة	
0.871	0.017	0.019-	الدولي	عودة
0.977	0.017	0.012	مهجر	
0.729	0.017	0.024	بيمو	
0.036	0.017	*0.056-	العربي	
0.969	0.017	0.013	بيبلوس	
* متوسط الفرق معنوي عند مستوى 0.05				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من نتائج اختبار Tukey الوارد في الجدول رقم (3-4-9) مجموعة من النقاط من أهمها:

1. لا يوجد فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية هو على التوالي 0.476، 0.174، 0.269، 0.443، 0.871 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
2. بالنسبة لمصرف سورية والمهجر يمكن ملاحظة النقطتين التاليتين:
 - لا يوجد فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف بيمو ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.982، 1.000، 0.977 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
 - هناك فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر وبين المصرف العربي حيث مستوى المعنوية 0.008 أصغر من 0.05، وعند حساب متوسط الفرق بين مصرف سورية والمهجر والمصرف العربي كان ذو قيمة سالبة بينما متوسط الفرق بين المصرف العربي ومصرف سورية والمهجر ذو قيمة موجبة مما يدل أن نسبة كفاية رأس المال للمصرف العربي أفضل من مصرف سورية والمهجر .
3. وبالنسبة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي يمكن ملاحظة النقطتين التاليتين:
 - هناك فرق معنوي بين مصرف بيمو والمصرف العربي حيث مستوى المعنوية 0.002 أصغر من 0.05، وعند حساب متوسط الفرق بين مصرف بيمو والمصرف العربي كان ذو قيمة سالبة بينما متوسط الفرق بين المصرف

العربي ومصرف بيمو ذو قيمة موجبة مما يدل أن نسبة كفاية رأس المال للمصرف العربي أفضل من مصرف بيمو .

- لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيمو وبين كل مصرف من المصارفين التاليين: مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي 0.988، 0.729 وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
- 4. هناك فرق معنوي بين المصرف العربي وبين كل مصرف من المصارفين التاليين: مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية هو على التوالي 0.007، 0.036 وكلاهما أصغر من 0.05، وعند حساب متوسط الفرق يتبين أن المصرف العربي أفضل من مصرف بيبيلوس ومصرف عودة في نسبة كفاية رأس المال.
- 5. لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية 0.969 وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

ومنه تستنتج الباحثة النقاط التالية:

- المصرف العربي أفضل أداءً من مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة في نسبة كفاية رأس المال.
- يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطة السابقة في نسبة كفاية رأس المال.
- من النتائج السابقة نستنتج بوجود فروق معنوية بين المصارف من حيث نسبة كفاية رأس المال.
- نجد مما سبق بوجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث كفاية رأس المال وهذا ما ينفي الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: لا يوجد فرق معنوي بين المصارف الخاصة في سورية من حيث جودة الأصول.

يتم اختبار الفرضية بدراسة الفروق المعنوية بين المصارف في كل نسبة من نسب جودة الأصول.

1. نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

يتم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل التباين كما هو موضح في الجدول التالي رقم (3-4-10):

الجدول رقم (3-4-10): تحليل التباين لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

مستوى المعنوية Sig	معامل فيشر F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.026	3.128	0.001	5	0.004	بين المجموعات
		0.000	24	0.007	داخل المجموعات
			29	0.011	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (3-4-10) أن قيمة مستوى المعنوية 0.026 وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05 ما يدل على وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ولمعرفة معنوية الفرق ندرس أحد اختباري Tukey أو Tamhane وقبل ذلك ندرس تجانس أو عدم التجانس في تباين المجموعات كما في الجدول التالي رقم (3-4-11):

الجدول رقم (3-4-11): اختبار تجانس التباينات لنسبة القروض المتعثرة إلى

إجمالي القروض

مستوى المعنوية Sig	درجات الحرية داخل المجموعات	درجات الحرية بين المجموعات	إحصائية Levene
0.000	24	5	12.849

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

في الجدول رقم (3-4-11) بلغ مستوى المعنوية 0.00 أقل من 0.05 ما يشير إلى عدم وجود تجانس في التباين وبالتالي يتم اختيار اختبار Tamhane لدراسة الفروق المعنوية بين كل مصرفين من المصارف محل الدراسة، ولكن عندما تم إجراء الاختبار لوحظ بعدم وجود أي فرق معنوي مادعى الحاجة إلى استبدال الاختبار بأحد اختبارات عدم التجانس ومع ذلك لم تظهر أي نتيجة بوجود فرق معنوي فيمكن إرجاع ذلك إلى إما لصغر أرقام البيانات المدخلة أو وجود عامل آخر يؤثر على هذه البيانات لذلك ستنتم المقارنة بين المصارف من خلال مقارنة المتوسطات، والجدول التالي يوضح متوسطات المصارف في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

تلاحظ الباحثة من الجدول رقم (3-4-12) وجود فروق بين المصارف من حيث نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ويتضح تقارب متوسطات المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيبيلوس حيث تبلغ المتوسطات على التوالي 0.0049، 0.0073، في حين تتقارب متوسطات كل من مصرف سورية والمهجر ومصرف عودة هي 0.0135، 0.0159 على الترتيب، وقد بلغ متوسط المصرف العربي 0.0260 وانفرد مصرف بيمو بمتوسط 0.0405.

الجدول رقم (3-4-12): متوسطات المصارف في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

المتوسط	المصرف
0.0049	الدولي للتجارة والتمويل
0.0135	سورية والمهجر
0.0405	بيمو السعودي الفرنسي
0.0260	العربي
0.0073	بيبلوس
0.0159	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب البيانات من برنامج SPSS

مما سبق تجد الباحثة بوجود فرق معنوي بين المصارف من حيث نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

2. نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول:

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار تحليل التباين كما هو مبين في الجدول رقم (3-4-13)، ويلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية 0.001 وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05 مما يدل على وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول، ولمعرفة معنوية الفرق بين كل مصرفين من المصارف الخاصة محل الدراسة ندرس أولاً التجانس أو عدم التجانس في تباين المجموعات كما في الجدول رقم (3-4-14).

الجدول رقم (3-4-13): تحليل التباين لنسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول

مستوى المعنوية Sig	معامل فيشر F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.001	5.616	0.011	5	0.054	بين المجموعات
		0.002	24	0.047	داخل المجموعات
			29	0.101	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

الجدول رقم (3-4-14): اختبار تجانس التباينات لنسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول

مستوى المعنوية Sig	درجات الحرية داخل المجموعات	درجات الحرية بين المجموعات	إحصائية Levene
0.741	24	5	0.544

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

في الجدول رقم (3-4-14) بلغ مستوى المعنوية 0.741 أكبر من 0.05 ما يشير إلى وجود تجانس في التباين وبالتالي سنختار اختبار Tukey لدراسة الفروق المعنوية بين كل مصرفين من المصارف محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (3-4-15):

الجدول رقم (3-4-15): نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول

مستوى المعنوية	الخطأ المعياري	متوسط الفرق	المصرف		المتغير التابع
0.459	0.028	0.051-	مهجر	الدولي	نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول
0.952	0.028	0.024	بيمو		
0.885	0.028	0.030-	العربي		
0.009	0.028	*0.107-	بيبلوس		
0.268	0.028	0.062-	عودة		
0.459	0.028	0.051	الدولي	مهجر	
0.111	0.028	0.075	بيمو		
0.971	0.028	0.021	العربي		
0.366	0.028	0.056-	بيبلوس		
0.999	0.028	0.010-	عودة		
0.952	0.028	0.024-	الدولي	بيمو	
0.111	0.028	0.075-	مهجر		
0.403	0.028	0.054-	العربي		
0.001	0.028	*0.131-	بيبلوس		
0.052	0.028	0.086-	عودة		
0.885	0.028	0.030	الدولي	العربي	

0.971	0.028	0.021-	مهجر	
0.403	0.028	0.054	بيمو	
0.097	0.028	0.077-	بيبلوس	
0.862	0.028	0.032-	عودة	
0.009	0.028	*0.107	الدولي	بيبلوس
0.366	0.028	0.056	مهجر	
0.001	0.028	*0.131	بيمو	
0.097	0.028	0.077	العربي	
0.583	0.028	0.046	عودة	
0.268	0.028	0.062	الدولي	عودة
0.999	0.028	0.010	مهجر	
0.052	0.028	0.086	بيمو	
0.862	0.028	0.032	العربي	
0.583	0.028	0.046-	بيبلوس	
* متوسط الفرق معنوي عند مستوى 0.05				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من نتائج اختبار Tukey الوارد في الجدول رقم (3-4-15) مجموعة من النقاط من أهمها:

1. بالتدقيق بالبيانات الخاصة بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل يمكن ملاحظة النقطتين التاليتين:

- لا يوجد فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.459، 0.952، 0.885، 0.268 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
- يوجد فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين مصرف بيبيلوس حيث مستوى المعنوية 0.009 أصغر من 0.05، ويلاحظ عند حساب متوسط الفرق بين المصرف الدولي ومصرف بيبيلوس كان متوسط الفرق ذو قيمة سالبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس والمصرف الدولي ذو قيمة موجبة مما يدل أن نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول لمصرف بيبيلوس أفضل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

2. لا يوجد فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية: 0.111، 0.971، 0.366، 0.999 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

3. بالنسبة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي يلاحظ النقطتين التاليتين:

- لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي وبين كل من المصرفين التاليين: المصرف العربي ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيمتين التاليتين 0.403، 0.052 وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

- هناك فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي وبين مصرف بيبيلوس حيث مستوى المعنوية 0.001 أصغر من 0.05، ويلاحظ عند حساب متوسط الفرق بين مصرف بيمو ومصرف بيبيلوس كان متوسط الفرق ذو قيمة سالبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس ومصرف بيمو ذو قيمة موجبة مما يدل أن نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول لمصرف بيبيلوس أفضل من مصرف بيمو.

4. لا يوجد فرق معنوي بين المصرف العربي وبين كل من المصرفين التاليين: مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيمتين التاليتين 0.097، 0.862 وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

5. لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية 0.583 وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

ومنه تستنتج الباحثة مايلي:

- مصرف بيبيلوس أفضل أداءً من المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيمو في نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول.
- يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطة السابقة في نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول.
- من النتائج السابقة نستنتج بوجود فروق معنوية بين المصارف من حيث نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول.

3. نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول

تم اختبارها باستخدام اختبار تحليل التباين كما هو مبين في الجدول التالي رقم (3-4-16):

الجدول رقم (3-4-16): تحليل التباين لنسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول

مستوى المعنوية Sig	معامل فيشر F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.000	22.987	0.075	5	0.374	بين المجموعات
		0.003	24	0.059	داخل المجموعات
			29	0.433	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (3-4-16) أن قيمة مستوى المعنوية 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05 مما يدل على وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول، ولمعرفة معنوية الفرق بين كل مصرفين من المصارف الخاصة محل الدراسة ندرس أولاً التجانس أو عدم التجانس في تباين المجموعات كما في الجدول رقم (3-4-17).

الجدول رقم (3-4-17): اختبار تجانس التباينات لنسبة الأصول المرجحة بالخطر

إلى إجمالي الأصول

مستوى المعنوية Sig	درجات الحرية داخل المجموعات	درجات الحرية بين المجموعات	إحصائية Levene
0.126	18	5	2.007

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

في الجدول رقم (3-4-17) بلغ مستوى المعنوية 0.126 أكبر من 0.05 ما يشير إلى وجود تجانس في التباين وبالتالي سنختار اختبار Tukey لدراسة الفروق المعنوية بين كل مصرفين من المصارف محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (3-4-18).

الجدول رقم (3-4-18): نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة

الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول

مستوى المعنوية	الخطأ المعياري	متوسط الفرق	المصرف	المتغير التابع
0.316	0.040	0.086	مهجر	المتغير التابع بالخطر إلى الأصول المرجحة
0.002	0.040	*0.194	بيمو	
0.677	0.040	0.060	العربي	

0.000	0.040	*0.218-	بيبلوس	
1.000	0.040	0.004	عودة	
0.316	0.040	0.086-	الدولي	مهجر
0.132	0.040	0.108	بيمو	
0.986	0.040	0.026-	العربي	
0.000	0.040	*0.304-	بيبلوس	
0.364	0.040	0.081-	عودة	
0.002	0.040	*0.194-	الدولي	بيمو
0.132	0.040	0.108-	مهجر	
0.038	0.040	*0.134-	العربي	
0.000	0.040	*0.412-	بيبلوس	
0.002	0.040	*0.190-	عودة	
0.677	0.040	0.060-	الدولي	العربي
0.986	0.040	0.026	مهجر	
0.038	0.040	*0.134	بيمو	
0.000	0.040	*0.278-	بيبلوس	
0.735	0.040	0.056-	عودة	
0.000	0.040	*0.218	الدولي	بيبلوس
0.000	0.040	*0.304	مهجر	
0.000	0.040	*0.412	بيمو	
0.000	0.040	*0.278	العربي	
0.000	0.040	*0.223	عودة	
1.000	0.040	0.004-	الدولي	عودة
0.364	0.040	0.082	مهجر	
0.002	0.040	*0.190	بيمو	
0.735	0.040	0.056	العربي	
0.000	0.040	*0.223-	بيبلوس	
* متوسط الفرق معنوي عند مستوى 0.05				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من نتائج اختبار Tukey الوارد في الجدول رقم (3-4-18) مجموعة من النقاط من أهمها:

1. بالتدقيق بالبيانات الخاصة بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل يمكن ملاحظة النقطتين التاليتين:
 - لا يوجد فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف سورية والمهجر والمصرف العربي ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.316، 0.677، 1.000 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
 - يوجد فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين مصرف بيمو حيث مستوى المعنوية 0.002 أصغر من 0.05، ويلاحظ عند حساب متوسط الفرق بين المصرف الدولي ومصرف بيمو كان متوسط الفرق ذو قيمة موجبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيمو والمصرف الدولي ذو قيمة سالبة مما يدل أن نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول للمصرف الدولي أفضل من مصرف بيمو .
 - يوجد فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين مصرف بيبيلوس حيث مستوى المعنوية 0.000 أصغر من 0.05، ويلاحظ عند حساب متوسط الفرق بين المصرف الدولي ومصرف بيبيلوس كان متوسط الفرق ذو قيمة سالبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس والمصرف الدولي ذو قيمة موجبة مما يدل أن نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول لمصرف بيبيلوس أفضل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل.
2. أما بالنسبة لمصرف سورية والمهجر فيمكن ملاحظة النقطتين التاليتين:
 - لا يوجد فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية: 0.132، 0.986، 0.364 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
 - يوجد فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر وبين مصرف بيبيلوس حيث مستوى المعنوية 0.000 أصغر من 0.05، ويلاحظ عند حساب متوسط الفرق بين مصرف سورية والمهجر ومصرف بيبيلوس كان متوسط الفرق ذو قيمة سالبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس ومصرف سورية والمهجر ذو قيمة موجبة مما يدل أن نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول لمصرف بيبيلوس أفضل من مصرف سورية والمهجر .
3. هناك فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي وبين كل من المصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية على الترتيب 0.038، 0.000، 0.002 أصغر من 0.05، ويلاحظ عند حساب متوسط الفرق بين مصرف بيمو والمصارف المذكورة كان متوسط الفرق ذو قيمة سالبة بينما متوسط الفرق بين

المصارف المذكورة ومصرف بيمو ذو قيمة موجبة مما يدل أن نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول لكل من المصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة أفضل من مصرف بيمو.

4. أما معنوية الفرق بين المصرف العربي وبين المصارف الأخرى تتلخص بالنقطتين التاليتين:

- هناك فرق معنوي بين المصرف العربي وبين مصرف بيبيلوس حيث مستوى المعنوية 0.000 أصغر من 0.05، ويلاحظ عند حساب متوسط الفرق بين المصرف العربي ومصرف بيبيلوس كان متوسط الفرق ذو قيمة سالبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس والمصرف العربي ذو قيمة موجبة مما يدل أن نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول لمصرف بيبيلوس أفضل من المصرف العربي.
- لا يوجد فرق معنوي بين المصرف العربي وبين مصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية 0.735 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

5. يوجد فرق معنوي بين مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبحساب المتوسط بين مصرف بيبيلوس ومصرف عودة كان ذو قيمة موجبة بينما متوسط الفرق بين مصرف عودة ومصرف بيبيلوس ذو قيمة سالبة ما يشير إلى أن مصرف بيبيلوس أفضل من مصرف عودة في نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول.

ومنه تستنتج الباحثة مجموعة من النقاط هي كالتالي:

- كل مصرف من المصارف التالية: المصرف الدولي والمصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة أفضل أداءً من مصرف بيمو في نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول.
- يعتبر مصرف بيبيلوس أفضل أداءً من المصارف التالية: المصرف الدولي ومصرف سورية والمهجر والمصرف العربي ومصرف عودة في نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول.
- يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطتين السابقتين في نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول.
- من النتائج السابقة نستنتج بوجود فروق معنوية بين المصارف من حيث نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول.
- نجد مما سبق بوجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث جودة الأصول وهذا ما ينفى الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد فرق معنوي بين المصارف الخاصة في سورية من حيث الربحية.

يتم اختبار الفرضية بدراسة الفروق المعنوية بين المصارف في كل نسبة من نسب الربحية.

1. الحصاة الأساسية للسهم من الربح

يستخدم اختبار تحليل التباين كما هو مبين في الجدول التالي رقم (3-4-19):

الجدول رقم (3-4-19): تحليل التباين للحصاة الأساسية للسهم من الربح

مستوى المعنوية Sig	معامل فيشر F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.005	4.477	8754.395	5	43771.979	بين المجموعات
		1955.221	24	46925.292	داخل المجموعات
			29	90697.268	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (3-4-19) أن قيمة مستوى المعنوية 0.005 وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05 مما يدل على وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث معدل العائد على حقوق الملكية، لذلك ندرس أولاً التجانس أو عدم التجانس في تباين المجموعات كما في الجدول التالي رقم (3-4-20):

الجدول رقم (3-4-20): اختبار تجانس التباينات للحصاة الأساسية للسهم من الربح

مستوى المعنوية Sig	درجات الحرية داخل المجموعات	درجات الحرية بين المجموعات	إحصائية Levene
0.334	24	5	1.211

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

في الجدول رقم (3-4-20) بلغ مستوى المعنوية 0.334 أكبر من 0.05 ما يشير إلى وجود تجانس في التباين وبالتالي سنختار اختبار Tukey لدراسة الفروق المعنوية بين كل مصرفين من المصارف محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (3-4-21):

الجدول رقم (3-4-21): نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث الحصاة

الأساسية للسهم من الربح

مستوى المعنوية	الخطأ المعياري	متوسط الفرق	المصرف	المتغير التابع
0.769	27.966	37.064	مهجر	الحصاة الأساسية للسهم من الربح
0.998	27.966	-11.874	بيمو	
0.144	27.966	71.836	العربي	
0.046	27.966	87.589*	بييلوس	

1.000	27.966	-1.402	عودة	
0.769	27.966	-37.064	الدولي	مهجر
0.514	27.966	-48.938	بيمو	
0.811	27.966	34.772	العربي	
0.480	27.966	50.525	بيبلوس	
0.741	27.966	-38.466	عودة	
0.998	27.966	11.874	الدولي	بيمو
0.514	27.966	48.938	مهجر	
0.062	27.966	83.710	العربي	
0.018	27.966	99.463*	بيبلوس	
0.999	27.966	10.472	عودة	
0.144	27.966	-71.836	الدولي	العربي
0.811	27.966	-34.772	مهجر	
0.062	27.966	-83.710	بيمو	
0.993	27.966	15.753	بيبلوس	
0.131	27.966	-73.238	عودة	
0.046	27.966	-87.589*	الدولي	بيبلوس
0.480	27.966	-50.525	مهجر	
0.018	27.966	-99.463*	بيمو	
0.993	27.966	-15.753	العربي	
0.041	27.966	-88.991*	عودة	
1.000	27.966	1.402	الدولي	عودة
0.741	27.966	38.466	مهجر	
0.999	27.966	-10.472	بيمو	
0.131	27.966	73.238	العربي	
0.041	27.966	88.991*	بيبلوس	
* متوسط الفرق معنوي عند مستوى 0.05				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من نتائج اختبار Tukey الوارد في الجدول رقم (3-4-21) مجموعة من النقاط من أهمها:

1. بالنسبة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل يمكن ملاحظة النقطتين التاليتين:
 - لا يوجد فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف عودة حيث قيمة مستوى المعنوية على التوالي هي 0.769، 0.998، 0.144، 1.000 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
 - هناك فرق معنوي بين المصرف الدولي ومصرف بيبيلوس حيث مستوى المعنوية 0.046 أصغر من 0.05، وعند حساب متوسط الفرق بين المصرف الدولي ومصرف بيبيلوس كان متوسط الفرق ذو قيمة موجبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس والمصرف الدولي ذو قيمة سالبة مما يدل أن الحصة الأساسية للسهم من الربح للمصرف الدولي أفضل من مصرف بيبيلوس.
 2. لا يوجد فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية: 0.514، 0.811، 0.480، 0.741 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
 3. بالنسبة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي يلاحظ النقطتين التاليتين:
 - لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي وبين كل من المصرف العربي ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي: 0.062، 0.999 وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
 - هناك فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف بيبيلوس حيث مستوى المعنوية 0.018 أصغر من 0.05، وعند حساب متوسط الفرق بين مصرف بيمو ومصرف بيبيلوس كان ذو قيمة موجبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس ومصرف بيمو ذو قيمة سالبة مما يدل أن الحصة الأساسية للسهم من الأرباح لمصرف بيمو أفضل من مصرف بيبيلوس.
 4. لا يوجد فرق معنوي بين المصرف العربي وبين كل من المصرفين التاليين: مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.993، 0.131 وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة 0.05
 5. يوجد فرق معنوي بين مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية 0.041 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وعند حساب متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس ومصرف عودة كان ذو قيمة سالبة، بينما متوسط الفرق بين مصرف عودة ومصرف بيبيلوس ذو قيمة موجبة مما يشير إلى أن الحصة الأساسية للسهم من الأرباح لمصرف عودة أفضل من مصرف بيبيلوس.
- ومنه تستنتج الباحثة النقاط التالية:

- كل مصرف من المصارف التالية: الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيمو ومصرف عودة أفضل أداءً من مصرف بيبيلوس في الحصة الأساسية للسهم الواحد من الأرباح.
- يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطة السابقة في الحصة الأساسية للسهم الواحد من الأرباح.
- من النتائج السابقة نستنتج بوجود فروق معنوية بين المصارف من حيث الحصة الأساسية للسهم الواحد من الربح.

2. معدل العائد على الأصول.

يتم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل التباين كما هو موضح في الجدول رقم (3-4-22)، ويلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية 0.062 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05 ما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث معدل العائد على الأصول.

الجدول رقم (3-4-22): تحليل التباين لمعدل العائد على الأصول

مستوى المعنوية Sig	معامل فيشر F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.062	2.463	0.000	5	0.000	بين المجموعات
		0.000	24	0.000	داخل المجموعات
			29	0.001	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

3. معدل العائد على حقوق الملكية.

نستخدم اختبار تحليل التباين كما هو مبين في الجدول التالي رقم (3-4-23):

الجدول رقم (3-4-23): تحليل التباين لمعدل العائد على حقوق الملكية

مستوى المعنوية Sig	معامل فيشر F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.004	4.734	0.010	5	0.051	بين المجموعات
		0.002	24	0.052	داخل المجموعات
			29	0.103	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (3-4-23) أن قيمة مستوى المعنوية 0.004 وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05 مما يدل على وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث معدل العائد على حقوق الملكية، ولمعرفة معنوية الفرق بين كل مصرفين من المصارف الخاصة محل الدراسة ندرس أولاً التجانس أو عدم التجانس في تباين المجموعات كما في الجدول التالي رقم (3-4-24):

الجدول رقم (3-4-24): اختبار تجانس التباينات لمعدل العائد على حقوق الملكية

إحصائية Levene	درجات الحرية بين المجموعات	درجات الحرية داخل المجموعات	مستوى المعنوية Sig
1.017	5	24	0.429

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

في الجدول رقم (3-4-24) بلغ مستوى المعنوية 0.429 أكبر من 0.05 ما يشير إلى وجود تجانس في التباين وبالتالي سنختار اختبار Tukey لدراسة الفروق المعنوية بين كل مصرفين من المصارف محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (3-4-25):

الجدول رقم (3-4-25): نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث معدل

العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع	المصرف	متوسط الفرق	الخطأ المعياري	مستوى المعنوية	
معدل العائد على حقوق الملكية	الدولي	0.030	0.029	0.907	
		0.015-	0.029	0.996	
		0.077	0.029	0.134	
		*0.103	0.029	0.021	
		0.058	0.029	0.384	
	مهجر	الدولي	0.030-	0.029	0.907
		بيمو	0.045-	0.029	0.661
		العربي	0.047	0.029	0.612
		بيبلوس	0.073	0.029	0.173
		عودة	0.029	0.029	0.927
بيمو	الدولي	0.015	0.029	0.996	
	مهجر	0.045	0.029	0.661	
	العربي	*0.091	0.029	0.049	

0.006	0.029	*0.117	بيبلوس	
0.173	0.029	0.073	عودة	
0.134	0.029	0.077-	الدولي	العربي
0.612	0.029	0.047-	مهجر	
0.049	0.029	*0.091-	بيمو	
0.948	0.029	0.026	بيبلوس	
0.987	0.029	0.019-	عودة	
0.021	0.029	*0.103-	الدولي	بيبلوس
0.173	0.029	0.073-	مهجر	
0.006	0.029	*0.117-	بيمو	
0.948	0.029	0.026-	العربي	
0.661	0.029	0.045-	عودة	
0.384	0.029	0.058-	الدولي	عودة
0.927	0.029	0.028-	مهجر	
0.173	0.029	0.073-	بيمو	
0.987	0.029	0.019	العربي	
0.661	0.029	0.045	بيبلوس	
* متوسط الفرق معنوي عند مستوى 0.05				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من نتائج اختبار Tukey الوارد في الجدول رقم (3-4-25) مجموعة من النقاط من أهمها:

1. بالنسبة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل يمكن ملاحظة النقطتين التاليتين:

- لا يوجد فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف عودة حيث قيمة مستوى المعنوية على التوالي هي 0.907، 0.996، 0.134، 0.384 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
- هناك فرق معنوي بين المصرف الدولي ومصرف بيبيلوس حيث مستوى المعنوية 0.021 أصغر من 0.05، وعند حساب متوسط الفرق بين المصرف الدولي ومصرف بيبيلوس كان متوسط الفرق ذو قيمة موجبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس والمصرف الدولي ذو قيمة سالبة مما يدل أن معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف الدولي أفضل من مصرف بيبيلوس.

2. لا يوجد فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية: 0.661، 0.612، 0.173، 0.927 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

3. بالنسبة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي يلاحظ النقطتين التاليتين:

- هناك فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي وبين كل من المصرف العربي ومصرف بيبيلوس حيث مستوى المعنوية على التوالي: 0.049، 0.006 أصغر من 0.05، وعند حساب متوسط الفرق بين مصرف بيمو والمصرف المذكورين كان متوسط الفرق ذو قيمة موجبة بينما متوسط الفرق بين المصرفين ومصرف بيمو ذو قيمة سالبة مما يدل أن معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف بيمو أفضل من المصرف العربي ومصرف بيبيلوس.

- لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية بقيمة 0.173 أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

4. لا يوجد فرق معنوي بين المصرف العربي وبين كل من المصرفين التاليين: مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.948، 0.987 وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة 0.05

5. لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية 0.661 وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

ومنه تستنتج الباحثة النقاط التالية:

- مصرف بيمو أفضل أداءً من المصرف العربي ومصرف بيبيلوس في معدل العائد على حقوق الملكية.
- المصرف الدولي للتجارة والتمويل أفضل أداءً من مصرف بيبيلوس في معدل العائد على حقوق الملكية.
- يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطتين السابقتين في معدل العائد على حقوق الملكية.
- من النتائج السابقة نستنتج بوجود فروق معنوية بين المصارف من حيث معدل العائد على حقوق الملكية.
- نجد مما سبق بوجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث الربحية وهذا ماينفي الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: لا يوجد فرق معنوي بين المصارف الخاصة في سورية من حيث السيولة.

يتم اختبار الفرضية بدراسة الفروق المعنوية بين المصارف في كل نسبة من نسب السيولة.

1. نسبة الجاهزية النقدية.

يتم اختبار الفرضية باستخدام اختبار تحليل التباين كما هو موضح في الجدول التالي رقم (3-4-26):

الجدول رقم (3-4-26): تحليل التباين لنسبة الجاهزية النقدية

مستوى المعنوية Sig	معامل فيشر F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.004	4.706	0.078	5	0.390	بين المجموعات
		0.017	24	0.398	داخل المجموعات
			29	0.788	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (3-4-26) أن قيمة مستوى المعنوية 0.004 وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05 ما يدل على وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث نسبة الجاهزية النقدية، ولمعرفة معنوية الفرق بين كل مصرفين من المصارف الخاصة ندرس أولاً التجانس أو عدم التجانس في تباين المجموعات كما في الجدول التالي رقم (3-4-27):

الجدول رقم (3-4-27): اختبار تجانس التباينات لنسبة الجاهزية النقدية

مستوى المعنوية Sig	درجات الحرية داخل المجموعات	درجات الحرية بين المجموعات	إحصائية Levene
0.142	24	5	1.847

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

في الجدول رقم (3-4-27) بلغ مستوى المعنوية 0.142 أكبر من 0.05 ما يشير إلى وجود تجانس في التباين وبالتالي سنختار اختبار Tukey لدراسة الفروق المعنوية بين كل مصرفين من المصارف محل الدراسة، كما في الجدول التالي رقم (3-4-28):

الجدول رقم (3-4-28): نتائج اختبار Tukey للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة

الجاهزية النقدية

مستوى المعنوية	الخطأ المعياري	متوسط الفرق	المصرف		المتغير التابع
0.999	0.081	0.029	مهجر	الدولي	نسبة الجاهزية النقدية
1.000	0.081	0.015-	بيمو		
0.326	0.081	0.170	العربي		
0.010	0.081	*0.310	بيبلوس		
0.963	0.081	0.066	عودة		

0.999	0.081	0.029-	الدولي	مهجر
0.994	0.081	0.044-	بيمو	
0.525	0.081	0.141	العربي	
0.023	0.081	*0.281	بيبلوس	
0.997	0.081	0.037	عودة	
1.000	0.081	0.015	الدولي	بيمو
0.994	0.081	0.044	مهجر	
0.242	0.081	0.185	العربي	
0.006	0.081	*0.325	بيبلوس	
0.915	0.081	0.0811	عودة	
0.326	0.081	0.170-	الدولي	العربي
0.525	0.081	0.141-	مهجر	
0.242	0.081	0.185-	بيمو	
0.538	0.081	0.139	بيبلوس	
0.792	0.081	0.104-	عودة	
0.010	0.081	*0.310-	الدولي	بيبلوس
0.023	0.081	*0.281-	مهجر	
0.006	0.081	*0.325-	بيمو	
0.538	0.081	0.139-	العربي	
0.062	0.081	0.243-	عودة	
0.963	0.081	0.069-	الدولي	عودة
0.997	0.081	0.039-	مهجر	
0.915	0.081	0.081-	بيمو	
0.792	0.081	0.104	العربي	
0.062	0.081	0.244	بيبلوس	
* متوسط الفرق معنوي عند مستوى 0.05				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من نتائج اختبار Tukey الوارد في الجدول رقم (3-4-28) مجموعة من النقاط من أهمها:

6. بالنسبة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل يمكن ملاحظة النقاط التالية:

- لا يوجد فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.999، 1.000، 0.326، 0.963 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
- هناك فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين مصرف بيبيلوس حيث مستوى المعنوية 0.010 أصغر من 0.05، ويلاحظ عند حساب متوسط الفرق بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيبيلوس كان متوسط الفرق ذو قيمة موجبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس والمصرف الدولي للتجارة والتمويل ذو قيمة سالبة مما يدل أن نسبة الرصيد النقدي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل أفضل من مصرف بيبيلوس.

2. وبالنسبة لمصرف سورية والمهجر يمكن ملاحظة النقطتين التاليتين:

- لا يوجد فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر وبين كل من المصارف التالية: مصرف بيمو والمصرف العربي ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.994، 0.525، 0.997 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
- هناك فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر وبين مصرف بيبيلوس حيث مستوى المعنوية 0.023 أصغر من 0.05، ويلاحظ عند حساب متوسط الفرق بين مصرف سورية والمهجر ومصرف بيبيلوس كان متوسط الفرق ذو قيمة موجبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس ومصرف سورية والمهجر ذو قيمة سالبة مما يدل أن نسبة الرصيد النقدي لمصرف سورية والمهجر أفضل من مصرف بيبيلوس.

3. أما بالنسبة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي فيمكن ملاحظة مايلي:

- لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي وبين كل مصرف من المصارف التالية: المصرف العربي ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.242، 0.915 وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .
- يوجد فرق معنوي بين مصرف بيمو ومصرف بيبيلوس حيث مستوى المعنوية 0.006 أصغر من 0.05 وعند حساب المتوسط بين مصرف بيمو ومصرف بيبيلوس كان ذو قيمة موجبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس ومصرف بيمو ذو قيمة سالبة مايدل أن مصرف بيمو أفضل من مصرف بيبيلوس في نسبة الرصيد النقدي.

4. لا يوجد فرق معنوي بين المصرف العربي وبين كل من المصرفين التاليين: مصرف بيبيلوس ومصرف عودة

حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي 0.538، 0.792 وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

5. لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية 0.062 وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

ومنه تستنتج الباحثة النقاط التالية:

- كل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي أفضل أداءً من مصرف بيبيلوس في نسبة الجاهزية النقدية.
- يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطة السابقة في نسبة الجاهزية النقدية.
- من النتائج السابقة نستنتج بوجود فروق معنوية بين المصارف من حيث نسبة الجاهزية النقدية.

2. نسبة السيولة.

يتم اختبار الفرضية باستخدام اختبار تحليل التباين كما هو موضح في الجدول التالي رقم (3-4-29)، ويلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية 0.537 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05 ما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث نسبة السيولة.

الجدول رقم (3-4-29): تحليل التباين لنسبة السيولة

مستوى المعنوية Sig	معامل فيشر F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.537	0.836	0.020	5	0.100	بين المجموعات
		0.024	24	0.573	داخل المجموعات
			29	0.673	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

3. نسبة القروض إلى الودائع.

يتم الاختبار باستخدام اختبار تحليل التباين للمتغيرات التابعة والمستقلة كما هو موضح في الجدول التالي رقم (3-4-30)، ويلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية 0.004 وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05 فإن ذلك يدل على وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث نسبة القروض إلى الودائع، ولمعرفة معنوية الفرق بين كل مصرفين من المصارف الخاصة محل الدراسة ندرس أحد اختبارات Tukey أو Tamhane ولأختبار أي الاختبارين ندرس تجانس أو عدم التجانس في تباين المجموعات كما في الجدول رقم (3-4-31):

الجدول رقم (3-4-30): تحليل التباين لنسبة القروض إلى الودائع

مستوى المعنوية Sig	معامل فيشر F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.004	4.735	0.046	5	0.230	بين المجموعات
		0.010	24	0.233	داخل المجموعات
			29	0.463	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

الجدول رقم (3-4-31): اختبار تجانس التباينات لنسبة القروض إلى الودائع

مستوى المعنوية Sig	درجات الحرية داخل المجموعات	درجات الحرية بين المجموعات	إحصائية Levene
0.042	24	5	2.760

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

في الجدول رقم (3-4-30) بلغ مستوى المعنوية 0.042 أقل من 0.05 ما يشير إلى عدم وجود تجانس في التباين وبالتالي سنختار اختبار Tamhane لدراسة الفروق المعنوية بين كل مصرفين من المصارف محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (3-4-32):

الجدول رقم (3-4-32): نتائج اختبار Tamhane للمقارنة بين كل مصرفين من حيث نسبة

القروض إلى الودائع

مستوى المعنوية	الخطأ المعياري	متوسط الفرق	المصرف		نسبة القروض إلى الودائع
0.783	0.065	0.124	الدولي	مهجر	
0.751	0.059	0.119	بيمو		
1.000	0.086	0.065-	العربي		
0.806	0.061	0.114-	بيبلوس		
1.000	0.059	0.018	عودة		
0.783	0.065	0.124-	الدولي	مهجر	
1.000	0.050	0.005-	بيمو		
0.552	0.079	0.189-	العربي		
0.029	0.051	*0.238-	بيبلوس		
0.652	0.049	0.105-	عودة		

0.751	0.059	0.119-	الدولي	بيمو
1.000	0.050	0.005	مهجر	
0.557	0.075	0.184-	العربي	
0.010	0.044	*0.233-	بيبلوس	
0.445	0.041	0.101-	عودة	
1.000	0.086	0.065	الدولي	العربي
0.552	0.079	0.189	مهجر	
0.557	0.075	0.184	بيمو	
1.000	0.076	0.049-	بيبلوس	
0.996	0.075	0.084	عودة	
0.806	0.061	0.114	الدولي	بيبلوس
0.029	0.051	*0.238	مهجر	
0.010	0.044	*0.233	بيمو	
1.000	0.076	0.049	العربي	
0.201	0.043	0.132	عودة	
1.000	0.059	0.018-	الدولي	عودة
0.652	0.049	0.105	مهجر	
0.445	0.041	0.101	بيمو	
0.996	0.074	0.084-	العربي	
0.201	0.043	0.133-	بيبلوس	
* متوسط الفرق معنوي عند مستوى 0.05				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج البيانات من برنامج SPSS

يلاحظ من نتائج اختبار Tamhane الوارد في الجدول رقم (3-4-32) مجموعة من النقاط من أهمها:

1. لا يوجد فرق معنوي بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 0.783، 0.751، 1.000، 0.806، 1.000 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

2. بالنسبة لمصرف سورية والمهجر يمكن ملاحظة مايلي:

- لا يوجد فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر وبين كل مصرف من المصارف التالية: مصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف العربي ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية: 1.000، 0.552، 0.652 وجميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

- هناك فرق معنوي بين مصرف سورية والمهجر ومصرف بيبيلوس حيث مستوى المعنوية 0.029 أصغر من 0.05 وبحساب متوسط الفرق بين مصرف سورية والمهجر ومصرف بيبيلوس كان ذو قيمة سالبة بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس ومصرف سورية والمهجر ذو قيمة موجبة مما يشير إلى أن مصرف بيبيلوس أفضل من مصرف سورية والمهجر في نسبة القروض إلى الودائع.

3. بالنسبة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي يلاحظ النقاط التالية:

- لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي وبين المصرف العربي ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية على التوالي 0.557، 0.445 وكلاهما أكبر من 0.05 .

- يوجد فرق معنوي بين مصرف بيمو السعودي الفرنسي وبين مصرف بيبيلوس حيث ظهر مستوى المعنوية بقيمة 0.010 أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وعند حساب متوسط الفرق بين مصرف بيمو ومصرف بيبيلوس تبين ذو قيمة سالبة، بينما متوسط الفرق بين مصرف بيبيلوس ومصرف بيمو كان ذو قيمة موجبة مما يدل أن نسبة القروض إلى الودائع في مصرف بيبيلوس أفضل من مصرف بيمو.

4. لا يوجد فرق معنوي بين المصرف العربي وبين كل من المصرفين التاليين: مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث ظهر مستوى المعنوية على التوالي بالقيم التالية 1.000، 0.996 وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة 0.05

5. لا يوجد فرق معنوي بين مصرف بيبيلوس ومصرف عودة حيث مستوى المعنوية 0.201 وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

ومنه تستنتج الباحثة النقاط التالية:

- يعتبر مصرف بيبيلوس أفضل أداءً من مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي في نسبة القروض إلى الودائع.

- عدم وجود فرق معنوي بين المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطة السابقة وبالتالي يتشابه أداءهم في نسبة القروض إلى الودائع.

- من النتائج السابقة يُستنتج وجود فروق معنوية بين المصارف من حيث نسبة القروض إلى الودائع.

- يلاحظ مما سبق وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث السيولة وهذا ماينفي الفرضية الرابعة.

النتائج

1. تبين من دراسة كفاية رأس المال قدرة المصارف الخاصة في سورية على تسديد التزاماتها ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل مع وجود اختلاف في ترتيب تلك المصارف وفق كفاية رأس المال، حيث تفوق المصرف العربي في كفايته لرأس المال خلال فترة الدراسة يليه كل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيبيلوس ومن ثم مصرف عودة وفي الترتيب ما قبل الأخير مصرف سورية والمهجر وأخيراً مصرف بيمو السعودي الفرنسي، وبدراسة الفروق المعنوية بين المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال تبين مايلي:

أ. المصرف الدولي للتجارة والتمويل أفضل أداءً من مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع.

ب. مصرف سورية والمهجر أفضل أداءً من بيمو السعودي الفرنسي في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع.

ت. يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطتين الأولى والثانية في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع.

ث. وجود فرق معنوي بين مصرف بيمو والمصرف العربي والأول أفضل أداءً من الثاني في نسبة حقوق الملكية إلى الاللتزامات.

ج. وجود فرق معنوي بين مصرف بيمو ومصرف بيبيلوس والأول أفضل أداءً من مصرف بيبيلوس في نسبة حقوق الملكية إلى الاللتزامات.

ح. عدم وجود فرق معنوي بين المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطتين الرابعة والخامسة وبالتالي يتشابه أداءهم في نسبة حقوق الملكية إلى الاللتزامات.

خ. المصرف العربي أفضل أداءً من مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة في نسبة كفاية رأس المال.

د. يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطة السابقة في نسبة كفاية رأس المال.

ذ. أخيراً وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث مؤشرات كفاية رأس المال وهذا ماينفي الفرضية الأولى.

2. كفاءة المصارف الخاصة في سورية في إدارة أصولها وتدني الخسارة في قيمة الأصول مما انعكس إيجابياً على الأداء المالي للمصارف، مع وجود اختلاف في ترتيب المصارف وفق جودة الأصول لحصول مصرف بيبيلوس الترتيب الأول يليه مصرف سورية والمهجر ومن ثم مصرف عودة وفي الترتيب الرابع المصرف الدولي للتجارة والتمويل يليه

المصرف العربي ومن ثم مصرف بيمو، وبدراسة الفروق المعنوية بين المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول تبيين مايلي:

- أ. وجود فرق معنوي بين المصارف من حيث نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.
- ب. مصرف بيبيلوس أفضل أداءً من المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيمو في نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول.
- ت. يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطة السابقة في نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول.
- ث. كل مصرف من المصارف التالية: المصرف الدولي والمصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف عودة أفضل أداءً من مصرف بيمو في نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول.
- ج. يعتبر مصرف بيبيلوس أفضل أداءً من المصارف التالية: المصرف الدولي ومصرف سورية والمهجر والمصرف العربي ومصرف عودة في نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول.
- ح. يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطتين الرابعة والخامسة في نسبة الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول.
- خ. أخيراً وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث جودة الأصول وهذا ماينفي الفرضية الثانية.

3. حققت معظم المصارف معدلات عائد مقبولة ما يدل على وجود كفاءة جيدة في إدارات المصارف في توظيف الأصول وأموال المساهمين ما يعكس صورة إيجابية عن ربحية المصارف الخاصة في سورية، ويتجلى ترتيب المصارف وفق الربحية كما يلي: المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، مصرف سورية والمهجر، مصرف عودة، المصرف العربي وأخيراً مصرف بيبيلوس، وبدراسة الفروق المعنوية بين المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للربحية تبيين مايلي:

- أ. كل مصرف من المصارف التالية: الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيمو ومصرف عودة أفضل أداءً من مصرف بيبيلوس في الحصة الأساسية للسهم الواحد من الأرباح.
- ب. يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطة السابقة في الحصة الأساسية للسهم الواحد من الأرباح.
- ت. عدم وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث معدل العائد على الأصول.

- ث. مصرف بيمو أفضل أداءً من المصرف العربي ومصرف بيبيلوس في معدل العائد على حقوق الملكية.
- ج. المصرف الدولي للتجارة والتمويل أفضل أداءً من مصرف بيبيلوس في معدل العائد على حقوق الملكية.
- ح. يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطتين السابقتين في معدل العائد على حقوق الملكية.
- خ. أخيراً وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث الربحية وهذا ماينفي الفرضية الثالثة.

4. للسيولة منحيين يتجلى الأول بارتفاع الأصول النقدية في سداد الودائع ومقابلة سحبها، أما المنحى الثاني فهو ارتفاع قدرة المصارف الخاصة في سورية على تلبية طلبات الاقتراض وبالتالي انخفاض تكلفة التمويل، ومع تصدر مصرف بيبيلوس الترتيب الأول بين المصارف في السيولة يليه المصرف العربي ومن ثم مصرف عودة وفي الترتيب الرابع المصرف الدولي للتجارة والتمويل وفي الترتيب الخامس مصرف سورية والمهجر والترتيب الأخير مصرف بيمو السعودي الفرنسي، وبدراسة الفروق المعنوية بين المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للربحية تبين مايلي:

- أ. كل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي أفضل أداءً من مصرف بيبيلوس في نسبة الجاهزية النقدية.
- ب. يتشابه أداء المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطة السابقة في نسبة الجاهزية النقدية.
- ت. عدم وجود فرق معنوي بين المصارف الخاصة في سورية في نسبة السيولة.
- ث. يعتبر مصرف بيبيلوس أفضل أداءً من مصرف سورية والمهجر ومصرف بيمو السعودي الفرنسي في نسبة القروض إلى الودائع.
- ج. عدم وجود فرق معنوي بين المصارف الخاصة محل الدراسة باستثناء النقطة السابقة وبالتالي يتشابه أداءهم في نسبة القروض إلى الودائع.
- ح. أخيراً وجود فروق معنوية بين المصارف الخاصة في سورية من حيث السيولة وهذا ماينفي الفرضية الرابعة.

5. فمن خلال ما تقدم نلاحظ وجود اختلاف نسبي في أداء المصارف الخاصة في سورية تبعاً للعناصر المكونة لمعيار CAEL خلال فترة الدراسة، فترتيب المصارف وفق هذه المعيار كان على الشكل التالي: المصرف الدولي للتجارة والتمويل يليه في الترتيب مصرف بيبيلوس ومن ثم كل من المصرف العربي ومصرف عودة وفي الترتيب الرابع مصرف سورية والمهجر وفي الترتيب الأخير مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

1. ضرورة استخدام نماذج المقارنة في تقييم أداء المصارف العامة أو الخاصة مثل BENCHMARKING .SOWT ،CAMELS ،CAMEL ،CAEL ،TOOLS
2. ضرور الاهتمام بدرجة أكبر فيما يخص جودة وكفاءة الأصول المستخدمة في المصارف.
3. إعداد دراسات وأبحاث أخرى تشمل مقارنة أداء المصارف الخاصة في سورية مع أداء تلك التابعة إلى دول مجاورة.
4. إجراء أبحاث استناداً إلى أسلوب case study approach لإن الأبحاث العلمية المستندة إلى هذا الأسلوب تساعد في تفسير العلاقات الارتباطية وتفسير الظواهر المختلفة.
5. إعادة دراسة تقييم أداء هذه المصارف بعد فترة زمنية معينة بهدف تحليل الاتجاه في الأداء Trend analysis

المراجع

المراجع العربية

الكتب

1. أحمد عبد الوهاب يوسف. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2008.
2. آل شبيب دريد كامل. مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2009.
3. برغام أجين. الإدارة المالية (2). الطبعة الأولى، ترجمة: محمود فتوح، عمر عبد الكريم. شعاع للنشر والعلوم، سورية، 2010.
4. بينوسان بابينت ، كريغ فليشير. التحليل الإداري المبسط. الطبعة الأولى، ترجمة: ميشيل دانو، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2009.
5. تايه النعيمي عدنان ، ارشد فؤاد التميمي. التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة. الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2008.
6. جبل علاء الدين. تحليل القوائم المالية. الطبعة الأولى، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سورية، 2009.
7. جعفر عبد الإله نعمه. النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين. الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
8. حداد اكرم ، مشهور مذلول. النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
9. حماد طارق عبد العال. تحليل القوائم المالية (نظرة حالية ومستقبلية). الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007.
10. حنفي عبد الغفار. إدارة المصارف (السياسات المصرفية -تحليل القوائم المالية -الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية). الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007-2008.
11. حنفي عبد الغفار. تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2009.
12. حنفي عبد الغفار، قرياقص رسمية. الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية - أسواق الأوراق المالية - شركات التأمين - شركات الاستثمار). الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008.
13. رضا سامح محمد. اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية. الطبعة الأولى، السعودية، 2010.

14. سفر أحمد. العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية. الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب ناشرون، لبنان، 2006.
15. السيد علي عبد المنعم ، نزار سعد الدين العيسى. النقود والمصارف والأسواق المالية. الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2004.
16. سليم فايز حداد. الإدارة المالية. الطبعة الثانية، دار الحامد، الأردن، 2009.
17. شلهوب علي محمد. شؤون النقود وأعمال البنوك. الطبعة الأولى، دار شعاع، حلب، 2007.
18. عبد الرحيم عاطف جابر طه. أساسيات التمويل والإدارة المالية. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2008.
19. عبد الرحيم عاطف جابر طه. تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي). الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008.
20. عبد الرحيم محمد ابراهيم. اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. الطبعة الأولى، مصر، 2008.
21. عبد الله خالد أمين ، اسماعيل ابراهيم الطراد. إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
22. عبد الهادي محمد سعيد. الإدارة المالية - الاستثمار والتمويل - التحليل المالي والأسواق المالية الدولية. الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2008.
23. عشيح حسن سمير. التحليل الائتماني. الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010.
24. عقل مفلح محمد. مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2009.
25. فلاح مطارنة غسان ، مؤيد راضي خنفر. تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2009.
26. الكايد خليل أحمد. الإدارة المالية الدولية والعالمية. الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2010.

الأبحاث والمقالات:

1. أحمد حسن ، حسن حياي. (واقع العمل المصرفي في سورية ومتطلبات معايير بازل). بحوث جامعة حلب سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية 54 (2008).
2. بن سفاع علي منصور محمد. (بحث تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL دراسة تحليلية لأداء المصرف الاهلي اليمني للسنوات 2003 - 2007). العلوم الإدارية والإقتصادية 2 (2008).

3. بورقية شوقي. (طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية). مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.
4. شيخ محمد حسين. (واقع التحليل المالي والمحاسبي وإمكانية تطويره). بحوث جامعة حلب سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية 48 (2007).
5. المومني منذر طلال وآخرون. (مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية). المنارة 2 (2007).
6. نعمة عماد صالح. (تقويم أداء الشركات باستخدام النسب المالية دراسة تطبيقية في شركة صلاح الدين العامة للفترة من 1995 - 2001). تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية 9 (2008).

رسائل الماجستير والدكتوراه

1. أبو محييد موسى عمر مبارك. (مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II). دكتوراه، قسم المصارف الإسلامية كلية العلوم المالية والمصرفية جامعة الأكاڊيني العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
2. أبو كمال ميرفت علي. (الإدارة الحديثة لمخاطر التئمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين). ماجستير، قسم إدارة الأعمال كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2007.
3. بركات علي بركات. (تحديات التمويل المصرفي في سورية في ضوء تطورات الاقتصاد العالمي). ماجستير، قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2010.
4. الحسن عبد المنعم. (دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي). قسم محاسبة كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2006.
5. دراو هديل زكريا. (ربحية المصارف التجارية السورية مابين الأعمال المصرفية التقليدية والأعمال المصرفية الحديثة دراسة ميدانية مقارنة). قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2010.
6. درغام سوزان عطا. (العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي رقم (7) دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين). ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة، 2008.
7. الزعابي تهاني محمود محمد. (تطوير نموذج لأحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة). قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2008.

8. سليمان الحمد. (تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية). قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2006.
9. صباح بهية مصباح محمود. (العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين راسة تحليلية). قسم إدارة أعمال كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2008.
10. عثمان عبد الهادي. (السياسات المحاسبية في إدارة العمليات النقدية الواقع وأفاق التطوير). ماجستير، قسم محاسبة كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2011.
11. العلمي عمر عبد الحميد محمد. (قائمة التدفق النقدية كأداء للتنبؤ بالفشل المالي). ماجستير، برنامج ماجستير العلوم M.S.C الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية كلية الدراسات العليا القاهرة، 2010.
12. الفرا أحمد نور الدين. (تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي دراسة حالة مصرف فلسطين). ماجستير، قسم محاسبة كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2008.
13. قبنض رشا. (دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالي). ماجستير، قسم إدارة أعمال كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2011.
14. المشهراوي أحمد حسين أحمد. (أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005). قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2007.

الوثائق الرسمية

1. سورية. مصرف بيبيلوس. البيانات المالية الموحدة. 2010.
2. سورية. مصرف بيمو السعودي الفرنسي. البيانات المالية الموحدة. 2010.
3. سورية. المصرف الدولي للتجارة والتمويل. البيانات المالية الموحدة. 2010.
4. سورية. مصرف سورية والمهجر. البيانات المالية الموحدة. 2010.
5. سورية. المصرف العربي. البيانات المالية الموحدة. 2010.
6. سورية. مصرف عودة. البيانات المالية الموحدة. 2010.

المراجع الأجنبية

الكتب

1. Conrad Carlberg. **Business analysis: Microsoft Excel 2010**. First edition, Pearson Education, Indiana, 2010.
2. C. Paramasivan, T.Subramanian. **Financial Management**. first edition, New Age International, New Delhi, 2009.
3. Daniel K. Tarullo. **Banking on Basel (The future of international financial regulation)**. First edition, Peter G. Peterson Institute for International Economics, Washington, 2008.
4. Francis J. Clauss. **Corporate Finance Analysis with Microsoft excel**. First edition, McGraw-Hill, 2010.
5. Hennin Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic. **Analyzing Banking Risk (A Framewor For Assessing Corporate Governance and Risk Management)**. third edition, the world bank, Washington, 2009
6. H.R. Machiraju. **Modern Commercial Banking**. Second Edition, New Age International, New Delhi, 2008.
7. Imad A. Moosa. **Operational Risk Management**. first edition, Palgrave Macmillan, New York, 2007.
8. Jae K. Shim, Joel G.Siegel. **Financial Management**. third edition, Mc Graw Hill, New York, 2007.
9. Jim Mcmenamin. **Financial Management An introduction**. First edition, Taylor & Francis e-Library, USA and Canada, 2005.
10. John Tennent. **Guide To Financial Management**. First edition, Profile Books, London, 2008.
11. Kevin R. Callahan , Gary S. Stetz, Lynne M. Brooks. **Project Management Accounting**. first edition, John Wiley & Sons, New Jersey, 2007.
12. Lorenzo A. Preve, Virginia Sarria-Allende. **Working Capital Management**. First edition, Oxford University Press, new York, 2010.
13. Louis C. Gapenski. **Healthcare Finance An Introduction To Accounting And Financial Management**. Third edition, Aupha / Hap, United States of America, 2005.
14. Matan Feldman, Arkady Libman. **Crash Course In Accounting And Financial Statement Analysis**. Second edition, Wall Street Prep, New Jersey, 2007.
15. P. Weetman. **financial and management accounting An Introduction**. fourth edition, prentice hall, England, 2006.

16. Rama Gopal, CA. C. **Accounting for managers (starting from basics)**. First edition, new age international, New Delhi, 2009.
17. Richard Bull. **Financial ratios (How to use financial ratios to maximize value and success for your business)**. First edition, Cima, Amsterdam, 2008.
18. Stephen L. Nelson. **QuickBooks 2009 All-in-One For Dummies**, first edition, Wiley Publishing, Indiana, 2009.
19. Thomas R. Robinson, Hennie van Grenuing, Elaine Henry, Michael A. Broihahn. **International financial statement analysis**. first edition, CFA Institute, New Jersey, 2009.
20. William Jan & Haka Susan. **Financial Accounting**, McGraw-Hill, New York, USA, 2006.
21. W. Steve Albrecht, Earl K. Stice, James D. Stice. **Financial Accounting**. 11th edition, South-Western, United States of America, 2011.

الأبحاث والمقالات:

1. Ajai Nair And Azeb Fissha. (Rural Banking: The Case Of Rural And Community Banks In Ghana). The World Bank, 2010.
2. Il-Hyun Yoon. (Financial Statement Analysis for Differentiating between Failed and Surviving Merchant Banks). Brain Korea, (2006).
3. Ranjana Sahajwala, Paul Van Den Bergh. (Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems). Bank For International Settlements Basel, Switzerland 4 (2000).

الرسائل:

1. Manisha Sarpal, Rajbir Sidhu, Neha Sidhana, Varum Puri. (Performance Analysis of Nationalized Banks in India: An Application of CAMEL Model). Master, Business Administration, Lovely Professional University, 2010.
2. Poonam Rani. (To Study Strong Of using CAMELS framework as a tool of performance evaluation for banking institutions), Master, Business Administration, Punjab Technical University, 2010.

المواقع الإلكترونية

1. <http://en.wikipedia.org/>
2. <http://www.aleqt.com/>
3. <http://www.muflehakel.com/>
4. <http://www.wtgrantfoundation.org>

الملحق الأول

قوائم المركز المالي للمصارف الخاصة محل الدراسة خلال الفترة (2006-2010)

(جميع المبالغ بالآلاف الليرات)

أولاً: قائمة المركز المالي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
15,562,876	15,444,540	16,361,540	15,065,409	7,357,869	نقد وأرصدة لدى المركزي
10,030,640	12,754,986	11,927,741	19,187,622	15,346,268	أرصدة لدى المصارف
16,040,544	9,985,589	2,216,554	372,903		إيداعات لدى المصارف
356	—	—	5,815	—	موجودات مالية للمتاجرة
33,078,194	27,135,005	19,035,704	11,968,561	5,870,650	تسهيلات ائتمانية مباشرة
—	300,000	400,000	800,000	—	موجودات مالية قروض وسلف
234,238	219,930	—	—	—	موجودات محتفظة لتاريخ الاستحقاق
—	85,000	—	—	—	استثمارات في شركات تابعة
2,244,020	2,103,767	1,614,658	970,485	587,140	موجودات ثابتة
14,501	21,823	32,029	16,683	23,351	موجودات غير ملموسة
1,622	—	—	24,122	4,937	موجودات ضريبة مؤجلة
596,105	335,630	223,716	267,860	63,707	موجودات أخرى
490,540	283,813	286,368	291,637	149,311	الوديعة المجمدة لدى المركزي
78,293,635	68,670,084	52,098,310	48,971,098	29,403,233	أجمالي الموجودات
5,386,289	6,910,879	5,000,993	6,522,632	2,849,313	ودائع المصارف
59,280,869	50,491,820	37,207,159	31,656,788	20,540,413	ودائع العملاء
4,177,418	5,086,634	3,955,050	3,722,139	2,992,068	تأمينات نقدية
323,032	320,269	245,503	166,245	119,051	مخصص ضريبة الدخل
1,806,041	1,024,682	1,399,068	3,028,750	1,020,578	التزامات أخرى
690	75,477	80,000	—	—	مخصصات متنوعة
70,974,338	63,909,761	47,887,773	45,096,555	27,521,423	مجموع الالتزامات
5,000,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000	1,500,000	رأس المال
129,698	140,198	140,198	147,698	—	علاوة إصدار رأس المال
439,189	317,791	194,988	98,350	49,091	احتياطي قانوني
439,189	317,791	194,988	98,350	49,091	احتياطي خاص
106,008	—	—	—	—	احتياطي عام لمخاطر التمويل
1,455,324	1,271,553	909,403	645,925	322,666	الأرباح المدورة المحققة
-264,249	-287,010	-229,041	-115,780	-39,039	الخسائر المتراكمة غير المحققة
7,305,160	4,760,323	4,210,537	3,874,543	1,881,810	مجموع حقوق الملكية
14,137	—	—	—	—	حقوق الأقلية
78,293,635	68,670,084	52,098,310	48,971,098	29,403,233	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

ثانياً: قائمة المركز المالي لمصرف سورية والمهجر خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف سورية والمهجر
16,240,811	15,416,893	13,294,950	13,799,527	13,721,055	نقد وأرصدة لدى المركزي
8,367,544	16,230,054	28,688,987	33,663,478	26,683,895	أرصدة لدى المصارف
20,754,719	10,405,017	3,328,581			إيداعات لدى المصارف
1,316	—	—	—	—	موجودات مالية للمتاجرة
30,353,049	19,391,382	18,139,368	13,372,462	6,425,531	تسهيلات انتمائية مباشرة
—	50,000	300,000	—	—	موجودات مالية قروض وسلف
9,640,074	6,370,117	2,165,371	50,000	50,000	موجودات مالية متاحة للبيع
3,562,788	2,006,774	438,430	477,756	1,000,000	استثمارات محتفظة لتاريخ استحقاقها
—	—	—	1,058,244	612,624	مدينون بموجب قبولات
—	—	156,000	—	—	استثمارات في شركات تابعة
2,077,488	1,905,065	1,431,649	771,111	698,950	موجودات ثابتة
72,405	78,411	81,747	86,367	91,819	موجودات غير ملموسة
—	—	—	—	—	موجودات ضريبية مؤجلة
730,869	530,323	491,555	29,563	164,951	موجودات أخرى
339,577	275,390	278,013	283,781	294,270	الوديعة المجمدة لدى المركزي
92,140,639	72,659,427	68,794,651	63,592,290	49,743,095	أجمالي الموجودات
400,449	475,576	857,567	1,200,415	323,659	ودائع المصارف
83,483,479	65,678,293	61,977,161	56,027,308	43,996,600	ودائع العملاء
1,446,958	940,785	999,767	1,231,162	—	تأمينات نقدية
56,977	36,531	29,320	—	1,231,011	مخصصات متنوعة
252,273	248,125	281,800	—	—	مخصص ضريبية الدخل
18,614	—	—	—	—	مخصص ضريبية مؤجلة
—	—	—	1,058,244	612,624	دائنون بموجب قبولات
1,365,636	884,691	843,201	671,072	258,610	التزامات أخرى
87,024,386	68,264,001	64,988,817	60,188,201	46,422,504	مجموع الالتزامات
3,600,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000	رأس المال
355,498	263,484	172,767	73,985	39,873	احتياطي قانوني
355,498	263,484	172,767	73,985	39,873	احتياطي خاص
55,843	44,413	-65,202	—	—	التغير المتراكم في الموجودات المالية
142,987	—	—	—	—	احتياطي عام لمخاطر التمويل
665,044	927,342	749,729	421,274	298,380	الأرباح المدورة المحققة
-208,206	-251,076	-224,226	-165,156	-57,535	الخسائر المتراكمة غير المحققة
4,966,664	4,247,647	3,805,834	3,404,088	3,320,591	مجموع حقوق الملكية
149,589	147,778	—	—	—	حقوق الأقلية
92,140,639	72,659,427	68,794,651	63,592,290	49,743,095	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

ثالثاً: قائمة المركز المالي لمصرف بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة (2006-2010):

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف بيمو السعودي الفرنسي
36,188,624	35,054,038	24,112,715	26,139,789	14,809,790	نقد وأرصدة لدى المركزي
9,452,615	12,963,578	10,399,307	35,152,806	33,566,178	أرصدة لدى المصارف
27,023,108	22,380,916	24,498,648			إيداعات لدى المصارف
347,592	319,528	310,537	359,165	699,323	موجودات مالية للمتاجرة
36,854,441	28,171,539	26,718,937	16,828,264	11,648,624	تسهيلات ائتمانية مباشرة
—	150,000	500,000	—	—	موجودات مالية قروض وسلف
—	—	—	1,185,082	1,475,745	مدينون بموجب قبولات
92,144	75,055	64,748	42,500	258,284	موجودات مالية متوفرة للبيع
1,491,404	—	—	—	—	موجودات مالية محتفظة لتاريخ أستحقاقها
2,113,861	1,684,003	1,260,077	921,967	678,127	موجودات ثابتة
132,890	136,500	140,773	140,785	99,301	موجودات غير ملموسة
8,506	5,630	84,422	—	—	موجودات ضريبية مؤجلة
698,208	718,462	1,046,843	272,300	189,350	موجودات أخرى
358,075	308,251	160,677	165,161	173,075	الوديعة المجمدة لدى المركزي
114,761,468	101,967,500	89,297,684	81,207,819	63,597,797	أجمالي الموجودات
1,153,856	928,154	1,717,552	1,602,556	972,855	ودائع المصارف
103,560,476	91,534,491	78,211,138	72,779,466	56,096,389	ودائع العملاء
2,721,317	3,062,116	3,793,924	1,685,234	1,645,573	تأمينات نقدية
—	—	—	1,185,082	1,475,745	دائنون بموجب قبولات
—	—	—	39,792	23,842	مؤونات لمواجهة أخطار وأعباء محتملة
10,582	—	—	—	—	التزامات ضريبية مؤجلة
59,726	67,465	82,345	—	—	مخصصات متنوعة
339,075	343,247	344,148	—	—	مخصص ضريبة الدخل
1,842,641	1,625,228	1,285,536	1,610,655	1,437,490	التزامات أخرى
109,687,673	97,560,701	85,434,643	78,902,785	61,651,894	مجموع الالتزامات
3,705,000	3,250,000	2,500,000	1,750,000	1,750,000	رأس المال
385,311	288,439	174,042	71,895	21,376	احتياطي قانوني
385,311	288,439	174,042	71,895	21,376	احتياطي خاص
31,747	32,555	—	—	1,397	التغير المتراكم في الموجودات المالية
-92,346	-126,174	-106,427	-76,410	-19,253	الخسائر المتراكمة غير المحققة
79,700	—	—	—	—	احتياطي عام لمخاطر التمويل
497,956	594,613	1,045,108	487,654	171,007	الأرباح المدورة المحققة
4,992,679	4,327,872	3,786,765	2,305,034	1,945,903	مجموع حقوق الملكية
81,116	78,927	76,276	—	—	حقوق الأقلية
114,761,468	101,967,500	89,297,684	81,207,819	63,597,797	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

رابعاً: قائمة المركز المالي للمصرف العربي خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	المصرف العربي
10,206,446	7,311,428	6,421,291	5,182,043	1,173,593	نقد وأرصدة لدى المركزي
1,962,568	3,018,787	9,385,986	7,718,217	4,946,961	أرصدة لدى المصارف
3,154,435	3,947,945	1,493,975			ايداعات لدى المصارف
—	—	—	—	345,722	احتياطي نقدي إلزامي
23,122,664	17,121,818	12,245,456	6,780,184	2,262,582	تسهيلات ائتمانية مباشرة
—	300,000	550,000	—	—	موجودات مالية قروض وسلف
—	—	—	946,465	1,118,510	مدينون بموجب قبولات
316,031	269,748	—	—	—	موجودات مالية متوفرة للبيع
199,394	—	—	—	—	موجودات مالية محتقظة لتاريخ الاستحقاق
1,546,067	1,401,090	1,302,674	1,150,414	591,641	موجودات ثابتة
100,483	109,754	116,127	121,753	126,383	موجودات غير ملموسة
283,374	524,849	467,562	36,276	33,827	موجودات أخرى
286,537	281,089	284,272	138,419	147,206	الوديعة المجمدة لدى المركزي
41,177,999	34,286,508	31,717,343	22,073,771	10,746,425	أجمالي الموجودات
175,275	3,444,035	1,607,949	254,248	208,876	ودائع المصارف
35,302,878	25,796,502	26,063,280	18,981,621	7,365,654	ودائع العملاء
1,427,093	1,292,485	775,683	—	—	تأمينات نقدية
—	—	—	10,335	—	ودائع الجهات المقررة
—	—	—	—	499,654	دائنون مختلون
—	—	—	946,465	1,118,510	تعهدات بموجب قبولات
2,487	2,469	1,643	—	—	مخصصات متنوعة
158,659	78,838	103,623	—	—	مخصص ضريبة الدخل
477,054	341,107	411,865	258,289	73,637	التزامات أخرى
37,543,446	30,955,436	28,964,043	20,450,958	9,266,331	مجموع الالتزامات
3,180,000	3,000,000	3,000,000	1,500,000	1,500,000	رأس المال
141,698	90,232	61,336	20,960	103	احتياطي قانوني
141,698	90,232	61,336	20,960	103	احتياطي خاص
1,203	384	—	—	—	التغير المتراكم في الموجودات المالية
115,725	—	—	—	—	احتياطي عام لمخاطر التمويل
151,298	292,946	296,676	167,676	826	الأرباح المدورة المحققة
-97,069	-142,723	-116,047	-86,782	-20,940	الخسائر المتراكمة غير المحققة
454,553	3,331,070	3,303,301	1,622,814	1,480,092	مجموع حقوق الملكية
37,997,999	34,286,508	32,267,344	22,073,772	10,746,423	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

خامساً: قائمة المركز المالي لمصرف بيبيلوس خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف بيبيلوس
7,535,973	4,485,422	4,231,865	1,261,553	663,816	نقد وأرصدة لدى المركزي
3,372,517	3,653,224	5,853,715	5,738,496	3,808,035	أرصدة لدى المصارف
4,705,790	3,904,891	1,962,716	660,803	930,044	ايداعات لدى المصارف
22,389,619	16,285,006	10,561,182	6,592,228	3,530,178	تسهيلات ائتمانية مباشرة
1,298,495	2,499,699	2,047,467	—	—	موجودات مالية قروض وسلف
1,208,972	62,500	62,500	1,715,024	—	موجودات مالية متوفرة للبيع
1,267,053	1,299,010	1,204,307	1,010,293	755,679	موجودات ثابتة
7,473	7,017	9,118	8,612	4,182	موجودات غير ملموسة
403,398	319,778	224,469	123,947	14,448	موجودات أخرى
387,431	183,240	184,735	188,364	194,769	الوديعة المجمدة لدى المركزي
42,576,721	32,699,787	26,342,074	17,299,320	9,901,151	أجمالي الموجودات
2,603,549	2,339,780	2,925,448	1,272,859	2,704,341	ودائع المصارف
—	—	—	47,176	—	ودائع الشركة الأم
33,611,647	26,857,909	20,454,588	13,350,679	4,871,721	ودائع العملاء
1,217,284	679,411	392,856	444,469	183,839	تأمينات نقدية
24,362	1,294	—	—	—	مخصصات متنوعة
91,884	87,170	93,539	23,059	—	مخصص ضريبة الدخل
639,432	432,598	353,918	248,905	240,379	التزامات أخرى
38,188,158	30,398,162	24,220,349	15,387,147	8,000,280	مجموع الالتزامات
4,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	رأس المال
93,013	64,903	37,011	4,367	—	احتياطي قانوني
93,013	64,903	37,011	4,367	—	احتياطي خاص
16,713	897	-2,194	-15,143	—	احتياطي موجودات مالية متاحة للبيع
147,461	—	—	—	—	احتياطي عام لمخاطر التمويل
164,053	338,518	202,550	34,939	-46,821	الأرباح المدورة المحققة
-125,691	-167,598	-152,653	-116,358	-52,308	الخسائر المتراكمة غير المحققة
4,388,562	2,301,623	2,121,725	1,912,172	1,900,872	مجموع حقوق الملكية
42,576,720	32,699,785	26,342,074	17,299,319	9,953,459	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

سادساً: قائمة المركز المالي لمصرف عودة خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف عودة
26,906,008	16,906,790	10,815,729	6,632,512	2,153,644	نقد وأرصدة لدى المركزي
8,469,052	11,644,626	17,593,832	16,541,960	9,705,731	أرصدة لدى المصارف
9,665,490	13,588,316	6,103,239			ايداعات لدى المصارف
39,443,874	26,100,199	19,305,772	9,846,364	4,857,664	تسهيلات ائتمانية مباشرة
1,116,259	1,151,009	1,960,049	—	—	موجودات مالية قروض وسلف
5,094,005	3,496,911	276,473	2,021,704	50,000	موجودات مالية متوفرة للبيع
1,542,969	1,259,055	1,322,589	963,093	436,188	موجودات ثابتة
97,378	107,446	114,053	118,311	111,162	موجودات غير ملموسة
947,833	829,793	887,892	301,868	233,696	موجودات أخرى
506,156	462,911	219,641	226,696	239,524	الوديعة المجمدة لدى المركزي
93,789,024	75,547,056	58,599,269	36,652,508	17,787,609	أجمالي الموجودات
636,775	1,012,302	2,058,286	372,780	130,149	ودائع المصارف
81,812,748	64,637,731	48,430,971	31,647,556	13,451,087	ودائع العملاء
2,567,880	2,464,446	3,603,420	940,469	1,513,335	تأمينات نقدية
40,086	1,790	—	—	—	مخصصات متنوعة
267,182	171,541	219,199	140,741	—	مخصص ضريبة الدخل
29,361	—	—	—	—	مخصص ضريبة مؤجلة
1,571,306	1,129,664	1,220,665	470,029	144,511	التزامات أخرى
86,925,338	69,417,474	55,532,541	33,571,575	15,239,082	مجموع الالتزامات
5,350,000	5,000,000	2,500,000	2,500,000	2,500,000	رأس المال
281,980	193,613	108,359	45,210	10,839	احتياطي قانوني
281,980	193,613	108,359	45,210	10,839	احتياطي خاص
88,083	32,141	-23,704	3,604	—	احتياطي موجودات مالية متاحة للبيع
293,117	—	—	—	—	احتياطي عام لمخاطر التمويل
751,303	958,162	565,174	361,676	86,715	الأرباح المدورة المحققة
-182,776	-247,912	-191,461	-144,766	-59,866	الخسائر المتراكمة غير المحققة
6,863,687	6,129,617	3,066,727	2,810,934	2,548,527	مجموع حقوق الملكية
93,789,025	75,547,091	58,599,268	36,382,511	17,787,609	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

الملحق الثاني

قوائم الدخل للمصارف الخاصة محل الدراسة خلال الفترة (2006-2010)

(جميع المبالغ بالآلاف الليرات باستثناء الحصة الأساسية للسهم)

أولاً: قائمة الدخل للمصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
2,834,621	2,413,124	2,094,143	1,868,448	1,128,023	الفوائد الدائنة
-1,484,362	-1,214,269	-1,164,051	-1,213,377	-707,471	الفوائد المدينة
1,350,259	1,198,855	930,092	655,071	420,552	صافي إيرادات الفوائد
484,145	499,430	487,057	367,212	233,684	العمولات الدائنة
-8,308	-3,149	-5,370	-6,318	-10,084	العمولات المدينة
475,837	496,281	481,687	360,894	223,600	صافي إيرادات العمولات
1,826,096	1,695,136	1,411,779	1,015,965	644,152	صافي الفوائد والعمولات
99,496	121,418	-14,879	-73,024	—	التعاملات بالعملة الأجنبية
22,761	-57,969	-113,261	-76,742	-88,111	تغيرات أسعار الصرف
71	—	10,815	5,815	—	صافي أرباح المتاجرة
40,257	25,526	27,081	45,455	35,955	إيرادات أخرى
1,988,681	1,784,111	1,321,535	917,469	591,996	إجمالي الدخل التشغيلي
-369,331	-243,464	-240,701	-164,841	-96,258	نفقات الموظفين
-89,233	-68,080	-45,894	-32,196	-20,798	إهلاكات
-10,047	-12,666	-13,937	-12,138	-15,537	إطفاءات
-31,455	-21,571	-1,448	-496	—	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
-101	-75,477	—	—	—	مخصصات متنوعة
-252,630	-192,797	-166,436	-125,705	-80,412	مصاريف أخرى
-752,797	-614,055	-468,416	-335,376	-213,005	إجمالي النفقات التشغيلية
1,235,884	1,170,056	853,119	582,093	378,991	الربح قبل الضريبة
-321,410	-320,269	-269,626	-147,060	-97,023	ضريبة الدخل
914,474	849,787	583,493	435,033	281,968	الربح للسنة
105.62	141.63	97.25	114.95	93.99	الحصة الأساسية للسهم

ثانياً: قائمة الدخل لمصرف سورية والمهجر خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف سورية والمهجر
3,190,539	2,692,127	2,920,048	2,774,024	1,547,972	الفوائد الدائنة
-1,722,801	-1,440,977	-1,692,064	-2,160,064	-1,126,497	الفوائد المدينة
1,467,738	1,251,150	1,227,984	613,960	421,475	صافي إيرادات الفوائد
392,003	369,601	394,333	349,627	240,751	العمولات الدائنة
-45,221	-26,490	-15,803	-8,863	-10,142	العمولات المدينة
346,782	343,111	378,530	340,764	230,609	صافي إيرادات العمولات
1,814,520	1,594,261	1,606,514	954,724	652,084	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
124,598	97,755	102,776	-43,453	-12,552	التعاملات بالعملة الأجنبية
42,871	-26,850	-59,070	-107,621	-133,089	تغييرات أسعار الصرف
28	—	—	—	—	صافي أرباح المتاجرة
21,704	1,250	—	—	—	أرباح مالية متوفرة للبيع
—	26,160	—	—	—	إيرادات تشغيلية أخرى
2,003,721	1,692,576	1,650,220	803,650	506,443	إجمالي الدخل التشغيلي
-508,417	-355,503	-292,638	-216,952	-151,853	نفقات الموظفين
-192,741	-176,914	-131,024	-103,442	-66,362	إهلاكات
-7,759	-7,779	-7,549	-103,442	-66,362	إطفاءات
-21,379	-31,354	-85,214	-19,018	-9,989	مخصص تدني التسهيلات
—	—	-20,000	—	—	خسارة استثمارات مالية
-1,900	-864	—	—	—	مؤونة تقلبات أسعار الصرف
-306,704	-236,061	-185,047	-101,241	-85,535	مصاريف أخرى
-1,038,900	-808,475	-721,472	-440,653	-313,739	إجمالي النفقات التشغيلية
964,821	884,101	928,748	362,997	192,704	الربح قبل الضريبة
-252,273	-248,125	-281,800	-129,500	-88,885	ضريبة الدخل
712,548	635,976	646,948	233,497	103,819	الربح للسنة
98.71	105.37	107.82	38.92	17.30	الحصة الاساسية للسهم

ثالثاً: قائمة الدخل لمصرف بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف بيمو السعودي الفرنسي
3,225,730	3,289,776	3,524,518	3,342,830	2,251,813	الفوائد الدائنة
-1,150,531	-1,275,885	-1,498,179	-2,110,970	-1,350,769	الفوائد المدينة
2,075,199	2,013,891	2,026,339	1,231,860	901,044	صافي إيرادات الفوائد
563,194	464,880	427,263	337,224	270,863	العمولات الدائنة
-17,789	-35,631	-94,116	-30,374	-32,678	العمولات المدينة
545,405	429,249	333,147	306,850	238,185	صافي إيرادات العمولات
2,620,604	2,443,140	2,359,486	1,538,710	1,139,229	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
196,973	132,749	125,843	41,645	-82,201	التعاملات بالعملة الأجنبية
33,828	-19,747	-30,018	-57,156	-100,237	تغيرات أسعار الصرف
11,703	9,677	-15,865	27,027	14,274	صافي أرباح المتاجرة
4,370	39,541	-253,302	-194	—	أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع
12,895	117,202	6,100	1,089	-13,599	إيرادات تشغيلية أخرى
2,880,373	2,722,562	2,192,244	1,551,121	957,466	إجمالي الدخل التشغيلي
-838,613	-713,440	-492,453	-410,902	-256,233	نفقات الموظفين
-192,202	-159,469	-115,045	-85,605	-67,202	إهلاكات
-13,889	-13,708	-13,093	-85,605	-67,202	إطفاءات
-229,235	-229,133	-89,823	-124,190	-109,451	مخصص تدني التسهيلات
-34,132	—	-49,370	—	—	مخصصات متنوعة
-568,301	-481,359	-361,130	-304,081	-225,078	مصاريف تشغيلية
—	—	-79,598	—	—	خسائر أخرى
-1,876,372	-1,597,109	-1,200,512	-924,778	-657,964	إجمالي النفقات التشغيلية
1,004,001	1,125,453	991,732	626,343	299,502	الربح قبل الضريبة
-336,199	-464,250	-259,726	-178,315	-83,302	ضريبة الدخل
667,802	661,203	732,006	448,028	216,200	الربح للسنة
89.83	124.16	208.82	128.00	62.00	الحصة الأساسية للسهم

رابعاً: قائمة الدخل للمصرف العربي خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	المصرف العربي
2,012,759	1,555,018	1,337,706	909,563	263,269	الفوائد الدائنة
-1,014,030	-869,950	-771,999	-462,864	-130,420	الفوائد المدينة
998,729	685,068	565,707	446,699	132,849	صافي إيرادات الفوائد
260,668	237,106	201,954	103,072	58,620	العمولات الدائنة
-22,849	-14,878	-9,635	-7,016	-2,214	العمولات المدينة
237,819	222,228	192,319	96,056	56,406	صافي إيرادات العمولات
1,236,548	907,296	758,026	542,755	189,255	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
66,517	65,408	62,747	19,634	7,757	التعاملات بالعملة الأجنبية
45,654	-26,676	-29,265	-65,842	-80,953	تغيرات أسعار الصرف
1,834	23,607	—	—	—	أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع
15,355	7,739	8,651	—	—	إيرادات تشغيلية أخرى
1,365,908	977,374	800,159	496,547	116,059	إجمالي الدخل التشغيلي
-342,110	-254,008	-207,930	-144,669	-62,561	نفقات الموظفين
-98,268	-88,052	-62,102	-46,372	-25,680	إهتلاكات
-10,665	-10,539	-9,070	—	—	إطفاءات
-84,333	-147,636	-386	—	—	مخصص التسهيلات الائتمانية
3	-826	-1,643	—	—	مخصصات متنوعة
-270,213	-214,030	-144,919	-88,590	-49,371	مصاريف تشغيلية
—	—	—	-1,659	-528	خسائر أخرى
-805,586	-715,091	-426,050	-281,290	-138,140	إجمالي النفقات التشغيلية
560,322	262,283	374,109	215,257	-22,081	الربح قبل الضريبة
-158,658	-78,838	-103,623	-72,536	-1,507	ضريبة الدخل
401,664	183,445	270,486	142,721	-23,588	الربح للسنة
63.15	30.57	60.83	47.57	-7.86	الحصة الاساسية للسهم

خامساً: قائمة الدخل لمصرف بيبيلوس خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف بيبيلوس
1,784,810	1,541,383	1,205,580	776,252	300,665	الفوائد الدائنة
-1,035,572	-851,254	-538,453	-429,635	-174,405	الفوائد المدينة
749,238	690,129	667,127	346,617	126,260	صافي إيرادات الفوائد
218,592	186,260	122,211	79,871	21,686	العمولات الدائنة
-5,945	-6,496	-1,610	-598	-87	العمولات المدينة
212,647	179,764	120,601	79,273	21,599	صافي إيرادات العمولات
961,885	869,893	787,728	425,890	147,859	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
52,324	36,035	24,750	11,070	3,048	التعاملات بالعملة الأجنبية
41,908	-14,945	-36,295	-64,050	-81,130	تغيرات أسعار الصرف
—	—	-53	180	154	صافي أرباح المتاجرة
39,764	36,138	—	—	—	أرباح موجودات قروض وسلف
-26,306	—	—	—	—	خسائر موجودات متوفرة للبيع
1,069,575	927,121	776,130	373,090	69,931	إجمالي الدخل التشغيلي
-342,700	-291,692	-223,434	-132,625	-59,367	نفقات الموظفين
-127,551	-109,586	-60,978	-41,924	-14,433	إهلاكات
-3,023	-2,851	-2,657	-1,442	-388	إطفاءات
-24,092	-60,466	-36,600	-19,500	—	مخصص التسهيلات الائتمانية
-400	1,185	—	—	—	مخصصات متنوعة
-248,800	-199,732	-162,319	-128,095	-83,440	مصاريف أخرى
-746,566	-663,142	-485,988	-323,586	-157,628	إجمالي النفقات التشغيلية
323,009	263,979	290,142	49,504	-87,697	الربح قبل الضريبة
-91,884	-87,170	-93,539	-23,059	—	ضريبة الدخل
231,125	176,809	196,603	26,445	-87,697	الربح للسنة
37.46	44.20	49.15	6.61	-21.92	الحصة الاساسية للسهم

سادساً: قائمة الدخل لمصرف عودة خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف عودة
3,310,554	2,706,153	2,443,477	1,443,429	599,931	الفوائد الدائنة
-1,808,973	-1,370,999	-1,134,607	-676,876	-333,310	الفوائد المدينة
1,501,581	1,335,154	1,308,870	766,553	266,621	صافي إيرادات الفوائد
589,167	449,469	308,622	163,860	65,107	العمولات الدائنة
-30,793	-9,475	-8,347	-7,350	-4,571	العمولات المدينة
558,374	439,994	300,275	156,510	60,536	صافي إيرادات العمولات
2,059,955	1,775,148	1,609,145	923,063	327,157	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
134,181	100,384	85,985	30,958	-32,524	التعاملات بالعملة الأجنبية
65,136	-56,451	-46,695	-84,900	-107,540	تغيرات أسعار الصرف
-14,812	7,394	-236,909	35,557	122,520	أرباح موجودات متوفرة للبيع
6,242	20,551	27,429	12,188	3,715	إيرادات تشغيلية أخرى
2,250,702	1,847,026	1,438,955	916,866	313,328	إجمالي الدخل التشغيلي
-577,795	-437,319	-359,713	-193,772	-111,623	نفقات الموظفين
-160,642	-155,118	-97,935	-53,280	-30,282	إهلاكات
-12,248	-11,551	-10,261	-8,845	-4,974	إطفاءات
-155,246	-23,590	-34,088	-77,250	—	مخصص التسهيلات الائتمانية
707	-854	—	—	—	مخصصات متنوعة
-396,667	-422,509	-352,155	-184,177	-129,646	مصاريف أخرى
-1,301,891	-1,050,941	-854,152	-517,324	-276,525	إجمالي النفقات التشغيلية
948,811	796,085	584,803	399,542	36,803	الربح قبل الضريبة
-267,182	-171,541	-219,199	-140,741	-36,350	ضريبة الدخل
681,629	624,544	365,604	258,801	453	الربح للسنة
127.41	183.10	146.24	103.52	0.18	الحصة الاساسية للسهم

الملحق الثالث

قوائم التدفقات النقدية للمصارف الخاصة محل الدراسة خلال الفترة (2006-2010)

(جميع المبالغ بالآلاف الليرات)

أولاً: قائمة التدفق النقدي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة (2006-2010):

2010	2009	2008	2007	2006	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
1,235,884	1,170,055	853,119	582,095	378,991	الربح قبل ضريبة الدخل
99,280	80,747	59,831	44,334	36,335	اهتلاكات واطفاءات
32,879	21,571	1,448	496	—	مخصص الخسائر الائتمانية
—	—	—	76,742	88,111	تأثير تغيرات أسعار الصرف
—	—	5,815	-5,815	—	صافي أرباح المتاجرة
1,367	8,714	—	75	71	خسائر بيع موجودات ثابتة
-1,322	-4,523	30,240	—	—	مخصصات متنوعة
-946,884	-934,452	-2,264,102	-451,233	—	أرصدة لدى المصرف المركزي
-6,054,955	-7,769,035	-1,843,651	118,033	-818,033	أرصدة لدى المصارف
-356	—	—	—	—	موجودات مالية للمتاجرة
-491,530	1,211,630	—	—	—	ودائع مصارف يزيد استحقاقها عن 3 أشهر
-5,976,068	-8,120,872	-7,069,225	-6,098,510	-1,291,333	تسهيلات ائتمانية مباشرة
-260,475	-111,914	44,779	-204,154	-39,416	الموجودات الأخرى
-909,216	1,131,584	44,421	730,071	169,644	التأمينات النقدية
8,889,049	13,284,661	5,738,734	11,116,375	11,230,363	ودائع العملاء
701,918	-374,387	-1,574,635	1,919,683	481,008	المطلوبات الأخرى
-320,269	-245,503	-166,245	-119,051	-44,697	ضريبة الدخل المدفوعة
-4,000,698	-651,724	-6,139,472	7,709,140	10,191,044	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
-231,648	-566,315	-690,066	-415,645	-186,956	صافي التغير في الموجودات الثابتة
-2,725	-2,461	-29,283	-5,470	-2,103	صافي التغير في الموجودات غير الملموسة
300,000	100,000	400,000	—	—	استثمارات مالية قروض وسلف
-210,551	—	—	-66,836	—	الزيادة في الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
795	412	—	30	30	عوائد بيع موجودات ثابتة
-14,307	-219,930	—	—	—	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
—	-85,000	—	—	—	استثمارات في شركات تابعة
-158,436	-773,294	-319,349	-487,921	-189,029	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
2,000,000	—	—	1,500,000	—	الزيادة في رأس المال
-10,500	—	—	—	—	رسم طابع زيادة رأس المال
—	—	—	147,698	—	علاوة الإصدار
—	-300,000	-245,159	-81,411	-65,272	الأرباح الموزعة المدفوعة
—	—	-7,500	—	—	مصرف إصدار أسهم

1,989,500	-300,000	-252,659	1,566,287	-65,272	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
-2,169,589	-1,725,018	-6,711,480	8,787,506	9,936,744	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
3,824	2,555	5,269	-72,228	-82,296	تأثير تغيرات أسعار الصرف
17,811,744	19,534,209	26,240,420	17,998,045	9,182,343	النقد وما في حكمه في بداية السنة
15,645,979	17,811,746	19,534,209	26,713,323	19,036,791	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

ثانياً: قائمة التدفق النقدي لمصرف سورية والمهجر خلال الفترة (2006-2010):

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف سورية والمهجر
964,821	884,102	928,748	362,998	192,704	الربح قبل ضريبة الدخل
200,500	184,693	138,573	103,442	66,362	اهتلاكات وإطفاءات
21,379	31,354	85,214	19,018	9,989	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
—	—	—	10,489	13,285	تأثير تغيرات أسعار الصرف
—	—	—	-45	—	حسومات على الأوراق المالية
-19,704	—	—	—	—	أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع
-28	—	—	—	—	صافي أرباح المتاجرة
—	-20,000	20,000	—	—	خسارة استثمارات مالية
28,660	24,899	—	—	—	مخصصات متنوعة
—	—	—	47	—	خسائر بيع موجودات ثابتة
1,195,628	1,105,048	1,172,535	495,949	282,340	الربح قبل التغير في رأس المال العامل
-1,733,809	-330,245	—	—	—	أرصدة لدى المصرف المركزي
-10,349,701	-1,303,013	-1,741,592	-2,394,601	—	أرصدة لدى المصارف
-1,288	—	—	—	—	موجودات مالية للمتاجرة
-10,983,046	-1,288,342	-4,852,121	-6,965,949	—	تسهيلات ائتمانية مباشرة
-207,794	-33,794	-17,318	-19,153	-132,284	الموجودات الأخرى
506,173	-58,981	-257,142	—	—	التأمينات النقدية
17,805,186	4,001,132	5,893,355	11,989,256	—	ودائع العملاء
18,614	—	—	—	—	المطلوبات الضريبية المؤجلة
—	—	-86,917	-190,066	—	فوائد وعمولات محققة غير مستحقة القبض
—	—	-4,552	78,618	—	فوائد محققة غير مستحقة الدفع
—	-17,270	—	—	—	مخصصات متنوعة
—	—	—	—	2,483	اعتمادات لتغيرات أسعار الصرف
—	—	—	—	479,317	دائنين متفرقين
—	—	—	498,797	—	الهوامش النقدية
483,579	39,642	47,255	56,482	151,060	المطلوبات الأخرى
-248,125	-282,217	-129,500	-88,885	-50,227	ضريبة الدخل المدفوعة
-3,514,583	3,923,765	24,003	3,460,448	1,028,314	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
—	—	—	—	-12,169,152	ودائع لدى البنوك

-357,916	-651,282	-791,997	-168,497	-279,508	صافي التغير في الموجودات الثابتة
-1,752	-3,492	-2,494	-1,700	-34,784	صافي التغير في الموجودات غير الملموسة
50,000	250,000	800,000	—	-1,796,680	استثمارات مالية قروض وسلف
—	—	—	—	-1,050,000	استثمارات في أصول مالية
1,021,399	—	—	—	—	بيع موجودات مالية متوفرة للبيع
-4,260,222	-4,095,131	-1,702,657	—	—	استثمارات مالية متاحة للبيع
-1,556,014	-1,548,344	15,628	-474,013	—	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
—	—	-156,000	—	—	استثمارات في شركات تابعة
-60,000	—	—	—	—	زيادة في الوديعة المجمدة لدى المركزي
-5,164,505	-6,048,249	-1,837,520	-644,210	-15,330,124	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
—	—	—	—	22,908,091	ودائع عملاء وأرصدة دائنة أخرى
—	—	—	—	-1,012,551	احتياطي نقدي إلزامي
—	—	—	—	148,659	المستحق للبنوك
-10,848	-298,152	-176,455	-129,580	—	الأرباح الموزعة المدفوعة
-3,150	—	—	—	—	رسم طابع رأس المال
-13,998	-298,152	-176,455	-129,580	22,044,199	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
-8,693,086	-2,422,636	-1,989,972	2,686,658	7,742,389	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
-4,186,677	2,622,136	5,768,700	—	—	تأثير تغيرات أسعار الصرف
24,813,745	29,325,566	43,110,572	38,538,871	6,274,289	النقد وما في حكمه في بداية السنة
11,933,982	29,525,066	46,889,300	41,225,529	14,016,678	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

ثالثاً: قائمة التدفق النقدي لمصرف بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة (2006-2010):

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف بيمو السعودي الفرنسي
1,004,002	1,125,455	991,733	626,343	299,504	الربح قبل ضريبة الدخل
206,091	173,177	128,137	85,605	67,202	اهتلاكات وإطفاءات
2,292,355	229,133	89,822	124,190	109,451	مصروف مخصص الخسائر الائتمانية
-11,703	-9,677	—	-27,027	-14,274	صافي أرباح المتاجرة
—	-36,098	255,852	-194	—	استثمارات مالية متوفرة للبيع
—	-410	1,082	45	—	خسائر بيع موجودات ثابتة
—	—	—	-400	—	تعديلات موجودات ثابتة
—	-3,012	—	-104	-266	تسديد تعويض نهاية خدمة الموظفين
-1,063,561	-1,444,947	-4,297,097	7,913	10,024	أرصدة لدى المصرف المركزي
-4,642,192	2,117,732	4,115,459	—	—	إيداعات لدى المصارف والمؤسسات المالية
-8,948,780	-1,674,034	-10,011,626	—	—	تسهيلات ائتمانية مباشرة
20,254	331,930	-146,997	-213,619	-117,146	الموجودات الأخرى
-340,799	-731,809	1,218,196	—	—	التأمينات النقدية

12,025,985	13,323,353	6,482,696	—	—	ودائع العملاء
28,904	-76,162	42,204	16,054	22,929	مخصصات متنوعة
218,564	393,664	-224,343	5,091	806,572	المطلوبات الأخرى
-343,247	-386,359	-173,502	—	—	ضريبة الدخل المدفوعة
445,873	13,331,936	-1,528,384	623,897	1,183,996	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
—	—	—	-4,815,478	-6,442,005	ودائع لدى المصارف
—	—	—	581,767	-941,936	الأوراق المالية
-622,059	-583,585	-457,038	-308,472	-297,008	صافي التغير في الموجودات الثابتة
-10,279	-12,983	-13,081	-50,869	-17,301	صافي التغير في الموجودات غير الملموسة
-7,314	58,346	-278,100	—	—	استثمارات مالية متوفرة للبيع
150,000	350,000	300,000	-5,319,247	-4,054,789	استثمارات مالية قروض وسلف
-24,020	—	48,627	—	—	استثمارات مالية للمتاجرة
-45,500	-145,728	—	—	—	الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
—	600	2,801	—	—	عوائد بيع موجودات ثابتة
-1,491,404	—	—	—	—	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-2,050,576	-333,350	-396,791	-9,912,299	-11,753,039	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
—	—	—	16,723,040	18,312,464	ودائع الزبائن
—	—	—	-967,536	-851,253	احتياطي نقدي إلزامي
—	—	750,000	—	—	الزيادة في رأس المال
—	—	76,000	—	—	حقوق الأقلية
-1,151	-147,379	-9,368	-77,926	—	الأرباح الموزعة المدفوعة
-1,151	-147,379	816,632	15,677,578	17,461,211	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
-1,605,854	12,851,207	-1,108,543	6,389,176	6,892,168	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
3,334	-1,160	4,484	—	—	تأثير تغيرات أسعار الصرف
37,718,514	24,868,467	25,972,525	19,383,350	12,491,182	النقد وما في حكمه في بداية السنة
36,115,994	37,718,514	24,868,466	25,772,526	19,383,350	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

رابعاً: قائمة التدفق النقدي للمصرف العربي خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	المصرف العربي
560,322	262,284	374,110	215,257	-23,589	ربح الفترة
108,933	98,591	71,172	46,182	25,680	اهتلاكات وإطفاءات
84,333	147,636	386	—	—	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
-1,834	—	—	—	—	الربح من بيع موجودات مالية متوفرة للبيع
-798,745	-270,689	—	—	—	أرصدة لدى المصرف المركزي

793,510	-818,395	—	-468,223	—	أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
—	—	-1,253,725	—	—	ودائع مصارف يزيد استحقاقها عن 3 أشهر
—	—	—	-4,506,504	—	الزيادة في قروض وتسليفات الزبائن
—	—	—	-514,611	—	الزيادة في احتياطي نقدي إلزامي
-6,085,158	-5,023,998	-5,476,755	—	—	تسهيلات ائتمانية مباشرة
79,811	-54,547	-379,162	-17,231	-30,756	الموجودات الأخرى
—	—	—	-37,341	—	الزيادة في فوائد مستحقة القبض
—	—	—	27,202	—	الزيادة في فوائد مستحقة الدفع
—	—	-145,853	8,786	—	النقص في الوديعة المجمدة لدى المركزي
134,608	516,802	-42,708	—	—	التأمينات النقدية
9,506,376	-266,777	7,951,392	11,088,043	—	ودائع العملاء
—	—	—	92	—	الزيادة في ودائع الزبائن الجهة المقربة
-4	826	1,643	—	—	مخصصات متنوعة
112,053	-77,453	159,255	125,670	36,739	المطلوبات الأخرى
-78,838	-103,623	-72,536	-1,507	—	ضريبة الدخل المدفوعة
4,415,367	-5,589,343	1,187,219	5,965,815	8,074	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
—	—	—	—	-3,924,561	ودائع منتجة لفوائد لدى المصارف
-81,580	-186,469	-214,363	-596,858	-177,222	صافي التغير في الموجودات الثابتة
-1,395	-4,165	-3,444	-3,468	-107,029	صافي التغير في الموجودات غير الملموسة
300,000	250,000	-315,000	—	-2,262,582	استثمارات مالية قروض وسلف
-181,286	-705,378	—	—	—	شراء موجودات مالية متوفرة للبيع
142,301	436,015	—	—	—	بيع موجودات مالية متوفرة للبيع
—	—	—	—	10,803	الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
-199,394	—	—	—	—	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-21,354	-209,997	-532,807	-600,326	-6,460,591	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
—	—	—	—	7,365,654	الزيادة في ودائع الزبائن
—	—	—	—	188,495	الزيادة في ودائع المصارف
—	—	—	—	-130,610	الزيادة في قرض من مصرف محلي
—	—	—	—	499,654	الزيادة في حسابات دائنون مختلفون
—	—	—	—	-345,722	الزيادة في احتياطي نقدي إلزامي
—	—	1,500,000	—	—	الزيادة في رأس المال
-96,718	-150,101	-85,557	—	—	الأرباح الموزعة المدفوعة
-96,718	-150,101	1,414,443	0	7,577,471	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
4,297,295	-5,949,441	2,068,855	5,365,489	1,124,954	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
-4,646	—	—	—	—	تغير سعر الصرف لموجودات متوفرة للبيع

-5,448	3,183	—	—	—	تأثير تغيرات أسعار الصرف
4,095,082	10,019,728	12,130,472	5,777,318	48,639	النقد وما في حكمه في بداية السنة
8,382,283	4,073,470	14,199,327	11,142,807	1,173,593	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

خامساً: قائمة التدفق النقدي لمصرف بيبيلوس خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف بيبيلوس
323,008	263,978	290,141	49,504	-87,698	الريح قبل ضريبة الدخل
130,574	112,437	63,635	43,366	14,821	اهتلاكات واطفاءات
24,092	60,466	36,600	19,500	—	مصروف مخصص الخسائر الائتمانية
—	—	—	6,405	8,113	تأثير تغيرات أسعار الصرف
26,306	—	—	—	—	خسائر تدني أصول مالية متوفرة للبيع
—	-525	77	—	186	خسائر بيع موجودات ثابتة
-39,764	-36,138	—	—	—	أرباح بيع موجودات مالية-قروض وسلف
—	400,218	390,453	118,775	-64,578	الريح قبل التغير في رأس المال العامل
-68,273	-632,390	-1,307,201	-419,608	—	أرصدة لدى المصرف المركزي
-80,089	-194,217	-455,170	—	—	إيداعات لدى المصارف
—	—	—	-1,607,353	-404,967	إيداعات لدى المصارف والمؤسسات المالية
489,839	-1,138,466	—	—	1,175,467	ودائع المصارف والمؤسسات المالية
-6,128,705	-5,784,290	-4,005,553	-3,088,569	-3,530,178	تسهيلات ائتمانية مباشرة
-83,620	-95,309	-100,441	-88,327	-7,942	الموجودات الأخرى
212,967	286,555	-51,613	260,635	183,222	التأمينات النقدية
7,078,645	6,403,320	7,152,512	8,503,245	4,782,502	ودائع العملاء
23,067	-1,185	—	—	—	مخصصات متنوعة
205,281	81,159	105,013	-32,866	193,772	المطلوبات الأخرى
-87,170	-93,539	-23,059	—	—	ضريبة الدخل المدفوعة
2,026,158	-768,144	1,704,941	3,645,932	2,327,298	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
—	—	—	-296,538	-319,888	صافي التغير في الموجودات الثابتة
-3,479	-751	-3,163	-5,871	-4,397	مشتريات الموجودات غير الملموسة
-924,390	—	—	-1,730,167	—	شراء موجودات مالية متوفرة للبيع
1,008,394	-413,003	118,006	—	—	استثمارات مالية قروض وسلف
-206,781	—	—	—	—	الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
-95,594	-213,417	-255,128	—	—	شراء موجودات ثابتة
—	9,653,000	60,000	—	106,000	عوائد بيع موجودات ثابتة
—	—	—	—	—	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

-221,850	9,025,829	-80,285	-2,032,576	-218,285	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
2,000,000	—	—	—	—	الزيادة في رأس المال
-158,447	—	—	—	—	الأرباح الموزعة المدفوعة
1,841,553	0	0	0	0	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
3,645,861	8,257,685	1,624,656	1,613,356	2,109,013	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
2,590	1,495	3,630	—	—	تأثير تغيرات أسعار الصرف
3,688,370	6,820,493	5,252,150	3,638,873	1,464,934	النقد وما في حكمه في بداية السنة
7,336,821	15,079,673	6,880,436	5,252,229	3,573,947	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

سادساً: قائمة التدفق النقدي لمصرف عودة خلال الفترة (2006 - 2010):

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف عودة
948,811	796,085	584,801	399,543	36,803	الربح قبل ضريبة الدخل
172,889	166,669	108,196	62,124	35,256	اهتلاكات وإطفاءات
155,246	23,590	34,088	77,250	—	مصروف مخصص الخسائر الائتمانية
—	—	—	25,706	16,249	تأثير تغيرات أسعار الصرف
—	—	—	-3,934	—	فوائد ممققة غير مستحقة القبض
17,312	-5,394	209,942	—	—	خسارة تدني قيمة استثمارات مالية متاحة للبيع
723	67	25	—	—	خسائر بيع موجودات ثابتة
-1,669,958	-1,623,544	-3,495,736	-686,004	—	أرصدة لدى المصرف المركزي
3,922,862	-7,485,113	3,132,581	-43,651	-4,594,622	أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
—	1,125	—	—	—	مشتقات الأدوات المالية
-13,493,350	-6,818,018	-9,508,238	-5,038,981	-4,840,858	تسهيلات ائتمانية مباشرة
-118,041	50,794	-198,594	-203,373	-177,395	الموجودات الأخرى
103,434	-1,138,974	2,594,057	340,901	1,502,562	التأمينات النقدية
17,175,018	16,098,917	16,919,616	17,687,494	11,266,720	ودائع العملاء
32,725	—	—	—	—	مخصصات متنوعة
442,428	34,460	664,345	-41,408	-111,538	المطلوبات الأخرى
-171,541	-219,199	-140,741	-36,350	-133	ضريبة الدخل المدفوعة
7,518,558	-118,535	10,904,342	12,539,317	3,133,044	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
-446,337	-209,153	-723,615	-310,185	-253,018	صافي التغير في الموجودات الثابتة
-2,180	-4,943	-5,937	-15,994	-13,418	صافي التغير في الموجودات غير الملموسة
34,750	809,040	-60,049	—	—	استثمارات مالية قروض وسلف
-35,000	-248,043	—	—	—	الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
-1,529,105	-3,153,017	2,645,949	-1,964,167	-50,000	شراء موجودات مالية متاحة للبيع

1,058	117,501	—	—	—	عوائد بيع موجودات ثابتة
-1,976,814	-2,688,615	1,856,348	-2,290,346	-316,436	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
—	2,500,000	—	—	—	الزيادة في رأس المال
-3,500	—	—	—	—	تكلفة زيادة رأس المال
-786	-133,327	-63,553	—	—	الأرباح الموزعة المدفوعة
—	0.50	—	—	—	حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة)
-4,286	2,366,674	-63,553	0	0	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
5,537,458	-440,477	12,697,137	10,248,971	2,816,608	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
-8,245	4,773	7,055	—	—	تأثير تغيرات أسعار الصرف
21,162,320	21,598,026	8,893,835	6,902,564	4,317,998	النقد وما في حكمه في بداية السنة
26,691,533	21,162,323	21,598,027	17,151,535	7,134,606	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

الملحق الرابع: حساب نسب كفاية رأس المال

جميع المبالغ لحقوق الملكية والودائع والالتزامات بآلاف الليرات

أولاً: حساب نسبة حقوق الملكية إلى الودائع:

الجدول رقم (1): حساب نسبة حقوق الملكية إلى الودائع للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
4,409,302	7,319,297	4,760,323	4,210,537	3,874,543	1,881,810	حقوق الملكية
39,835,410	59,280,869	50,491,820	37,207,159	31,656,788	20,540,413	ودائع العملاء
10.90%	12.35%	9.43%	11.32%	12.24%	9.16%	النسبة
	53.76%	13.06%	8.67%	105.89%		معدل نمو حقوق الملكية
	17.41%	35.70%	17.53%	54.12%		معدل نمو الودائع

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

الجدول رقم (2): حساب نسبة حقوق الملكية إلى الودائع لمصرف سورية والمهجر

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
4,008,438	5,116,253	4,395,426	3,805,834	3,404,088	3,320,591	حقوق الملكية
62,232,568	83,483,479	65,678,293	61,977,161	56,027,308	43,996,600	ودائع العملاء
6.52%	6.13%	6.69%	6.14%	6.08%	7.55%	النسبة
	16.40%	15.49%	11.80%	2.51%		معدل نمو حقوق الملكية
	27.11%	5.97%	10.62%	27.34%		معدل نمو الودائع

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف سورية والمهجر

الجدول رقم (3): حساب نسبة حقوق الملكية إلى الودائع لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
3,518,915	5,073,796	4,406,800	3,863,040	2,305,034	1,945,903	حقوق الملكية
80,436,392	103,560,476	91,534,491	78,211,138	72,779,466	56,096,390	ودائع العملاء
4.26%	4.90%	4.81%	4.94%	3.17%	3.47%	النسبة
	15.14%	14.08%	67.59%	18.46%		معدل نمو حقوق الملكية
	13.14%	17.04%	7.46%	29.74%		معدل نمو الودائع

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

الجدول رقم (4): حساب نسبة حقوق الملكية إلى الودائع للمصرف العربي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
2,674,366	3,634,553	3,331,070	3,303,300	1,622,813	1,480,092	حقوق الملكية
22,701,987	35,302,878	25,796,502	26,063,280	18,981,621	7,365,654	ودائع العملاء
12.90%	10.30%	12.91%	12.67%	8.55%	20.09%	النسبة
	9.11%	0.84%	103.55%	9.64%		معدل نمو حقوق الملكية
	36.85%	-1.02%	37.31%	157.70%		معدل نمو الودائع

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف العربي

الجدول رقم (5): حساب نسبة حقوق الملكية إلى الودائع لمصرف بيبيلوس

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
2,524,991	4,388,563	2,301,624	2,121,725	1,912,173	1,900,872	حقوق الملكية
19,829,309	33,611,647	26,857,909	20,454,589	13,350,679	4,871,721	ودائع العملاء
17.07%	13.06%	8.57%	10.37%	14.32%	39.02%	النسبة
	90.67%	8.48%	10.96%	0.59%		معدل نمو حقوق الملكية
	25.15%	31.31%	53.21%	174.04%		معدل نمو الودائع

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيبيلوس

الجدول رقم (6): حساب نسبة حقوق الملكية إلى الودائع لمصرف عودة

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
4,283,899	6,863,688	6,129,618	3,066,728	2,810,933	2,548,527	حقوق الملكية
47,996,019	81,812,748	64,637,731	48,430,971	31,647,556	13,451,087	ودائع العملاء
10.41%	8.39%	9.48%	6.33%	8.88%	18.95%	النسبة
	11.98%	99.87%	9.10%	10.30%		معدل نمو حقوق الملكية
	26.57%	33.46%	53.03%	135.28%		معدل نمو الودائع

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف عودة

ثانياً: حساب نسبة حقوق الملكية إلى الإلتزامات:

الجدول رقم (7): حساب نسبة حقوق الملكية إلى الإلتزامات للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
4,409,302	7,319,297	4,760,323	4,210,537	3,874,543	1,881,810	حقوق الملكية
51,077,970	70,974,338	63,909,761	47,887,773	45,096,555	27,521,423	إجمالي الإلتزامات
%8.40	%10.31	%7.45	%8.79	%8.59	%6.84	النسبة
	%53.76	%13.06	%8.67	%105.89		معدل نمو حقوق الملكية
	%11.05	%33.46	%6.19	%63.86		معدل نمو الإلتزامات

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

الجدول رقم (8): حساب نسبة حقوق الملكية إلى الإلتزامات لمصرف سورية والمهجر

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
4,008,438	5,116,253	4,395,426	3,805,834	3,404,088	3,320,591	حقوق الملكية
65,377,582	87,024,386	68,264,001	64,988,817	60,188,201	46,422,504	إجمالي الإلتزامات
%6.20	%5.88	%6.44	%5.86	%5.66	%7.15	النسبة
	%16.40	%15.49	%11.80	%2.51		معدل نمو حقوق الملكية
	%27.48	%5.04	%7.98	%29.65		معدل نمو الإلتزامات

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف سورية والمهجر

الجدول رقم (9): حساب نسبة حقوق الملكية إلى الإلتزامات لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
3,518,915	5,073,796	4,406,800	3,863,040	2,305,034	1,945,903	حقوق الملكية
86,647,539	109,687,673	97,560,700	85,434,643	78,902,786	61,651,894	إجمالي الإلتزامات
%3.95	%4.63	%4.52	%4.52	%2.92	%3.16	النسبة
	%15.14	%14.08	%67.59	%18.46		معدل نمو حقوق الملكية
	%12.43	%14.19	%8.28	%27.98		معدل نمو الإلتزامات

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

الجدول رقم (10): حساب نسبة حقوق الملكية إلى الإلتزامات للمصرف العربي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
2,674,366	3,634,553	3,331,070	3,303,300	1,622,813	1,480,092	حقوق الملكية
25,436,043	37,543,446	30,955,438	28,964,043	20,450,958	9,266,332	إجمالي الإلتزامات
% 11.15	% 9.68	% 10.76	% 11.40	% 7.94	% 15.97	النسبة
	% 9.11	% 0.84	% 103.55	% 9.64		معدل نمو حقوق الملكية
	% 21.28	% 6.88	% 41.63	% 120.70		معدل نمو الإلتزامات

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف العربي

الجدول رقم (11): حساب نسبة حقوق الملكية إلى الإلتزامات لمصرف بيبيلوس

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
2,524,991	4,388,563	2,301,624	2,121,725	1,912,173	1,900,872	حقوق الملكية
23,238,819	38,188,158	30,398,162	24,220,349	15,387,147	8,000,279	إجمالي الإلتزامات
% 12.80	% 11.49	% 7.57	% 8.76	% 12.43	% 23.76	النسبة
	% 90.67	% 8.48	% 10.96	% 0.59		معدل نمو حقوق الملكية
	% 25.63	% 25.51	% 57.41	% 92.33		معدل نمو الإلتزامات

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيبيلوس

الجدول رقم (12): حساب نسبة حقوق الملكية إلى الإلتزامات لمصرف عودة

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
4,283,899	6,863,688	6,129,618	3,066,728	2,810,933	2,548,527	حقوق الملكية
52,137,202	86,925,338	69,417,474	55,532,540	33,571,576	15,239,082	إجمالي الإلتزامات
% 9.47	% 7.90	% 8.83	% 5.52	% 8.37	% 16.72	النسبة
	% 11.98	% 99.87	% 9.10	% 10.30		معدل نمو حقوق الملكية
	% 25.22	% 25.00	% 65.42	% 120.30		معدل نمو الإلتزامات

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف عودة

ثالثاً: ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال في كل عام من أعوام الدراسة:

1. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال عام 2006:

الجدول رقم (13): ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال عام 2006

الترتيب	المتوسط	الترتيب	كفاية رأس المال	الترتيب	حقوق الملكية إلى الودائع	الترتيب	حقوق الملكية إلى الإلتزامات	
3	4.5	—	—	4	%9.16	5	%6.84	الدولي للتجارة والتمويل
3	4.5	—	—	5	%7.55	4	%7.15	سورية والمهجر
4	6	—	—	6	%3.47	6	%3.16	بيمو السعودي الفرنسي
2	2.5	—	—	2	%20.09	3	%15.97	العربي
1	1	—	—	1	%39.02	1	%23.76	بيبيلوس
2	2.5	—	—	3	%18.95	2	%16.72	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج النسب من الجداول رقم (1 حتى 12)

2. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال عام 2007:

الجدول رقم (14): ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال عام 2007

الترتيب	المتوسط	الترتيب	كفاية رأس المال	الترتيب	حقوق الملكية إلى الودائع	الترتيب	حقوق الملكية إلى الإلتزامات	
2	2	2	%16.62	2	%12.24	2	%8.59	الدولي للتجارة والتمويل
5	5	5	%12.30	5	%6.08	5	%5.66	سورية والمهجر
6	6	6	%8.42	6	%3.17	6	%2.92	بيمو السعودي الفرنسي
3	3	1	%21.01	4	%8.55	4	%7.94	العربي
1	1.67	3	%15.74	1	%14.32	1	%12.43	بيبيلوس
4	3.33	4	%12.40	3	%8.88	3	%8.37	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج النسب من الجداول رقم (1 حتى 12)

3. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال عام 2008:

الجدول رقم (15): ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال عام 2008

الترتيب	المتوسط	الترتيب	كفاية رأس المال	الترتيب	حقوق الملكية إلى الودائع	الترتيب	حقوق الملكية إلى الإلتزامات	
2	2	2	%15.67	2	%11.32	2	%8.79	الدولي للتجارة والتمويل
4	4.33	4	%11.63	5	%6.14	4	%5.86	سورية والمهجر
5	5	3	%12.14	6	%4.94	6	%4.52	بيمو السعودي الفرنسي
1	1	1	%20.22	1	%12.67	1	%11.40	العربي
3	3.67	5	%11.14	3	%10.37	3	%8.76	بيبيلوس
5	5	6	%9.58	4	%6.33	5	%5.52	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج النسب من الجداول رقم (1 حتى 12)

4. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال عام 2009:

الجدول رقم (16): ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال عام 2009

الترتيب	المتوسط	الترتيب	كفاية رأس المال	الترتيب	حقوق الملكية إلى الودائع	الترتيب	حقوق الملكية إلى الإلتزامات	
3	3.67	4	%11.61	3	%9.43	4	%7.45	الدولي للتجارة والتمويل
4	4.33	3	%13.11	5	%6.69	5	%6.44	سورية والمهجر
5	5.67	5	%11.55	6	%4.81	6	%4.52	بيمو السعودي الفرنسي
1	1	1	%19.03	1	%12.91	1	%10.76	العربي
4	4.33	6	%8.44	4	%8.57	3	%7.57	بيبيلوس
2	2	2	%15.34	2	%9.48	2	%8.83	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج النسب من الجداول رقم (1 حتى 12)

5. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال عام 2010:

الجدول رقم (17): ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لكفاية رأس المال عام 2010

الترتيب	المتوسط	الترتيب	كفاية رأس المال	الترتيب	حقوق الملكية إلى الودائع	الترتيب	حقوق الملكية إلى الإلتزامات	
1	1.67	1	%17.38	2	%12.35	2	%10.31	الدولي للتجارة والتمويل
5	5.33	6	%11.93	5	%6.13	5	%5.88	سورية والمهجر
6	5.67	5	%12.27	6	%4.90	6	%4.63	بيمو السعودي الفرنسي
3	3	3	%16.12	3	%10.30	3	%9.68	العربي
2	2	4	%13.26	1	%13.06	1	%11.49	بيبيلوس
4	3.33	2	%16.48	4	%8.39	4	%7.90	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج النسب من الجداول رقم (1 حتى 12)

الملحق الخامس: حساب نسب جودة الأصول

جميع المبالغ بالآلاف الليرات

أولاً: حساب نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض:

الجدول رقم (1): حساب نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
100,929	306,222	116,629	15,385	12,942	53,468	القروض المتعثرة
19,440,259	33,155,393	27,163,127	19,039,170	11,970,498	5,873,105	إجمالي القروض
%0.49	%0.92	%0.43	%0.08	%0.11	%0.91	النسبة
	%162.56	%658.08	%18.87	%75.79-		معدل نمو القروض المتعثرة
	%22.06	%42.67	%59.05	%103.82		معدل نمو إجمالي القروض

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

الجدول رقم (2): حساب نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لمصرف سورية والمهجر

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
230,208	333,977	343,636	170,696	215,532	87,197	القروض المتعثرة
17,627,306	30,537,505	19,548,464	18,253,281	13,185,806	6,611,472	إجمالي القروض
%1.35	%1.09	%1.76	%0.94	%1.63	%1.32	النسبة
	%2.81-	%101.31	%20.80-	%147.18		معدل نمو القروض المتعثرة
	%56.21	%7.10	%38.43	%99.44		معدل نمو إجمالي القروض

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف سورية والمهجر

الجدول رقم (3): حساب نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
1,161,110	2,746,320	1,818,088	575,382	403,513	262,248	القروض المتعثرة
24,558,046	37,857,407	28,813,479	27,187,943	17,133,087	11,798,314	إجمالي القروض
%4.05	%7.25	%6.31	%2.12	%2.36	%2.22	النسبة
	%51.06	%215.98	%42.59	%53.87		معدل نمو القروض المتعثرة
	%31.39	%5.98	%58.69	%45.22		معدل نمو إجمالي القروض

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

الجدول رقم (4): حساب نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف العربي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
630,262	1,519,784	759,167	221,035	21,060		القروض المتعثرة
14,976,162	23,411,440	17,309,067	12,253,684	6,930,458		إجمالي القروض
%3.25	%6.49	%4.39	%1.80	%0.30		النسبة
	%100.19	%243.46	%949.57			معدل نمو القروض المتعثرة
	%35.26	%41.26	%76.81			معدل نمو إجمالي القروض

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف العربي

الجدول رقم (5): حساب نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لمصرف بيبيلوس

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
141,013	293,544	124,913	104,897	40,697		القروض المتعثرة
14,062,028	22,573,468	16,424,986	10,631,925	6,617,733		إجمالي القروض
%0.92	%1.30	%0.76	%0.99	%0.61		النسبة
	%135.00	%19.08	%157.75			معدل نمو القروض المتعثرة
	%37.43	%54.49	%60.66			معدل نمو إجمالي القروض

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيبيلوس

الجدول رقم (6): حساب نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لمصرف عودة

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
545,036	1,335,040	623,662	0	221,442		القروض المتعثرة
23,845,847	39,794,082	26,248,582	19,417,109	9,923,614		إجمالي القروض
%1.99	%3.35	%2.38	%0.00	%2.23		النسبة
	%114.06	—	%100.00-			معدل نمو القروض المتعثرة
	%51.60	%35.18	%95.67			معدل نمو إجمالي القروض

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف عودة

ثانياً: حساب نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول:

الجدول رقم (7): حساب نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
15,784,472	18,311,936	17,853,944	18,294,595	16,344,214	8,117,671	الأصول الغير مولدة للدخل
39,702,800	59,981,699	50,816,140	33,803,715	32,626,884	21,285,561	الأصول المولدة للدخل
55,487,272	78,293,635	68,670,084	52,098,310	48,971,098	29,403,233	إجمالي الأصول
%70.90	%76.61	%74.00	%64.88	%66.62	%72.39	النسبة
%25.05	%18.04	%50.33	%3.61	%53.28	—	معدل نمو الأصول المولدة
%23.75	%14.01	%31.81	%6.39	%66.55	—	معدل نمو إجمالي الأصول
%22.69	%2.57	%2.41-	%11.93	%101.34	—	معدل نمو الأصول الأخرى

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

الجدول رقم (8): حساب نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول لمصرف سورية والمهجر

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
16,247,856	18,730,281	17,675,760	15,086,359	14,940,787	14,806,095	الأصول الغير مولدة للدخل
53,138,164	73,410,359	54,983,667	53,708,292	48,651,503	34,937,000	الأصول المولدة للدخل
69,386,020	92,140,639	72,659,427	68,794,651	63,592,290	49,743,095	إجمالي الأصول
%76.03	%79.67	%75.67	%78.07	%76.51	%70.23	النسبة
%17.11	%33.51	%2.37	%10.39	%39.25	—	معدل نمو الأصول المولدة
%13.69	%26.81	%5.62	%8.18	%27.84	—	معدل نمو إجمالي الأصول
%5.00	%5.97	%17.16	%0.97	%0.91	—	معدل نمو الأصول الأخرى

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف سورية والمهجر

الجدول رقم (9): حساب نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
28,955,696	38,793,450	37,182,792	25,674,242	27,367,702	15,760,293	الأصول الغير مولدة للدخل
61,210,758	75,968,019	64,784,708	63,623,442	53,840,117	47,837,504	الأصول المولدة للدخل
90,166,454	114,761,469	101,967,500	89,297,684	81,207,820	63,597,797	إجمالي الأصول
%68.50	%66.20	%63.53	%71.25	%66.30	%75.22	النسبة
%9.96	%17.26	%1.83	%18.17	%12.55	—	معدل نمو الأصول المولدة
%12.88	%12.55	%14.19	%9.96	%27.69	—	معدل نمو إجمالي الأصول
%23.32	%4.33	%44.83	%6.19-	%73.65	—	معدل نمو الأصول الأخرى

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

الجدول رقم (10): حساب نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول للمصرف العربي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
7,608,953	12,139,532	9,103,361	8,124,364	6,592,629	2,084,881	الأصول الغير مولدة للدخل
20,501,455	29,038,467	25,183,147	24,142,978	15,481,142	8,661,543	الأصول المولدة للدخل
28,110,409	41,178,000	34,286,508	32,267,343	22,073,771	10,746,424	إجمالي الأصول
%73.90	%70.52	%73.45	%74.82	70.13%	80.60%	النسبة
	%15.31	%4.31	%55.95	%78.73	—	معدل نمو الأصول المولدة
	%20.10	%6.26	%46.18	%105.41	—	معدل نمو إجمالي الأصول
	%33.35	%12.05	%23.23	%216.21	—	معدل نمو الأصول الأخرى

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف العربي

الجدول رقم (11): حساب نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول لمصرف بيبيلوس

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
4,977,983	9,197,930	5,974,689	5,630,025	2,468,822	1,618,447	الأصول الغير مولدة للدخل
20,785,828	33,378,791	26,725,097	20,712,048	14,830,498	8,282,704	الأصول المولدة للدخل
25,763,810	42,576,720	32,699,786	26,342,074	17,299,321	9,901,151	إجمالي الأصول
%81.63	%78.40	%81.73	%78.63	%85.73	%83.65	النسبة
%34.53	%24.90	%29.03	%39.66	%79.05	—	معدل نمو الأصول المولدة
%36.27	%30.20	%24.14	%52.27	%74.72	—	معدل نمو إجمالي الأصول
%48.13	%53.95	%6.12	%128.04	%52.54	—	معدل نمو الأصول الأخرى

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيبيلوس

الجدول رقم (12): حساب نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول لمصرف عودة

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
14,174,371	29,052,512	18,736,202	12,472,011	7,670,613	2,940,519	الأصول الغير مولدة للدخل
42,246,730	64,736,514	56,810,890	46,127,256	28,711,897	14,847,091	الأصول المولدة للدخل
56,421,101	93,789,026	75,547,092	58,599,268	36,382,509	17,787,609	إجمالي الأصول
%77.06	%69.02	%75.20	%78.72	%78.92	%83.47	النسبة
%38.23	%13.95	%23.16	%60.66	%93.38	—	معدل نمو الأصول المولدة
%43.73	%24.15	%28.92	%61.06	%104.54	—	معدل نمو إجمالي الأصول
%65.75	%55.06	%50.23	%62.59	%160.86	—	معدل نمو الأصول الأخرى

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف عودة

ثالثاً: حساب نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول:

الجدول رقم (13): حساب نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

المتوسط	2010	2009	2008	2007	
32,554,948	42,029,075	40,081,697	25,609,805	22,499,213	الأصول المرجحة بالخطر
62,008,282	78,293,635	68,670,084	52,098,310	48,971,098	إجمالي الأصول
%51.79	%53.68	%58.37	%49.16	%45.94	النسبة
___	%4.86	%56.51	%13.83	___	معدل نمو الأصول المرجحة بالخطر
___	%14.01	%31.81	%6.39	___	معدل نمو إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

الجدول رقم (14): حساب نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول لمصرف سورية والمهجر

المتوسط	2010	2009	2008	2007	
32,240,462	41,255,329	32,343,043	30,259,557	25,103,918	الأصول المرجحة بالخطر
74,296,752	92,140,639	72,659,427	68,794,651	63,592,290	إجمالي الأصول
%43.19	%44.77	%44.51	%43.99	%39.48	النسبة
___	%27.56	%6.89	%20.54	___	معدل نمو الأصول المرجحة بالخطر
___	%26.81	%5.62	%8.18	___	معدل نمو إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف سورية والمهجر

الجدول رقم (15): حساب نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	
31,435,937	38,052,041	32,306,408	29,875,541	25,509,758	الأصول المرجحة بالخطر
96,808,618	114,761,469	101,967,500	89,297,684	81,207,820	إجمالي الأصول
%32.43	%33.16	%31.68	%33.46	%31.41	النسبة
___	%17.78	%8.14	%17.11	___	معدل نمو الأصول المرجحة بالخطر
___	%12.55	%14.19	%9.96	___	معدل نمو إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

الجدول رقم (16): حساب نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول للمصرف العربي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	
15,381,910	21,925,419	16,690,705	15,765,943	7,145,571	الأصول المرجحة بالخطر
32,451,406	41,178,000	34,286,508	32,267,343	22,073,771	إجمالي الأصول
%45.79	%53.25	%48.68	%48.86	%32.37	النسبة
—	%31.36	%5.87	%120.64	—	معدل نمو الأصول المرجحة بالخطر
—	%20.10	%6.26	%46.18	—	معدل نمو إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف العربي

الجدول رقم (17): حساب نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول لمصرف بيبيلوس

المتوسط	2010	2009	2008	2007	
22,246,839	32,457,810	26,433,679	18,401,358	11,694,509	الأصول المرجحة بالخطر
29,729,475	42,576,720	32,699,786	26,342,074	17,299,321	إجمالي الأصول
%73.63	%76.23	%80.84	%69.86	%67.60	النسبة
—	%22.79	%43.65	%57.35	—	معدل نمو الأصول المرجحة بالخطر
—	%30.20	%24.14	%52.27	—	معدل نمو إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيبيلوس

الجدول رقم (18): حساب نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالخطر إلى إجمالي الأصول لمصرف عودة

المتوسط	2010	2009	2008	2007	
32,881,433	40,790,703	39,146,946	30,291,987	21,296,094	الأصول المرجحة بالخطر
66,079,474	93,789,026	75,547,092	58,599,268	36,382,509	إجمالي الأصول
%51.38	%43.49	%51.82	%51.69	%58.53	النسبة
—	%4.20	%29.23	%42.24	—	معدل نمو الأصول المرجحة بالخطر
—	%24.15	%28.92	%61.06	—	معدل نمو إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف عودة

رابعاً: ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول في كل عام من أعوام الدراسة:

1. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول عام 2006:

الجدول رقم (19): ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول عام 2006

الترتيب	المتوسط	الترتيب	الأصول المرجحة بالخطر	الترتيب	الأصول المولدة للدخل	الترتيب	القروض المتعثرة	
4	3.5	—	—	5	%72.39	2	%0.91	الدولي للتجارة والتمويل
6	4.5	—	—	6	%70.23	3	%1.32	سورية والمهجر
5	4	—	—	4	%75.22	4	%2.22	بيمو السعودي الفرنسي
3	2	—	—	3	%80.60	1	%0.00	العربي
1	1	—	—	1	%83.65	1	%0.00	بيبلوس
2	1.5	—	—	2	%83.47	1	%0.00	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج النسب من الجداول رقم (18حتى 35)

2. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول عام 2007:

الجدول رقم (20): ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول عام 2007

الترتيب	المتوسط	الترتيب	الأصول المرجحة بالخطر	الترتيب	الأصول المولدة للدخل	الترتيب	القروض المتعثرة	
2	3.33	4	%45.94	5	%66.62	1	%0.11	الدولي للتجارة والتمويل
2	3.33	3	%39.48	3	%76.51	4	%1.63	سورية والمهجر
4	4.33	1	%31.41	6	%66.30	6	%2.36	بيمو السعودي الفرنسي
1	2.67	2	%32.37	4	%70.13	2	%0.30	العربي
2	3.33	6	%67.60	1	%85.73	3	%0.61	بيبلوس
3	4	5	%58.53	2	%78.92	5	%2.23	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج النسب من الجداول رقم (18حتى 35)

3. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول عام 2008:

الجدول رقم (21): ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول عام 2008

الترتيب	المتوسط	الترتيب	الأصول المرجحة بالخطر	الترتيب	الأصول المولدة للدخل	الترتيب	القروض المتعثرة	
3	4	4	%49.16	6	%64.88	2	%0.08	الدولي للتجارة والتمويل
2	2.67	2	%43.99	3	%78.07	3	%0.94	سورية والمهجر
3	4	1	%33.46	5	%71.25	6	%2.12	بيمو السعودي الفرنسي
3	4	3	%48.86	4	%74.82	5	%1.80	العربي
3	4	6	%69.86	2	%78.63	4	%0.99	بيبلوس
1	2.33	5	%51.69	1	%78.72	1	%0.00	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج النسب من الجداول رقم (18حتى 35)

4. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول عام 2009:

الجدول رقم (22): ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول عام 2009

الترتيب	المتوسط	الترتيب	الأصول المرجحة بالخطر	الترتيب	الأصول المولدة للدخل	الترتيب	القروض المتعثرة	
3	3.33	5	%58.37	4	%74.00	1	%0.43	الدولي للتجارة والتمويل
1	2.33	2	%44.51	2	%75.67	3	%1.76	سورية والمهجر
5	4.33	1	%31.68	6	%63.53	6	%6.31	بيمو السعودي الفرنسي
5	4.33	3	%48.68	5	%73.45	5	%4.39	العربي
2	3.00	6	%80.84	1	%81.73	2	%0.76	بيبلوس
4	3.67	4	%51.82	3	%75.20	4	%2.38	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج النسب من الجداول رقم (18حتى 35)

5. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول عام 2010:

الجدول رقم (23): ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة لجودة الأصول عام 2010

الترتيب	المتوسط	الترتيب	الأصول المرجحة بالخطر	الترتيب	الأصول المولدة للدخل	الترتيب	القروض المتعثرة	
2	3.00	5	%53.68	3	%76.61	1	%0.92	الدولي للتجارة والتمويل
1	2.00	3	%44.77	1	%79.67	2	%1.09	سورية والمهجر
4	4.33	1	%33.16	6	%66.20	6	%7.25	بيمو السعودي الفرنسي
4	4.33	4	%53.25	4	%70.52	5	%6.49	العربي
3	3.67	6	%76.23	2	%78.40	3	%1.30	بيبلوس
3	3.67	2	%43.49	5	%69.02	4	%3.35	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخراج النسب من الجداول رقم (18 حتى 35)

الملحق السادس: حساب نسب الربحية

جميع المبالغ بألاف الليرات بأستثناء الجداول الخاصة بحصة السهم الواحد من الأرباح

أولاً: حساب حصة السهم الواحد من صافي الأرباح EPS:

الجدول رقم (1): حساب حصة السهم الواحد من الأرباح للمصرف الدولي للتجارة والتمويل بالليرة السورية

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
613,123,885	915,336,992	849,785,753	583,493,459	435,035,144	281,968,077	صافي الربح
5,490,255	8,666,667	6,000,000	6,000,000	3,784,607	3,000,000	عدد الأسهم
110.69	105.62	141.63	97.25	114.95	93.99	النسبة
	%7.71	%45.64	%34.13	%54.29		معدل نمو صافي الربح
	%44.44	%0.00	%58.54	%26.15		معدل نمو عدد الأسهم

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

هنا لا بد من الإشارة في الجدول الخاص بحصة السهم الواحد من الأرباح للمصرف الدولي للتجارة والتمويل إلى أن عدد الأسهم هو عبارة عن وسطي عدد الأسهم قيد التداول خلال السنة، أما صافي الأرباح في عام 2010 هي 914,474,357 حيث تم أقتطاع مبلغ حقوق الأقلية (-862,635) لحساب حصة السهم الواحد لمساهمين المصرف.

الجدول رقم (2): حساب حصة السهم الواحد من الأرباح لمصرف سورية والمهجر بالليرة السورية

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
465,440,001	710,738,024	632,197,820	646,947,568	233,497,546	103,819,045	صافي الربح
6,240,000	7,200,000	6,000,000	6,000,000	6,000,000	6,000,000	عدد الأسهم
73.62	98.71	105.37	107.82	38.92	17.30	النسبة
	%12.42	%2.28-	%177.07	%124.91		معدل نمو صافي الربح
	%20.00	%0.00	%0.00	%0.00		معدل نمو عدد الأسهم

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف سورية والمهجر

هنا لا بد من الإشارة في الجدول الخاص بحصة السهم الواحد من الأرباح لمصرف سورية والمهجر إلى أن صافي الأرباح في عام 2009 هي 735,976,310 حيث تم أقتطاع مبلغ حقوق الأقلية 3,778,490 وأن صافي

الأرباح في عام 2010 هي 712,548,262 حيث تم أقتطاع مبلغ حقوق الأقلية 1,810,238 لحساب حصة السهم الواحد لمساهمين المصرف، وأن عدد الأسهم هو عبارة عن وسطي عدد الأسهم قيد التداول.

الجدول رقم (3): حساب حصة السهم الواحد من الأرباح لمصرف بيمو السعودي الفرنسي بالليرة السورية

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
544,080,787	665,613,886	658,553,881	732,006,399	448,028,197	216,201,572	صافي الربح
4,643,644	7,410,000	5,304,110	3,504,110	3,500,000	3,500,000	عدد الأسهم
122.53	89.83	124.16	208.90	128.01	61.77	النسبة
	%1.07	%10.03-	%63.38	%107.23		معدل نمو صافي الربح
	%39.70	%51.37	%0.12	%0.00		معدل نمو عدد الأسهم

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

هنا أيضاً لا بد من الإشارة في الجدول الخاص بحصة السهم الواحد من الأرباح لمصرف بيمو السعودي الفرنسي إلى أن صافي الأرباح في عام 2009 هي 661,204,477 حيث تم أقتطاع مبلغ حقوق الأقلية 2,650,596 وأن صافي الأرباح في عام 2010 هي 667,803,106 حيث تم أقتطاع مبلغ حقوق الأقلية 2,189,220 لحساب حصة السهم الواحد لمساهمين المصرف، وأن عدد الأسهم هو عبارة عن وسطي عدد الأسهم قيد التداول.

الجدول رقم (4): حساب حصة السهم الواحد من الأرباح للمصرف العربي بالليرة السورية

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
194,945,711	401,664,025	183,445,423	270,486,890	142,720,929	23,588,710-	صافي الربح
4,561,315	6,360,000	6,000,000	4,446,576	3,000,000	3,000,000	عدد الأسهم
38.85	63.15	30.57	60.83	47.57	7.86-	النسبة
	%118.96	%32.18-	%89.52	%705.04		معدل نمو صافي الربح
	%6.00	%34.94	%48.22	%0.00		معدل نمو عدد الأسهم

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف العربي

هنا أيضاً لا بد من التنويه في الجدول الخاص بحصة السهم الواحد من الأرباح للمصرف العربي إلى أن عدد الأسهم هو عبارة عن وسطي عدد الأسهم قيد التداول.

الجدول رقم (5): حساب حصة السهم الواحد من الأرباح لمصرف بيبيلوس باللييرة السورية

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
108,656,111	231,123,382	176,808,018	196,602,556	26,444,226	87,697,627-	صافي الربح
4,433,973	6,169,863	4,000,000	4,000,000	4,000,000	4,000,000	عدد الأسهم
23.10	37.46	44.20	49.15	6.61	21.92-	النسبة
	%30.72	%10.07-	%643.46	%130.15		معدل نمو صافي الربح
	%54.25	%0.00	%0.00	%0.00		معدل نمو عدد الأسهم

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيبيلوس

في الجدول الخاص بحصة السهم الواحد من الأرباح لمصرف بيبيلوس إن عدد الأسهم هو عبارة عن وسطي عدد الأسهم قيد التداول.

الجدول رقم (6): حساب حصة السهم الواحد من الأرباح لمصرف عودة باللييرة السورية

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
386,206,074	681,628,658	624,544,195	365,602,314	258,802,331	452,873	صافي الربح
3,252,192	5,350,000	3,410,959	2,500,000	2,500,000	2,500,000	عدد الأسهم
112.09	127.41	183.10	146.24	103.52	0.18	النسبة
	%9.14	%70.83	%41.27	%57046.78		معدل نمو صافي الربح
	%56.85	%36.44	%0.00	%0.00		معدل نمو عدد الأسهم

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف عودة

في الجدول رقم (6) حصة السهم الواحد من الأرباح لمصرف عودة إن عدد الأسهم هو عبارة عن وسطي عدد الأسهم قيد التداول.

ثانياً: حساب معدلات نمو الدخل والنفقات التشغيلية لمصرف عودة.

الجدول رقم (7): معدلات نمو الدخل والنفقات التشغيلية لمصرف عودة

مصرف عودة	2006	2007	2008	2009	2010
الدخل التشغيلي	313,328	916,866	1,438,955	1,847,026	2,250,702
النفقات التشغيلية	-276,525	-517,324	-854,152	-1,050,941	-1,301,891
نمو الدخل		%192.62	%56.94	%28.36	%21.86
نمو النفقات		%87.08	%65.11	%23.04	%23.88

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف عودة

ثالثاً: حساب معدل العائد على الأصول ROA:

الجدول رقم (8): حساب معدل العائد على الأصول للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

المتوسط	2006	2007	2008	2009	2010
صافي الربح	281,968	435,035	583,493	849,786	914,474
الأصول	29,403,233	48,971,098	52,098,310	68,670,084	78,293,635
النسبة	%0.96	%0.89	%1.12	%1.24	%1.17
معدل نمو صافي الربح		%54.29	%34.13	%45.64	%7.61
معدل نمو الأصول		%66.55	%6.39	%31.81	%14.01

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

الجدول رقم (9): حساب معدل العائد على الأصول لمصرف سورية والمهجر

المتوسط	2006	2007	2008	2009	2010
صافي الربح	103,819	233,497	646,948	635,976	712,548
الأصول	49,743,095	63,592,290	68,794,651	72,659,427	92,140,639
النسبة	%0.21	%0.37	%0.94	%0.88	%0.77
معدل نمو صافي الربح		%124.91	%177.07	%1.70-	%12.04
معدل نمو الأصول		%27.84	%8.18	%5.62	%26.81

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف سورية والمهجر

الجدول رقم (10): حساب معدل العائد على الأصول لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
545,049	667,803	661,204	732,006	448,028	216,202	صافي الربح
90,166,454	114,761,469	101,967,500	89,297,684	81,207,820	63,597,797	الأصول
%0.59	%0.58	%0.65	%0.82	%0.55	%0.34	النسبة
	%1.00	%9.67-	%63.38	%107.23		معدل نمو صافي الربح
	%12.55	%14.19	%9.96	%27.69		معدل نمو الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

الجدول رقم (11): حساب معدل العائد على الأصول للمصرف العربي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
194,946	401,664	183,445	270,487	142,721	23,588-	صافي الربح
28,110,409	41,178,000	34,286,508	32,267,343	22,073,771	10,746,424	الأصول
%0.56	%0.98	%0.54	%0.84	%0.65	%0.22-	النسبة
	%118.96	%32.18-	%89.52	%705.04		معدل نمو صافي الربح
	%20.10	%6.26	%46.18	%105.41		معدل نمو الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف العربي

الجدول رقم (12): حساب معدل العائد على الأصول لمصرف بيبيلوس

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
108,656	231,123	176,808	196,603	26,444	87,698-	صافي الربح
25,763,810	42,576,720	32,699,786	26,342,074	17,299,321	9,901,151	الأصول
%0.22	%0.54	%0.54	%0.75	%0.15	%0.89-	النسبة
	%30.72	%10.07-	%643.46	%130.15		معدل نمو صافي الربح
	%30.20	%24.14	%52.27	%74.72		معدل نمو الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيبيلوس

الجدول رقم (13): حساب معدل العائد على الأصول لمصرف عودة

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
386,206	681,629	624,544	365,602	258,802	453	صافي الربح
56,421,101	93,789,026	75,547,092	58,599,268	36,382,509	17,787,609	الأصول
%0.58	%0.73	%0.83	%0.62	%0.71	%0.003	النسبة
	%9.14	%70.83	%41.27	%57046.78		معدل نمو صافي الربح
	%24.15	%28.92	%61.06	%104.54		معدل نمو الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف عودة

رابعاً: علاقة الارتباط بين العائد و الأصول للمصارف الخاصة في سورية

Correlations

		profit	Asset
profit	Pearson Correlation	1	.844**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	30	30
Asset	Pearson Correlation	.844**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	30	30

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

خامساً: حساب معدل العائد على حقوق الملكية ROE:

الجدول رقم (14): معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
612,951	914,474	849,786	583,493	435,035	281,968	صافي الربح
4,409,302	7,319,297	4,760,323	4,210,537	3,874,543	1,881,810	حقوق الملكية
%14.08	%12.49	%17.85	%13.86	%11.23	%14.98	النسبة
	%7.61	%45.64	%34.13	%54.29		معدل نمو صافي الربح
	%53.76	%13.06	%8.67	%105.89		معدل نمو حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

الجدول رقم (15): معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية والمهجر

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
466,558	712,548	635,976	646,948	233,497	103,819	صافي الربح
4,008,438	5,116,253	4,395,426	3,805,834	3,404,088	3,320,591	حقوق الملكية
%11.08	%13.93	%14.47	%17.00	%6.86	%3.13	النسبة
	% 12.04	% 1.70-	% 177.07	% 124.91		معدل نمو صافي الربح
	% 16.40	% 15.49	% 11.80	% 2.51		معدل نمو حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف سورية والمهجر

الجدول رقم (16): معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
545,049	667,803	661,204	732,006	448,028	216,202	صافي الربح
3,518,915	5,073,796	4,406,800	3,863,040	2,305,034	1,945,903	حقوق الملكية
15.53%	13.16%	15.00%	18.95%	19.44%	11.11%	النسبة
	1.00%	-9.67%	63.38%	107.23%		معدل نمو صافي الربح
	15.14%	14.08%	67.59%	18.46%		معدل نمو حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

الجدول رقم (17): معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف العربي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
194,946	401,664	183,445	270,487	142,721	23,588-	صافي الربح
2,674,366	3,634,553	3,331,070	3,303,300	1,622,813	1,480,092	حقوق الملكية
%6.39	%11.05	%5.51	%8.19	%8.79	%1.59-	النسبة
	% 118.96	% 32.18-	% 89.52	% 705.04		معدل نمو صافي الربح
	% 9.11	% 0.84	% 103.55	% 9.64		معدل نمو حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف العربي

الجدول رقم (18): معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف بيبيلوس

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
108,656	231,123	176,808	196,603	26,444	87,698-	صافي الربح
2,524,991	4,388,563	2,301,624	2,121,725	1,912,173	1,900,872	حقوق الملكية
%3.80	%5.27	%7.68	%9.27	%1.38	%4.61-	النسبة
	%30.72	%10.07-	%643.46	%130.15		معدل نمو صافي الربح
	%90.67	%8.48	%10.96	%0.59		معدل نمو حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيبيلوس

الجدول رقم (19): معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف عودة

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
386,206	681,629	624,544	365,602	258,802	453	صافي الربح
4,283,899	6,863,688	6,129,618	3,066,728	2,810,933	2,548,527	حقوق الملكية
%8.25	%9.93	%10.19	%11.92	%9.21	%0.02	النسبة
	%9.14	%70.83	%41.27	%57046.78		معدل نمو صافي الربح
	%11.98	%99.87	%9.10	%10.30		معدل نمو حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف عودة

سادساً: حساب معدل نمو كل من رأس المال وصافي الأرباح للمصرف الدولي للتجارة والتمويل ونسبتهما إلى

حقوق الملكية:

الجدول رقم (20): نسبة كل من رأس المال والأرباح المدورة إلى حقوق الملكية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

2010	2009	2008	2007	2006	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
5,000,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000	1,500,000	رأس المال
1,455,324	1,271,553	909,403	645,925	322,666	الأرباح المدورة
7,305,160	4,760,323	4,210,537	3,874,543	1,881,810	حقوق الملكية
%66.67	%0.00	%0.00	%100.00	—	نمو رأس المال
%14.45	%39.82	%40.79	%100.18	—	نمو الأرباح المدورة
%68.44	%63.02	%71.25	%77.43	%79.71	نسبة رأس المال إلى حقوق الملكية
%19.92	%26.71	%21.60	%16.67	%17.15	نسبة الأرباح المدورة إلى حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة بأستخراج البيانات المالية من قوائم المركز المالي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

سابعاً: حساب معدل نمو كل من رأس المال وصافي الأرباح لمصرف عودة ونسبتهما إلى حقوق الملكية:

الجدول رقم (21): نسبة كل من رأس المال والأرباح المدورة إلى حقوق الملكية لمصرف عودة

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف عودة
5,350,000	5,000,000	2,500,000	2,500,000	2,500,000	رأس المال
751,303	958,162	565,174	361,676	86,715	الأرباح المدورة
6,863,687	6,129,617	3,066,727	2,810,934	2,548,527	حقوق الملكية
%7.00	%100.00	%0.00	%0.00	—	نمو رأس المال
%21.59-	%69.53	%56.27	%317.09	—	نمو الأرباح المدورة
%77.95	%81.57	%81.52	%88.94	%98.10	نسبة رأس المال إلى حقوق الملكية
%10.95	%15.63	%18.43	%12.87	%3.40	نسبة الأرباح المدورة إلى حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة بأستخراج البيانات المالية من قوائم المركز المالي لمصرف عودة

ثامناً: حساب معدل نمو رأس المال لمصرف سورية والمهجر ونسبتها إلى حقوق الملكية:

الجدول رقم (22): نسبة رأس المال إلى حقوق الملكية لمصرف سورية والمهجر

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف سورية والمهجر
3,600,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000	رأس المال
4,966,664	4,247,647	3,805,834	3,404,088	3,320,591	حقوق الملكية
%20	%0.00	%0.00	%0.00		نمو رأس المال
72.48%	70.63%	78.83%	88.13%	90.35%	نسبة رأس المال إلى حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثة بأستخراج البيانات المالية من قوائم المركز المالي لمصرف سورية والمهجر

تاسعاً: حساب معدلات نمو الدخل والنفقات التشغيلية لمصرف سورية والمهجر.

الجدول رقم (23): معدلات نمو الدخل والنفقات التشغيلية لمصرف سورية والمهجر

2010	2009	2008	2007	2006	مصرف عودة
2,003,721	1,692,576	1,650,220	803,650	506,443	الدخل التشغيلي
-1,038,900	-808,475	-721,472	-440,653	-313,739	النفقات التشغيلية
%18.38	%2.57	%105.34	%58.69		نمو الدخل
%28.50	%12.06	%63.73	%40.45		نمو النفقات

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف سورية والمهجر

عاشراً: ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للربحية في كل عام من أعوام الدراسة:

6. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للربحية عام 2006:

الجدول رقم (24): تقييم ربحية المصارف الخاصة في سورية عام 2006

الترتيب	المتوسط	الترتيب	ROE	الترتيب	ROA	الترتيب	EPS	
1	1	1	%14.98	1	%0.96	1	93.99	الدولي للتجارة والتمويل
3	3	3	%3.13	3	%0.21	3	17.30	سورية والمهجر
2	2	2	%11.11	2	%0.34	2	62.00	بيمو السعودي الفرنسي
5	5	5	%1.59-	5	%0.22-	5	7.86-	العربي
6	6	6	%4.61-	6	%0.89-	6	21.92-	بيبلوس
4	4	4	%0.02	4	%0.003	4	0.18	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة

7. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للربحية عام 2007:

الجدول رقم (25): تقييم ربحية المصارف الخاصة في سورية عام 2007

الترتيب	المتوسط	الترتيب	ROE	الترتيب	ROA	الترتيب	EPS	
1	1.67	2	%11.23	1	%0.89	2	114.95	الدولي للتجارة والتمويل
5	4.67	4	%6.86	5	%0.37	5	38.92	سورية والمهجر
2	2	1	%19.44	4	%0.55	1	128.00	بيمو السعودي الفرنسي
4	4	5	%8.79	3	%0.65	4	47.57	العربي
6	6	6	%1.38	6	%0.15	6	6.61	بيبلوس
3	2.67	3	%9.21	2	%0.71	3	103.52	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة

8. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للربحية عام 2008:

الجدول رقم (26): تقييم ربحية المصارف الخاصة في سورية عام 2008

الترتيب	المتوسط	الترتيب	ROE	الترتيب	ROA	الترتيب	EPS	
3	2.67	3	%13.86	1	%1.12	4	97.25	الدولي للتجارة والتمويل
2	2.33	2	%17.00	2	%0.94	3	107.82	سورية والمهجر
1	2	1	%18.95	4	%0.82	1	208.82	بيمو السعودي الفرنسي
5	4.67	6	%8.19	3	%0.84	5	60.83	العربي
6	5.33	5	%9.27	5	%0.75	6	49.15	بيبلوس
4	4	4	%11.92	6	%0.62	2	146.24	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة

9. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للربحية عام 2009:

الجدول رقم (27): تقييم ربحية المصارف الخاصة في سورية عام 2009

الترتيب	المتوسط	الترتيب	ROE	الترتيب	ROA	الترتيب	EPS	
1	1.33	1	17.85%	1	1.24%	2	141.63	الدولي للتجارة والتمويل
3	3	3	14.47%	2	0.88%	4	105.37	سورية والمهجر
3	3	2	15.00%	4	0.65%	3	124.16	بيمو السعودي الفرنسي
5	5.67	6	5.51%	5	0.54%	6	30.57	العربي
4	5	5	7.68%	5	0.54%	5	44.20	بيبلوس
2	2.67	4	10.19%	3	0.83%	1	183.10	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة

10. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للربحية عام 2010:

الجدول رقم (28): تقييم ربحية المصارف الخاصة في سورية عام 2010

الترتيب	المتوسط	الترتيب	ROE	الترتيب	ROA	الترتيب	EPS	
1	2	3	%12.49	1	%1.17	2	105.62	الدولي للتجارة والتمويل
2	2.33	1	%13.93	3	%0.77	3	98.71	سورية والمهجر
4	3.67	2	%13.16	5	%0.58	4	89.83	بيمو السعودي الفرنسي
4	3.67	4	%11.05	2	%0.98	5	63.15	العربي
5	6	6	%5.27	6	%0.54	6	37.46	بيبلوس
3	3.33	5	%9.93	4	%0.73	1	127.41	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة

الملحق السابع: حساب نسب السيولة

جميع المبالغ بالآلاف الليرات

أولاً: حساب نسبة الجاهزية النقدية:

الجدول رقم (1): حساب نسبة الجاهزية النقدية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
13,958,447	15,562,876	15,444,540	16,361,540	15,065,409	7,357,869	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
19,572,569	26,071,184	22,740,575	14,144,295	19,560,525	15,346,268	أرصدة وإيداعات لدى المصارف الأخرى
5,334,021	5,386,289	6,910,879	5,000,993	6,522,632	2,849,313	ودائع المصارف الأخرى
28,196,995	36,247,772	31,274,236	25,504,843	28,103,301	19,854,823	النقدية
39,835,409	59,280,869	50,491,820	37,207,159	31,656,788	20,540,413	ودائع العملاء
%75.41	%61.15	%61.94	%68.55	%88.77	%96.66	نسبة الرصيد النقدي
—	%15.90	%22.62	%9.25-	%41.54	—	معدل نمو النقدية
—	%17.41	%35.70	%17.53	%54.12	—	معدل نمو ودائع العملاء

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

الجدول رقم (2): حساب نسبة الجاهزية النقدية لمصرف سورية والمهجر

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
14,494,647	16,240,811	15,416,893	13,294,950	13,799,527	13,721,055	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
29,624,455	29,122,263	26,635,071	32,017,568	33,663,478	26,683,895	أرصدة وإيداعات لدى المصارف الأخرى
651,533	400,449	475,576	857,567	1,200,415	323,659	ودائع المصارف الأخرى
43,467,569	44,962,625	41,576,388	44,454,952	46,262,590	40,081,291	النقدية
62,232,568	83,483,479	65,678,293	61,977,161	56,027,308	43,996,600	ودائع العملاء
%72.51	%53.86	%63.30	%71.73	%82.57	%91.10	نسبة الرصيد النقدي
—	%8.14	%6.48-	%3.91-	%15.42	—	معدل نمو النقدية
—	%27.11	%5.97	%10.62	%27.34	—	معدل نمو ودائع العملاء

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف سورية والمهجر

الجدول رقم (3): حساب نسبة الجاهزية النقدية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
27,260,991	36,188,624	35,054,038	24,112,715	26,139,789	14,809,790	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
35,087,431	36,475,723	35,344,494	34,897,956	35,152,806	33,566,178	أرصدة وإيداعات لدى المصارف الأخرى
1,274,995	1,153,856	928,154	1,717,552	1,602,556	972,855	ودائع المصارف الأخرى
61,073,428	71,510,491	69,470,379	57,293,118	59,690,040	47,403,112	النقدية
80,436,392	103,560,476	91,534,491	78,211,138	72,779,466	56,096,389	ودائع العملاء
%76.94	%69.05	%75.90	%73.25	%82.01	%84.50	نسبة الرصيد النقدي
—	%2.94	%21.25	%4.02-	%25.92	—	معدل نمو النقدية
—	%13.14	%17.04	%7.46	%29.74	—	معدل نمو ودائع العملاء

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

الجدول رقم (4): حساب نسبة الجاهزية النقدية للمصرف العربي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
6,058,960	10,206,446	7,311,428	6,421,291	5,182,043	1,173,593	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
7,125,775	5,117,003	6,966,732	10,879,961	7,718,217	4,946,961	أرصدة وإيداعات لدى المصارف الأخرى
1,138,077	175,275	3,444,035	1,607,949	254,248	208,876	ودائع المصارف الأخرى
12,046,658	15,148,174	10,834,124	15,693,303	12,646,012	5,911,677	النقدية
22,701,987	35,302,878	25,796,502	26,063,280	18,981,621	7,365,654	ودائع العملاء
%58.40	%42.91	%42.00	%60.21	%66.62	%80.26	نسبة الرصيد النقدي
—	%39.82	%30.96-	%24.10	%113.92	—	معدل نمو النقدية
—	%36.85	%1.02-	%37.31	%157.70	—	معدل نمو ودائع العملاء

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف العربي

الجدول رقم (5): حساب نسبة الجاهزية النقدية لمصرف بيبيلوس

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
3,635,726	7,535,973	4,485,422	4,231,865	1,261,553	663,816	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
6,918,046	8,078,307	7,558,115	7,816,431	6,399,298	4,738,079	أرصدة وإيداعات لدى المصارف الأخرى
2,378,630	2,603,549	2,339,780	2,925,448	1,320,034	2,704,341	ودائع المصارف الأخرى
8,175,141	13,010,731	9,703,756	9,122,849	6,340,817	2,697,554	النقدية
19,829,309	33,611,647	26,857,909	20,454,588	13,350,679	4,871,721	ودائع العملاء
%44.46	%38.71	%36.13	%44.60	%47.49	%55.37	نسبة الرصيد النقدي
—	%34.08	%6.37	%43.87	%135.06	—	معدل نمو النقدية
—	%25.15	%31.31	%53.21	%174.04	—	معدل نمو ودائع العملاء

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيبيلوس

الجدول رقم (6): حساب نسبة الجاهزية النقدية لمصرف عودة

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
12,682,937	26,906,008	16,906,790	10,815,729	6,632,512	2,153,644	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
18,662,449	18,134,543	25,232,942	23,697,070	16,541,960	9,705,731	أرصدة وإيداعات لدى المصارف الأخرى
842,058	636,775	1,012,302	2,058,286	372,780	130,149	ودائع المصارف الأخرى
30,503,328	44,403,776	41,127,430	32,454,514	22,801,692	11,729,226	النقدية
47,996,019	81,812,748	64,637,731	48,430,971	31,647,556	13,451,087	ودائع العملاء
68.83%	54.27%	63.63%	67.01%	72.05%	87.20%	نسبة الرصيد النقدي
—	7.97%	26.72%	42.33%	94.40%	—	معدل نمو النقدية
—	26.57%	33.46%	53.03%	135.28%	—	معدل نمو ودائع العملاء

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف عودة

ثانياً: نسبة الودائع الجارية إلى وديع العملاء للمصارف الخاصة في سورية

الجدول رقم (7): نسبة الودائع الجارية إلى وديع العملاء

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
%30.54	%33.55	%29.14	%26.72	%34.04	%29.24	الدولي للتجارة والتمويل
%31.32	%34.17	%32.10	%30.68	%28.34	%31.32	سورية والمهجر
%54.67	%65.29	%60.37	%57.64	%46.22	%43.82	بيمو السعودي الفرنسي
%31.54	%30.07	%32.24	%27.47	%31.98	%35.95	العربي
%32.33	%34.40	%31.67	%36.32	%31.76	%27.49	بييلوس
%31.73	%29.94	%30.18	%31.22	%34.67	%32.62	عودة
%35.35						المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصارف

ثالثاً: حساب نسبة السيولة:

الجدول رقم (8): حساب نسبة القروض إلى الودائع السيولة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

2010	2009	2008	2007	2006	
4,000,698-	651,724-	6,139,473-	7,709,140	10,191,044	النقدية من أنشطة التشغيل
64,667,158	57,402,699	42,208,152	38,179,420	23,389,726	إجمالي الودائع
%6.19-	%1.14-	%14.55-	20.19%	%43.57	النسبة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

الجدول رقم (9): حساب نسبة السيولة لمصرف سورية والمهجر

2010	2009	2008	2007	2006	
3,514,584-	1,831,957	24,004	3,460,447	732,690	النقدية من أنشطة التشغيل
83,883,928	66,153,869	62,834,729	57,227,724	44,320,259	إجمالي الودائع
%4.19-	%2.77	%0.04	%6.05	%1.65	النسبة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف سورية والمهجر

الجدول رقم (10): حساب نسبة السيولة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

2010	2009	2008	2007	2006	
1,617,248-	13,331,935	1,528,384-	623,897	1,183,995	النقدية من أنشطة التشغيل
104,714,332	92,462,645	79,928,690	74,382,022	57,069,244	إجمالي الودائع
%1.54-	%14.42	%1.91-	%0.84	%2.07	النسبة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

الجدول رقم (11): حساب نسبة السيولة للمصرف العربي

2010	2009	2008	2007	2006	
4,415,367	5,589,343-	1,187,219	5,965,814	8,075	النقدية من أنشطة التشغيل
35,478,153	29,240,538	27,671,229	19,235,869	7,574,531	إجمالي الودائع
%12.45	%19.12-	%4.29	%31.01	%0.11	النسبة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف العربي

الجدول رقم (12): حساب نسبة السيولة لمصرف بيبيلوس

2010	2009	2008	2007	2006	
690,890	2,516,101-	1,704,939	3,645,933	2,327,299	النقدية من أنشطة التشغيل
36,215,196	29,197,689	23,380,036	14,670,714	7,576,061	إجمالي الودائع
%1.91	%8.62-	%7.29	%24.85	%30.72	النسبة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيبيلوس

الجدول رقم (13): حساب نسبة السيولة لمصرف عودة

2010	2009	2008	2007	2006	
7,518,559	118,536-	10,904,341	12,539,317	3,133,043	النقدية من أنشطة التشغيل
82,449,523	65,650,033	50,489,256	32,020,336	13,581,236	إجمالي الودائع
%9.12	%0.18-	%21.60	%39.16	%23.07	النسبة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف عودة

رابعاً: حساب نسبة القروض إلى الودائع:

الجدول رقم (14): حساب نسبة القروض إلى الودائع للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
19,417,623	33,078,194	27,135,005	19,035,704	11,968,561	5,870,650	القروض
39,835,410	59,280,869	50,491,820	37,207,159	31,656,788	20,540,413	ودائع العملاء
—	1,036,648	632,593	251,397	127,995	—	ودائع جامدة
5,334,021	5,386,289	6,910,879	5,000,993	6,522,632	2,849,313	ودائع المصارف
44,759,704	63,630,510	56,770,106	41,956,755	38,051,425	23,389,726	الودائع
%40.34	%51.98	%47.80	%45.37	%31.45	%25.10	النسبة
	%21.90	%42.55	%59.05	%103.87	—	معدل نمو القروض
	%12.08	%35.31	%10.26	%62.68	—	معدل نمو الودائع

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

الجدول رقم (15): حساب نسبة القروض إلى الودائع لمصرف سورية والمهجر

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
17,536,358	30,353,049	19,391,382	18,139,368	13,372,462	6,425,531	القروض
62,232,568	83,483,479	65,678,293	61,977,161	56,027,308	43,996,600	ودائع العملاء
3,056,254	1,026,460	7,752,955	6,501,854	—	—	ودائع جامدة
651,533	400,449	475,576	857,567	1,200,415	323,659	ودائع المصارف
59,827,848	82,857,468	58,400,914	56,332,874	57,227,724	44,320,259	الودائع
%27.98	%36.63	%33.20	%32.20	%23.37	%14.50	النسبة
—	%56.53	%6.90	%35.65	%108.11	—	معدل نمو القروض
—	%41.88	%3.67	%1.56-	%29.12	—	معدل نمو الودائع

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف سورية والمهجر

الجدول رقم (16): حساب نسبة القروض إلى الودائع لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
24,044,361	36,854,441	28,171,539	26,718,937	16,828,264	11,648,624	القروض
80,436,392	103,560,476	91,534,491	78,211,138	72,779,466	56,096,389	ودائع العملاء
126,751	—	207,488	46,014	—	—	ودائع جامدة
1,274,995	1,153,856	928,154	1,717,552	1,602,556	972,855	ودائع المصارف
81,660,686	104,714,332	92,255,156	79,882,676	74,382,022	57,069,244	الودائع
%28.44	%35.20	%30.54	%33.45	%22.62	%20.41	النسبة
—	%30.82	%5.44	%58.77	%44.47	—	معدل نمو القروض
—	%13.51	%15.49	%7.40	%30.34	—	معدل نمو الودائع

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي

الجدول رقم (17): حساب نسبة القروض إلى الودائع للمصرف العربي

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
12,306,541	23,122,664	17,121,818	12,245,456	6,780,184	2,262,582	القروض
22,701,987	35,302,878	25,796,502	26,063,280	18,981,621	7,365,654	ودائع العملاء
215,104	422,948	180,863	41,500	—	—	ودائع جامدة
1,138,077	175,275	3,444,035	1,607,949	254,248	208,876	ودائع المصارف
23,711,002	35,055,206	29,059,675	27,629,729	19,235,869	7,574,531	الودائع
%46.86	%65.96	%58.92	%44.32	%35.25	%29.87	النسبة
—	%35.05	%39.82	%80.61	%199.67	—	معدل نمو القروض
—	%20.63	%5.18	%43.64	%153.95	—	معدل نمو الودائع

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف العربي

الجدول رقم (18): حساب نسبة القروض إلى الودائع لمصرف بيبيلوس

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
11,871,643	22,389,619	16,285,006	10,561,182	6,592,228	3,530,178	القروض
19,829,309	33,611,647	26,857,909	20,454,588	13,350,680	4,871,721	ودائع العملاء
410,882	116,917	340,510	258,361	927,741	—	ودائع جامدة
2,378,630	2,603,549	2,339,780	2,925,448	1,320,034	2,704,341	ودائع المصارف
21,879,233	36,098,279	28,857,179	23,121,675	13,742,973	7,576,061	الودائع
%51.74	%62.02	%56.43	%45.68	%47.97	%46.60	النسبة
—	%37.49	%54.20	%60.21	%86.74	—	معدل نمو القروض
—	%25.09	%24.81	68.24%	%81.40	—	معدل نمو الودائع

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف بيبيلوس

الجدول رقم (19): حساب نسبة القروض إلى الودائع لمصرف عودة

المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	
19,910,775	39,443,874	26,100,199	19,305,772	9,846,364	4,857,664	القروض
47,996,019	81,812,748	64,637,731	48,430,971	31,647,556	13,451,087	ودائع العملاء
99,811	98,205	58,990	142,238	—	—	ودائع جامدة
842,058	636,775	1,012,302	2,058,286	372,780	130,149	ودائع المصارف
48,778,190	82,351,318	65,591,042	50,347,018	32,020,336	13,581,236	الودائع
%38.51	%47.90	%39.79	%38.35	%30.75	%35.77	النسبة
—	%51.12	%35.19	%96.07	%102.70	—	معدل نمو القروض
—	%25.55	%30.28	%57.23	%135.77	—	معدل نمو الودائع

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب النسبة من البيانات المالية في القوائم المالية لمصرف عودة

رابعاً: حساب معدلات نمو بنود التسهيلات الائتمانية:

1. حساب معدلات نمو بنود التسهيلات الائتمانية عام 2008 للمصرف الدولي للتجارة والتمويل:

الجدول رقم (20): معدلات نمو بنود التسهيلات الائتمانية عام 2008 للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

معدل النمو	2008	2007	
%100.39	7,631,127,827	3,808,051,320	حسابات جارية مدينة
%73.24-	52,214,273	195,098,831	حسابات دائنة صدفه مدينة
%48.45	7,554,012,096	5,088,436,277	كمبيالات
%22.27	4,046,984,700	3,309,825,415	قروض وسلف للمؤسسات
%11.81	-586,043,845	-524,155,300	فوائد مقبوضة مقدماً عن الكمبيالات
%267.84	340,877,599	92,669,217	القروض للأفراد بالتجزئة
%96.17-	-2,398	-62,653	فوائد مقبوضة مقدماً عن القروض
%5.73	-1,522,654	-1,440,182	ينزل فوائد معلقة
%291.77	-1,943,818	-496,159	ينزل مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب المعدل من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

2. حساب معدلات نمو بنود التسهيلات الائتمانية عام 2008 للمصرف العربي:

الجدول رقم (21): معدلات نمو بنود التسهيلات الائتمانية عام 2009 للمصرف العربي

معدل النمو	2009	2008	
%20.33	2,665,593,960	2,215,153,071	سندات محسومة (تجارية)
%0.19	4,249,618,949	4,241,708,283	حسابات جارية مدينة
%79.48	10,382,935,275	5,785,142,190	قروض وسلف
%6.52-	10,919,026	11,680,180	بطاقات الائتمان
%400.22	-39,227,636	-7,842,136	ينزل فوائد معلقة
%38268.17	-148,021,341	-385,792	ينزل مخصص تدني تسهيلات ائتمانية

المصدر: من إعداد الباحثة بحساب المعدل من البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف العربي

خامساً: ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للسيولة في كل عام من أعوام الدراسة:

11. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للسيولة عام 2006:

الجدول رقم (22): تقييم سيولة المصارف الخاصة في سورية عام 2006

الترتيب	المتوسط	الترتيب	القروض إلى الودائع	الترتيب	السيولة	الترتيب	الجاهزية النقدية	
3	3.66	4	%25.10	1	%43.57	6	%96.66	الدولي للتجارة والتمويل
5	5.33	6	%14.50	5	%1.65	5	%91.10	سورية والمهجر
4	4	5	%20.41	4	%2.07	3	%84.50	بيمو السعودي الفرنسي
3	3.66	3	%29.87	6	%0.11	2	%80.26	العربي
1	1.33	1	%46.60	2	%30.72	1	%55.37	بيبلوس
2	3	2	%35.77	3	%23.07	4	%87.20	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة

12. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للسيولة عام 2007:

الجدول رقم (23): تقييم سيولة المصارف الخاصة في سورية عام 2007

الترتيب	المتوسط	الترتيب	القروض إلى الودائع	الترتيب	السيولة	الترتيب	الجاهزية النقدية	
4	4.33	3	%31.45	4	%20.19	6	%88.77	الدولي للتجارة والتمويل
5	5	5	%23.37	5	%6.05	5	%82.57	سورية والمهجر
6	5.33	6	%22.62	6	%0.84	4	%82.01	بيمو السعودي الفرنسي
2	2	2	%35.25	2	%31.01	2	%66.62	العربي
1	1.66	1	%47.97	3	%24.85	1	%47.49	بيبلوس
3	2.66	4	%30.75	1	%39.16	3	%72.05	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة

13. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للسيولة عام 2008:

الجدول رقم (24): تقييم سيولة المصارف الخاصة في سورية عام 2008

الترتيب ب	المتوسط ط	الترتيب	القروض إلى الودائع	الترتيب ب	السيولة	الترتيب	الجاهزية النقدية	
3	3.66	2	%45.37	5	%14.55 -	4	%68.55	الدولي للتجارة والتمويل
4	5	6	%32.20	4	%0.04	5	%71.73	سورية والمهجر
5	5.66	5	%33.45	6	%1.91-	6	%73.25	بيمو السعودي الفرنسي
2	2.66	3	%44.32	3	%4.29	2	%60.21	العربي
1	1.33	1	%45.68	2	%7.29	1	%44.60	بيبيلوس
2	2.66	4	%38.35	1	%21.60	3	%67.01	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة

14. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للسيولة عام 2009:

الجدول رقم (25): تقييم سيولة المصارف الخاصة في سورية عام 2009

الترتيب ب	المتوسط ط	الترتيب	القروض إلى الودائع	الترتيب ب	السيولة	الترتيب	الجاهزية النقدية	
3	3.33	3	%47.80	4	%1.14-	3	%61.94	الدولي للتجارة والتمويل
3	3.66	5	%33.20	2	%2.77	4	%63.30	سورية والمهجر
5	4.33	6	%30.54	1	%14.42	6	%75.90	بيمو السعودي الفرنسي
2	3	1	%58.92	6	%19.12 -	2	%42.00	العربي
1	2.66	2	%56.43	5	%8.62-	1	%36.13	بيبيلوس
4	4	4	%39.79	3	%0.18-	5	%63.63	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة

15. ترتيب أداء المصارف الخاصة في سورية بالنسبة للسيولة عام 2010:

الجدول رقم (26): تقييم سيولة المصارف الخاصة في سورية عام 2010

الترتيب	المتوسط	الترتيب	القروض إلى الودائع	الترتيب	السيولة	الترتيب	الجاهزية النقدية	
5	4.66	3	%51.98	6	%6.19-	5	%61.15	الدولي للتجارة والتمويل
4	4.33	5	%36.63	5	%4.19-	3	%53.86	سورية والمهجر
6	5.33	6	%35.20	4	%1.54-	6	%69.05	بيمو السعودي الفرنسي
1	1.33	1	%65.96	1	%12.45	2	%42.91	العربي
2	2	2	%62.02	3	%1.91	1	%38.71	بيبلوس
3	3.33	4	%47.90	2	%9.12	4	%54.27	عودة

المصدر: من إعداد الباحثة

الملحق الثامن

مصطلحات الدراسة

➤ Financial Analysis	➤ التحليل المالي
➤ Sources and uses of funds	➤ مصادر واستخدامات الأموال
➤ Cash Flows	➤ التدفقات النقدية
➤ Solvency ratios	➤ نسب الملاءة المالية
➤ Debt ratio	➤ نسبة المديونية
➤ Debt To Equity	➤ نسبة الدين إلى حقوق الملكية
➤ Coverage ratio	➤ نسبة تغطية الفوائد
➤ Activity Ratio	➤ نسب النشاط
➤ Total Assets Turnover Ratio	➤ معدل دوران إجمالي الأصول
➤ Fixed Assets Turnover Ratio	➤ معدل دوران الأصول الثابتة
➤ Current Assets Turnover Ratio	➤ معدل دوران الأصول المتداولة
➤ Earning Ratios	➤ نسب الربحية
➤ Return On Assets (ROA)	➤ معدل العائد على الأصول
➤ Return On Equity (ROE)	➤ معدل العائد على حقوق الملكية
➤ The Payout Ratio	➤ نسبة التوزيعات
➤ Liquidity Ratios	➤ نسب السيولة
➤ Net Working Capital	➤ صافي رأس المال العامل
➤ Current Ratio	➤ نسبة التداول
➤ Cash ratio	➤ نسبة النقدية
➤ Capital Adequacy	➤ كفاية رأس المال

➤ Basel	➤ اتفاقية بازل
➤ Asset quality	➤ جودة الأصول
➤ Earning	➤ الربحية
➤ Bank liquidity	➤ السيولة المصرفية
➤ Financial structure of banks	➤ الهيكل المالي للمصارف
➤ Analysis of liabilities (sources of funds)	➤ تحليل الالتزامات (مصادر الأموال)
➤ Analysis of Equity (sources of funds)	➤ تحليل حقوق الملكية (مصادر الأموال)
➤ Analysis of assets (uses of funds)	➤ تحليل الأصول (استخدامات الأموال)
➤ Analysis of net cash flows	➤ تحليل صافي التدفقات النقدية
➤ Analysis of net income (profit)	➤ تحليل صافي الدخل (الأرباح)
➤ Equity To Deposits Ratio	➤ نسبة حقوق الملكية إلى الودائع
➤ Equity To Liabilities Ratio	➤ نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات
➤ Capital Adequacy Ratio	➤ نسبة كفاية رأس المال
➤ Non-Performing Loans To Total Loans Ratio	➤ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
➤ Income-Generating Assets To Total Assets Ratio	➤ نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول
➤ Total Risk-Weighted Assets To Total Assets Ratio	➤ نسبة إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول
➤ Earnings Per Share (EPS)	➤ حصة السهم الواحد من صافي الأرباح
➤ Return On Assets (ROA)	➤ معدل العائد على الأصول
➤ Return On Equity (ROE)	➤ معدل العائد على حقوق الملكية
➤ Liquidity ratio	➤ نسبة الجاهزية النقدية
➤ Loans To Deposits Ratio	➤ نسبة القروض إلى الودائع
➤ Hypothesis testing	➤ اختبار الفرضيات

